



۸۷۷۰۸

بازدید شد
۱۳۸۵

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28

۱۱۲۲۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: بین الحقائق و الفیه ما التزمین الدقائق
مؤلف: فخر الدین ابوالفتح محمد بن علی الزمینی
موضوع: منطق

شماره ثبت کتاب: ۸۷۷۰۸

شماره کتاب: ۱۵۳۶۵

تاریخ ثبت: ۱۳۸۵

کتابخانه
مجلس شورای
ملی
خطی
۱۴۰۲۵

۸۷۷.۸

بازدید شد
۱۳۸۵

۱۱۲۲۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: معین المصالح لما فيه الترتيب الرفيع
مؤلف: فخر الدين ابو محمد عثمان بن علي الزمخشري
موضوع: لغوی

شماره ثبت کتاب: ۸۷۷۰۸

۱۵۳۶۵

کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای ملی

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
ملی
۱۴۰۲۵



انه يخرج عن مله البيع **قال** ويتسم في المنقول والعقار
المشترى ودعوى الملك اي يتسم في المنقول الموروث والعقار المشترى وفيما اذا
دعوا الملك لم يذكر ولا فيه انتقال اليهم بقوله من غير اقامة البيعة انا في المنقول
الموروث والعقار المشترى فلما بينا من المعنى والنقطة انا في الموروث
الملك والمزكروا اليك استدل اليهم فلا تلبس في التسمية فضاء على الغير
فانهم لم يبيعوا بالملك لغيرهم فيكون منتصرا عليهم فيجوز وهذا رواية حاب
التسمية وفي الجامع الصغير ارض دعائها رجلان واقاما البيعة انا في ايديها
واراد التسمية لم يتسم باحدي بيتهما البيعة انا لهما لانهما ان يكون لغيرهما
ثم قيل هو قول ابي حنيفة وقيل هو قول وهو الاصح لان التسمية انا تكون
اذا كان الملك بينهما الممنوعة او لغير البيعة في الحفظ فالاول منتصرا لعدم
الك والثاني غير محتاج اليه لكونها محضة بنفسها **قال** ولو رها
ان العقارية ايها لم يتسم حتى يبرها انا لهما اي لو اقام رجلان بيعة ان
العقارية ايديهما وطلبا من التاجين ان يتسم بينهما لا يتسم بينهما حتى يبرها
البيعة ان العقارية لهما لانهما لا يكون هو لغيرهما وهذا هو المذلول في
الجامع الصغير وقد بينا الوجه فيه والمصنف رحمه الله ذكره في المسألة
حينما قيل هذا بقوله ودعوى الملك لان المواد فيها ان يدعوا الملك ولم
يذكر والجب استدل اليهم ولم يشترط فيها اقامة البيعة على انه ملكهم وهو رواية
التدويري وشروطها هنا وهو رواية الجامع الصغير وكان ينبغي ان بين
اختلاف الروايتين بان يقول في الجامع الصغير لدا وفي مختصر التدويري
لان لان الصور متحدة غير ان فيها اختلاف الروايتين كما زات وفي
مختصر بين الروايتين ولم يذكر كل واحد منهما على حدة لان ذلك مؤمرا باختلاف
الصور على انه لا يلبس في مثل هذا المختصر الا في احدي الروايتين **قال**
ولو برهنا عن الموت وعدد الورثة والدارية ايديهم ومعهم وارث غايب
او وصي قسم ونصب وجعل او وصي يتنص نصيبه اي الوجه يتنص نصيب
الغائب او وصي يتنص نصيب الصبي لان في نصيبه نظر للصبي والغائب

مكتبة
١٤٠٢٥

١٤٠٢٥

ولا بد من إقامة البينة عند أبي حنيفة رحمه الله لما بينا في المسألة الأولى
أن هذا التهمة نصاً على الغائب والصغير وعندها يتسم بقوله علي بن موسى
ذكرهنا وسهلاً تسمى ما عدا الحاضر من فان الصغير والغائب على محجة
قال رحمه الله ولولا ما شرعنا وغاب أحدهم أو كان العتار في يد الوارث
الغائب وخضر وارث واحد لم يتسم المال المشترك مع غيره بعضهم
في هذه الصور بلها ما إذا ما شرعنا فلان الملة الثانية ملك جديد
بسيب باشرة ولهذا لا يرث بالغيب بايع بايعه فلا يصلح الحاضر ختماً عن
الغائب خلاف لا يرث لان الملة الثانية بمولد خلافة حتى يرث بالغيب فيها
اشترائه المورث ويرث عليه فيما باعه هو ويصير معزواً بشوا المورث
فان تصب ختماً عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه فصارت التهمة
تصاحب ختم الحاضرين وصح النص لتمام البينة على ختم حاضر وفي البشر
قامت على ختم غائب فلا تنكح ولا يتصا عليه واما اذا كان العتار في يد
الوارث الغائب فلان في التهمة نصاً على الغائب باخراج الشيء من يده
من غير ختم حاضر عنه ولذا اذا كان بعضه في يده والباقي في يد الحاضر ولذا اذا
كان في يده مودعه او في يد الصغير وشي منه لانه يكون نصاً على الغائب وعلى
الصغير من غير ختم حاضر عنه لان الامين او الصغير ليس بحم ولا فرق في
هذا الفصل بين اقامة البينة وعندها في الصغير وفي بعض دواب الميسر
وغیره يتسم اذا قام الحاضر وبالبينة على الموت وعندها الورثة لها قامت
لبنات ولأبيه الناصي في تركة الميت فتبطل ولان الورثة يتصبن ختماً عن
الميت ويتصبن بعضهم ختماً عن بعض وقيل ما يكون الورثة لهم حضوراً
فلو لم يبق الناصي البينة لتضرروا وهو مدفوع وجواب ما بينا واما اذا خضرت
وارث واحد فلا بد ان لا يصلح ان يكون ختماً ونحاصاً ولا يصلح متأسماً ومتأسماً
فلا بد من حضور شخصين على ما بينا لانه ان كان ختماً عن نفسه فليس احد ختم
عن الميت والغائب وان كان ختماً عن ما فليس احد خاصه عن نفسه بنص
البينة عليه فتعد الحكم خلاف ما اذا كان الحاضر اثنين وعن أبي يوسف

ان الناصي

ان القاضي يتصب عن الغائب ختماً ويسمع البينة عليه وينقسم الدار وجه الظاهر
ان التركة قبل التهمة وان كانت مبنية على جمل ملك الميت صارت ملك الورثة من
وجهم حتى لو اعتق واحد منهم عند من التركة قبل التهمة فقد عتقه في نصيبه
فكان كل واحد منهم طائلاً لا يرتفع في نصيبه فتكون التهمة على هذا التقدير
نصاً على الغائب من غير ختم حاضر عنه ولان جاز للناصي نصب الوصي من
حيث انه دعوى على الميت لا يجوز له نصب الوصي من حيث انه دعوى على شرطه
الغيب فلا يجوز له نصب الوصي بالشك خلاف ما اذا ادعى اجني على الميت
ويأخذ بجور له نصب الوصي عن الميت لانه دعوى على الميت من كل وجه
وللناصي ان يصيب له وصياً عن الموصي لغير الاحكام واذا تعدى نصب الوصي
والواحد لا يصلح ختماً عن الميت وعن سائر الشركاء وان يكون مدعياً ومدعاً
عليه بعد تركة البينة لانها لا تنقل من غير ختم حاضر ولو كان الحاضر
صغيراً او لم يزل نصب الناصي عن الصغير وصياً وقسم اذا اقيمت البينة لان
الدعوى على الصبي الحاضر صحيحه كالكيه الحاضر لانه محذور عن الجواب فتصيب
الناصي عنه وصياً ليعب عنه خصمه خلاف ما اذا كان الصغير غائباً لان
الدعوى عليه غير صحيحة كالكيه الغائب ولذا اذا حضر وارث كبير وموصي
له بالثمن في الدار وطالب التهمة واقام البينة على الميراث والوصية ينقسم
لان الموصي لشريكه في الدار فصارت لواحد من الورثة فان تصب هو ختماً
عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية الورثة فصارت الواحدة وارثان
ولو حضر الموصي له وحده لا يسمع بينته ولا ينقسم لعدم الختم عن الميت ذلوه
في الذخيرة **قال رحمه الله** وقسم يطلب احدهم كواشع كل نصيبه لانه
فيها شغل المنفعة اذا كان له واحد منهم ينتفع بنصيبه بعد التهمة فكأن
التهمة حثاً لهم فوجب على الناصي اجابته **قال** وان تضرر الدار لم يتسم
البرصاهم وذلك مثل البئر والرحا والحائط والحمام لان التهمة لتجدي
المنفعة وفي هذا تنويعه فيعود على موضعه بالنقض وهذا هو الطالب
للتهمة مستحق وهو يريد ادخال الضرر على غيره مع ذلك فلا يجيبه

الحاكم البطلنة اشغال بالاعيد بك ما يضر ويجوز بالراضى ان الحق لم وهم اعرف
 حاجتهم ولان القاضي لما يشتر ذلك وان طلبوا منه ان القاضي لا يشغل بال
 مفيد فيه ولا سيما اذا كان فيه اضرارا واصناعة للمالكين ذلك الحرام ولا يمنعهم
 من ذلك لان القاضي لا يمنع من اقدم على ان لا تملك في العلم وهذا من جعله
قال ارحم وان اتسع البعض ونقص البعض لئلا يخطئ قسم بطلب ذي
 اللب فقط اي صاحب التمثيل اذا ذكر الخصاف رجوع الله وجهه ان حاجته
 اكثر طلب من التناهي ان خصه بالاستفاد بملكه وينبغي عنه عن الاستفاد بملكه وهذا
 مستطاب الحق والانصاف فان له ان يمنع غيره من الاستفاد بملكه فوجب على
 القاضي ان يحبه البطلنة نصيبه لئلا يتصل الحق الى اهلها ودفع المظالم
 ولا يمنع من الاخذ بملكه بريدان ينتفع بملكه غيره فلا يلزم من ذلك وان
 لحقه بالملك ضرر ولو طلب صاحب التملك مع انه لا ينتفع به لا يجبه لانه
 متعبد بطلب الضرر عن نفسه لان القاضي لا يشغل بالاعيد وذكر
 الخصاف على عليه لان صاحب اللب يربى الاضرار بغيره والاحذر ارضى
 بصر ونفسه فيجبه وذكر الحاكم ان اهل طلب القسمة يقسم القاضي لانه ان طلب
 صاحب التملك القسمة فتدري بصر ونفسه وان طلبها صاحب الكثير فتد
 طلب ان ينتفع بنصيبه فيجبه حل واحد منها والاصح ما ذكره الخصاف
 لان القاضي يحبه عليه ايضا الحق لا يمتحنه وفي طلب صاحب التملك ذلك وقال ابن ابي
 ليلى لا يقسم بطلب البعض الا اذا كان حل واحد منهم ينتفع بنصيبه لان
 المتصود بالقسمة تكمل المنفعة وتخصيها لا تنويها والمعتبر فيها المقادير
 بينهم في المنفعة فاذا ادت القسمة الى الاضرار ببعض لم تكن شرعية لانها
 منع على ضررها اذا كان طهر لا ينتفعون بها اذا اطلب صاحب التملك
 قلنا ان طالب القسمة يطلب حقه وان ينتفع بملكه وينبغي عنه من الاستفاد بملكه
 فيجب على القاضي ايضا حقه على ما بينا والحق الذي يلحقه منع الاستفاد بملك
 الغير لا يعد ضررا فلا يبالى به ولا يمنع الحكم بالعدل كما في سابق الموضع لان

من الشكاه مع

الحكم على اهل

المحكم عليه لا بد له من الضرر ولو كان ذلك ما يغني الحكم بالعدل لما وصل الحد
 الى حقه **قال ارحم** ويقسم العروض من جنس واحد لا باعتبار المعادلة في
 المنفعة والمبادلة ممن من اتخاذ الجنس لا اتخاذ المتصود فيه فينتج مبرا فذلك
 القاضي الجار عليها **قال** ولا يقسم جنسان والجواهر والرقين والحمام
 والبر والرخا ايرضا هم اما الجنسان فلعدم الاختلاف بينهما فلا يقع القسمة
 فغيره بل يقع معاوضته بمعاد الراضى دون خبر القاضي لان اخباره على ما على
 اعتبار التفسير واما الجواهر فلان جهة التماسها متماثلة الا ترى انها لا تنصل عن
 المعين منها عوضا عما ليس بالكال للراح والخالق وقبل لا تقسم الجواهر من الجنس
 التناوت وتقسم الصغار لثقل التناوت وقبل اذا اختلفت جنسها لا تقسم وان
 اختلفت جنسها بالاجناس واما الرقين فالمذكور هنا قول اوجينيه وعند ابي
 يوسف ومحمد يجوز قسمة الرقين لاخذ الجنس والتناوت في الجنس الواحد
 لا يمنع القسمة كما في البر والغنم ولهذا يقسم الرقين في القسمة بين العائنين
 وهي تسميته في الناح مبرا وحده ولا يبيح حقه ان التناوت في الرقين
 فاجتبر لفاخر المعاني الباطنة كالدهن والكاسه لان من العبد من يتعلم
 الامانة ويعتمد على كلامه ويجوز التجارة وعبرها من الصنائع والذباية ومنهم
 من لا يصلح لشي ومنه فلا يلزم جمع نصيب حل واحد منهم في واحد فتعد الاضرار
 والتميز فلا يكون قسمة وانما هي مبادلة ولا حرج على الخلاف سابق الحيوانات
 لان الاستنباط لا يختلف الاشياء لثقلها وذلك معتق في القسمة الا ترى ان الذكر
 والانثى من بني ادم جنسين مختلفين ومن الحيوان جنس واحد فلا يجوز
 القياس عليه ولا الواشري المضارب عتدين وقبته حل واحد منها قد ر
 ناسر الماله ثم سبب الزرع ولو كان الرقين بالجنس الواحد لسين بالتوازي
 والعرضين وقسمه الغنم بخوري في الاجناس فلا يلزم لان حق العائنين
 تغلق بالمالية دون الغنم حتى كان للامان بيع الغنم ويقسم الثمن بينهم
 وفي غير الغنم ليس له ان يبيع ملك غيره الا باذن صاحبه فامتنع القسمة فيه
 لانها مبادلة وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقين وحدهم وليس معهم شيء

من العوض وهم ذلوز فقط او اناث فقط واما اذا اناثا وتخلطين بين الذكور
والاناث لا يتقسم بالاجزاء لان الذكور والاناث من جنس واحد فالاختلاف المتماثل
على ما عرفت ولا يتقسم الجنسان وان كان مع الرقيق شي اخر مما يتقسم جازت التسمية
في الرقيق يقال لهم بالاجتماع وعمره القاضى بطلب البعض وكمن شي يدخل
تبعاً وان لم يجد دخوله ففضل الجميع السرب والطريق يدخل في البيع الارض تبعاً
ولا يجوز بيعه وحده واما الحمام والبير والرياح فلما ذلوزنا من الجانب المضار بالكل
قال الله ذو مشزله او ذاصبعة او ذار وحنوت فتم حل على حدة اما
الدور المشترك فالدلوز هنا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تنقسم
الدور بعضها في بعض اذا كانت في مصر واحد وكانت التسمية اصلها لم يكون
الدور جنس واحد نظراً الى اتخاذ الاسم والصورة واصل السبي اجناس
نظراً الى اختلاف الاعراض وتفاوت منفعة السبي باختلاف المحال فان
منهوا الى رأي القاضي وهذا لان المعينة التسمية تجعل المنفعة والمعادلة
فيها وفي المالبية والمتصور دفع الضرر عن الشريك واذ قسم حل ذار على
حدة انما يتضرر كل منهم لثبوت نصيبه واذ قسم الحل فتمه واحده مجتمع
نصيب حل واحد منهم في ذار واحدة وينتفع بذلك والقاضى نصيباً نظراً
فكان لما يلبه ولا يحميه ان الدور اجناس مختلفة لان المتصور يختلف
باختلاف المحال والجيران والغرب الى المسجد والمال باختلاف حاجته فلا يلبس
التعددية في التسمية فلا يجوز جمع نصيب حل واحد منهم في ذار بالاشراحي الى
برهان التوجي ليشرا ذار لا يجوز ولذا التزوج بها جاهو الحكم في التوكيل
بشرا ثوب وفي التزوج على ثوب وهذا يودن بان الجنس مختلف فمدا هو
الاصل لا يتباع التسمية ولا يجوز الاية متحد الجنس فيقسم حل محل وموزون
ومعدو ومتقارب بالبيع يتقسم بانقاده ولذا الشعر ولا جمع بينهما في التسمية
البشر اصيلهم ولذا المبلد والبقر والغنم يتقسم حل جنس منه بانقاده ولا يجمع لما ذكرنا
ولذا الثياب الخفيفة والمزود ونبر الذهب والفضة والخماس والادواني
منها يتقسم حل جنس على حدة ولا يجمع بين الاجناس لما ذكرنا واختلاف بيوت

ذو رطلية

دار واحدة لا يبيع التسمية لان في التسمية حل بيت على حدة ضرر ولذا اذا كانت
في محله او محال لما ذكرنا من الضرر والتفاوت ايضا يميز باختلاف الدور والمنازل
المتفاوتة كالبيوت والمتباينة بالدور لانه بين الدار والبيت تخذ شئ من
كل واحد منهما والدور في المصير لا يتقسم بالاجزاء فيما رواه هلال وعين
محدثا يتقسم واما الدور والضيق والدور والحائوت فلاختلاف في الجنس
ذكرة الحصاص وحده الله وقال في اجاره الاصل ان اجارة الدار يتباع الحائوت
لا يجوز وهذا يدل على انها جنس واحد فتم حل ان يكون في المسكن وايتان او
على ترطاس ليلته حفظه **قال** ويعده اي يسويه على سبها التسمية ويروي
ويجزله اي ينقطع بالتسمية عن غيره **قال** وبذره ويقوم البنان
قد المساحة يعرف بالدواع والمالبية بالتقويم ولا بد من معرفة ما يلبس النسوية
في المالبية ولا بد من تقويم الارض وذرع البنان لما **قال** وينور كل
نصيب بظرفه وسويولان التسمية لتكامل المنفعة وينحل لانه اذا لم يبرز
بني نصيب بعضهم تغلق نصيب الاخر فلم يحصل الانفصال من حل وجمع
وهذا بيان الفصل فان لم يبرره او لم يكن جاز **قال** ويلتص الانصبا
بالاول والثاني والثالث ويلتص اسمهم ويتنوع فمن خرج اسمه او لانه السهم
الاول ومن خرج ما يبا فله السهم الثاني والثالثة لتطبيب قلوبهم حتى لو قسم الامام
بلا فزع جاز لانه في معنى النصيب فليكن الاموال ولقب النصيب ليلتص من
الارام عند خروج فرعه حل واحد منهم وليثبت ان ينظر الى اقل النصيب فتد
انه اخذ السهام حتى اذا كان العتار مشركا بين ثلاثة فمحل واحد من النصف وللآخر
الثلث وللآخر الثلث سدسان ولثالث الثلث سدسان لانه اقل فليكن النصف ثلاثة اسداس
والصاحب الثلث سدسان ولثالث الثلث سدسان لثالث الثلث سدسان لثالث الثلث سدسان
بالاول ثم يليه الثاني ثم الذي يليه الثالث ثم يليه اساسا في الشراك بطاقات
فيطوي حل بطاقة ويجعلها شبه البندقة ويدخلها في طين ثم يخرجها حتى اذا
نشتت وهي مثل البندقة بدلها بمجعلها بندقية وعاد او في لقمه ثم خرج واحدا

بعد واحد فمن خرج اسمه اوله السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني
الى ان ينتهي الى الأخير فان خرج اوله في المثال الذي ذكرناه اسما صاحب النصف
كان له ثلثه اسداس من الجاهل للثمن الاول وان خرج ثانياً كان له الثلث
من الذي يلي الاول وان خرج ثالثاً كان له الثلث من الذي يلي الثاني وعلى هذا
حل واحد منهم ولا يقال لتعلق الاستحقاق بالترعة قمار وهو حرام لاننا نؤول
لا يحصل الاستحقاق بالترعة لان الاستحقاق كان ثانياً قبله وكان للثاني
ولا ية الزام حل واحد منهم النصيب وانما يصير اليه لتطبيع قلوبهم وهذا ليس
بقرار وانما القمار على رعيهم اسم لا يستحقون به شيئاً الرين لم قبل مثله
لان هذه مشروعة اخبر الله تعالى بحالهم من يؤمن ولولا على السلام
والقرار غير مشروعة **قال** ولا يدخل في التسمية الدراهم الا برضاها لانه يشترط
لاشرائه فيها ويقترب بالتعديلاً ايضاً في التسمية لان بعضهم يبيع الاعين للمار
المشارك في الحمار ودراهم الاخوة في الذمة فيحشي على التوي ولا في الجفنين
المشترين لا ينقسم فاطنك عند عدم الاشتراك واذا كان ارض وبناء فعلى ان يثبت
انه ينقسم باعتبار القيمة لانه لا يخل اعتبار التعديلاً فيه الا بالتقويم لان تعديلاً البناء
لا يمكن الا بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم يرد من وقع في نصيبه
البناء او من كان نصيبه اجود دراها على الاخر حتى يساويه فيدخل الدراهم في
التسمية ضرورة كالحل لا يراه في المال ثم يخلل التسمية الصدق ضرورة صحة
التوزيع وعن محمد رحمه الله انه يرد على شرطه بمقابل البناء يساويه من العرصه
فاذا بقي فصل يخلل تحقيق النسبة بان لم تبق العرصه بتمام البناء فيفسد يرد
دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو التسمية بالمساحة
لا بالضرورة وهذا يوافق رواية الاصل **قال رحمه الله** وان قسم واحد منهم مسيل
او طريق في ملل الاخر لم يشترط في التسمية صرف عنه ان لم يكن والافضل التسمية
لان المنصوص من التسمية تجل المنفعة باحتصاص حل منهم بتصميمه وقطع
استباب تعلق حل واحد منهم بتصميم غيره فانما ملكت صرفه حصل ذلك والا
لم يحصل فلات التسمية مختلفه فحين التمس والاستيفان لثني ضرر

الحمل

الاختلاف خلاف البيع حيث لا ينقسم ولا يشترط البيع فيما اذا لم يشك المشتري من
المشتري او من تسمية المار لان المنصوص من البيع ثلث العين ولا يشترط فيه
الاستناع في الحمار ولا لذلك التسمية لانه ليس بالمنفعة ولا يتصور اطمئنان ولو ذكر
الحقوق في الوجه الاول وهو ما اذا امكن صرفه عن الاخر بان قال هذا لك
مخوفه كان الجواب فيه مثل ما اذا لم يزل يخوفه فيصرف عنه لان التسمية
للمشتر على ما بينا وذلك بان لا يتعلق حق بعضهم بتصميم غيره وقد امكن تحقيره
بصرفه عنه من غير صرف فيصرف عنه المار اذا قال لك خذ هذا بطريقه وشرويه
وسلخه فيصرف عنه لانه امت له بالمخ وجوه اثبات خلاف البيع
اذا اذ فيه الحقوق حيث يدخل فيه ما كان من الطريق والمسيل لانه امكن
تحقيق معنى البيع فيه وهو التملك مع بقاء هذا التعلق للمخبره وفي الوجه
الثاني وهو ما اذا لم يكن صرفه الطريق والمسيل عنه يدخل الطريق والمسيل
لان التسمية لتجمل المنفعة وذلك بالطريق والمسيل فيدخل عند التنصيص
باعتباراته تجل وفيه ما على اقراره وذلك بانقطاع التعلق باعتباره لا يدخل
من غير تنصيص بخلاف الجارة حيث يدخل فيها يدوكه لان حل المنصوص فيها الاستناع صح
وهو لا يحصل الا بدخول الحقوق فيدخل من غير ذكر ولو اختلفوا في ادخال
الطريق في التسمية بان قال بعضهم لا ينقسم الطريق بل يبي شراً ما كان
قبل التسمية نظريته الحاكم وان كان يستقيم ان يقع حل في نصيبه قسم الحاكم من
غير طريق يرفع لجاغتهم تجل المنفعة واعتبار الاقرار من حل وجه وان كان
لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لم يتحقق تجل المنفعة فيما وراء الطريق
ولو اختلفوا في مقدار عرصه جعل على قدر عرض باب الدار بطوله اى
ارتفاعه حتى يخرج حل واحد منهم جناحاً في نصيبه ان كان فوق الباب لم يفتا
دونه لان باب الدار طريق متفق عليه والمختلف فيه يرد الى المتفق عليه ولا
في ذلك القدر هابة في الدخول فلذا في السلوك فينبى عليهم في الطريق على تقدير
بهمهم من الدار لان التسمية وقعت فيما وراءه ولم يقع فيه فيني على الشرط كما
كان ولو شرطوا ان يكون الطريق بينهم على التناوب جاز وان كانت سببهم

في الدار

في الدار متساوية لان القسمة على التناوت بالتوازي في غير الموال الرومي جازية
وان كان ذلك ايضا يرفع قدر ما يرفع ثور في قوع الجنازة برفع المور
قال رحمه الله سفل له علو وسفل مجرد وعلو مجرد فيوم كل واحد على حدة
وقسم وهذا قول محمد وعليه الفتوي وقال ابو حنيفة وابو يوسف يقسم بالذرع
لان القسمة بالذرع هي الاصل في الموزع والعلام بينه والمعتبر بالتسوية في
اصل الشئ في المرافق ولحمدان السفل يصلح لا يصلح له العلو كبير
والسر قاب والاصطبل وغيره فصارا لجنتين فلا يثنى التعديل الى النجعة
ثم اختلف ابو حنيفة وابو يوسف في كيفية القسمة بالذرع فقال ابو حنيفة ذراع
من سفل يذرع من علو وقال ابو يوسف ذراع بذراع قيل اجاب كل واحد منهم
على عادة اهل عصره فان ابا حنيفة اجاب بآ على ما شاهد من عادة اهل
الكوفة في اختيار السفل على العلو وابو يوسف اجاب بآ على ما شاهد من
عادة اهل بغداد في التسوية بين العلو والسفل في منفعة الشئ ومحمد
اجاب على ما شاهد من اختلاف القادة في البلدان وقيل هو اختلاف في جهة
بينهم فان ابا حنيفة يقول لصاحب السفل منافع لشبهه وهي تقي ايضا بعد انعام
العلو والعلو يقي بعد انعام السفل فكانت منفعته ضعف العلو ولحق
العلو منفعته واحده وهي منفعة السكنى وابو يوسف يقول في مستويان في
الاستناع وان لكل واحد من صاحب العلو والسفل ان يفعل ما يريد بالآخر
حتى ان لصاحب العلوان سفل اذا لم يرض بصاحب السفل ولصاحب السفل
ان يحرق اذا لم يرض بصاحب العلو فاستويا في الاستناع فيقسمان في القسمة
ومحمد يقول العلو والسفل بنا والمعادلة في قسمة البناء بالقيمة لان في بعض
البلدان قيمة العلو اكثر من قيمة السفل وفي بعضهما قيمة السفل اكثر من قيمة العلو
وفي موضعين يكثر السفل وفيه والسيح بينا العلو وفي كل موضع يشتد البرد
ويكثر الريح فيه يختار السفل فيه ويختلف ذلك ايضا باختلاف الاوقات
بالضيق والشمس فلا يثنى اعتبار المعادلة فيها الى النجعة ثم قول محمد لا يجزئ
الى التفسير وتفسير قول ابي حنيفة ان يجعل متعابله سفل من العلو المجرد

قد روي عن

قد روي عن البيت الكامل لان السفل عند ضعف العلو فيقال السفل من
البيت الكامل بل العلو المجرد ففي العلو من البيت الكامل يقال الثاني من العلو
المجرد وهو الثلث فاستويا ويجعل متعابله شئ من السفل المجرد قدر الثلث
من البيت الكامل لان السفل من شئ السفل من السفل المجرد فلا يتفاوت
ففي الثلث من السفل المجرد يقال العلو من البيت الكامل ويجعل متعابله
شئ من العلو المجرد قدر نصفه من السفل المجرد لان السفل يقال نصفه
من العلو وتفسير قول ابي يوسف ان يجعل متعابله شئ من السفل المجرد او
من العلو المجرد نصفه من البيت الكامل فيقال نصفه العلو ونصفه الآخر
السفل لاستواء السفل والعلو عند ضعفه ويجعل متعابله شئ من السفل المجرد
قد روي من العلو المجرد ولما ذكرنا **قال رحمه الله** وتقبل شهادته القاسمين
ان اختلفوا اي اذا اترك بعض الشركاء بعد القسمة استغناء نصيبه فشهد
القاسمان انه استغنى عنه قبل شهادتهما سواء كانا من جهة القاض او غيره
وهذا قول ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد رحمه الله لا يتقبل وهو قول ابي يوسف
اولا وبما قال الشافعي وذكر الخفاف قول محمد مع قولهما المجدا انهما شهدا على
فعل انفسهما التصحيح قصرهما فلا يتقبل لمن علق عتق عتده بفعل غيره
فشهد ذلك الغير على فعله ولهذا انما شهدا على الاستغناء والتبص وهو
فعل غيرهما لان فعلهما التمسير لا غير ولا حاجة الى الشهادة على التمسير ولا
لا يصلح ان يكون شهودا به لانه غير لازم وانما يلزم بالتبص والاستغناء
وهو فعل غيرهما فتقبل الشهادة عليهم وقال الطحاوي رحمه الله اذا قسمنا لاجر
لا يتقبل شهادتهما بالاجماع والبر مال بعض المشايخ لانها يدعيان ايتاء عمل
استوجروا عليه فكانت شهادته ودعوى معنى فلا يتقبل قلنا لا يجوز ان بهذه
الشهادة الى انفسهما معهما لان الحصر نوافيها على انما هما العمل المستاجر
عليه وهو التمسير وانما يختلف في الاستغناء فانفتحت التهمة ولو شهدا فامر
واحد لا يتقبل لان الشهادة الفرد غير مقبولة على الغير ولو امر القاض
اسية بدفع المال الى الآخر يتقبل قول الامين في دفع الصمان عن نفسه ولا

صورة صح

يقبل في الزام المخبر اذا كان منكرا **قال** ولو ادعى احدكم ان من نصيبه
 شيئا في يد صاحبه وقد اقر بالاستيفاء لم يقصد ان لا يثبت له ان النسبة من
 العتود المأزومة والمدعي للقطر يدعي حق النسبة بعد تمام ما فلا ينسب
 المحجور وان لم يثبت بينه استحقاق الشريك لهم لو اقر واحد ذلك لم يثبت له فاذا انكروه
 جلتوا عليهم ومن جلت منهم لم يكن له عليه سبيل ومن جلت عن الجين مع نصيب
 مع نصيب المدعي فيقسم على قدر حتم بما لان يثبته عليه لا قراره ولا يكون حجه
 على غيره **قال** لا ينبغي ان لا ينسب دعواه اصله من مقتضى واليه اشار من
 بعد حشره بالخالف ان لا يثبت على نفسه بالاستيفاء ويشترط ذلك الى انه
 لو اشد على نفسه بالاستيفاء لا يخالف ان لا دعواه لم تنص للتناقض فاذا منع
 الخالف لعدم صحة الدعوى للتناقض فلذا هنا لانه قد اشد على نفسه بالاستيفاء
 فوجب ان لا ينسب دعواه **قال** وان قال استوفيت واخذت بعضه
 صدق خصمه بجلته لو قال استوفيت حتى واخذت بعضه بان القول قول
 خصمه مع يمينه لانه يدعي عليه القصب وهو ينكر القول قول المنكر **قال**
 وان لم يقر بالاستيفاء وادعى ان داخله ولم يثبت له ثبوت شريكه بالخالف ونفت
 النسبة لان الاختلاف فيما حصل له بالنسبة فصار نظرا لاختلاف في البيع والشراء
قال ولو ظهر عن فاحش في النسبة فحش في النسبة فحش وهذا اذا كانت النسبة
 بنصيب الفاحش فظاهر ان نصيبه متبعا بالعدل والنظر واما اذا كانت بالنسبة
 فتدفع له بالثبوت الى قول من يدعيه لانه دعوى الغبن ولا معتبر به في البيع
 فلذا في النسبة لوجود الشرائع وتدل بفسخ هو الصريح ذكره في الكافي وقال
 ابو حنيفة يجوز ان يقال لا يصح هذه الدعوى لان النسبة بمعنى البيع فلا ينقض
 لظهور الغبن الفاحش في تمام البيع واذا وقعت بالنقص يجب نقضها بالغبن
 الفاحش لانه حصل بعض رضا المالك فنصا لبيع الحب والوجه ينقض بالغبن
 الفاحش وجوز ان يقال نصح هذه الدعوى لان النسبة معتبرة في ما بالنسبة
 لبيع النسبة على سبيل المعاوضة لان التعديل يكون من حيث النسبة في
 المشا والمشتاوتة فاذا اظهر عن فاحش في النسبة فتدفع له شرا وجوز النسبة

وهو المعادلة

وهو المعادلة فيجب نقض الخلف والبيع لانه غير مبني على المعادلة في النسبة
 ولو اقرت معا اذا اصاب كل واحد منهما طائفة فادعا أحدهما بيبا في يد الآخر
 انه ما اصابه بالنسبة وانكر الآخر فعليه اقامة اليقينة وان اقامت اليقينة
 فالاعتبار بيمينه المدعي لانه خارج وان قبل الاشتهار على النقض بالخالف
 وتنسخ النسبة ولذا لا يختلف في الحدود واما اليقينة بنقض لكل واحد منهما
 بالجز الذي هو في يد صاحبه لانه خارج فير وبينه الخارج اولى وان اقام احدهما
 يقينة فقبل به وان لم يثبت له احداهما بينه بالخالف ويزاد اجماع في البيع **قال** رحمه الله
 ولو استحق بعض شايع من حظه رجع بقسطه في خط شريكه ولا ينسخ النسبة
 وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ينسخ النسبة هذا اذا كان الاختلاف
 في الجزء والشايع في الاشارة وغيره وذكر القندوري الاختلاف في استحقاق
 بعض نصيب احدهما بعينه والصحيح ان الاختلاف في الشايع وفي استحقاق
 بعض معين لا ينسخ بالاجماع ولو استحق بعض شايع في الحل ينسخ بالاجماع
 فهذه ثلاثة اوجه ومحمد بن ابي حنيفة فيما احكام ابو حنيفة ومع ابي يوسف فيها
 حكاية ابو سليمان فالاول اصح لاني يوسف انه بالاستحقاق ظهر شريكه الآخر
 والنسبة بدونه لا يصح فصارت اذا استحق بعض شايع في الحل بغيره ان
 استحقاق جز شايع يتقدم به معنى النسبة وهو الاقوال الا ترى انه لا يوجب
 الرجوع بحصته في نصيب غيره شايعا لاستحقاق الكل شايعا بخلاف المعين
 لان ما زاد المستحق بقي مقفرا على حاله ليس للغير فيه حق ولها ان المتصور
 بالنسبة التميز والافراز ولا يتقدم باستحقاق جز شايع من نصيب الواحد
 ولهذا اجماع في الاستدراك على هذا الوجه بان كان البعض من المتقدم والآخر
 من المؤخر وانقسمت على ان احدهما لها من المتقدم وبعض المؤخر مفرزا
 يجوز فلذا هذا وصار باستحقاق شي بعينه خلاف استحقاق الشايع
 في الكل لان معنى الافراز والتميز لم يتحقق مع بقائه نصيب البعض في الكل
 ولهذا يجوز النسبة ابتداء على هذا الوجه فلذا ابتداء لانها لو ثبتت لتضرر
 المستحق بتفرق نصيبه في الانصبا ولا ضرر هنا بالمستحق فوضح الفرق

فإذا ارتبطت القسمة بجمع محاسب على شريكه لم تكن لو استحق نصيب أحدهم عليه
يرجع برغى الشرط فلذا إذا استحق البعض عتبار الجوز بالحل ولا ينقص
القسمة أن يشاء فقال العبد التفتيش لم تكن إذا رجع على الشريك محاسباً بغير
نصيبه فيصرفه ولو باع بعضهم بعض نصيبه شائباً لم يستحق بعض ما بقي
شائباً لأن رجع على الشريك محاسباً به وسنطبخا الفسخ ببيع البعض وعن
أبي يوسف يرجع على ما في أيديهم محاسباً به ويضمن حصصهم بما باع لأن القسمة تنقلب
فأسدة عنده والمنصوص بالناسيل يملك فبند بعهده وهو مضمون بالقيمة
فيضمن لهم ولو انقسم الورثة التركة ثم تخرجت فيها دين محيط قبل الورثة اقضوا دين
دين الميت فان قصوه من القسمة والموتى لأن الدين يقدم على الورث فيمنع
وقوع المالك لها فيها إذا اقضوا الدين وأبوا العتمة أو تخلف نصيبهم
إن والمانع ولو كان الدين غير مستعرق فلذلك الجواب ليعلم حق العتمة
بالتركة إذا بقي من التركة ما بقي بالدين فيمنع لا يفسخ القسمة لعدم الحاجة
ولو ادعى أحد المتنازعين للتركة ديناً في التركة صح دعواه لأنه لا ينافي قضاء الدين
بعلق بالمعنى والقسمة تصادق الضرورة ولو ادعى عتياً ما يوجب أن لو جمع
دعواه إذا اختلف على القسمة اعترف منه بأن المتسوم مشترك **قال رحمه الله**
ولو تباها في سلكي دارين أو خدمه عبداً وعبد بن أو غله أو أبا ودارين صح
التمنا في علم أن المماهاة مشتقة من المحبة وهي الحالة الظاهرة للمعنى البشري
والتما في تناعل منها وهو أن يتواضعوا على أمر فيتراضوا به وحينئذ إن
كلهم يرضى به واحدة ويختارها وهي في الشرع عبارة عن قسمة المانع
وهي جائزة فمأذرة الشيخ استحسننا والتباس الجوز لم يمسأذله المنفعة
بجسها لأن حل واحد من الشريكين يمتنع في نوبته بملك شريكه عوضاً عن امتناع
شريكه بملكه في نوبته ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة واجماع الأمة أنا الكاتب
فتولى تعالى لها شرب وكلم شرب يوم معلوم وهذا هو المماهاة وأما السنة فما روي
أنه عليه الصلاة والسلام قسم غزوة بدر بين رجلين ثلاثين نفراً واثني عشر
في الركوب وما روي أن الرجل الذي خطب بذلك المرأة بين يدي رسول الله صلى

في التركة
القسمة

القسمة

القسمة
القسمة

الله عليه وسلم قال عليه الصلاة والسلام ما قسمتها قال نصف أراي هذا
قال عليه الصلاة والسلام إذا جلت في بيتك يوماً فليس هاهنا وليس
هي يوماً وخروجت فيه وهذا هو تفسير المماهاة وعلى جوازها اجماع الأمة
ولأن المماهاة قسمة المانع بقضاء الدين بالتحليل استحقاق المنفعة لتعدد الاجتماع
على عين واحدة في الامتناع بها فكانت المماهاة محلاً للمنافع في زمان
واحد والقسمة جمع النصيب الشائع في مكان معين فجرت المماهاة في
المانع بجري القسمة في الأعيان ولو لم تجز المماهاة لآذي إلى تعطيل الأعيان
التي لا يضمن قيمتها وأنه فيجوز لأن الأعيان خلت للامتناع بها وهو ما فيه
يجوز ضرورة لقسمة الأعيان فجوز غير الناص فيها كما جرى في قسمة
الأعيان إلا أن القسمة أقوى منه في استحقاق المنفعة لأنه جمع المانع في
زمان واحد والمماهاة جمع على التفاضل وهذا هو الأصل الشرعي لقسمة
والأخو المماهاة ينقسم الناص لأنه المبلغ في التكيل ولو وقعت المماهاة فيها
عقد القسمة لم يطل أحداهما للقسمة تنقسم وتبطل المماهاة لأنه المبلغ ولا تبطل
المماهاة بموت أحدها ولا بموتهما لأنها لو بطلت لا تستأنف الحاكم ولا
فايدة في الاستئناف لموتها ما في دار واحدة على أن يسل أحداهما في
دار والأخو البعض أو أحدهما الغلو والأخو السند جازت لأن القسمة
على هذا الوجه جائزة فلذا المماهاة والتمنا في هذا الوجه أفرا لجمع النصيب
لما بذلة لم تكن لو كان بذلة لما صح لأنها لا تجوز في الجنس الواحد نسبة
للربا وقبل هو أقدم من وجه عاربه من وجه وأما قبل ذلك فخشية ولذا
التولين يشترط لأن حل واحد منها شريكاً له من المنفعة في ما أخذه
صاحبه بعوض وهو الامتناع بنصيب صاحبه فليست يتصور أن يكون
أفرا للحل أو عاربه في البعض والتمنا به أيضاً غير لزم والمماهاة لازمة
وقيل **أفرا من وجه** بذلة من وجه لقسمة الأعيان والأوجه أنها
أفرا من حل وجه في المماهاة في المكان وبهذا لا يشترط فيها التناقص
وجاز ذلك منهم أن يشتغل ما أصابه بالمماهاة على الظاهر شرط ذلك

في العتد او لم يشترط الحدوث

في العتد او لم يشترط الحدوث المنافع على ملكه ولا الذل الفارية والمجازة وفي
التماني في الزمان افراز من وجبه وجعل على ملكه ولا الذل الفارية كما لم يشترط
من وجبه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز تحقق في المماثلة في المكان دون الزمان
ولذا لو تماثل الزمان في عتد واحد كما لو تماثلت فيه لعتد التماثل في
المكان والبيت الصغير العتد ولو اختلفا في التماثل في المكان والمكان
في محل عتدهما ما سرهما القاصي بالانفاق لان التماثل في المكان اعدك لاستوابعها
في زمان المستناع وليس فيه تقديم احد على الآخر لان اعدك وفي الزمان
اجل لان حل واحد منهما يستنع في نوبته جميع الدارين لان اجل فلا اختلف الوجه فلا
يذكر المماثل فان اختلفا في زمان حيث الزمان يتفرع في الدارين بين ما فليكن
لغالبهما ونفي التماثل عن نفسه ولو تماثل في عتدين على الحد فجاز انما
عندها فظاهر لان قسمه الرقيق جاز عتدها فلذا المنفعة وانما عتد احدها حينئذ
فروي عنه انه يجوز لما بالتراضي لم يقسمه الرقيق لم يجز في الجبر عتده فلذا
منعته والاصح ان القاصي بما يبينها جبر ابطال احداهما لان المنافع من حيث
الخدمة قل ما شئت وخلاف اعيان الرقيق لانها شئت وتماثلها فاجتبا
على ما بينا ولو تماثل ما بينهما على ان منعه حل عتد على من اخدمه جاز استيسارنا
لان العادة جرت بالمساخنة في طعام المالك فلا نفى لجهالة المالك ونظيره
استيسار الظير بطعامها وتسوية المالك لجهالة فيها لا تنفي لان العادة لجواز ان
العادة بالمساخنة لمحل الولد بخلاف لسوء المالك لانه لا يساغ فيها عادة
ولو تماثل في دارين على ان يسلن حل واحد منهما اذا اذبحا وعبر القاصي عليه
وهذا عتدها فظاهر لان الدارين عتدها الدار واحدة حتى يجزى الجبر على
قسمتها ولذا عتدها لان المنافع فيها لا تتفاوت فجوز وجعل لا يبينها وتعتبر
افراز اعايان المتنازعة بخلاف القسمة لان التفاوت في اعيانها فاجتنب
والحق بالاجناس المتماثلة وصارت سادلة وقبل عتده يجوز بالتراضي ولا
يجز اعتبارا بالقسمة وعندها يجوز التماثل في اصلها لا الجبر ولا بالتراضي
لانه يصير مع المنافع بالمنافع من جنس نفسه وذلك لا يجوز على ما ستر في

الجارعة على ان التماثل

المجازة بخلاف قسمة وقسمتها حيث يجوز بالتراضي لان بيع احداهما بالآخرى جائز
وفي الظاهر ان قوله لعتدهما وفي الدارين لا يجوز التماثل على الروب عند ابي
حنيفة رحمه الله وعندها يجوز اعتبارا بقسمة الاعيان ولكي جنسه ان المستحال
يتفاوت ويتفاوت الزاكنين لانهم ليس حاذق واخوف والتماثل في الروب
في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف العتد والعدين لانه يجزى
باختياره فلا يخل الزيادة على طاقته والذات تتحملها وانما التماثل في العتد
فقد لوه من قربان شاء الله تعالى **قار رحمه الله** وفي عتد عتد عتد
او يعل او يعلين او رلوب يعل او يعلين او شرة شجرة او لبن شاة لا
اي لا يجوز في هذه الاشياء التماثل انما التماثل في عتد عتد واحد او يعل
واحد فلا ان نصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر العبرة بالخيار ان
تصوب المتادلة بخلاف التماثل في اشتغال دار واحدة حيث يجوز في
ظاهر الرواية لان الظاهر عدم العتد في العتد فافترقا ولو زادت عتد
الدار الواحدة في نوبه احداهما على العتد في نوبه الآخر يشتركان في الزيادة
تحتيا للعتد بخلاف ما اذا كان التماثل في المنافع فاشتغل احداهما
في نوبته زيا دة لان التماثل وقع في المنافع هنا لا يجب مراعاة المتادلة
فيها وبالتعاقب في العتد لا تسبق نوبت المتادلة في المنافع فان الشئين
قد يشتركان في تحتلاني في التبدل عند العتد وخلاف ما لو تماثل على
الاستحالة في الدارين وفصلت عتد احداهما تحت لا يشتركان فيه لان
معنى الافراز راجح في الدارين لمعاد ران الاستيفاء فان حل واحد منهما
يصل الى العتد في الوقت الذي يصل اليها صاحبه وفي الدار الواحدة
يتعاقب الوصول فاعتبر فرضا كانه افرض نصيبه من عتد هذا الشئ
على ان يستوفي من نصيبه في الشئ الثاني ويجعل حل واحد منهما وجلا
عن صاحبه في ايجار نصيب صاحبه فاذا اشتري في قدر القرض كان
الباقى شرا بينهما وانما التماثل في استقلال عتد عتد او يعلين فالمد لور
هنا قول ابي حنيفة وعندها يجوز لان المتادلة يبن بينهما لا يتخذ وقتهما

ولذا عورقته زيتها عندها فلذا ما فيها وبذلكها فصارا لدارين خلافت
التماني في علمه عبد واحد تحت لمجوزة لا لثاني في الالف وثمانين فيتم بغيره بل في
الظاهر في الاستغلال لا في العادة جرت بالاستقصاء فيوم من العمل
خلافت التمان في خدمة عبد واحد تحت مجوز بالاجماع لما ذكرنا ولا في الخدمة
تجوز في الساع عادة فلا يخدمه ثقب كما يخدم في الاستغلال فلا يتغير
ولا في خيسته التمان في الخدمة نحو للخدمة لخدمه اهل تيمنا ولا ضرورة
في العمل لا يمكن قسمها لثلاثة عن مال ولا تخدم بالاستغلال لحد لثاني
العبد الواحد فيحصل الساعات خلافت الدارين لكون الظاهر عدم التعديل
في العقار وكون التمان في الاستغلال يتبع عند اختلاف الزمان بان وقع شقا فاقا
في عبد واحد فلا يتبع عند اختلاف العمل اولى وجملة الامران سائل التمان
انما عورقته في استخدام عبد واحد كما في الاتفاق ولذا في استخدام العبد
على الاصح ولذا التمان في استخدام عبد واحد لمجوز بالاتفاق وفي العبد
على الخلاف والتمان في سلكي دار واحدة لمجوز بالاتفاق ولذا في علمه ولذا في
سلكي دارين وفي علمه خلاف والمظهر لمجوز بالاتفاق ولو لم يعلم او يعلم
على الخلاف ولمجوز في استخدام بعل واحد بالاتفاق وفي بعلين على الخلاف
واما التمان في ثمة شجرة اولى بن غم فلا يمانع اعيان بانه يرد عليها التسمية
عند حصولها فلا حاجة الى التمان في التمان في المنافع ضرورة انها لا يمتنع
تقسمها خلافت ابن ادم حيث يجوز للمنايا فيه حتى لو كانت خارجتان شجران
بين اثنين في ما بان وضع احدهما ولدا حدهما والاخوي ولدا اخر جاز لان
لبن ادم لا يمتنع له فخرى تجري بالمنافع والجملة في الثمار ونحوه ان يشرى
نصيب شريكه في بيعها بعد من يوتيه او يتفق بالبن المتدرب بطريق
التوضيح في نصيب صاحبها اذ فرض المشاع جاز والله تعالى اعلم بالصواب
باب المزارعة وهي معاينة من الزراعة في اللقطة **قال رحمه الله**
هي عند علي الزرع ببعض الخارج وهذا في الشريعة **قال رحمه الله** ونصح
بشرط صلاح الارض للزراعة واهلية العاقدين وبيان المدة ورب البذر

في

وجنسهم وخط المحذور والجلية بين المرض والقابل والشركة في الخارج وان تكون
الارض والبذر لواحد والعلل والبذر لآخر وتكون الارض للواحد والثاني لآخر
او يكون العلقين واحد والثاني لآخر وهذا على قول ابي يوسف ومحمد وقال
ابو حنيفة لم تجوز المزارعة لهما ما روي انه عليه السلام غاصل اهل خيبر
على نصف ما يخرج من ثمار وربع ولا ينفق عند شرا له مال من احد الشريكين
وعلى من الاخر فهو راعيا ذابا المضاربة والجامع دفع الحاجة فان صاحب
المال قد استدي الى العمل والمستدي اليه قد لا يجد المال فست الحاجة
الى انعقاد هذا العقد بينهما بخلاف دفع العقم والدجاج ودود القن
معامل بنصف الثمن وايدل ان لا اثر للعلل فيها في حصول الزيادة فلم يتحقق
الشركة مع انه ليس فيها عرف وفي المزارعة عمل الصلابة والتابعين
والصالحين من بعدهم الى يومنا هذا بلا تكبير ولا في خيسته رحمه الله ما روي
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المزارعة فقيل ما المزارعة قال المزارعة
بالثلث والربع ولانه استيجار بعض ما يخرج من علم فتكون في معنى فني
الطمان ولا للمجر مجهول ومعدوم وكل ذلك منفسد ومعاملة التي
صلى الله عليه وسلم اهل خيبر كان خراج مناسمه بطريقين من عليهم والصلح
وهو جاز لا للخواج نوعان خراج وظير وهو ان يوظف الامام عليهم السلام
وبضع عليهم ما تطيق اراضيهم والثاني خراج مناسمه وهو ان يشترط عليهم
بعض ما يخرج كالنصف والثلث ونحو ذلك حراشا بقا والدليل على ذلك
انه عليه الصلاة والسلام لم يرض له المدة ولو كانت مزارعة ليقبها لهم
لان المزارعة لم تجوز عند من يحرمها الا سدا للمدة على ما بين والدليل
عليه ايضا ما روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر
سأله اليهود ان يبتوه بها على ان يلقوه علقا ولم نصدا ثمرة فقال
لهم يترحم بها على ذلك ما شئنا واه الجاري ومسلم واحد وهذا صريح
بانها كانت خراج مناسمه وانهم كانوا مسلمين والذي اذا اقر على
ارض بقتت على يلكه وما يؤخذ من راضيه خراج ولفظ الجاري اعطي

خير المهور ان يعاوضها وتزويجها ولها شرط ما يخرج منها والمعتبر بالمضاربة
 لا يجوز لان معنى الشركة فيها اغلب حتى صحت بدون ضرب المدة ولا تعتد لزومه
 اصلا فلو كان النزع متولدا من الغل والمال صحيحا واعتد الشركة قد يعتد على
 الغل خاصة خارجة عن الشركة المعامل فاطك اذا انضم اليها المال ولا لذلك المزاوعة
 لانها تجارة حتى يسقط ضرب المدة وتعتد لزومه وانما كان لصاحب البذر
 ان ينسحب للبذر والمجازة ينسحب بالاعتذار الا يري انه ليس له ان ينسحب بعد ما
 بذره في الارض فاستنع التماس عليها والحيلة للموازعة ان يستاجر القابل
 باجر معلوم للمدة معلومة واذا مضت المدة يعطيه بعض الخارج عاجب
 له من الاجرة في ذمة صاحب البذر فيكون ذلك بتراضيهما خارجا عن الديون
 اذا اعطاه خلاف جنس ثم اذا فسدت المزارعة عنده عيب على صاحب
 البذر وجاز للمثل للقابل والارض والعلة لانها ملكه وقالوا التوتى اليوم
 على قولهما لاجل التماس التماس ولتعاليمه والتباس قد يترك بالتعامل والضوء
 كما في الاستصناع ثم شرط في المختصر لمجازها عند من يحجزها ان يكون الارض
 صالحا للزراعة لان المتصور لا يحصل دونه وان يكون رب الارض
 والمواضع من اهله القابل لان المعتد لا يصح الا من الاهل وان بين المدة
 لا تعتد على منافع الارض والقابل وهي تعرف بالمدة وبشرط ان يكون
 المدة قدر ما يتحمل في تامين الزاوعة والشر وان يكون قدر ما لا يعجز البذر
 بشلها او شل احداهما غالبا وعند محمد بن سلمه لا يشترط بيان المدة وينبغي
 على سمي واحده وان بين من عليه البذر لان المعتود عليه وهو منافع
 القابل ومنافع الارض لا يعرف الا ببيان من عليه البذر لانه المستاجر
 فيبينا به يعرف عند من وقع عليه المجازة من منافع الارض ومنافع
 القابل وان بين جنس البذر لان الاجرة منه فلا بد من بيان جنس
 الاجرة وان بين نصيب من البذر من جهته وهو المزاوعة المتولدة الاخر
 لانه اجرة علمه وارضه فلا بد ان يكون معلوما وان على من الارض
 والقابل لانه بذلك يتكفل من القابل فصار نظير المضاربة لا تصح حتى يسلم

المال البذر حتى اذا شرط في العقد ما منوت به الغلبة وهو علم رب الارض مع
 القابل لا يصح وان يكون الخارج مشتركا بينهما لانه هو المتصور من ان يعتد
 المجازة في الابتداء وتشرط في الابتداء ولهذا الشرط لاحدهما فتران سماء
 تفصلانه يؤدي الي قطع الشركة في بعض المستسما وفي العا اذا اخرج الارض
 التزم ذلك ولذا اذا شرط ان يرفع قدر ما بذره لما ذكرنا خلاف ما اذا
 شرط ان يرفع عن الخارج او ثلثه والباقي في بينهما لانه لا يؤدي الى قطع الشركة
 وهو يصح ان يكون حيلة والوصول الى رفع البذر وان يكون الارض والبذر
 لواحد والقابل والبذر لآخر وتكون الارض لواحد والباقي لآخر او يكون
 العمل لواحد والباقي لآخر وهذه الجمل من عمل شرطها وانما كان لذلك
 لمن من جودها انما جودها على انها المجازة في الصورة الاولى يكون صاحب
 البذر والارض مستاجرا للقابل وبشرط ان لا يتخذ منقصة لان البذر
 المدة فصار لمن استاجر على ان لا يخط له بامرة او صباغا ليصبح له ثوبا
 فصيح من عنده والاخر يتايد عمله دون المدة فيجوز والمصل فيها ان صاحب
 البذر هو المستاجر فتخرج المسألة على هذا ما رايت وفي الصورة الثانية
 يكون صاحب البذر مستاجرا للارض باجر معلوم من الخارج فيجوز كما اذا
 استاجرها بذراهم في الدمة وفي الصورة الثالثة يكون صاحب البذر مستاجرا
 للقابل وحده بلا يتعد باجرة معلومة من الخارج فيجوز كما اذا استاجر
 خباطا لخط له قتيصا بامرة من عند صاحب الثوب او طينا ليطين له سور
 من المستاجر **قال** فان كانت الارض والبذر لواحد والقابل والبذر
 لآخر وكان البذر لاحدهما والباقي لآخر او كان البذر والبذر والبذر والبذر
 لآخر او شرط لاحدهما فتران سماء او ما على الماديات والسواقي او
 ان يرفع البذر بذره او ان يرفع للخزاج والباقي بينهما فستد فيكون
 الخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل علمه او ارضه ولم يرد على ما شرط
 والشئ رحمة الله لما بين شرط وجواز المزاوعة بين بضات الشرط المنية
 لها وبين الخارج في الناسبة منها لصاحب البذر لانه يملكه وان للاخر

اجزائها ولا يناد على المسمى لان صاحب البذر هو المستاجر والاخر هو الاجير
 علي ما بينا والتواجب في المجارة فاسد اجزائها يناد على المسمى على ما عرف
 وعند محمد بالغ ما بلغت وقيل الخارج لصاحب الارض ويصير مسترضاً لبعض
 البذر بقاؤه ايضا لارضه والاول اصح ثم قيل ان كان البذر لصاحب الارض
 طاب له الفصل وان لم يكن له لا يطيب له فيصدق بما زاد على البذر واجز
 الارض وهذه الجملة التي عدتها منسدة للاجارة اما الاول وهو ما اذا كانت
 الارض والبذر لواحده والعلم لواحده فلان صاحب البذر استأجر الارض
 واشترط البقر على صاحب الارض من بدل الاجارة لان البقر يمكن ان يجعل
 تنقلا للارض لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض لان منفعتها
 المباشرة ومنفعة البقر الشئ وبينهما اختلاف وشروط الشعب المتخاذ
 فصار شروطا متباينة اختلف ما اذا كان البقر مع العامل حيث يجوز ان البقر
 امكن جعله تنقلا لغيره لان منفعة البقر صلاحه بتمامها العلم بالجرة
 الجياط وعزاي يؤسسه يجوز للعامل والنياس يتوليه والظاهر الاول
 واما الثاني وهو ما اذا كان البذر لواحده والباقي لآخر وهو البقر والارض
 والعلم فلان العامل اجير فلا بد ان يجعل الارض تنقلا لغيره لاختلاف منفعتهما
 فصار نظير البقر والارض من واحد والباقي من الآخر وهي المسئلة الاولى
 وعزاي يؤسسه يجوز للعامل واما الثالث وهو ما اذا كان البذر والبقر
 لواحده والباقي لآخر وهو العلم والارض فلما ذكرنا ان الارض لا بد ان جعلها
 تنقلا لغيره لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة وهنا وجه اخو لم يذكره في
 الجواب وهو ان تكون البقر من واحد والباقي من آخر قالوا هو فاسد وبني
 ان يجوز بالناس على العامل وحده وعلى الارض وحدها فانه يجوز ان
 تستأجر البقر حيا جوارا يستأجر العامل والارض والجواب عنه ان الناس
 لا يجوز المزارعة لما فيها من الاستيحاء ببعض الخارج وهو لا يجوز واما نوحها
 ذلك بالاشروا في رد في ذلكما استيحاء العامل والارض فبني ما رواه علي
 المصل اذا استيحاء شي فاجرة عن شارب اليه وفيه الذمة لا يجوز وقد ورد

ذلك في استيحاء الارض والغاملة في المزارعة فيستمر عليه واما اذا شرط الماحد لها
 فنحن انما استأجره او ما على الماديات او التراف في اوان يرتفع رتب البذر بدرة او ان يرتفع
 الخارج فلما بينا انه يودي الي قطع الشريعة في بعض المسمى وفيه العلم بشرط صحتها
 ان يكون الخارج كله مشتركا بينهما والمزاد بالخارج هنا هو الموطن بان كان الموصوع
 على الارض دراهم مائة او قنونا مائة او منها واما اذا كان الخارج خراج مناسبه
 بان كان الموصوع على نصف الخارج او ثلثه او نحو ذلك من الجوز الساقع فلا ينسد
 استراطه دفعة واحدة بل يودي الي قطع الشريعة وقد ذكرناه من قبل وهو الجليل لرفع
 قد بدد على ما بينا ولذا اذا شرط الماحد لها التبن ولا يدخل الحب لانه محمول ان
 نصيبه انه فلا ينعقد الحب ولا يخرج المالتين ولذا اذا شرط التبن نصيبين
 والحب لواحدهما لانه يودي الي قطع الشريعة فيها هو المقصود وهو الحب ولو شرط
 الحب نصيبين ولم يتعوضا لذكر التبن صحت لاشتمالها فيها هو المقصود ثم
 التبن يكون لصاحب البذر لانه فاعلم انه في حقه لاحتياج الي الشرط لصيب
 رب المارية المضادة وقال شيخ بلح التبن ايضا بينهما اعتنا بالعرف
 فيها لم ينص عليه المتفقان ولا تبيع الحب فيعطي له حكمه ولو شرط الحب
 نصيبين والتبن لرب البذر صحت لانه شرط لاحتياج الموصوع لانه باق
 على حكمه ولو شرط التبن للعامل ففسدت لانه شرط مخالف لمقتضى العقد
 فربما يودي الي قطع الشريعة بان نصيبه انه ولا ينعقد الحب ولا يخرج المالتين
قال وان صحت فلخارج على الشرط لصحة الالتزام **قال رحمه الله**
 وان لم يخرج شي فلا شئ للعامل لانها اما اجارة او شره فان كانت اجارة
 فالواجب في العتد الصريح منها المسمى وهو عدوم فلا يثبت غيره وان كانت
 بشره فالشره في الخارج دون غيره فلا يثبت غيره بخلاف ما اذا فسدت
 المزارعة ولم يخرج الارض شيئا حيا لانه يثبت اجزائها في الذمة وعدم
 الخروج لا يمنع من وجوبه في الذمة **قال** ومن اي عن الحق اجبر الا
 رب البذر لانها انعتدت اجارة والمجارة عند من غير انها تنسخ
 بالعذر فان امتنع صاحب البذر عن المضي فيها بان مغرور لانه لم يكن

المضي الى ان ياتى ناله وهو القاد البذر على الارض ولا يدري هل يخرج ام لا
فصار نظير ما لو استاجر ليدم دارة ثم استمع وان استمع القائل اجبر على العمل
لان لا يجتهد من لا يتبع من غير عذر ثم اذا استمع رب البذر والارض من قبل
بعد ما ادب المزارع الارض فلا شيء له من عمل الكرا في التنازع بل عملها انما
يتقوم بالعقد وقد قسمة بعد من الخارج فلا خارج ولا يزمه فيما بينه وبينه تعالى
ان يعطيه اجرا فخل عليه فلا يكون معذورا من جهة بل لا يتصور له وهو مذكور
فينبى بارضائه بان يؤجره اجور مثله **قال رحمه الله** وشط بعت احدها لهما اجازة
هي بطل بعت احدها المتنازعين اذا اعتداهما لنفسه ما قد بيناه في الاجازة
وهذا على الخلاف وهو جواب التباس وفي الاستحسان اذا كانت احدهما وقد
بنت الزرع بيني عند الاجازة حتى يتحدد ذلك الزرع ثم تنط في الباقي
لزم في ابقاء العقد حتى يتحدد من اعلاه الحقت في عمل القائل او ورثته
على حاله فاذا احصى بينهم على ما شرطوا لضرورة في الباقي يشط ولو مات
رب الارض قبل الزرع بعد ما ادب وحضر لهما راى شط المزارع له المنة
ليس في ذلك انك ناله على المزارع ولا شيء للقائل مقابل العمل لانه يتقوم
بالخارج ولا خارج فلا شيء شي خلا في المسئلة الاولى في حيث يبتى بارضائه لانه
كان معذورا من جهة بالاستماع واختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت ياتي
بدون اختياره واذا كان على رب الارض دين فادخ ولم يقدري على قضاءه الا
بيع الارض فشط المزارع قبل الزراعة وبيعت بالدين لانه انشئ بالاغذار
على ما بينا وهذا عذر وليس للقائل ان يطالبه بما ادب الارض وحضر لانها
بشي لا للمنافع لا يتقوم الا بالعقد ويتوهم ما وقع بالخارج فاذا انعدم هذا الخارج
لم يجب شي ولو بنت الزرع ولم يتحدد لم يبيع الارض بالدين حتى يتحدد
الزرع لان في البيع بطلان حق المزارع والتاخير اهون من البطلان ويجزجه
القاضي من الجبر لان كان خبسة بولاه لما استمع بيع الارض لم يزل هو ما طلق
فلم يكن طامنا والجبر جزاء الطالب بالمطالبة ولا لذلك لو زرع الارض ولم
تفت بعد في رواية لانه ليس لصاحب البذر في الارض غير ما لا يبيع

لان التدبير

لان التدبير اسنلاك ولهذا الاستماع صاحب البذر عن المزارعة كان عذر المنة
استماع عن الاستملاك فصار المزارع مشتق ملكا والمستحق للليس بما لا فادام
لمن له عين فتمت باع في الحايطة الذين هما باع قبل الزراعة في الحايطة وفيه باع
حتى يتحدد جازا باع بعد النبات حتى يتحدد لان التدبير ليس باستملاك
وانما هو استملاك المروي لابل والوصي فليكن زراعه مال الصغير ولو كان استملاك
لما خلاه فلا البذر فيها عين مال فلا باع جازا باع بعد النبات **قال رحمه الله**
فان مضت المدة والزرع لم يدر ك فعل المزارع اجور مثله ارض حتى يدرك اي
جذب على القائل اجور مثله ارض الاخر لان يتحدد الزرع لم يزل العقد قد
انتهى بمضي المدة المان في قلعه من افضتاه باجر المثل لان يتحدد فيجب
على غير صاحب الارض بخصه من المجرورة لانه استوفى في منعة الارض
بندره بخلاف ما اذا كانت احدهما قبل ادراك الزرع حيث يتترك الى ان
يتحدد ولا يجب على المزارع شي لانا بتينا عند الاجازة هناك استملاك
ليتنا منة الاجازة وانما استملاك القائل او وارثه على ما كان من العمل انما
هنا فلا يزل لا ننص المدة فعلى صاحب اجر المثل بالابتاء وان العمل ونفقه
الزرع وسونه الحفظ ولا ياتيها عليه ما لانه كانت على القائل لبقاء العقد
لانه من اجرة المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فيجب عليه ما مؤتمنه على
قد يملكه المنة ما لم يترك بينهما بخلاف ما اذا كانت احدهما قبل الادراك
حيث يزل ان الحل على القائل لبقاء العقد على ما بينا وان انقضى أحدهما على
الزرع بغير امر القاضي وبغير امر صاحب فهو متطوع لانه لا يلزمه عليه
ولا هو مضطر الى ذلك لانه يلمن ان ينفق باسرا القاضي فصار نظير تزييم الذاب
المشتركة ولو اراد رب الارض ان ياخذ الزرع بملك ليس له ذلك لما فيه من
الاضرار بالآخر ولو اراد المزارع ان ياخذ بملك قبل لصاحبه الارض اقلع
الزرع ان شئت فيكون بينهما او اعطيه قيمة نصيبه وانقضى على الزرع
فارجع عليه ما انفتت فضا للضرر عنه ولو مات المزارع قبل ادراك الزرع
فلو رتب ان يعلموا انما لا ينظر لهم ولا اجر لهم لانا بتينا العقد نظير اهمه

فما سواتته وهو لا يستحق الحجة المدة فلذا هو ان ارادوا قلع الزرع
 لم يجزوا على الغلة بان يتبين العقد نظير المهر واذا تروا النظر في انفسهم
 كان لهم ذلك وكان للاجر الحيات الثلاثه نظير المهر على ما بينا **قال**
 وتنته الزرع عليها بتدريجهما لا جرة الحصاد والرفاع والدياس
 والتدريجه اي يجب عليها تنته الزرع على قدر ملكها بغير انتصاف وسدق
 المزارعة لما يجب عليها اجرة الحصاد والرفاع والدياسة مطلقا من غير
 قيد بانتصاف مدة المزارعة اما تنته الزرع بعد انتصاف المدة فلما ذكرنا
 واما وجوب الحصاد والرفاع والدياسة والتدريجه عليها مطلقا فلا عند
 المزارعة بوجوب على العامل على انهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك
 صلاحي وجوب العمل عليه بقاها الزرع لحصول المتصور فسق بعد ذلك لا
 مشركا بينهما فيجب مؤنته عليها **قال رحمه الله** فان شرطه على العامل فعدت
 اي شرط العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع للحصاد والرفاع والتدريجه
 والدياسة لانه شرط لا يقتصر فيه وفيه منعه لاحد فبيند وانا قلنا ذلك
 لان العقد يقتضي عمل المزارعة وهذه الاشياء ليست من افعال المزارعة فكما
 اجنبية فيكون شرطها منسب الشرط الجمل والطريق على العامل وعقوبه سوف
 ان المزارعة مع شرط الحصاد والدياس والتدريجه جايزه ومشايخ بلح دانوا
 بمتون هذه الرواية وينيدون على هذه وينزلون جواز شرط التنبيه والجمل
 الى منزله على العامل لان المزارعة على هذا الشرط متعامل بين الناس يجوز
 ترك القياس بالتعامل لا بوجوب الاستقلال جواز التعامل واختار شمس
 الابه الترخي راية اي يوسف وقال هو الاصح في ديارنا ولو شرط الحصاد
 على العامل والحصاد على غير العامل لا يجوز بل اجماع لعدم التعامل ولو اراد
 فصل التصيل وجد الترخي في الخطا الربح كان ذلك طه عليها لانها انهاء
 لما عتق على الفصل والجواز بشرط فضا والحصاد بعد الادراك والله اعلم
كتاب المساقاة وهي معاولة بين الشقي لغة **قال رحمه الله**
 هي معاودة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما يعني في العرف **قال رحمه الله**

في حلال المزارعة

في المزارعة حتى لا يجوز عند اي جنية رحمة الله وعندها يجوز وشروطها
 عند هاشم وشروط المزارعة في جميع ما ذكرنا الى اربعة اشياء احدها اذا استع
 احدها بجور عليه لانه لا يضر عليه في المضي خلا من المزارعة حيث لا يجوز صاحب
 البذر اذا استع لعتقها والثاني اذا انتصفت المدة يجري بلا اجر ويجعل بلا اجر
 على ما بين في المزارعة باجر على ما بينا والثالث اذا استع الصل يرجع العا
 باجر مثله والمزارع بثمر الزرع والرابع في ان المدة نابة اذا الرعين فيها
 المدة يجوز استحقاقا لما زاد الا وقت الثمر معلوم وقد ما تناوت فيه
 فدخل فيه ما هو المتبين به وادراك البزري اصول الرتبة في هذا ينزله
 ادراك الثمار في الحماية معلومة فلا يشترط في بيان المدة بخلاف الزرع
 لان ابتداء حلت والانتها مني عليه فندخله الجاهل في الناحية بخلاف ما
 اذا دفع اليه عرسا قد ثبت ولم يثمر بعد معاملة حيث لا يجوز له بيان المدة
 لانه يتفاوت ويتغير الاراضي وضعها فانا فاجبنا فلا بد من صفة الى اول ثمر
 يخرج منه بخلاف ما اذا دفع حيا او اصول رتبة على ان يثمر عليها حتى يذهب
 اصولها ونهيا لانه لا يعرف متى ينقطع الثمر والرتبة لان الرتبة تنوينا
 قامت مشرلة في الارض فيكون المدة بجورلة فتفسد المساقاة ولذا اذا اطلق
 في الرتبة ولم يزد على قوله حتى يذهب بخلاف ما اذا اطلق في الفحل حيث يجوز
 ويصرف الى اول ثمر يخرج منه والوقت ان شر الفحل له دلاله وقت معلوم
 فيصرف الى اول ثمر يخرج منه لا يعرف في الرتبة او جزمه لانه لا يعرف متى يخرج لو كان
 معروفا فاجاز لعدم الجاهل فضا ويزوره وثمار الفحل ولو اطلق في الفحل
 ولم يثمر في تلك السنة انتصفت المعاملة فيها لانها مديتها وان سميها فانه
 يعلم ان الثمر لا يخرج في تلك المدة فسدت المعاملة لثبات المتصور وهو
 الشرط في الثمار وان ذلك ليدل على جمل لطلوع الثمر فيها جاز المزارعة لعدم البتة
 بينات المتصور ثم ان خرج في الوقت المسمى فهو على الشرط لصحة العقد
 وان تأخر فلا تعامل اجزا للمشقة والفساد العقد لانه بين الخطا في المدة المسماة
 فصار حاله علم ذلك من ابتداء خلاف ما اذا يخرج اصلا من الذهاب

بافية سوا به فلا يتبين ان القصد ان فاسدا فبقي العند صحيحا ولا شيء لحد واحد
سهما على صاحب **قال** ونصح في الكرم والشجر والطلب واصول الباذنجان
وقال الشافعي رحمه الله في الحد **لا يجوز** زالة النخل والكرم ولا يجوز المزارعة
المتبع للمساواة لان التماس بانها لما قال ابو حنيفة في المزارعة وانما جازها
بالشر وهو حديث حبر وقد خصهما ولا اصل في الشرع وهو المصارعة والمساواة
فان فيه بهام المزارعة فان فيها الشر له في الزيادة دون المصل وهو الخيل
كما في المصارعة والمساواة وفي المزارعة لا يتل في ذلك لان شرط رفع اليد ومنع
اجتماع جوارنا المعامل بتصوره او يجوز المزارعة المتبع في ضمن المعاملة ولم
من شيء يتبعه المتصور او البيع الشرب تنقل البيع الى الرض ولنا ما روي عن
بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من شجر
او ربع رواه البخاري وسلم وجماعة اخذوا هذا مطلق فلا يجوز تنبيذه
بعض الاشجار دون بعض ولا يكون المزارعة تنقل للمعالم بالزراي وقد ورد
فيما اخذت لشره لها نطقت فوجب اجرائها على اطلاقها وعلى نضائها اهل
خير بانها يكون في الاشجار والطلب ولا في المصل في النصوص ان تكون
معلومة فجات بعدها الى ما لا نص فيه لربما عند الخصم فانه لا يحتاج الى قاسم
الدليل على انه معلوم **قال رحمه الله** فان دنع خلا في مائة مائة مائة مائة
تزيد بالعلل صحت وان كانت على المزارعة لا على المصل لا يتحقق الا بالعلم ولا
اشترط العلم بالشاهي فلا يجوز بعد المذكر ان لا يستحق بلا علم ولم يرد في الشرع
ولا يجوز الحائز ما قبل الشاهي لان جواره قبل الشاهي للمتاجر على خلاف
التماس ولا تلزمه الى مثله فبقي على المصل ولذا على هذا اذا دنع الزرع
وهو قبل جاز وان استخمد وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بشو لم
المزارعة **قال** واذا فسدت فللعامل اجر مثل ما فيها في معنى الاجارة
المزارعة اذا فسدت **قال رحمه الله** وتبطل بالموت لانها في معنى الاجارة
المزارعة وقد بينا فيها فان مات رب الارض والخارج بسر فللعامل
ان يتوزع عليه ما بينهم قبل ان يدرك الثمر وليس لو رثته ان يتعوه في ذلك

استحقاق

استحقاقا على المزارعة لان في منعقة الحاق الصر بغير العند فغا البصر
عنه ولا ضرر على الورثة ولو ائتمر العامل الصر سحر ورثه الاخرين ان يتقربوا
البصر على الشرط وبين ان يعطوه قيمة نصيبه من البصر وبين ان يتقربوا على البصر
حتى بلغ فيرجعون عليه بذلك في حصص العامل من الثمرة انه ليس له الحاق الصر بهم
كما في المزارعة هكذا ذكره صاحب الهذلية وغيره وفي رجوعهم في حصصه فقط اشكال
ولان بيع ان يرجعوا عليه جميعه لا ان العامل انما استحق العمل وكان العمل كله عليه
ولهذا اذا اختار المضي ولم يبت صاحبه ان العمل كله عليه فلو رجعوا عليه حصته
فقط يودي الى ان العمل يجب عليها حتى يستحق المدة بحصته فقط وهذا خلف لانه يودي
الى استحقاق العامل بلا علم في بعض المدة وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا
ولو مات العامل قبل ان يفرغ من عمله وليس له ان يرضى ان يبيعهم من ذلك لان
فيه النظر من الجانبين فان ارادوا ان يصرموا بشرط ان يملكوا الارض بين الجانبين
الثلاث التي ذكرناها والاشكال الوارد في الرجوع حصته وارد هنا ايضا وان مات
جميعا فالحيا ولو رثه العامل لغيرهم مائة وهذا خلافة في حق حيا وهو رث الثمار
على الاشجار الى وقت المذكر ان يكون وانما في الجواز فيورث بخلاف جواز الشرط
كأن يورثه العامل ان يتوزعوا عليه لان الجواز في ذلك لو رثه ربة الارض على ما وصفتنا
واذا انتقض مدة المعاملة بشرط اخر فهو للمزارعة اذا انتقضت مدتها
فللعامل ان يتوزع عليها الى ان ينتهي الثمار كما في ذلك المزارع لان هذا لم يجب على العامل
احد حصة الى ان يدرك له الشجر ويجوز استيجار جلا في المزارعة حيث يجب
على المزارع اجرة مثل الارض الى ان يدرك الزرع لان الارض يجوز استيجارها ولذا كك
العمل على العامل ها هنا وفي المزارعة عليها لانه لما وجب اجر المثل للارض
بعد انتهاء المدة في المزارعة كما يستحق العمل عليه كما يستحق ما قبل ان ينها **قال**
ونصح بالحدركا للمزارعة بان يكون العامل سارقا او سريلا يندرج على العمل
لانها في معنى الاجارة وقد بينا انها تسحق بالاعذار ولو نسي راعا غدا طاهر لانه
يسرق الثمر والشعب لم يفسد وهو مد فوج شرعا ولذا امر صر العامل
اذا كان يصعقه عن العمل لانه لم يفسد راعا او سريلا او سريلا او سريلا او سريلا

ترك القدر بل من في الصحيح وقيل بل من قبل ان يلقن بالاسواق وما وجد قول من قال
انه يلزم ان لو شرط القدر عليه فيكون عدل من جهة القابل ومن دفع ارضا ايضا الى
رجل منين معلوم يعرف فيها شيئا او لونا او غلا على ان يكون الارض والشجر
بين رب الارض والقابل من نصيبين لرجل لا يشترط الشرا فيهما ان موجودا قبل
الشرا لا يعلم وهو الارض او لونا او غلا استاجر اجرا ليجعل ارضه يستأجر بالاجل المجرى
على ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر يعلم والامة فتكون في معنى غير
الطمان فيفد كما اذا استاجر صباغا ليصنع ثوبا يصنع نفسه على ان له
نصف المصنوع او ان صاحب الارض يكون شريكا في نصف العنق من القابل
ينصف الارض والقابل من جهة قوله ومعدوم وقد شرط عليه العدة في نصيبه
يوجب في المدة ايضا وحل ذلك في النساد من جهة النور والعنق لوزن الارض والقابل
فيهم عرسه واجر مثل عمله لان العدة في الشجر لما كان فاسدا او قد عرسه
القابل باسمه في ارضه صار ان صاحب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير
قابضا للعنق بانضال له ارضه من قبله بالعلوق فيما فعله عليه فيما اجاره
واجر مثل عمله لانه استجر اجرا وهو نصف الارض ونصف الخارج ولم يجعل
له من شي فوجب عليه اجر مثل عمله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
باب الدبايح قال رحمه الله هي جمع دبح وهو اسم لما
يدبح اي الدبايح جمع دبحه والذبيحة اسم للشئ المذبوح **قال رحمه الله**
والذبح قطع الموداج ليؤكله عليه الصلاة والسلام افر الموداج بما شئت والمزاد
الحقنوم والمزى والودجان وانما عرسه بالامداداج تغليبا وبجمل المذبوح
وهو شرط ليؤكله تعالى اما ذكيتهم ولمن المحرم هو الدم المستفوح وبالذبح
منع المتربسه ومن العرس يظهره وان كان غير تاول ولفظ الذباة من عن
الطهارة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ذباة الارض يسمى اي طهارتها واصلا
تولي التذلية بدل على التمام ومنه ذبا السن بالذباية السباب وذبا النار
بالتمزنا اشتغالها وهي اختياريه واضطرابه والام والجرح ما بين اللبنة
واللحمين والثانية الجرح في اي موضع كان من البدن وهذا لا بدل غير

قوله

المودلة لا يضره الا به المحدث الغرض عنه وهو اية التذليل وانما كان ذلك لان المود
البلخ في اخراج الدم من الماني فلا يترك المود بالغير عنه ويشتفي بالثاني الضرورة بان
التلفيح بحسب الواسع ومن شرطه ان يكون المذبح صاحب ذمة سداوية بآبته حقيقته
او دعوى المسلم والخاني ويشترط في حق الصيد ان يكون خلافا وان يكون من غير
الحرم على تانيته ان شاء الله تعالى **قال رحمه الله** وحل دبحه مسلم وحاي لما
تولوا فانه عام فيدخل فيه المسلم والافر اما خرج منه بدليل وهو المشرك في
حق الصيد والمزى وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمزاد به
مذاهم لان طلق الطعام غير الذي يحل من اى كان من ولا يشترط في ان يكون
من اهل الكتاب ولا فرق في الخاني بين ان يكون ذميا او حريا ويشترط ان يكون ذميا
فيه غير الله تعالى حتى لو ذكر الخاني المسيح او غير المذبح ليؤكله تعالى ونا اهل به
ليغير الله وهو المسلم في ذلك فانه لو اهل به لغير الله لم يخل **قال رحمه الله** وضبي
واسراء واخوس واقلب والمزاد بالصبي هو الذي يعقل التسمية ويضبط وان
لم يعقل ولا يضبط لمحل ذبيحته لان التسمية على الذبيحة شرط بالنص وذلك
بالنقد وصحة التقيد بالمعرفة والضبط وهوان يعلم شرط الذبح من
فري الموداج والتشوية والمعونة بالصبي اذا كان ضابطا وهو الشرط والغلة
والانوشة لمحل به فيحل والاحرس عاجز عن الذكي فيكون متقدورا ومنوم
المذبة مائة كالماسي بل ادى لانه الزم **قال رحمه الله** لا يجوز ذبحه وذبحه
ومحرم وتار كما سمى بوعدا اي لا ذبيحة هاد اما المحرمي فليؤكله عليه الصلاة
والسلام سنواهم سنة اهل الكتاب عز الحى نياهم ولا اكل ذبايحهم ولانه ليس
له ذبح سداوي فانعدم التوحيد اخفا او ذغوا والوثني بالمجوسي فيما لا يقدر
شرايعة وانما المرتدة لانه لا يضر على ما استل اليه وهذا يجوز
بناحه بخلاف اليهود اذا انتصروا بالعكس او انتصر المجوسي او يهود لانه يضر
على ما استل اليه عندنا فعصر على ما هو عليه عند الذبح فحسب لانا قبله
حتى لو تحسن اليهودي لم يخل ذباة لما ذكرنا والمزاد بين الخاني والمشركة
نعم الحاي لا المشركة شر فيعتبر المحدث وانما المحرم والمزاد به في حق

وذكرهم

الصبي لا يذبحته في غير الصبي فلو لم فعله منه مشروع بخلاف الصبي لان
فعله فيه غير مشروع فلا يحل اكله ولذا الحلال في حق الصبي في الحرم لا يذبح
عنه فلا يكون مشروعاً ولذا الحاي لو ذبح صبي في الحرم لم يحل واماناً كما سمى
الله عز وجل قوله تعالى **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْءِ** ولقوله عليه الصلاة
والسلام لعدي اذا ارسلت حكمك المعلن وذكرت اسم الله فكل الحديث **وقال**
الشافعي رحمه الله اذا نكح الذابغ التسمية عدلاً في حقه والمسلم والذابي
فيه شواؤه ولذا اذا ترك التسمية عند الهبة وارسل الخارج يقول عدة لقوله
عليه الصلاة والسلام المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي ولو لم يسمي وحديث
عائشة رضي الله عنها انها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان الاعراب باتوا بالجم
فلا ندري اسموا عليهم انا لم نسمي فقال عليه الصلاة والسلام سموا انتم ولو لم
كانت شرطاً لما امرها بالاطلاع بالشك ولا التسمية لو كانت شرطاً لما استطعت
بالنسيان بالطهارة في الصلاة ولو كانت شرطاً فاعتبأ الله مناهجاً في النسيان
ولنا ما نقلناه وما رواه وعليه جازاً التسمية عدلاً انعتد بالاجماع فمن كان
قبل الشافعي وهذا القول منه عدو قاله وانما كان الخلاف بينهم في مشروع
التسمية سيما في مذهب بن عوف رضي الله عنه انه يحرم ومن مذهب علي
وبن عباس رضي الله عنهما انه يحل ولهذا قال ابو يوسف والمشافع رحمهم الله
ان من ترك التسمية عدلاً لم يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو نفي القاضي بخلافه
ينفذ قضاءه لونه مخالفاً لاجماع وما رواه مخالفاً للدليل النطقي من الكتاب
والسنة واجماع الامة فكان مردوداً ونقول الحديث الاول محمول على
خالف النسيان والنافي دليل لما لا نهى الله عن الاحل عند وقوع الشك في
التسمية وذلك دليل على انه لم يملكه الا اذا سمي عليه وهي شرط فيه وانما
امرنا بالاحل بناء على الظاهر انه لا يتركها هو لمن اشترى شيئاً جازله الاستأ
بم بقاءه على الظاهر انه يملكه **قال رحمه الله** وحل لو ناسياً اي حل المذبح ان
ترك التسمية ناسياً **وقال مالك** رحمه الله لا يحل ما بيننا من الادلة اذ لا فصل فيها
قلنا النسيان من فروع حكمه بنقله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي الخطاء

والنسيان

والنسيان ولا يذبحه في غير النسيان ولا يذبحه في غير النسيان ولا يذبحه في غير النسيان
الانسان لشر النسيان فيعد في الاشياء التي لا يذبحها من جهه حاله ولا في
الصوم وتلك الترتيب في قضاء التواتر بخلاف الاحل وغيره في الصلاة
والجماع في الحج حيث لم يختلف فيه بين الناس والعاقل لا نهى حاله وذكره والنص
عن مجري على الطهارة اذ لو اراد به مطلقاً لخرجت الحاجة بين السلف وطهر
الانتياد وانما في الخلاف بينهم وانما الملة مقام التسمية في حق الناس وهو
معدول على الاطلاق في حق العاقل وعذره والناسي ليس بمخصوص
حتى يناس عليه غيره ومحض عليه غيره بالنسيان لا يذبحه ولا يذبحه ولا يذبحه
لقيام الملة مقامها ولا يذبحه الا بالنية لا يذبحه هذا اريد به حال الذبح او
الطبخ او حالة الاحل لا يذبحه اجمع السلف على ان المراد بها حال الذبح فيكون
منسره فم الاحتجاج بها الا ترى ان ذبيحة المحرمي لا يذبحه وذبيحة الحاي يذبحه
وليس بينهما فرق يعتدل ان الحاي يسمي عند الذبح دون المحرمي في التسمية
في ذباه الاختيار بشرط ان تكون عند الذبح فاصد التسمية على الذبيحة ولو
سمي ولم يحضره البتة صح لانه في التسمية وظاهر حاله بدل على انه قصد
التسمية نفع عنها وكوسمي به التسمية لاستداء الفعل كسائر الانفا لانه لا يحل
لمن قال الله البر واذا به متتابعة المودن لا يصير شيئاً عابياً في الصلاة وبشرط
التسمية حال الذبح لقوله تعالى **قَدْ كُرهَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَاتٍ**
وهي حال التحير وبدل عليه قوله تعالى فاذا وجبت جنسها فلا واسمها والمعبى
ان تدفع عتبي التسمية فلان يندل المجلس حتى اذا سمي واشتغل بعمل اخر
من حرام قليل او شرب ماء او اكل لقمة او غدا بد شعرة ثم ذبح جمل وان كان
لشر الاجل لا ينافي انواع الذبح متصلاً بالتسمية بحيث لا يخلل منها شيء بل يملن
المخرج عظم واقم المجلس مقام الاتصال والفعل التليل لا ينقطع المجلس
والاثر ينقطع وهي على الذبيحة وفي الصبي بشرط عند ارسال الخارج او
المبي وهي على الاول لا التليل بحسب الواسع والذي في وسعي في الاول
الذبح وفي الثاني الزبي والارسال دون الاصابة في بشرط عند فعل يند

عليه حتى لو اضعف شاة وسقي ثم ترهنا ودمع غيرها بالسكر الذي كان معه ولورسم عليها
لجل ولوروي الجصيد وسقي فاصاب صيدا اخر حل ولذا اذا ارسل طبع الجصيد
فترك الحب ذلك الصيد واخذ عن حل تعلق التسمية بالماله ولو اضعف شاة
وسقي وطرح السبلن واخذ سحبا اخر فذبحها به ولم يرسم علك لتعلقه بالذبح
ولوسقي على سيم فترله واخذ غيره قري مولر يوجل لما ذكرنا ولو سقي فذبح شاتين على
القائب خلعت الاولى ذوالا ثانية ولو اضعف احداهما في والاخرى فذبحها ذبحة
واحدة ببسليين واحدة بتسمية واحدة حل اللهم **قال رحمه الله** وله ان يذكر
مع اسم السيرة وان يقول عند الذبح اللهم سلب من فلان وان قال قبل التسمية والاضحاح
جاء وهذا النوع على ثلاثة اوجه احدها ان يذكر توصولا من غير غنط فيكره ولا يقدم
الذبيحة مثله ان يقول بسم الله محمد رسول الله بالذبح ان اسم الرسول صلى الله عليه
وسلم غير مذلول على سبل الغنط فيكون مستدركا لكونه الوصل صورة
وان قال بالغنط ليجل ذلره في التوازي وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحر
والوجه ان لا يغتم الاعراب بل يحل مثلنا بالغنط لان كلام الناس اليهم لم يجري
عليه ومن هذا النوع ان يقول اللهم سلب من فلان لان الشبهة لم توجد ولم يكن
الذبح واقعا عليه ولله بكرة لما ذكرنا والاني ان يكون توصولا على سبل الغنط
عوان يقول بسم الله واسم فلان واسم الله وفلان واسم الله ويحل وتقول الله بالحق
فغير الذبيحة لانه اهله لغير الله تعالى وقد قال تعالى **وما اهل بيعة الله**
وقال عليه الصلاة والسلام سوطان لا اذ لربها عند العباس وعند الذبح ولورفع
المعطوف على اسم الله جل لا مستدركا لكونه الغنط في الغنط وبكرة فيها لا ينافي لوجود
الوصل صورة والثالث ان يقول متوصلا عنه صورة ومعنى بلان يقول قبل ان يذبح
الشاة او قبل التسمية وبعد الذبح اللهم سلب هذا من فلان وهذا الميكرو لما
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم سلب هذه عن امه محمد من يشهد ذلك
بالوحدانية وفي البلاغ وان عليه الصلاة والسلام يقول اذا اراد ان يذبح اللهم
هذا منك ولا صلاقي ونسكي ومحباي وما في يدك سبل العالمين لا شريك لك وبذلك
اسرنا وانا من المسلمين بسم الله واسم الله ثم يذبح وهكذا روي عن علي لم اسم وجهه

والشاة هو الذكر

في التسمية

والشاة هو الذكر على ما قال بن سعوذ لم اسم وجهه جردوا التسمية حتى لو قال
عند الذبح اللهم اعنني واشتد لي لانه دعا وسؤال ولو قال الحمد لله وسبحان الله يرب
بسم التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله ليجل في المصطلح لانه يربد الجرد على
النية دون التسمية بخلاف الخطبة حيث يجوز ذلك الخطبة لمن المذلول فيها
ذكر الله تعالى مطلنا بقوله تعالى فاستجوا الى ذلر الله وفي الذبح المأمور به هو الذكر
على المذبح يقول تعالى واذلر واسم الله عليه باصوات وما لم يذكر اسم الله عليه سمي
عن اظه بقوله تعالى ولا ياكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وما نذركم الا لمن عند الذبح
وهو قوله بسم الله والله البر متول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي بن عباس
بشاة قاله بن عباس في نسيه قوله تعالى واذلر واسم الله علم باصوات وذكر الحلواني
المستحب ان يقول بسم الله التبريد او بالواو بكرة لانه يتطوع في التسمية
قال رحمه الله والذبح بين الحلق واللبنة وفي الجارح ما باس بالذبح في الحلق جلد وسطه
واعلاه واسنله والمصل فيه ما روي في مسنوني انه عليه الصلاة والسلام بعث
مناذرا ينادي في عاح سبي ان المذلول في الحلق الحديث ذواه الذار فطني
ولا نه يجمع مجري النمن ومجوي الطقار ومجوع العروف فيحصل تقطع المنصود
على ابلغ الوجوه وهو انها الدم والنسب بالحلق واللبنة بنيدانه لودع اعلى
من الحلقوم واسفل منه مجرم لانه ذبح في غير المذبح ذلره في الواقعات وفي
قناوي سمرقند وذلر في التابرة ما عانت هذا عن الامام الرستغني فانه
قال سبل عن ذبح شاة فثبت عند الحلقوم مما يلي الصدر وان يحبان
بقي مما يلي الراس يوجل ام لا قال هذا قول الامام بن الناس وليس هذا بغير
ومجوزا لهما سواء ثبتت العندة مما يلي الواس وما يلي الصدر وان العنبر عندنا
قطع البواله واذاج وقد وجد ثم حلي ان سجدان بقيت به وهذا مستحل فانه لم
يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المري واصحابنا رحمهم الله وان استنزلوا قطع الاكثر فلا
يحدث قطع احدهما عند الحلق واذا الرنق شي من عند الحلقوم مما يلي الراس
لم يحصل قطع واحدهما فلا يتوحد بالاجماع وفي الواقعات لو قطع الواحلي
او الاستنزل ثم علم فنقطع مرة اخرى للحلقوم قبل ان تموت بالاول ينظر فان

كان قطع تمامه لم يجل ان سوته بالوا لا سترع منه بالقطع الثاني والاحل وذو في
 تناوي يخرق قد فاصت ذوق الشاة في البلية سطلية فتنقطع اعل من الحلقوم واسنك
 منه عدم اكلها **قال** والمذبح المري والحلقوم والودجان لما روي عليه
 الصلاة والسلام وان اذ لم يذبح ما شئت وهي عروق الحلق والري يجرى
 الطعام والحلقوم يجرى النفس والمراد بالادراج طها والحلق عليه تقليا وانما
 قلنا ذلك لان المنصوص يحصل بقطعها وهو التوجيه واخراج الدم منه بقطع
 المري والحلقوم يحصل التوجيه وينقطع الودجين يحصل انما الدم ولو قطع
 الادراج وهي العروق من غير قطع المري والحلقوم لم يموت فصلا عن التوجيه
 فلا بد من قطعها او قطع احدهما يحصل التوجيه ولا بد من قطع الودجين
 او احدهما يحصل انما الدم **قال رحمه الله** وقطع المشكاف ولو بغيره قربي ومن
 شروعه وليطه وسروعه وما انهر الدم الاشياء وطهرها قايين وهذا الاكل انما اكلت
 سطلها قول اي حنيفة وهو قول اي يؤسئل ولا عزاي يؤسئل انه يشترط قطع الحلقوم
 والمري واحدا والودجين وعن محمد لا بد من قطع الازن حل واحد من هذه الاربعه
 واجتمعوا على انه يلزم قطع الاكثر من هذه العروق والاربعه لان الاكثر ينموت مقام
 الكل غير ان محمدا اعتبر اكثر حل واحد منهما اصل حنيفة لان فصا الوع عن غيره ولو
 روي الامويين بغيره فليعتبر اكثر من هذه الاربعه وهي رواية عن اي حنيفة لان
 حل واحد منهما ما وايو يؤسئل يقول ان المنصوص من قطع الودجين انما الدم فينبوب
 احدهما عن الاخر اذ حل واحد منهما يجري الدم واما الحلقوم والمري فيحذفان
 للادراج وحل واحد منهما ياكل الاخر فلا بد من قطعها وايو حنيفة يقول ان
 الاكثر ينموت مقام الحل واي لم يقطع شيئا فقد قطع الاكثر وما هو المنصوص منه
 يحصل بغيره وهو انما الدم المستنوع والتوجيه لانه اخرج الزوج لانه لا يحكي بعد
 قطع المري والحلقوم ويخرج الدم بقطع احدا الودجين فيلزم بالاكتر انما كانت
 قد راجته الى اشتراط قطع المعين شيئا وقال الشافعي رحمه الله يلزم قطع الحلقوم
 والمري **قال** ما لا بد من قطع المري والودجين والحجبه عليه ما روي ان فيه
 ذل الادراج بل يقطع الجميع والمنه جمع فلا يصح لاشترط الحل ولا لاقتصاصا علي ما

وعليه

روي
 في
 قوله
 لا بد
 من
 قطع
 المري
 والحلقوم
 والودجين
 واحدا

دون الصلاة

دون الصلاة وقوله ولو بغيره قرن وسن مذهبا وقال الشافعي المذبح هذه
 الاشياء لا على اكلها لقوله عليه السلام كل ما انهر الدم واذا ادراج ما خلقي
 الطير والسن فانها من الحيض ولا تفعل غير شروعه فلا يكون ذبا حادع بغير
 المنزوع ولما ان قوله عليه الصلاة والسلام انهر الدم ويروي في الادراج ما شئت
 وما روي في الحلق على المنزوع فان الحيض ما ياكلون ذلك اكلها في الجلد ولا يها
 الدجاجة يحصل بها ما هو المنصوص وهو اخراج الدم فصلا عن الحلق والحديد
 مغلا في غير المنزوع فانه يتنقل بالنقل فيكون في معنى المنزوعه وانما يكونه كان فيه
 زيادة الملوه فلهذا سبب اعنه وامرنا بصدده وقوله وليطه وسروعه وما انهر الدم
 لما روي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله انما نصيب الصبي فلا يجد شيئا
 الطراد وشنته العفا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افرا لا وراج ما شئت
 واذا لوسر واه البخاري ومسلم وعبرها واما الطير القاري والسن النائم فلما روي
 عن داود بن جندع انه قال قلت يا رسول الله بلي العدو غدا وليس معنا سدي
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم
 يكن سنا وطفرا وساحدكم عن ذلك اما السن فخط واما الطير فمدي الحيضه
 رواه البخاري ومسلم وما وليه اذ ان قال علي ما بيننا الا بوي الى قوله عليه الصلاة
 والسلام اما الطير فمدي الحيضه وهم كانوا يذبحون بالنايم منه **قال رحمه الله**
 وتندب حل الشفرة لتولية عليه الصلاة والسلام ان الله كتب الاحسان على
 كل شي فاذا قتلتم فاحسوا الله واذا ذبحتم فاحسوا الذبح وليجد احدكم تشفئة
 والروح ذبحته رواه مسلم واحمد وعبرها وكره ان يذبحها ثم يذبح الشفرة لما
 روي انه عليه الصلاة والسلام راي رجلا اصبح شاة وهو يحل شفرته فتنازل
 لتدارك ان لم يذبحها سوات هل لا حد لها فبذل ان تضعيها **قال رحمه الله** وكرة
 النخع وقطع الراس والذبح من الفنا والنخع هو ان يوصل الى النخاع وهو خط
 ابيض في جوف عظم الرقبة وانما كره ذلك كرهه عليه الصلاة والسلام عن
 بيع الشاة اذا خعت وتغير ما ذكرنا في ان لا يد راسها حتى يظهر من تحتها
 فليلان ليس رقيتها قبل ان تسكن من الاصططاب وكل ذلك ملووه لان

لان في جميع ذلك في قطع الرأس زيادة تعذب الجنان بلا فائدة ويلزم ان مجرما يريد
ذبحه الى المذبح وان يسلم قبل ان يبرد لما ذكرنا ويوجد في جميع ذلك لا الكراهية لغير ما
وهو زيادة الامر فلا توجد الجرمية ولذا اودعها متوجها لغير التبدل بلوه وتنزل
لان السنة في الذبح ان يستقبل بها القبلة هكذا روي عن بن عمر رضي الله عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم استقبل فاضبعته لما اراد ذبحها وفي الذبح من التنازله الام فيكون
وتخل اذا بقيت حية يقطع العرو وتختنق الموت ما هو ذكاه وان مات قبل قطع العرو
لا تقول لوجوب الموت بالبيس بذاة **قال رحمه الله** وذبح صيد استأنس وجح
نعم بوجسلا ونودي في بيرون ذاة الماضطرا لا يضا لا يسم الا عند العجز عن ذاة
الاختيار على ما مر ولو تيقن العجز فما استأنس من الصيد وتحتق فيما توحش من اللحم
ولذا فيما نودي في بيرون ذاة العجز عن ذاة تخرج ذاة من الجرح وعلم ذلك ببول وان
علم انه لم يمت من الجرح لم يبول وان شغل ذلك احل ان الطاهر ان الموت سنة ولذا
الرجاحة اذا نعلت على شجرة وتحتق فواتها صار ذاة الجرح وفي الداء يطلق فيما
توحش من اللحم وعن محمد ان الشاة اذا بدت في المصراع تمل العنق انها لا تدفع عن
نفسها بل اخذها وان بدت في الصغار تمل العنق وتحتق العجز عن ذاة
الاختيار وفي البقر والابل تحتق العجز في الصغار والمصرع العنق والفتور والحيال
كالندود اذا كان لا يتدبر على اخذه حتى لو قتل المصراع عليه وهو يريد ذاة
وسمي حل امله وقال مالك رحمه الله لحل اللحم الهللي بذاة الماضطرا ولو ان العجز
عن ذاة الاختيار فيه نادر والنادي لا يحكم له ولما روي عن دافع بن حديج
قال جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فند بعير من ابل النزم ولم يكن
معهم خيل فرما به رجل منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه البهيمة
او ابدكوا بد الوخت فما فعل بها هذا فاعلوا به هكذا رواه البخاري ومسلم
وجاءه اخبر لان المعنى حينئذ العجز وقد تحتق قبصار الى البدل على الانعام
ندوبه بل هو غالب وذلة في الهامة تعزبا الى التنازل ان بكرة لو تفسرت
عليها الولادة فادخل صاحبها يده وذبح الولد حل امله وان جرحه في غير
موضع الذبح ان كان لا يتدبر على ما نعلمه حل ايضا وان كان يتدبر لم يحل ٥

قال رحمه الله

قال رحمه الله وسن عز الابل وذبح البقر والغنم وله عكسه وحل وانما كان
السنة في ابل العرو وفي البقر والغنم الذبح لما فتنه السنة المتواترة قال الله تعالى
ان الله يامر بان تذبحوا به وقال تعالى وفديناه بذبح عظيم وقال تعالى تصد لربك
والخروج في التنسيرا في الخروج الجذ وروى ان اخرا يستريح الابل وفي البقر والغنم
الذبح ايسر وكان في حل واحد منها السنة ما هو الايسر فيه وان عز البقر والغنم
جاز للحصول المتصور وهو تسيل الدم وله لتزله السنة المتواترة وهذا المراد
بشؤله وله عكسه وحل وقال مالك لا يجزى والحج عليه ما يباه العرو قطع العرو
في اسند العنق تحت الجبين **قال** ولم يدل حسن بذاة امر اي لا يصيب
الجنب مذاة بذاة امر حتى لا يحل امله بذاة بها وهذا عند اي حبيته وروى
والحسن بن زياد رحمهم الله وقال ابو يوسف ومحمد وجماعة اخذوا ثم خلت حل
امله بذاة بها لولاه عليه الصلاة والسلام ذاة الجنين ذاة امر وروى انه عليه
الصلاة والسلام قبله بارسول الله نحر الناقة وذبح البقرة او الشاة في
بطنها الجنين انفقها مامله فقال طهوان شيتيم فان ذاة ذاة امر واحجوا
ايضا يقولون تعالى ومن الانعام حمولة وفرشا قبل الغر من الصغار من الاجنة
والحمولة الجار فتد من الله عليها باباحة اهلنا ولا تخرج من الامم كحبيته
لكنه متصلا بها حتى يوصل بالمتراض ويتعدا بعدا بها ويتنفس بنفسها
ولذا حل حتى تدخل في المحل المواردة على الام لا تسج والهيئة والعنق فاذا
كان جزاها فيكون جرح الام ذاة له عند العجز في الصيد والجامع انه
يجزى في الحسن عن ذاة بها اختيارية فانتقل الى ما هو في شفع وهو الجرح
في الصيد وذبح الام في الجنب فصل مثل بل فوقة لا يوت به قطعا والغالب
في الصيد الجرح السلامة سيما اذا وقع الجرح في الطرف ولا ينجس بدمه
ومن نابعه ان الله تعالى يحرم الميتة وهي اسم الحيوان مات من غير ذاة الا يوي
ان الله تعالى شرط التذكية بقوله الاما ذكيتهم وحرم الميتة والجنين مات
خفا بعد ذبح الحالب وهذا الاصل في الحياة حتى يتصور حياته بعد موت
امر فوجب فراده بالذاة ليخرج الدم عنه فيحل به ولا يحل بذاة غيره

اذ المتصور من الذمة اخراج ذمته تميز الله والطلب لا يكون متعلقا وهذا سار
 على العلة فيقبل الحق وحده ونفخ الرصيد له وسند ذنبا لان جعلت
 لانه في الامه لا يحصل التصور بذاته وهو اخراج ذمه على في جرح الضميمة
 بحيث الذم وهو التصور فيتم منها الذم عند الحق تحتية الاولان جزا لل
 الحائط والامر شمله لا يرجع اخرا الامر ما دل على الرطل قبل قامه علنا
 ليس جزؤها وازدوه لا يغير الدليل الطعي والاراد الحادث الاولان
 صيغ التشبيه الى ذمة العين لذاته امه والتشبيه على هذا الطريق فاشراك
 الله تعالى **وَجَنَّةُ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ** ويتناول بدسادي لاسد
 وقال الشاعر **وعينا كغناها وجيدك جيدها** ولين غظم الثاني
 منك دقيق

المهدة فان تله العرض صحيح فاذا تجوزت المسلم لم يسل المتصودا اذا شتر سوا
الدار بالمسلم فانك بالاحنة والله اعلم

حبيباً وأما الضيف والزنبور والسلحفاة والحشرات فلا ينهون من الجباية
 لما قاله تعالى ونحوه عليه الجباية وما روي
 أنه عليه الصلاة والسلام إباحة المحل على ما قبل الحرم ثم حرم الجباية
 لأنه لم ينه في الاستحرام إلا ما قبله تعالى فلا يجوز
 أو حتى لا يجوز ما على طاعة بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مستوحاً ولم يخبر
 بحرم بعد ذلك أشياء أخرى والشافعي رحمه الله يجوز إحلال الضيف والضيف
 وما للجمع الحشرات استدلالاً بما روي وتلونا والحجة عليهما ما بينا وأما
 المحرم الأهلية فلما روي عن ثعلبة الجعفي أنه قال حرم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لحوم الجمل الأهلية وأما البخاري ومسلم وأما البغلة فلا
 ينسب الجمل فإن كان أصله حتى مات أمه فربما كان على الحلال والعروف
 في المحل لا في الاعتبار في المحل والحرمه الأم فيما تولد من نكاحه وعنه كولي
 قال رحمه الله وحل الأهلية عليه الصلاة والسلام إباحة
 بألوه جبراهدي إليه مشواً وأما أحمد والنسائي ولا يلبس من البتاع
 ولا ينه الجباية فاشبهه الظبي قال رحمه الله وذبح ما لم يولد له بطهر
 لحم وجلده إلا الأدي والخنزير وقال الشافعي رحمه الله الذبابة لا تؤذي في
 جميع ذلك لأنها لا تترك الذبابة في إباحة اللحم أصلاً وفي طهارته وطهارة الجلد
 شيئاً ولا يتبع بدو الأصل فضلاً عن الجوسي ولأن الذبابة مؤشاة في
 أذن الرطوبة النجسة فإذا زالت ظهرت جانبها الدباغ وهذا الحكم متصور
 في الجلد لئلا يولد في اللحم فيلحق الجوسي فترك فلا بد من الدباغ وما
 يظهر لحمه يظهر شحمه أيضاً حتى لو وقع في الماء والتلبدل في نفسه وهل يجوز
 الاستماع به لغير الأصل قبل الجوز اعتباراً بالأكحل وقيل يجوز بالزيت إذا
 حاله شحم الميتة والزيت غالب فانه ينتفع به في غسل الأصل والخنزير يؤتى
 فيه الدباغ ليجاسسته والأدي كرامته وليد ما لا يظهر لحمه ما لم يوكك
 لحمه والجلد يظهر هو الصحيح وقد ذكرناه في كتاب الطهارة قال رحمه الله
 ولا يوطأ ما في اللحم السمك غير طاف وقال مالك رحمه الله يوطأ جميع حيوان الماء

دسلي

واستثنى بعضهم الخنزير والبتاع واللبد والإنسان وعن الشافعي رحمه الله
 أنه إباحة ذلك كله قال صاحب الهداية الخلاف في الأصل والبيع واحد وينبغي
 أن يجوز بيعه بالاجتماع لطهارته لهضم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر
 غير فصل وقوله عليه الصلاة والسلام هو الطهور ماؤه والحل ميتته
 ولأنه لا دم في هذه الأشياء إذا لم يمتلئ بالدماء والمحموم هو الدم
 فاشبهه السمك وروي جابر أنه أصابهم جوع في الغدو فالتج الجرجنة ميتة
 فألها منه نصف شهر قال فلما قدمت المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال طاروا زناً أخرجه الله عز وجل لكم المحرم أن كان
 حكم الحديث ولنا قوله تعالى وجوز عليهم الجباية وما سوي السمك حيث
 روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التداوي بداء اتخذ فيه الصنوع
 وهي عن سب السطبان والصيد المذكور فيها وروي محمول على السمك وهو حلال
 يستثنى عن ذلك لئلا يولد عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان ودمان
 أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فاللبد والظهار وخديش
 جابر لا يدل على مراده لانه قال في الجناح عاشقاً فاشد بداء فالتج الجرجنة ميتة
 لم يمتلئ ميتة ميتة العنبر الحديث هل ذاب وأما البخاري ومسلم وأما أحمد وهذا
 يدل على أنه كان سمكاً وأن لم يكن سمكاً فهو في حالة المحضة وفيما حل الميتة
 والخنازير صيد البحر وهو طاهر هذا الاجتماع والنصوص على تحريم الخنزير
 والبتاع مطلقته فينازل البري والبحري وأما الطافي فيلزم أنه لا يتول
 جابر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال ما نصب عنه الماء فطوى
 وما طفي فلا تأكلوا وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مثله وهو حديث علي
 ناكب والشافعي رضي الله عنه في إباحة الطافي وكذا دليلها فيما روي أن
 المراد ميتة البحر ما يطعمه البحر حتى يكون موته مضافاً إلى البحر ولا ميتة
 تامات فيه بمرض أو نحو ذلك الأصل فيه أنه متى عرق سبب موته فطهارة أو
 بحسه في مكان طاهرة الصغرة الصغيرة الميتة الميتة بحيث يمكن أخذه
 من غير حيلة أو باستلاح حيلة أو بتقطيع الماء أو بأها أو بإخراج الماء عنها

يتناول الضيف

فما حللها لان سبب موتها معلوم ولولا ان من شدة حر الماء او برده
فيلتصق بالجلود لموتها سبب معلوم في الماء لولا ان سبب الموت كان
او بارد او ان لم يمت لمات من بطنه ومات روي هشام عن محمد انه ان كان رأسه
في الماء لم يمت وكان سبب موته معلوما بخلافه في حوض ذنبه فاصل ان الشرط
في ان يعلم باي سبب مات حتى لو بان عضوه بضرب فانه يبول ويبول القضا ايضا
قال رحمه الله وحل بلاد ذمة الجوار اى حل التملك ببلاد ذمة الجوار لما روي
قال رحمه الله ولودع شاة فتشركت او خرج الدم حرك ولا يلا ان لم يدر حيوته
وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم من الحكة وخروج الدم من الاربع
الحل ان الميت لم يتحرك ولم يخرج منه الدم فيكون وجودها او وجود احد عظامها
الحية فتقل وعندها علامة الموت فلا تخل الا اذا علم حيايتها عند الذبح فتخل لان
الاصول بقاها ان علم بانها فلا يحكم بزيال الحياه بالشكر وذكر محمد بن
سنان ان خروج الدم ولم يتحرك لم تخل في الدم لم يتحرك بغيره فيجوز خروج الدم
بعد الموت وهذا بناء في المصنف والمترجم والطبيخ والذي هو الذي
يظهر من هذه الاشياء تحلل وان كانت حيايتها خفية في ظاهرها الوفاة
لعل تعالى الامانة كبريت وعزاي حنيف رحمه الله انها اذا دخلت تعيش
بوتها لولا الذمة وعزاي يوسف ان كانت حيا لا تعيش بشدة لا تحل وعز
محمد رحمه الله ان كانت حيا لا تعيش فوق ما يعلى الذبح تحل والافلا
وستبين ان شاء الله تعالى في باب الصيد ولو دعت شاة من بيضة ولم يتحرك
منها الا فوها فالعبد من سله ان تحت فاهها لا تحل وان قبضت وجعلها
الطت وان نام شعرها لا تحل وان قام شعرها الطت وهذا صحيح لان
الجوان يستحي بالموت فتخرج الفم والعين ومد الرجل ونوم الشعر علامة
الموت لانها استرخا وضاعف ونقص العين وقبض الرجل وقبض
الشعر ليست باسترخاء بل هي حركات تحتص بالحي فتدل على حيايتها
وقال فاضي خان هذا لما اذا لم يعلم حيوته وقت الذبح وان علم حيايته وقت

عقبت بيان

وإن قُضِيَ نَفْسُهَا أَلْطَمَتْ وَأَنْ تَحْتَ حَيَاتِهَا
لَا تُطْلَقُ وَأَنْ تَحْتَ حَيَاتِهَا لَمْ تَحْتَ حَيَاتِهَا

الذبح

الذبح اكل على كل حال ولذا ذكره في المحيط ايضا والله تعالى اعلم بالصواب
كتاب الاضحية وهي اسم لما يضحي بها الاروية وهي
الانثى من الودع ولتجمع على اضاحي للتشديد على افعيل لا زاي في جمع المروية
وبناء الضحية وضحايا لهدية وهذا بناء في الاضحية وتجمع على اضاحي كقوله تعالى
وهي في الشرح اسم الحيوان مخصوص بسن مخصوص ببيع بنيه العرب
في يوم مخصوص عند وجود شرا بيلها وسببنا وشرا بيلها الاسلام والوقت
واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة التطير ولما ذبح ما يجوز ذبحه
اعلم ان الغنم المأله نوعان نوع بطريق التملك بالصدقات ونوع بطريق
الانلاف بالاعتاق والاضحية وفي الاضحية اجتمع المعنيان فانها مغرب بارقة
الدم وهوان لا تملك بالتصرف في اللحم بلون تملك وانما **قال رحمه الله**
حب على حوسل ميتة مؤسرة عن نفسه لان طفله شاة او سبع يذبح يوم
الخروا في اخرا باسمه وفي الجوامع عن ابي يوسف انها سنة وهو قول الشافعي
وذكر الطحاوي انها سنة في قوله علي قول ابي يوسف ومحمد وهذا لا يراه
بعضهم ايضا وجه السنة قوله عليه الصلاة والسلام اذا ذبحتم هلالا لذي
الحجة واذا احدكم ان يضحي فليمسك عن شعره وانما يذبح رءاه مسل وابدأ وود
واحد وجماة اخر والتعلق بالاذابة بناء في الوجوب لانها لو كانت واجبة
على الميت لوجب على المسافر الذكاة وصدقة التطير لانها لم تكن في العباد
والمالكية فصاروا لغنمه ووجه الوجوب قوله عليه الصلاة والسلام من
وجد سعة فلم يضحي فلا يمتن مصلانا رءاه احمد بن حنبل رضي الله عنهما ومثل
هذا الوجه لم يلحق بشيء غير الواجب ولا له عليه الصلاة والسلام امر باعدادها
بنو له من ضحى قبل الصلاة فالبعد والامور للوجوب فلو انها واجبة لارباعا ذبحها
ولانها ضحية يضاهي الهما وقتها فقال يوم الاضحية وذلك مودن القعود
لان الاضحية للاختصاص وبجل الاختصاص بالوجوب والوجوب هو
المتنص اليه الوجوب طاهرا بالنظر في الجنس المكلفين بجوانا ان يجمعوا على ترك
تاليس بواجب ولا يجمعوا على ترك الواجب ولا تضع الاضحية باعتبار حيوان

الاداء فيمالا تلي الصوم يجوز في شأير الشهور والمسمى يشتهر الصوم شهر
رمضان وحده ولذا الجماعة تجوز في كل يوم والسعي يوم الجمعة يوم واحد
لان المضافة الى الوقت لا تحقن الاما اذا كانت موجودة فيه بلا شك ولا تلون
موجودة فيه يثبت في الاما اذا كانت واجبة فلما لا يجب على المسلم ان اذاها
يختص باسباب يشق على المسلم فروتقوت بعض الوقت فلا يجب عليه دفع
الخروج عنه الجمعة خلا في الزكاة وصدقة الفطر فانها لا يعونان بعضي الوقت
فلا يخرج والمزاد بالارادة فيها روي ما هو صدق المسئلة التحريم لانه عن غير
اجماع لان التحريم يقع في المباح والعصية منسوخة وهي شاة كانت تدفع في
رجب في ابتداء الاسلام والاضحية ليست منسوخة وانما اشترط فيها الغريم
لانها قربة مالية فلا تادي بالمال للكل والمال لله والحر والاسلام لان الغريم لا
تادي من المسلم والمال له بالمال واليسار لما روي لان العادة لا يجب
الا على القادر وهو الغني دون الفقير ومتلاده ما يجب فيه صدقة الفطر
والوقت وهو ايام الحرم لها محتصة ما علي ما يينا فيشرط ان تكون
غنيا في ايام الحرم ولو كان فقيرا فابست فيها حكمة اذ ركز وقتها وهو
غني لان الموجود في بعض الوقت لا يوجد في اوله وقبل لا يجب عليه لان
الوجوب معلق بطول العجر والغني ليس من اهل الجعل في هذه الرواية
نظير صدقة الفطر وقوله عن نفسه لانه اصل في الوجوب عليه وقوله لا
عن طوله اي لا يجب عليه عن ولاد الصغار لانها قد به حصنة والاصل في
العادة ان لا يجب على احد لبس غيره بخلاف صدقة الفطر لان فيها
معني المونة والسبب فيها راس بونه وبلي عليه وهذا المعنى يتحقق في حق
الاول في صدقة الفطر دون الاضحية ولهذا لا يجب عليه من عبده وصدقة
الفطر تجب عليه عنه وروي الحسن عن ابي خنينة ان الاضحية تجب على ولده
الصغير لانه في معنى نفسه فيلحق به كما في صدقة الفطر على هذا الرواية
لو دل ذلك ولدي ايام التحريم على التواضع المذكورين في اليسار فيها
والاول ظاهر الرواية وقد بينا وجهه وان كان للصغير مال يضي عنه ابوه

او وصيه من مال

او وصيه من مال الوعد او خنينة وقال محمد وزفر والشافعي يضي عنه من مال نفسه
لمن مال الصغير والنفلا في الاضحية لخلاف في صدقة الفطر وقبل لا يجوز
الصغير من مال الصغير في قولهم جميعا لان الغريم تادي بالارادة والصدق بعدة
نطوع ولما روي ذلك من مال الصغير في قولهم جميعا لان اقامة ثلاث والاراة لم يملكه من
مال الصغير ولا عتاق ولذا التصديق بولدين الصغيرين باال الحرة والاصح انه
يضي من ماله وباعلا منه ما المنة ويتناع ما بقي ما تنتفع بعينه لاذ لا يجب
الهداية وفي البا في الاصح انه لا يجب ذلك وليس للاب ان ينعله من ماله اي من مال
الصغير وقوله شاه اوسيع بدنية بيان للنفذ والواجب واليتامس ان لا يجوز ليدنه
لهما الاغن ولحد لان اقامة قربة واجده وهي لا تحصى اما ان تراه بالامر وهو نا
روي عن جابر رضي الله عنه انه قال غرامع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن
سبعة والبدنه عن سبعة ولا ينع في الشاة في على اصل التماس ويجوز عن سبعة
او غير او ثلاثة ذكوة محمد في الاصل لانه لما جاز عن السبعة فعن من ذكوة ولي
ولا يجوز عن ثمانية لعدم التثنية في على الاصل ولذا اذا كان نصيب احد اهل
من السبع ولا يجوز عن الحد لان اصله اذا اخرج من ان يكون قد يخرج الحد من ان
يكون قربة على ما بيناه في الهدي وقال قال الله عز وجل انما يريد الله ليجعل
واحد وان كانوا التزم من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل من اهل بيت
عليه الصلاة والسلام على اهل كل بيت في كل عام احتاة وعتيه قلنا المراد
منه والله اعلم في اهل البيت لان اليسار له حذف المضاف واقام المضاف اليه
سماة بويده ما يروي عن كل مسلم في كل عام اضحية وعتيه ولو كانت البنية
بين انسان نصفان تجوز في الاصح لان نصف السبع يكون سبعة اقل ثلاثة واذ اجاز
على البشرية فقتسم اللحم بالوزن لانه موزون ولو انقسمت جزءا لم يجوز الا اذا
كان شي معد من الاربع والجلد السبع لان التقتيم في ما معنى المبادلة ولو اشترى
بقرة بريدان يضي ما عن نفسه ثم اشترك ستة معه اجزاء استحسننا انما التماس
المجوز وهو قول زفر لما اعدها للفقير فيمنع عن بيعها مولا وفي الاشراك
ذلك فلا يجوز وجه الاستحسان ان قد يجد بقرة سمينة وقد لا يظفر بالشرا

وقد اشترى في شترها ثم بطل الشراء ولو لم يجر ذلك لم يجز وأهو مرفوع
 شرعا والاحسن ان يفعل قبل الشراء ولا يشتري حتى يجتمعوا قد رما بريد
 من الشراء لم يخرج من الخلاف وعن صورة الرجوع وعن ابن حنبله مثل قول
 زفر **قال احمد** ولا يذبح مصري قبل الصلاة وذبح غيره ان لم يجز لاهل
 المصر ان يذبحوا الاضحية قبل ان يصلي صلاة العيد يوم الاضحية ويجزى غيره اي غير
 اهل المصر يجوز لهم ذبحها بعد طلوع الفجر قبل ان يصلي الامام صلاة العيد
 والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام من ذبح قبل الصلاة فالعبد يجتنب
 ومن ذبح بعد الصلاة لم يند وأصاب سنة المسلمين وقال عليه الصلاة
 والسلام ان اول نسحاي في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية قال ذلك ليخبرني
 عليه الصلاة العيد فلا يشتغل عنها بها فلا معنى للتأخير عن الضيق اذا الصلاة
 عليه وهو محذور على مالك والشافعي في فني الحيوان بعد الصلاة قبل الامام
 والمعتزلة في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمصري في المصر يجوز
 ما انتشر الفرو في العكس يجوز ان يعد الصلاة وحبله المصري اذا اراد
 التجهيل ان يحث بها في خارج المصر في موضع يجوز للمساكين ان ينصرف فيه فيصلي
 فيه ما طلع الفجر لا وقتها من طلوع الفجر وانا اخبرت الي ما بعد الصلاة
 في المصر لا ذكرنا وهذا لانها شبه الذكاة من حيث انها تستطعن ذلك الماله
 قبل من يام التحرك للذكاة يستطعن ذلك النصاب فيعتبر في الاداء مكان
 المحل وهو الماله لا مكانا لاعتبارها بخلاف صدقة التطوع حيث يعتبر
 فيها مكان الفاعل اعتبارا بامه في الذمة والماله ليس محل لها ولهذا لا تستطعن
 بذلك الماله بعد ما طلع الفجر من يوم الفجر ولو صلي بعد ما طلع اهل المسجد
 قبل ان يصلي اهل الجبانه اجزاء استحسنوا لانها صلاة معتبرة حتى لو اشترى
 بها اجزاء لم يذبح الذبح عقيب صلاة معتبرة وان كان على العكس على الناس
 والاستحسان وقيل يجوز قياسا واستحسانا لان المسنون في صلاة العيد
 الخروج الى الجبانه فكما تاصلوا لا يخرجوا عنه ولو ذبح بعد ما تقدم الامام
 قد التفتد قبل ان يسلم لم يجز خلا قال الحسن ولو لم يصلي الامام العيد في

اليوم الذي

اليوم الاول اخروا الضحية الى الزوال ثم ذبحوا ولا يجزىهم قبل الزوال اذا كانوا
 لم يجز ان يصلي الامام فحينئذ يجزىهم قبل الزوال وهذا ذكروه في الحديث وذكريه
 ايضا ان الضحية في العدا وبعد العدا يجوز قبل الصلاة لانه فاته وقت الصلاة
 بذهاب الشمس في اليوم الاول والصلاة في العدا تنقض اداءها **ظاهر** هذا في الضحية
 وقاله لاذكروه القلوبي في شرحه ولو صلي الامام ثم تبين انه صلى بغير طهارة نقض
 الصلاة دون الاضحية لان من المثل ان قال لا يعد الصلاة الامام واحدة مكان
 الاجتهاد فيه شاع فقلنا عذرنا في حق جواز الضحية تحريم الجواز وصيانته لاصحاب
 عن الفساد ولو وقعت في البلد ولو سبق فيها والاصل في يوم العيد فصلا بعد طلوع
 الفجر اجزاهم لان البلد صارت في هذا الحكم لا استواء ولو شهدوا عيد الامام
 انه يوم العيد فصلا في اجزائهم الصلاة والضحية لانه لم يكن الفجر عن هذا المكان
 فيعلم بالجواز وصيانته لجميع المسلمين بخلاف ما اذا صلي بغير شهادة لانه لم يتعد
 المحذور عن علمه وقتها فلا يابا لها افضلها بروي ذلك عن عمرو بن
 عباس بن قوام عليهم وهو المرفوع في مثل من المتأخرين ان الراي لم يثبت في السير
 فيجل عليه وانما كان افضلها افضل لان فيه مسازعة الي وجوز الذبح في الجبانه امانة
 بدوة لاحتال الغالب في الظلمة واما المحذورة واما التشرية ايضا سلام والاحتياضي
 باربعه او لها غير ما عني واخرها مشرب لا عني والموسطان عور وتشريق والضحية
 فيها افضل من الصدقة فمن الاضحية لانها تنفع واجبه ان كان غنيا وسنان
 كان فقيرا وهي واجبة عند البعض وسنة عند البعض والصدق باليمن قطع
 محض فكانت هي افضل ولا تنافس بينهن وقتها والصدق لا يثبت فكانت
 افضل ونظيره الطواف الا ان في افضل من الصلاة لانه بالرجوع بنوته بخلاف
 الكي فان الصلاة افضل في حثه لانها خير ما وقع ولو لم يصب حتى تصبنا بام الفجر
 وكان غنيا وجب عليه ان يصدق بالقيمة سواء كان اشترى او لم يكن لانه واجبه
 في ذمته فلا يخرج عن العهد الى الاذابة اذا الجمعه تنص في طهارة الصوم بعد
 الفجر فديه وان كان فقيرا فان كان اشترى الاضحية او واجبه على نفسه بالدا
 وجب عليه ان يصدق بذلك الذي واجبه او اشترى لانها نعم بالشراء

فلا يصح
 ثم انكشاف ان يوم عيد

بمنه المضحية او بالنذر فلا يجوز به غيرها اذا كان قد رقت في غلظ الغني لم
 الاضحية واجبه في ذمته فيجوز بالتصدق بالشاة عنه او قيمتها ولا يجب عليه
 اكثر من ذلك الا اذا التزم الضحية بالنذر وعني به غير الواجب في ذمته فيجوز
 يجب عليه ان يتصدق بالنذر وحدها في حق الغير مع الواجب الذي في ذمته
 وهي الشاة التي وجبت بسبب النذر ولذا اذا اطلق النذر ولم يرد به الواجب
 في ذمته يجب عليه غيره معه وان زاد به الواجب بسبب الغني لم يلزمه غيره لان
 النذر واجب والاحتجاب ينصرف الى غير الواجب طاهره والحق في كل النذر الى
 الواجب باطلا لا نظيره النذر بالمح وعلية في الاسلام فانه يلزمه معه اخري
 الا اذا عني به ناهو الواجب عليه **قال رحمه الله** ويصح بالحكم وهي التي لا قرن
 لها لان القرينة لا تتعلق به متصور وكذا المسئلة في القرن بل اولى لما قلناه
قال رحمه الله والحصى وعن ابن حنيفة هو الذي لا يملكه الطيب وقد صح انه عليه
 الصلاة والسلام في كل شئ من الحصى موقوف على الملع الذي فيه ثلثة وهو
 اليسا الذي يشتهه شعرات سود وهي من لون الملح والموجز الحصى غير مع
 والوجان يضرب عروق الحصى بيشي **قال رحمه الله** والتولا وهي الجوزة
 لم يخل بالمتصور اذا كانت تعلف وان كانت لا تعلف بان كانت سميحة
 ولم ينع من السوم والزعج وان كان ينع مائة لم يجزه والجوزا ان كانت سميحة
 ولم يتلف جلدتها لم يخل بالمتصور **قال رحمه الله** كمالها العجاء والعوزاء
 والعجاء والعوزاء اي التي لا تنسك اي المذبح لما روي عن البراء بن عازب
 انه عليه الصلاة والسلام قال ربيع الجوزة الاضاحي البين عورها والمريضة البين
 مرضها والعوزاء البين ضلعها واللسيرة التي لم يمسها رداء ابوداد والنساي
 اكثرهم وصحة البراء **قال** ومنطوع الماذن والذنب والعين
 او الالية لقول علي رضي الله عنه امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقتشف
 العين والاذن وان لم نضغ بمنايله ولا مذابرة ولا شرقا ولا خرقا رداء ابوداد
 وغيره وصحة البراء في المنايله قطع من مندم اذنها والمذابرة قطع من مؤخر
 اذنها والشرق ان يكون الخرق في اذنها طوله والخرق ان يكون عرضا وان بقي الشر

شعيرات
 تيان

الذنب

الاذن جان ولذا الشر الذنب لا لا كشره الحلية وذهابا وهذا المذنب
 اليسير لا يذنب الشر وعنه فاعل غنوا وعنه حنيفة رحمه الله ان التلثا اذا ذهب وبقي
 التلثان يجوز وان ذهب الشر التلث لا يجوز لان التلث تنفذ فيه الوصية من غير
 اجازة الروية فاعنه قليلا في ما زاد لم يندل برضاها فاعنه لثرا وبودي عنه
 الوصية لا ينع في حله الحل وبودي ان ذهب التلث مانع لقوله عليه الصلاة والسلام
 في حديث الوصية بالشر والشر لا يندل وقال ابو يوسف ومحمد اذا بقي الشر النص
 اجزاء اعتبارا بالحقينة وهو اختيار ابي الليث وقال ابو يوسف احرم بقول ابي
 حنيفة قال في قوله لثرا قيل هو رجوع الى قول ابي يوسف وقيل معناه قول في ثلث
 من قوله وفي قوله النص ما يقاوم ابيان عنهما وتا وبديان وبديا اذا كان بعض
 الاذن منطوقا على اختلاف الروايات لان مجرد التلث من غير ذهاب شئ من
 الماذن يمنع ثم معرفته سندا والذائب والباقي مسدود عن العين وفي الصحيحين
 قالوا اسد عن المصنف بعد ان جاءت ثم ينع بالقليل لما قلنا قليلا فاذا
 ناته من موصع اعلم على ذلك الموضع ثم لسد عن الصحيحين ويترى العن لهما
 سببا فشيئا اذا رآته من حاي اعلم عليه ثم ينظر الى ما بينهما من الشاوات
 كان نصفا اولها او غير ذلك فالذاهب هو ذلك النذر والحق لا يجوز وهي التي
 لم استأن بها وعن ابي يوسف انه يعتبر في الانسان اللشرة والقليل المذنب والذنب
 وعنه ان بقي ما تعلق به اجزاء لم يحصل المتصور والسحا وهي التي لا اذن لها
 خلقة لا يجوز وان كان صغيرا يجوز ولا يجوز للجلاذ وهي التي تاكل العذرة ولا تاكل
 غيرها ولا الحدا وهي التي يضر عنها ولو اشترها سلمة ثم تعيبت بعيب مانع
 من الضحية كان عليه ان يبيع غيرها سلمة ان كان غنيا وان كان فقيرا لم يجزه ذلك
 لان الوجوب على الغني الشراء بالشر لا ينع بالشر والمفقير ليس عليه
 واجب شرعا فتعيب بشر ما ينفية الاضحية ولا يجب عليه ضمان نقصانها لانها
 مضمونة عليه فاشترت فصا لم يراه وعن ابي سعيد انه قال اشترت كبشا
 اضحي به فعد الذنب فخذ الالية قال فالتا النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 ضحي به رواه احمد ومجل على انه كان فيل لا لا الغني لا يجوز له لوجوبها في ذمته ولا

اصل
 بل الاختلاف
 ولا الصلة وهي التي
 تستلج لا تضع فصلا

لذلك التفرغ لها لا يجب عليه وإنما نصب بالشراء في حقه حتى لو أوجب التفرغ أصحبه
 على نفسه بغير عيب ما فاشترى أصحبه صحبه ثم تعينت عدة فصحى بها لا تستط
 عنه كالأجبه لانه وجب عليه أصحبه لانه بالند من غير تعين كالموسر ولذا
 لو كان تعينه وقسا الشرا زاد دمجها لما ذكرنا انه ليس بواجب عليه وعلى هذا أهل
 إذا ما تشاروا التفرغ على كذا في الأخرى ولا يلى على التفرغ ولو ضلنا وسرت
 فاشترى بخري ثم ظهرت الأول في أيام الحج على الموسر ذبح أحدهما وعلى المصد
 ذبحها وذلك الزعماني في رجل اشترى شاه للصضحية وأوجبها أصحبه فصارت منه
 ثم شلتها وأوجبها أصحبه ثم وجدت الأولى فأنها وجبت الثانية إجماعا شتافا فقلبي
 أن يضي بها وأن وجبها بدل الأول فأنه لا بد من ذبح إيهما شاء لأن الإيجاب ه
 نخذ فأن بعد الواجب وهذا ما على أصلنا ان الغير إذا اشترى شاه بنية المصحبه
 تاتعنه لها عنه حتى يحلها بعد ذلك للأصحية بالإيجاب لأن الشرا لم يوضع
 للإيجاب ولا يحل الحاز من المصدق المؤقت بينهما في المعنى الخاص لأن الشرا موضح
 لم يستعمل الملك والندوب لأصحية موضوع للأزلة فلا يبيع بأضاده وفي ظاهر
 التروية معن لأصحية بالشرا لأن الشرا من التفرغ بنية المصحبه بمنزلة التذرع
 وعادة لا يملك في العرف فغيره اشترى شيئا للأصحية الم ويضحي بها لإحالة كان
 بغير ملتزم ولو أضحى بالذبحها في يوم العيد واضطرت فأنكسرت رجلها فذبحها
 اجزاء فاستحسننا إجمالا أن ضرر الشايعي رحمه الله لا يخالف الذبح ومندانته
 ملحتم بالذبح فصارت ركنه تعين بالذبح حكما ولذا لو تعين في هذه الحالة فأنفقت
 ثم أخذت من نورها ولذا بعد قريها عند محمد رحمه الله خلا فلا يبي يوسف لأنه
 حصل عند ذوات الذبح **قال رحمه الله** والأصحية من اليد والبقر والغنم لأن
 جوارها الضحية بهذه الاشياء عرف شرعا بالنص على خلاف التماس فيبتصر عليها
 ويجوز بالجاموس لأنه نوع من البقر بخلاف بقرة الوحش حيث لا يجوز الضحية به
 لأن جوارها عرف بالشرع في البقر الأهلي دون الوحشي والتماس ممتنع وفي
 المؤلدة منها تقتصر الحرم ولذا في حوال الحل بغير الحرم **قال** ويجوز الشيء من
 الحل والجذع من الضأن لئوليه عليه الصلاة والسلام لا ندعي الامسنة إلا

الضحية

أن يفسر عليكم فتدعيوا جذعه من الضأن رواه البخاري ومسلم وأحمد وجماعه
 وقال عليه الصلاة والسلام نعمت الأصحية الجذع من الضأن رواه أحمد وقال عليه
 الصلاة والسلام يجوز الجذع من الضأن رواه أحمد وابن ماجه وقالوا هذا إذا
 كان الجذع عظيم بحيث لو حلقه بالثنيان اشتبه على الناظر من بعد والجذع
 من الضأن ما تشبه سنة أشهر عند الثنيان وذكر العزق فإنه ابن سبعة أشهر
 والتي من الضأن والمغزبان سنة ومن المغزبان سنتين ومن الملبل ابن خمس
 سنين وفي المغرب الجذع من الهياكم قبل أن يأنه من الملبل قبل السنة الخامسة
 ومن البقر والشاة في السنة الثانية وفي الخيل في الرابعة وعن الوهري الجذع
 من المعز لسنة ومن الضأن لغاية أشهر **قال رحمه الله** وإن مات أحد
 السبعة وقالوا الورثة إذا جوعته وعكره وان كان شريك السنة نصرانيا
 أو مريدا لم يرجع عنه واحد منهم وقبحه التفرغ بالبقرة يجوز عن سبعة بشرط
 قصد الحل القرية واختلا في جهات فيها لم يضر التفرغ والمنعة والأصحية
 لم تحال المصود وعن القرية وقد وجد هذا الشرط في الوجه الم ولعل لأصحية
 عن الضحية عرفت قربة له عليه الصلاة والسلام حتى عزامته ولم يوجب القرية
 في الوجه الثاني لأن النص في ليس من أهلها ولذا فاصد الحرم من المسلبين فيها
 وإذا لم يبيع البعض قربة خرج الحل من أن يكون قربة لأن الإضافة لا يخرج
 وهذا استحسنان والتماس الجوز وهو رواية عن أبي يوسف لأنه تبرع
 بالثلاث من غيره فلا يجوز إلا اعتناق من المبت قلنا القرية تقع عن الميت
 بالنصد ولما دونا بخلاف الاعتناق لأن فيه الزام الول المبت وإن كان بعض
 الشرا صغيرا أو أم ولد بان ضحي عن الصغير أبوه وعن أم الولد مولها وإن
 لم يجب عليها جاز أن طها وقعت قربة ولو ذبحوها بغير إذن الورثة فيما
 إذا مات أحدكم لا تحرمهم لأن بعضنا لم يبيع قربة بخلاف ما تقدم لوجود
 المذنب من الورثة **قال رحمه الله** ويأجل من لم المصحية وأتوا طعن غيبا ويخبر
 لما روي أنه عليه الصلاة والسلام نهي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلثين ثم قال
 بعد ذلك ما تروى وأما أخر رواه مسلم والنسائي وقال عليه السلام فيه

بعد النهي عن الأكل
 والحرم وأخبروا الحديث

رواه مسلم والبخاري واحد والنصوص فيه كثيرة وعليه إجماع الأمة وانه لما جازله
ان باطل منه هو وهو غني فاولي ان تجوز له اطعام غيره وان كان غنيا **قال رحمه الله**
وندرنا لا يتصدق من ثلثه الا ثلثه من ثلثه ثلثه اطعام والاحل والادخار
لما روينا وقوله تعالى والطبق الثاني والمعتز والمعتز للمعتز والمعتز للمعتز
عليه ثلاثا وهذا في الاضحية الواجب والسنة ستا اذ المثلث واجب بالندب
وان وجبت بالندب فليس لصاحبه ان ياكل منها شيئا ولا ان يطعم غيره من الاعيان
سواه فان كان غنيا او فقرا لم يسلها للتصدق وليس للكل ان ياكل
من صدقته ولا ان يطعم الا غنيا **قال رحمه الله** ويتصدق بجلدها ويعلم به
خوعه بالوجوب لا تجوز شيئا فان له التصديق والاستناع به المأجور وان
له ان ياكل منها ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع به فيه مع بقاها استحقاقا
وذلك مثل ما ذكرنا ان للبدل النذر ولا يشتري به ما لا ينتفع به المأجور
الاستنلاك بخلاف الطعام ولا يبيعه بالدرهم لئلا يفسد الدرهم على نفسه
وعليه والمعنى فيه انه لا ينصرف على فضل القول والجمعة للجلد في الصدقة
حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به المأجور الاستنلاك ولو باعها بالدرهم لفسد
جازله فانه قريبه بالتصدق بالجلد والبيع وقوله عليه الصلاة والسلام من اكل
البيع فلا جلد له بعد اربعة البيوع واما البيع فجازر لوجود الملك والقدرة
على التسليم ولا يعطى اجرة الجزا من ثمنه والبيوع التي عن البيع لانه في معنى
البيع لانه يأخذ بمقابلته على فضاء ومأوضه بالبيع وبله ان يخصصها قبل
البيع فينتفع به لانه التزم فامة التزم بجميع اجزائها بخلاف ما بعد البيع لان
التزمه قد اقيمت بها والاستناع بعدها مطلق له وبله الاستناع ليس ايا في الضو
ومن اصحابنا من اجاز الاستناع للغير لبيعهما وصوفها لان الواجب في حقه في الذمة
فلا يتعين **قال رحمه الله** ونذكر ان يذبح بيده ان علم ذلك لان الاولى في القرب
ان يتولها الانسان بنفسه وان امر به غيره فلا يضر لانه عليه الصلاة والسلام
ساق ما به يذبحه فحرم من يذبحه وسنن ثم اعطى الحرم عليا فحرم الباقي
وان كان لا يجزئ ذلك فلا فضل ان يستعين بغيره ولا يجعلها له ولكن

بغيره

نفعي لانه يشهد بها بنفسه لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة قولي فاشهد بي
اضحك **قال رحمه الله** فانه يغير ذلك بالذبح فانه ذبح **قال رحمه الله** ولعله ذبح
الذبح لانه قريبه وهو ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز له من اهل الذلولة
فان افاضه لم تقرب **قال رحمه الله** ولو غلظا وذبح كل اخصيه صاحبها ولا يضمن
وهذا استحسان والقياس ان لا تجوز الاضحية ويضمن كل واحد منهما الضحية
وهو قول زفر لانه مستعمل في الذبح بغير امره فيضمن اذا ذبح شاه اشترها
التصايب والتضحية فانه لا تاذي بنية غيره وجه الاستحسان انها تعينت
لذبح لتعينها للاضحية حتى يجب عليه نصيبها بغير اية ايام الحرم وكبره ان
يبدل بها غيرها فصارت للمالك مستغنيا بغيره يكون اهلا للذبح فصار ما ذبح
له دالة لانها تعتق بغير هذه الايام وخاف ان يغير عن ايامها العارض
يعتبره فصارت اذا ذبح شاه لتصايب وحليها وليت ايا ذبح له وفي سائر
الي الحرم وتعتق ما عينه ولا ياتي بغيره باشتريه وشهوده لم يضر
ما هو اعظم من ذلك وهو ما بيناه فيمن اذنا ولا له وهو الصريح ومن
هذا الجنس سائر الاستحسانية لصاحبنا ذكرنا انها في الاحرام عن الضحية
اذا جاز ذلك عما ياكلها ولا ياكلها الاضحية ان كانت باقية ولا يضمنه
لانه وجله فان كان كل واحد منهما اكل ما ذبحه فكل واحد واحد منهما صاحب
فيضحي لانه لو اطعمه الكل في الابتداء يجوز وان كان غنيا فلذلك ان جلد
في الاتهام وان تشاخا كان لكل واحد منهما ان يضمن صاحبه فيمكره تصدق
تلك القيمة لانه بدل عن اللحم فصارت لوباغ اضحية غيره فان الحكم فيه ذكرناه
وذكر في المحيط مطلقا من غير قيد فكل الذبح اضحية غيره فهو امره جاز
استحسانا ولا يضمن لانه في العرف لا يتولى صاحب الاضحية ذبحها
بنفسه بل يبرضها لغيره فصارت ما ذبحه لانه لا تصاد اذا شدد رجل
شانه للذبح فذبحها انسان بغير اذنه لا يضمن ولو باع اضحية واشترى
بثمنها غيرها فان كان الباقي نقص من الاول تصدق ما فضل ومن عصب
شاه فضحي بها ضمن قيمتها وجاز عن اضحية لانه ملكها بالفضل السابق

اهل الذلولة
من الجوز
الذبح
الضحية
الذبح
الذبح

بلاص

غلاف بالوالت ودبعة لم نه بضمي بالذبح فلم يشترك الملك الامبعة ولو
ذبح اضحية غيره بغير امره عن نفسه فان ضحيتها المالك فبها يجوز عن الذبايح
دون المالك لانه طهران الارافه حصان عن ملكه على ما بينا في المخصوصة
وان اخذها ما يوحه اجزات المالك عن التضحية لانه قد نواها فلا يضرب ذبحها
غيره على ما بينا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **فصل في حرمات**
الكرامة هي ضد الارادة والرضا في اللغة **قال رحمه الله**
الكرامة الى الحرام اقرب نصر محمدان كل تلو ومحرمان وانما لم يطلق عليه
لفظ الحرام لانه لو لم يجد فيه نصا وعن أبي حنيفة والى يوسف انه الى الحرام اقرب
لنفسه باب الكراهية وفيه غير تلو ولم يبان الكرامة اهل الوجوب الاحتراز عنه
والقدور في لفته بالخط والامانة وهو صحيح لان الخطر المنع والامانة الاطلاق
وفيما كان ما اباح الشرع وتامنع لفته بعضهم بالاستحسان لان فيه بيان
تأخير الشرع وقصة ولطفه بالاستحسان احسن فليقترب بها ولو ان اكثر
سأله استحسن لاجمال التباس فيها وبعضهم لفته بحجاب الزهد والورع
لان ليس من سبيله اطلقة الشرع والزهد والورع تركها وهذا الجواب يشتمل
على فصول **فصل في الاحل والشرب قال رحمه الله** لانه لبن الانسان
لما لبن يتولد من اللبن فصار مثله ولذا لبن الخيل يلهه عند ابي حنيفة لحجم
عنده ذكوره فاضى خان في فتاوه ولا توهل الحلال ولا يشرب لبن الامة عليه السلام
في عنانها وشرب لبنها والحلال هي التي تعتاد اهل الجيف والنجاسات ولا
يخلط فيغير لحما فيكون نشئا ولو حبس حتى يزول النش حلت ولم يتدر
لذلك مدة في الاصل وقد زعموا في التواوير يشبهه وقيل يارب عيّن يومنا في الابل
ويشرب يومنا في البقر وبعضه ايام في الشاة وثلاثة ايام في الدجاجة اما
التي تخط بان تنسا ولا النجاسة والحجب ونسا ولا غيرها على وجه لا يغير رائحة
ذلك في لحمها فلا بأس به ولهذا جعل اهل عدي عدي لبن الخنزير لا لحمه لا
يتغير وما عدي به فيصير يشتمل لما لا يبيح لانه وعلى هذا قالوا لا بأس باكل
الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروي انه عليه السلام كان باكل الدجاج وما روي

انه لا بأس

انه كان حبسه ثلاثة ايام ثم يذبح فذل على سبيل التنزه لانه شرط **قال رحمه الله**
والاحل والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب ونفس للرجل والنوايا روي
عن حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الخنزير
ولا الدجاج ولا تشربوا في انبه الذهب والفضة ولا تاكلوا في صفا فانها لهم
في الدنيا والرم في الآخرة رواه البخاري ومسلم واحمد وعنه سلمه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ان الذي يشرب في اننا الفضة انما يجرح جرحه في بطنه ما زجهتم
رواه البخاري ومسلم واحمد وقال عليه السلام ان الذي ياكل اكل ويشرب في اننا
الذهب والفضة انما يجرح جرحه في بطنه ما زجهتم رواه مسلم وعنه عابته رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يشرب في اننا فضة ما زجهتم
في بطنه ما زجهتم رواه احمد وابن ماجه وعن البراءين غارب انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا
لم يشرب فيها في الآخرة رواه مسلم فاذا ثبت ذلك في الشرب والاكل فلا بد
في التطيب وغيرها لانه مثله في الاستعمال فيكون الزايد فيها واردا في اكلها
بعنا هذا دلالة المعرفة في موضعيه لانه لا يعمر ينعم المتوفين والمستوفين
وتشبههم وقد قال الله تعالى فيهم اذهبهم طيبا تليح جاتكم الدنيا وقال عليه
السلام من تشبه بقوم فهو منهم والمراد بقوله ذكوره الضمير ويسمى فيه الرجال
والنساء لاطلاق ما روي ولذا الاكل يلعنه الذهب والفضة والالتحال
بيلها وما اشبه ذلك من الاستعمال ومعنى يجرح جرحه من جرح الخيل
اذا رصوته في جرحه وقال في النهاية فيل صورة الادهان المحرم هو
ان ياكل انبه الذهب والفضة ويصب الدهن على الراس لما اذا دخل
بله فيها واخذ الدهن ثم صب على الراس من التبريد بله قال هذا ذكره
في النهاية **قال رحمه الله** لمن رصاص وزجاج وبلور وعتيق اي لا
بلورة استعمال الا في من هذه الاشياء وقال الشافعي رحمه الله يلهه لانه في
معنى الذهب والفضة في التلخوب فلنا لا نسلم لان كانت عاذتهم جارية
بالتلخوب في غير الذهب والفضة فلم تكن هذه الاشياء في معناها فاستنع

الخلق بها ويجوز استعمالها في من الصلوات ما روي عن عبد الله بن زيد أنه قال
 أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا الماء في قور من صفي فتوضأوا به
 البخاري وأبو داود وغيرهما ويثبت أن يستدل به على الاحتراز بالذهب والفضة لأنه في
 معناه بل عينه **قال** وحل الشرب في الماء منقوض والربوب على شرح
 منقوض والجلبوس على ربي منقوض ويتيقن موضع الفضة أي يتيقن موضعها
 بالغريق والربوبية الإخذ وفي السيرة والشرح والكسبي موضع الجلبوس ولذا
 أمانا المصيب بالفضة والذهب والكسبي المصيب بها ولذا يجعل ذلك في
 فصل السيف والسكين وفي فضتها ولو وضع بده في موضع الذهب والفضة
 ولذا إذا جعل ذلك في المسحاة وحلت المرأة أو جعل المصحف عليها أو مضطحا
 ولذا المنقوض من الحمام والرباب والتفر لا بكرة ولذا الثوب إذا كان في خياط
 بذهبا وفضة وهذا هو عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف بكرة ذلك
 طموه وقول محمد بن رويح أبي حنيفة ومع أبي يوسف رحمه الله وهذا الاختلاف
 فيما يخص وأما القموية الذي لا يخلص فلا بأس به بالاحتراز لأنه منسحق ملك فلا يخرجه
 يتأيد لولا أن يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال من شرب في ثوبا
 ذهبيا وفضة أو آناه فبشر من ذلك فإنه يخرج في بطنه نار جهنم رواه
 الدارقطني وأخرج أيضا لما روي عن أبي حنيفة عن عبيدة بن بشر عن
 ذلك ولو أن من استعمل ثوبا من استعمال لاجز منه فبكره إذا استعمل
 موضع الذهب والفضة ولا يخرجه ما روي عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم الكسر فاحمد من الشعب سلسله من فضة رواه البخاري ولا
 محمد بن عاصم المحول قال رأيت عند أنس بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم في فضة
 فضة ولو أن الاستعمال فصل الجز الذي يلاقيه العصور ما يسهل في شغل في
 الاستعمال فلا بكرة فصا رطلية الموقوفة بالخوبير والعلم في الشرب وسمار
 الذهب في فصل الحائز ودالامة المعلمة بالذهب وروي أن هذه المسئلة
 وقعت في مجلس أبي جعفر الدوانيقي وأبو حنيفة وأبوه عصره حاضران
 فقالوا له بكرة وأبو حنيفة سألت فقيل له ما تقول فقال ان وضع فاه

في موضع الذهب

في موضع الفضة بكرة والافلا فقبل له من ابن لك فقال رأيت لودان في أصبعه
 خاتم فضة فشرب من كفه البكرة ذلك فوقف الكل ونهجا أبو جعفر من جوابه
قال رحمه الله ويتبدل قولنا الفضة والحل والحرمه وهذا سهو ولان الحل والحرمه
 من الديانات ولا يتبدل قولنا الفضة في الديانات وأما يتبدل قوله في المعاملات
 خاصة بالضرورة لأن خبره صحيح لجيد وروى عن عبد الله بن يعقوب
 حرمه الذهب والحاحه ساه إلى قولنا قوله للضرورة وقوع المعاملات ولا يتبدل
 في الديانات لعدم الحاجة إلا إذا كان قوله في المعاملات يتضمن قبوله في الديانات
 تخفيفا تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرره ولأن
 شيء يصبح ضمنا وإن لم يصح فقبلا المأثور أن بيع الشرب وحده لا يجوز وسع
 الأرض يجوز فلذا هنا يدخل حتى إذا كان له خادم أو أسير مجوسي فأرسله للبشرى
 له الحما فقال اشترت من يهودي ونصراني أو مسلم وسعه أحد وان قال
 اشترت من مجوسي لبيعة أحد لأنه لما سلم في حق الشرايين لم يرد قوله في حق
 الحل والحرمه ضرورة لما ذكرنا وان كان لا يتبدل قوله فيه فقبلا بان قال هذا
 عملا لونا هذا احترام قال المولود والضيعة والهذابة والاذني والناسق
 في المعاملات أي خبرها ولا يتبدل فيها ضرورة لأنه من المعاملات وأصله ان
 المعاملات تنبيل فيها خبر حل غير حران أو عيدا أسلما كان أو فراضعا
 با نيا وليز العجوز الضرورة الداعية سقوط اشتراط العدالة فإن الإنسان
 فله ما يجد المستعج لشرائط العدالة ليعاملة أو يستخدمة وبعته إلى وكلا به
 ويخود ذلك ولا دليل مع السامع يعمل فيه سوي الخبر فلو لم يتبدل قوله المستع
 باني المعاملات ووقوعه في حرج عظيم وبابه مفتوح ولان المعاملات ليس
 فيها الزام واشتراط العدالة للالزام فلا معنى لاشتراطها فيها لالحال فيها حال
 ساه لالحال ساه حتى يخاف فيها الزور والاستقلال بالإبطال ولان
 المعاملات أكثر وقوعا واشتراط العدالة فيها يودي إلى الحرج فيشترط فيه
 التمييز لا غير فإذا قيل فيها قول الخبر وكان في ضمن قبوله قوله فيها قبوله في
 الديانات فيقبل قوله في الديانات ضمنا لما ذكرنا حتى إذا قال سمع هذا الهدى

البيد فلان أو قال ساجد لرجل يعني يولي اليد هدية وسعة الاختار والاستعمال
حتى جازله الوطي بذلك الخمر كالحل والحرمه وان كانت من الديانات صارت
تبعاً للمعاملات ثبت بشيئ المعاملات ولو كان كل معاملة لا تخلو عن
دبائنه فلو لم يثبت شيئا في ضمن المعاملات لودي إلى الخرج وكان يستد باب
المعاملات بالهبة وهو مستوح فثبت قول المير في ما صوره خلا للديانات
المنصودة لأنها لا يثبت وقوعها للمعاملات فلا يخرج في اشتراط العدالة
ولا حاجة إلى قول قول الناس لأنه منهم فيها وهذا الكافي والصغير يمان ولا يمان
لا يثبتان العلم فليس لهما ان يثبتا غيرهما خلا للمعاملة لأنها جازية ولا يمان
ومن ضرورة جوازها مع ما قول قولها لا يثبتها المتيقن لا يقول قولها ولا يثبت في
الديانات قول السور في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يثبت في
بنا على ما شاهد من أهل عصره من الصلاح كان غاليا فيه ولقد جازا القضاء
بشهادة الظاهر كالتاسن حتى يعتبر في الديانات البراوي كما في حق الناس
لظهور الفساد في زماننا ونقول قول العبد والامة اذا نواعد ولا يخرج جانب
الصدق لجز الحرة اذا كان عدله ومن المعاملات التوجه في التجارة وكل شيء ليس
فيه الزام ولا ما يدل على النزاع فان كان فيه شيء من ذلك لا يثبت فيه خبر الواحد
على ما بينه في فصل البيع من هذا الكتاب ومن الديانات الاخبار بها اسم الماء
حتى اذا خبره عدل أنه نجس نيم ولا يتوضأ به وان كان الخبر فاستأجرى فيه
ولذا اذا كان مستورا في الصحيح فان غلب على طمأنينة صادقة نيم ولا يتوضأ به
وان اراقه نيم كما لا يخطو ان يخبر بظن فلا يثبت به احتمال الذنب في خلاف
غير العدل لأنه لا يثبت الذنب فلا حاجة إلى اراقه معه ولو كان البراءة أنه
كاذب يتوضأ به ولا يثبت لخرج جانب الذنب وهذا جواب الحكم واما الاحتياط
فان يثبت في الخبر بظن فلا يمنع احتمال الضميمة ومن الديانات الحل والحرمه
المنصودان ولم يثبت فيها زوايا الملك فاصله ان مجرد الخبر انواع احدها خبر
الرسول صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه عقوبة فيبشر فيه العدالة لا غير
والثاني خبره عليه السلام فيما فيه عقوبة فهو كالأول عند أبي يوسف رحمه الله

وهو خبر الناس

وهو اختيار الجصاص خلا لابي الحسن الكرخي حيث يشترط فيه التواتر عند
وشهر ومضان من القسم الأول والثاني لثبوت الجهاد فيها فيه الزام من كل
وجه فيبشر فيها العدالة والعدد وله الشهادة والحرمه والبيع خفوق
الجهاد فيها الزام من وجه دون وجه فيبشر فيها أحد شرط في الشهادة
اما العدد والعدالة عند أبي حنيفة خلا لهما حيث يثبت فيها عند أبي حنيفة
كل من غلب على ما بينا وقد بينا امثله كل شيء في موضع من جاب الجاح ومن
كتاب الشهادة **قال رحمه الله** ومن دعي إلى وليه وثمة لفت وغتا بتعد
وبالأي إذا حدث اللعب والغا هنا كالعقد حصونه بتعد وبأجل ولا
يترك ولا يخرج ولا حاجة للدعوة منه قال عليه السلام من لم يجد الدعوة
فتدعى ابا التماس فلا يتركها الا انتمس البدعة من غيره لصلاته الجاهزة لا
يتزلها لاجل البعثة فان قدر على المنع منهم وان لم يقدروا فيقول عليه السلام
من دعي منكم منكم انا لخير يده فان لم يمشط فليسانه فان لم يستطع
فليلبس وذلك اصنع الممان وقال ابو حنيفة رحمه الله ابتليت بهذا مرة هذا
الامر بين متدعي به ولم يقدروا على منع يخرج ولا بتعد لمن في ذلك شين
الدين وقع بالمعصية على المشايخ والمحلي عن أبي حنيفة كان قتل ان يصير
متدعي به وان كان ذلك على المائدة فلا يثبت لقرئ تعالى فلا تتعد بعد
الذم مع الشوم الظالمين وان كان هناك لعب وعنا قبل ان يحضرها فلا يحضرها لانه
لا يلزمه الحاجة الدعوة اذا كان هناك لا شك وقال علي رضي الله عنه لا صنعت
طعاما فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فما فرأيت البيت تصاوير
فخرج رفاه بن تاجعة وعنا بن عكرمة قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن مطهر لما عن الجلوس على ما يبدى بشر عليها وان ياكل وهو منبط
رواه ابو داود وذلك المسألة على ان الملاءم لها حرام حتى لا تغني بضر
الغضب ولذا قول أبي حنيفة ابتليت بذلك لان الابتلاء يكون بالمحرم
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون من امتي قوم يستحلون المحرم
والخمر والمعارف اخرجها البخاري وفي لفظ للبشر ناس من امتي الخمر

عنا بلسو القين السماع

فان كان عند أبي حنيفة

يسمونها بغيراد بها عرف على رؤسهم بالمحارف والمقنات بحسن الله
بهم الارض ويجعل منهم القردة والخنازير وراه بن تلج وأختلوا في
التغني المحرود قال بعضهم انه حرام سطلنا والاستماع اليه معصية لاطلاق
نار وينا واليه اشار في الحاد وهو اختيار شيخ الاسلام ووسم بعتة فلا
انهم عليه ومنهم من قال بان يرون يغني ليستفيد به في التواني والمصلحة
ومنهم من قال يجوز التغني لدفع الرخصة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل
الله واليه تال السخس رحمة الله له يروي ذلك عن بعض الصحابة رضي
الله عنهم اجمعين ولو كان في الشرح حل او غيرا وفقه لا يكره ولذا اذا كان
في رد الامارة غير معين ولذا لو كانت معينة وهي مينة وان كانت حية
يلزم **فصل في اللبس** **قال** يحرم للرجل ان يلبس الخنزير
المقدرا ربيع اصابع يحرم على الرجل ان يلبس النساء واللبس للرجل واللام
ما معنى على قال الله تعالى وان اساءتم قلها اي يلبسها او لا يحرم للرجل الخنزير
على الرجل ان يلبسها ما روي عن ابى موسى الاشعري ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال احل الذهب والخنزير للاناث من امتي وحرم علي ذلورها
رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه وعن عماره قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الخنزير فانه من لبسه في الدنيا
لمر بلبسه في الآخرة وعن ابن مسعود قال عن النبي صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم واحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اربع اصابع
حماذ لهن ما روي عن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن لبس الخنزير الا هذا ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
السبابة والوسطى وضمها رواه احمد ومسلم والبخاري وفي لفظ
عن ابن مسعود الخنزير الموضع اصبعين وثلاثة او اربعة رواه مسلم
واحمد وابوداود ودجاعة اخر وعنه انها اخرجت جبه طابا لينة
عليها لينة شعر من دجاج كثر وافي ووجهها مكشوفين به ففالت
هذه جبه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها كانت عند

عليه السلام

غائبة رضي الله عنها فاقضت عايشة قبضت الي فخن لغيرها للبرص
فيسكن في بها رواه احمد ومسلم ولما ذكر لفظ الشبر عن معاوية بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ربه النمار وعن ابن مسعود الخنزير الموضع
ابوداود والنسائي ولذا الثوب المنسوج بالذهب لا يكره اذا كان قدزار بع
اصابع وان كان الثوب من ذلك يكره وقال في المحيط ولذا ثوب الخنزير ولبسه
وهو الثوب ليجل للرجل ان يلبسها استعمل تام وحل ثوبه وافترشه وهذا
عند ابن حنبل رحمه الله وقال احمد بذكره ذلك ذكره في الجامع الصغير وذكر الترمذي
فول ابن يوسف مع محمد وذكره اللبث مع ابن حنبل لمحمد ما روي عن حذيفة بن
السلام انها ان تشرب في انية الذهب والنضة وان تاكل فيها وعن ابن مسعود
والرباج وان غلبت عليه رواه البخاري وعن علي رضي الله عنه قال نهى في
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على البان والمبارشي كانت
تضعه النساء ليعولن على الرجل كالتطاييف من الجوان رواه مسلم
والنسائي وقال سعيد بن ابي وقاص لم تكن علي حمر الغضا احب الي من ان
اتكبي علي سرف الخنزير وعن علي بن ابي طالب علي سرفها حرم فقال هذا
لهزيمة الدنيا ولنا في الآخرة ولان الثوب بالثوب ولا فترشه مثل الثوب باللبس
وهو في الآخرة والتشبه بهم حرام قال ابن عمر رضي الله عنه بالجم وزي الاعم
ولا في حنبله رضي الله عنه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على سرفته
خبر بول القليل من اللبوس باح كالاغلام فلذا القليل من اللبس والاستعمال
والجامع فيها لكون كل واحد منهما نودجا ونظيرة اختلافا للضرورة في الصلاة
فان التلبس به لا يفسد فلذا لا يفسد في زمن قليل علي ما عرفت في موضعه
وهذا بخلاف لبس الذهب والنضة حيث لا يجوز ان يعتد عليه لانه استعمال
تام في حنبله اذ هو لا يلبس ان فلا يكون نودجا لان عين الشئ لا يكون نودجا
وانما يكون نودجا اذا كان شيئا يسيرا **قال رحمه الله** وليس ما ساء محرم
فلمحة قطران وخز لا نال الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الخنزير وهو اسم للثوب
بالخنزير ولا نال الثوب كما يفسد ثوبا الى النسيج والنسيج بالحنبل فكانت هي

المعتبرة وانتزاعها بلون ثوبا لهما تكون العانة ذات وجهين فيعتبر
 اخوها وهذا الوجه ولا للوجه التي تظهر في المنظر فتكون العبرة بما يظهر
 دون ما يخفى **قال احمد الله** وعلمه حل في الحرب فقتل اراذ به على الدلور
 وهوان تكون تحت خمره وسداه غيره وهو لا يجوز الا في الحرب لما ذكرنا ان
 العبرة للوجه غيران في الحرب ضرورة ولا يجوز لبس الحرب في الحرب
 عند اوجبه وعند ما يجوز لما ذكرنا عليه السلام يخفض لبس الحرب
 والديناج في الحرب ولا في ضرورة فان الحال الصناديق لمعونة السلاح
 واهيب في غير العدو ولعمريه ولا في حبيته الملائق التصرف الوازده في
 التي عن لبس الحرب ولا في تنصلي فيها بين خالي وخالي والصورة انذرت
 بالمخاطب الذي لحته حذر فلا حاجة الى الحال من غاصلة ثلثة اناج
 اما حذر بخر الصل ومخلوط وهو نوعان اما ان يكون الحذر سديا ولحمه وقد
 ذكرنا حكم كل واحد منها يتوفى الله تعالى وقال ابو يوسف انه ثوب التوق
 يكون بين الطهارة والبطانة ولا يري يحشو الغزبا سالان الحشوة عن لبس
 فلا يكون ثوبا **قال احمد الله** ولا يحل الرجل بالذهب والفضة الا بالخطبة
 والمنطقة وحلبه الشيف من الفضة لما ذكرنا غير ان الحاتم والمنطقة وحلبه
 الشيف من الفضة مستثنى بحسبنا المعنى المزدوج والفضة اغنت عن
 الذهب لانها من جنس واحد وقد وردنا في جوابنا الفضة وكان
 النبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضه وكان في يده حتى توفي ثم في يده بل
 الى ان توفي ثم في يده الى ان توفي ثم في يده عثمان الى ان وقع من يده في البر
 فانفق ما لا عظم في طلبه فلم يجد ووقع الخلاف فيه والتشويش بينهم من
 ذلك الوقت الى ان استشهد رضي الله عنه ولا يخفى بغير الفضة بالحجر والحديد
 والصغير لما ذكرنا عليه السلام واي علي بن ابي طالب فقتل ما لي اجد منك
 راحة الاضمار وما لي علي بن ابي طالب فقتل ما لي اري عليك حلية اهل
 النار وعز ابن عمران جلا جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم
 ذهب فاعرض عنه فقام ثم عاد وعليه خاتم من حديد فقتل عليه السلام هذا

منك هذه حلية اهل النار ومن الناس من اطلق الختم بحجر يتلوه بعدة لم يلبس
 بحجر اذ لم يلبس به بل الحجر والختم بالذهب حرام لما ذكرنا على رضي الله عنه انه
 عليه السلام نهى عن الختم بالذهب ولان اصله في التبريد والما يحضر وله الختم
 والتمودج وقد اندفعت بالاذن في هي الفضة والحلقة هي المعتمدة لان قوام الحاتم بها
 ولا يقسم بالنص حتى يجوز من الحجر ويجعل الفصل الى باطن اليمن خلا والمزاولا
 للزينة في حقيها والاهل في ان لا يحرمه اذا كان لا يحتاج اليه وان كان يحتاج الى الختم
 لا لتاجي والسلطان عظمه اذا كان في حجر النص اي في شبهة ما يع كالحل فلا يحذر
 لا يضا ولا يزدونه على شتال الختم صلى الله عليه وسلم اتخذ من الورق ولا
 تدره على شتال **قال احمد الله** ولا انفصل لغير السلطان والتاجي ترك الختم
 بحرم الختم بالحجر والحديد والصفر والذهب وعلم سائر الذهب يجعل في حجر
 النص وقد بينا جميع ذلك **قال احمد الله** وشدة التبريد بالفضة اي جعل شدة التبريد
 المتوكل بالفضة ولا جعل بالذهب عند اوجبه واي يوسف وقال محمد رحمه
 الله جعل بالذهب ايضا وهو رواية عنهما لما ذكرنا عرفة بن سعيدا صبا عنه
 يوم حارب فالتخا نفا من فضة فاستقر فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يخذلها
 من ذهب ولا بالفضة والذهب من جنس واحد والاصل الحزمة فيما لا داخل
 التطبيق بل جعلها حل بالآخر وجد المذلول وهناك ان استعماله حرام الما للضر
 وقد نال الله بالادي وهو الفضة فلا حاجة الى الاعلى فيقي على الاصل وهو الحزمة
 والضرورة فيما ذكرنا من تدفع بالفضة خيف امت وكان حل من في المن
 والمروية في المنع فلا يلزم من عدم الاعانة في المنع عدم الاعانة في المنع
 الا ترى ان الختم كان لجل الختم ثم لما وقع الاستسنة بالادي لا يضا في الاعلى
 ولا يجوز قياسه على المنع فلذا هتأ ويجعل الله عليه السلام خص عرفة بذلك
 لخص الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف بلبس الخمر لجل الجدل في
 في حريمها **قال احمد الله** وله الباس ذهب وخبر يوسف لان القوم لما شئت في
 في حال الذل وحرم اللبس حرم الناس ايضا كالحصير لما حرم شربها حرم
 شتمها الصبي ولذا المسنة والدم **قال احمد الله** لا يجوز لوضي ومخاطب والوتر

من فضة واربعة حبات الذهب
 جعل في حجر

اي لا يدره الخوف لوضو ولا الورع وفي الجامع الصغير بكرة حمل الحوقه التي يسبح
بها العترة في الصلاة محدثه ونسبه بزي العاجر ولربما ينسب اليه عليه
وسلم يفعل ذلك ولما حدث من الصعابة ولا من التبعين وانما كانوا يتسعون
باطراف وجنتهم وفيها نوع تجبر وتلبس والصحيح انها لا تلبس لان المسلمين قد
استعملوها في عجايب البلدان ساد بل الوصو والحق قلس العترة والخطا
وعمل شي عجايب وما راه المؤمنون حقا فهو عند الله حقا حتى لو عملها
من غير حاجة بكرة ولا ربع ولا ثمانية الا ان كان اذا نال الحاجة ويذكرها
من غير حاجة والرتبة هي الرتبة وهي خط التذلل بعقد في الاصنع ولذلك
الرتبة **قال الشاعر** اذا الرتبة طاعتنا في نفوسهم فليس
يعني عندك الرتبة وقيل الرتبة ضرب من الشجر **وانشد ابن التقي**
هل ينكح اليرم من نبتهم كثره ما يوصي ويعتاد الرتبة
وقال معاذ ان الرجل كان اذا خرج الى السفر عمدا الى هذا الشجر فشد
بعض عصابة ببعض فاذا رجع واصابته على تلك الحالة قال الرتبة اشراف
فاذا اصابت فداخل قال الخليلي هذا المروي عن الثقات اما ان اللبث ذكر
الرتبة يعني الرتبة لان في المغرب ثم الرتبة قد تشبه بالجمجمة على بعض
الناس وهي خط طان يرتبط العترة وفي البكرة الجاهلية ليدفع المضرة عن
انفسهم على زعمهم وهو مسمى عترة وذلك في حد وداليمان انه لغير الرتبة
مناج لانها ترتبط للتذلل عند النسيان وليست بالجمجمة وقد روي انه
عليه السلام امر بعض اصحابه بربها وتعلق بها عرض صحيح فلا يدره خلاف
الجمجمة فانه عليه السلام قال فيها ان الرقاة والتمايم والتودد يترك علي ما هي
بيانه وتأويل الرقاة اخر هذا الحجاب عند ذكر التواوي بالحنينة لرسالة
تعالى **فصل** في النظر واللبس **قال احمد الله** لا ينظر الى غير
وجوه الحوة ولينها وهذا كلام فيه خلل لانه يودي الى انه لا ينظر الى شيء من
الاشياء الا الى وجوه الحوة ولينها فيكون غريبا على النظر الى هذه الحفتون
والي ترك النظر الى شيء سواها وليس هذا بمقصود في المسئلة وانما المقصود

فيها العترة

فيها انه لا يجوز له النظر الى هذه الحفتون لانه لا بينهما وانما لنا النظر الى ما لقوله
تعالى **ولا يبذلون ثيابهم** **قال علي بن عباس** رضي الله عنهم
ما ظهر منها الخل والحام والمزاد به موضعها وهو الوجه والكف كما ان المراد
بالصلاة في قوله تعالى **لا تقربوا الصلاة** **وانتم سكارى** موضعها وهو في ايديها
ضرورة الحاجة الى الممانعة مع الرجال والاعطاء وغير ذلك من المحاطة فيها
ضرورة ما في الطريق وتحوذ ذلك والاصل ان لا يجوز النظر الى المرأة لما فيه
من نحو في الفتنة ولهذا قال عليه السلام المرأة عورة مستورة انما استتارها
فيها العضوان وهذا ينبغي ان لا يتم لا يجوز له النظر اليها وعن ابن عباس رضي الله
انه يجوز ان يكون في تعطين بعض الحوج وعن ابن عباس رضي الله عنه انما
ايضا لا ينبغي ان يعادى وما عدى ما استثنى من الاعضاء لا يجوز له
النظر اليه لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة
صب في عينيه الا يك يوم القيامة قالوا ولا بأس بالناسك في جسد لها وعليها
ثياب ما لم يكن ثوب بين حمها فيبر فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه السلام
من نال خلق امرأة وراى ثيابها حتى بين له عظامها لم يرحم راحته
الجنة ولانه متى لم يصف ثيابها حتى بين له عظامها يكون ناظر الى ثيابها
وقامتاد واعضاؤها فصارت اذا نظر اليه في محاسن امرأه ومتى كان نصف
يكون ناظر الى اعضائها **قال احمد الله** ولا ينظر من شيء الى وجهها
الا الحارم والشاهد وينظر الطبيب الى موضع مرضها والاصل فيه انه لا
يجوز ان ينظر الى وجوه امرأه اجنبية مع الشيء ولما روي ان الله ليس ورواها
تبتن بالشهوة او شك فيها وفي نظر الفاحش اذا اذا ان يحكم عليها والاشا
اذا اذا الشهادة وفي نظر الطبيب الى موضع المرض ضرورة فيبرخص
لهما احس الحق في الناس وقد فعل حاجتهم فصارت النظر المختار والمحافظة ولذا
ينظر الى موضع الاحتقان المرض لانه سدا ولة للمهلل الفاحش لانه
اتاه المرض ويحب على الشاهد والفاحش ان يتصدا اذا الشهادة
والحكم لا فصا والشهوة تخور واعز النجى بنديا لاشكان هذا وقت الاداء

شبه

وأما وقت النظر فلا يجوز له النظر إلى ما عدا الشهوة لأنه لو وجد من لا يشتهي فلا حاجة إليه ويتبع للطبيب أن يعلم امرأة أن ما من كان نظراً لنفسه لا خاف أن لا يرى بغيره بل لا يستطاع أن يفتش في موضع الموضع فينظر ويقتصر عن غير ذلك الموضع المستطاع لأن ما ثبت للصورة فينظر بقدرها ولو أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس أن ينظر إليها وأن خاف أن يشتهيها لتولدها عليه السلام البقرة ابن شعبه حين خطب امرأة أنظر إليها فأنه أحري أن يودم بينه وبينها ذوات الترمذي والنسائي وغيرهما ولا منصوص أقامه السنة لا فتناً بالشهوة ولا يجوز له أن يبس وجهها وأن من الشهوة لوجود المحرم وانعذار الضرورة والبلوى والعلامة السلام من مس لمساة ليس منها بسبيل وضع على لحيته يوم التيمم وهذا إذا كانت شابة تشتهي وأما إذا كانت عجوزاً لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها لرفع الحياء خوف الفتنة وقد روي أن أبابكر رضي الله عنه كان يدخل مع بعض النبال التي كان تستعرضاً فيهم وكان يصافح العجائز وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه استأجر عجوزاً لفرصته ولا تشتمل على رجله وتغلي رأسه وإذا كان شيخاً باس على نفسه وعليها وإن كان لا بأس عليها ولا على نفسه لجل له مصافحتها لما فيه من التعريض للفتنة فحاصله أنه يشتهي لجوار المسرات بل هو لا يبرئ ما شوب في رواية وفي رواية أخرى بل هو لا يكون أحدها ليوماً ما شوباً لأن أحدها إذا لم يشتهي لا يكون المس سبباً للوقوع في الفتنة والعجيرة ووجهه إلى أن الشاب إذا كان لا يشتهي ليس العجوزة فالعجوز تشتهي نفس الشاب لأنها علمت بملأ ذل الجماع فيؤدي إلى الاشتغال بها أحد الجانبين وهو حرماً بخلاف ما إذا كان أحدها صغيراً لأنه لا يؤدي إلى الاشتغال إلا من الجانبين لأن الكبير إذا لم يشتهي وليس الصغير لا يشتهي الصغير أيضاً بسبب عدم العلم ولهذا إذا كانت صغيراً وضعفه بغيره بغيره الرجل والمرأة ما لم يبلغ حد الشهوة **قال رحمه الله** وينظر الرجل إلى الرجل إلا العورة وهو ما بين الشرة والركبة والسرة ليست من العورة والركبة عورة وإنما الرين الشرج العورة هنا لأنه بين يديه ما لا يصلح الصلاة والتي بذلك وقد

من الأدلة

وقد بينا الأدلة هنا ثم حكم العورة لاختلاف في الخد وفي الفخذ اختفاء في الشهوة حتى ينظر إليه في شدة الرغبة يرفق وفي شدة الغضب يعنف وفي السرة يعصم أن لا **قال رحمه الله** والمرأة للزنا والرجل للرجل ومعناه المرأة والرجل للمرأة والرجل للرجل ينظر إليها في المرأة والرجل للرجل ينظر إليه من الرجل إذا كانت الشهوة والفتنة لأن ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال فلا بد أن لا ينظر منه ما ليس بعورة وإن كان في تلك الشهوة أو في المراءى بها أنها تشتهي أو شئت في ذلك يستحب لها أن تغطي بصرها ولو كان الرجل هو الناظر إلى ما يجوز له النظر منها كما روي والذين لا ينظر منها مع الحوف لا يجوز لهم النظر إليها وجه العرق بين نظرها ونظروها الشهوة على من غالبه وهي لا تحق حقاً فإذا اشتد الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين وإذا اشتدت هي لم يجز له النظر إليها فكانت من جانب واحد والموجود من الجانبين أقوى في الإفضاء إلى الوقوع وإنما كان للمرأة أن تنظر من المرأة إلى ما كان للرجل أن ينظر إليه من الرجل إلى ما كان للمرأة أن تنظر من الرجل إلى الرجل ولذا الضرورة قد تمت فيما بينهن وعزاً في حبيته **رحم الله** أن ينظر المرأة إلى المرأة لنظر الرجل إليها ومع فلا يجوز لها أن تنظر من المرأة إلى الرجل والطهر في هذا الزيادة خلاف نظرها إلى الرجل لأن الرجل يحتاجون إلى زيادة الاختلاف وفي الرواية الأولى في يجوز وهو الأصح وما جاز للرجل أن ينظر إليه من المرأة كان سببه لأنه ليس بعورة ولا يخاف منه الفتنة **قال رحمه الله** وينظر الرجل إلى فرج امرأة وجهه معناه عن شهوة وعن غير شهوة لما روي أنه عليه السلام قال غض بصرك إلا عن ن وتجتك وأنتك وكانت عائشة رضي الله عنها تلتفت أعني أنها ورسول الله صلى الله عليه وسلم من أذاً واجب ولو لم يكن النظر مباحاً لما جاز دخل لأحد منهما بين يدي صاحبه ولا تافق النظر وهو المس والغشيان مباح فالنظر أولى من الأمان أولى أن لا ينظر رجل لأحد منهما إلى عورة صاحبه لتولدها عليه السلام إذا في أحدهم أهله فاليسر من استطاع ولا يجوز أن يحسدوا غير ذلك والنظر إلى العورة

الرجل

يورث العريان قال علي رضي الله عنه من انظر النظر إلى شئ من عوقب بالنسيان
وكان بن عمر رضي الله عنهما يقول الأولي ان ينظر إلى فوج امراته وقت الوفاة
ليكون بلغ في تحصيل اللذة وعن أبي يوسف في الإتيان به قال سالت
أبا حنيفة عن الرجل يبس فوج امراته ونسب في فوجه ليقول عليه هل ترى
بذلك يا سائلا قال رجوا ان يعظم المجر والمرد بالامر هنا هو التي جعل له وطيرها
واما اذا كانت لا تخل له كانت المحبة والمصلحة او كانت له او كانت له من
الرضا أو ام امراته او بنتها فلا يخل له النظر إلى فوجها **قال رحمه الله**
ووجع يحرمه ولا يسهلها وصدرها وساقها وعندها لا إلى الظهر
ويطمنها ويغدها ان يجوز ان ينظر إلى وجهه الى اخرنا ذكر ولا يجوز النظر إليها
الى اخره والاصل فيه قوله تعالى **ولا يبين زينتهن ولا يعولن** **قال رحمه الله**
الامة ولم يرد به نسيان زينته بل النظر إلى عين الزينة سبحانه مطلقا ولكن
المواد موضع الزينة فالراس موضع التاج والشعر والوجه موضع الكحل
والعنق والصدر موضع التلافة والاذن موضع القوط والعصا موضع
الدعرج والساعد موضع السوار واللف موضع الخاتم والخصاب **هـ**
والشأن موضع الخفاف والتقدم موضع الخصاب بخلاف الظهر والبطن
والخفاف لا تعال يست موضع الزينة ولا ان البعض يدخل على البعض
من غير استئذان ولا احتشام والمائة تلون في بيتها في ثياب مهتة باعادة
ولا تلون مستترة فلما روت بالتستر عن محاربتها لم تحرج حرجا عظيما
ولا الحُرمة المؤبدة تتلوا الرغبة والشهوة فيها بل تعدمه بخلاف
المحاربات والمحرم من اجل ذلك يباحها على النابذ بنسب او سبب بالافعال
والمصاهرة وان كان بزنا وقيل اذا كانت المصاهرة ثابتة بالزنا لا يجوز
لأن ينظر إلى وجهها ولها لا اجنبية لأن شوق الحُرمة فيه بطريق
العقوبة على الزاني لا بطريق النعمة فلا يطهره حق سقوط حُرمة النظر
فيبقى حرما على ما كان ولم ينجس بقدر طهرت سورة فلا يوتن وكان
فيها لها زنا فحشة بان يتأهل هي بنت من زنا بها او امها والسهر

والسهر ولجب وهو الحُرمة والحرج ايضا متغير لعدم الحاجة عادة بنسب
الرفقاج والا لاصح اعتبارا للعتبة لأنها محرمه عليه على النابذ ولا يسلط ان
الحُرمة بطريق العقوبة بل بطريق الاحتياط في باب الحُرمة وتقال الشافعي
رحمته يجوز للرجل ان ينظر إلى الظهر محارمه ويطن في فعلها حالها حال الجنس
في النظر قلنا لو كان الامر محارم لم يمت حكم الظهر اصلا لأن صورة الظهر
ان ينظر لامرته انت علي ظهرها في قولنا ينظر لها محارمها عليه لما وقع
تشبيها بالمحرم فلم يكن مندرسا في القول وروا فليرتبت بحكم الظهر
قال رحمه الله وليس يخل النظر اليها من محارمها ومن الرجل لا من الاجنبية
لحقن الحاجة إلى ذلك في المسافرة والحاجة وكان عليه السلام يتقبل راس
فاطمة وبنوك الجذع من تاريخ الجنة ولذا اذا قدم من سفر بدا بها فقبلها
وغانقها وقال من قبل رجل الله فانا قبل عتبة باب الجنة ولا بأس بالحلوة
نعمنا بقوله عليه السلام لا يجوز رجل باسوة ليس بها ينسب فان تألمها
الشيطان والمواد اذا لم يكن محارم لا المحرم بسلب منها الا اذا خاف
عليها او على نفسه الشهوة فيمنعها لا يسهلها ولا ينظر إليها ولا يخلو بها بقوله
عليه السلام العيان نزيان وزناها النظر واليدان نزيان وزناها
البطش والرجلان نزيان وزناها المشي والفرج يصفق ذلك ولذا يذبح
فكان في كل واحد منها نوع زنا والزنا محرم بجميع انواعه وحرمته الزنا
بالمحام اشد واعلظ فيجب الحذر ولا بأس بالمسافرة من لقوله عليه
السلام لا تسافر المرأة فوق ثلاث ايام ولا يلها الا ومعها زوجه او ذو
بحر محرم منها وان احتاجت الى الارباب والانزال فلا بأس بان يمسها من
زنا بها وبأخذ ظهرها ويطن نادى ساحتها اذا ساءت الشهوة وان
خاف عليها او على نفسها او طنا او شكا فالتجسس ذلك مجهود ثم ان
امها الربوب بنفسها يمنع عن ذلك اصلا وان لم يلها نكحت بالشباب
جلا يسل حجارة عضوها الى عضومها وان لم يجد الشاب فليدفع عن
نفسه الشهوة بتدريس الامان **قال رحمه الله** واما غيره المحرم لانها

محتاج الى الخروج لخارج مولاه في ثياب مستشفاه وخالها مع جميع الرجال المارة
 مع مخاربهها وان عجز رضي الله عنها اراى انه متقبة علاها بالذرة وقال ان
 عتك الحار اباد فارا من شمس من الحار يور ولا يجوز له ان ينظر الى ثيابها وطهرها
 بالخطا بخلاف المحرم من ثيابها فانه يستدل بتوليدها من عابس من ارا ان يشتري
 ثيابا من ثيابها انما الموضع المبرور فلهذا الموضع الى الطهور والبطن كاي
 حق المحارم بل لا ولي له الا الشجرة فيها وعلني في المحارم ولا نأذنها ليه يودي
 الى ان النظر الى طهرها لا يجوز لثيبتها الصفة طهاره من امراته على الوجه الذي
 بيناه ويجوز ذلك للاجنبى وهذا خلف **قال رحمه الله** وله من ذلك ان ارا
 النبي وان اشبهت في ثيابها ان ليس له موضع يجوز له ان ينظر اليه كالصلاة
 والثاني والزرع والريس وتلب شعره وان خاف الشهوة من هذه
 المواضع ليس بعورة فيجوز شدة من غير شهوة كما يجوز النظر الى اثار
 الشهوة وان لم يمس لم يجوز له النظر الى اثارها انما يشك فانه يباح له النظر والمس
 للضرورة وحمل النساء فيه والخبرة بها في ذوات المحارم وعند بعض شافيا
 ليس له ان يعالجها في الركاب والافعال من معنى العورة وان عدم بالستر
 فعلى الشبهة باق والاصح انه لا بأس بذلك اذا انش الشهوة على نفسه وعلمها
 ان المولى قد يبيع في حاجة من يلد الى يلد ولا يجد حرجا يخرج معها وهي
 محتاج الى من يحميها ويتركها الا ترى ان امه المراقبة قد تلبس رجل وجهها
 وعلاوته ولم يمنع من ذلك احد والمديرة والملازمة لقيام الزن فيمن
 ووجود الحاجة والمستشفاه فلا بد ان يمتنع عند الحين من رجالة الماعرف
قال رحمه الله ولا تعرض الامه اذا تلقت في ارباب واجله والمراد بالاربا
 يستمر ما بين السرة الى الركبة لان طهرها وبنطرها عورة فلا يجوز لشهنا
 والتي بلغت حد الشهوة كالنساء لا تعرض في ارباب واجله روي ذلك عن محمد
 رحمه الله لوجوب الاشتباه **قال رحمه الله** والمحرم والمحرم والمحرم والمحرم
 لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وهم ذكور مؤمنون فيدخلون
 تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العامة وقالت عائشة رضي الله عنها

ففي

الخاصة

الخاصة فلا يبيح ما كان حراما قبله وهذا الاق الحضي ذلبيته ويجازي
 وقيل هو اشدها علان الله لا تنفس فصار كالنحل لا يشتهي ولا يمشي
 ذنبه وهو حله كحل الرجل في دل شئ وقطع تلك الالة لقطع عواضه
 منه فلا يبيع شيئا كان حراما وان كان المحبوب قد جئت ماوه فقد رخص له
 بعض مشايخنا رحمهم الله الاختلاط مع النساء ليقودع الامن من الفتنة لقوله
 تعالى والتابعين غيرا ولي الامة من الرجال فتبيل هو المحبوب الذي جئت
 ماوه والاصح انه لا يحل له العموم النصوص ولذا الحث في الروي من الافعال
 لم يحل له بالاتفاق لانه لا يغير من الرجال بل هو من النساء فيبعد عن
 النساء وان بحثا لتلبرس ولين في اعضائه وليست له ولا يشتهي النساء
 فتد رخص له بعض مشايخنا في الاختلاط بالنساء وهو اشد قوله تعالى
 او التابعين غيرا ولي الامة من الرجال وقيل له الذي لا يذري ما يفعل
 بالنساء وانا همه بطنه وهو شيخ كبير والاصح ان الامة من المشابه وقوله
 تعالى بعضنا من بعضا هم محكم فناخذ به ونقول حل من كان من الرجال لا
 يحل له ان يبدى رقبته من الباطل بين يديه ولا يحل له ان ينظر اليها
 الا ان يكون صغيرا فيزيد لانه ليس بذلك لقوله تعالى والطفل الذي لم
 يظهر واغلى عورات النساء **قال رحمه الله** وعندها لا اجنبى اي عبد المرأة
 لا اجنبى من الرجال حتى لا يجوز لها ان تبدى من ربتها الا ما يجوز ان تبدى
 للاجنبى ولا يحل له ان ينظر من يبدى الا ما يجوز ان ينظر اليه من الاجنبية
 وقال مالك والشافعي رحمهما الله نظرة الى ما ينظر الناظر الى محاربه لقوله
 تعالى او تاملن انما هن ولا يجوز له ان يمشي على الامانة لانه دخل في قوله
 تعالى او تاملن ولا لا يشك لان الامانة لها ان ينظر من يبدى ثيابها الى ما
 ينظر اليه من الاجنبية ولا يحل عليه ان يبدى زيادة الجواز في حقها وفي
 حق القدر يبدى فوجب حملها عليه ولان الجواز في المحارم الحاجة الدخول
 من غير استئذان وكهشمه وهذا المعنى يتحقق بينهما فوجب ان يكون
 هو المحرم لها فاما للصحيح بل هو محرم الا يري انه خارج يجوز له ان ينز وجها

ولذا المحرم

ولما انه فعل غير محرم ولا زوج والشهوة مستحقة والحاجة قاهرة لا تهيك
 خارج البيت والمنازاة النحل الامارة القيد قال سعيد بن جبير وسعيد بن
 المسيب والحنابلة يعرفكم سورة النور فانها في الامانة دون الذل والذل
 ان الموضع لا يشك بل هو شغل لان الزاد من قوله تعالى **او سبابهم**
 الحرام ولم يدخل الامانة فيها فبين حملها بين حمل الحرام لان الامانة لا تعرف الحكم
 الامن الشارح وهن لم يدرن في هذا المعنى الامن هذه الآية فلا تنسبنا للحكم
 ولا الاسلام انه محرم لها لان حرمه النكاح بينهما مؤنة فصارت كالزوجة والغيب
 او اخت زوجته ولهذا يجوز لها ان تسافر معه ولو كان محرم لها **قال محمد بن**
 ويعزل عن امته بلا اذنها وزوجته ياذنها لا تهيك السلام هي من القول عن الحرة
 الامانة وقال الحولي امة اعزل عنها ان شئت وان الحرة لها حق في الوطى حتى كان
 لها المطالبة به فصار نقصا للشهوة وتخيلا للولد ولهذا غيرة البيت والعترة
 ولحق الامانة في الوطى والعزل اجلنا ذلنا وهو المنصور ذالك النكاح فلا يملك تبص
 حتى الحرة بغير اذنها وينفذ به في حق الامانة ولو كانت غنما غيره فلذلك عندها
 حتى يكون له العزل الامانة لا تنجس لحياتها والوطى حق الزوجية وهذا كان لها
 المطالبة وعندنا حينئذ الامانة لا سواها وقد ذكرناه في النكاح والله اعلم
فصل في الاستبراء وغيره **قال محمد بن** من سئل امة حرم عليه عليها
 ولها والوطى في حقها حتى تستبرأ لقول عليه السلام في سبابها وطاس الامانة
 وطى الحاي حتى تبص من خيلها ولا الحاي حتى تستبرأ من تحيضه وهذا
 ينبت وجوب الاستبراء بسبب استحداث الملك واليه لانه هو الموجود في هذه
 الصورة وهذا لان الحيلة فيه العترة عن براءة الرحم حيا والبراءة الحرة
 عن الخياط والامانة عن الاستبراء والاولاد عن الهلاك وذلك عند تحقق
 الشغل وتوهمه ما يحتمل لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد في ملكه معني اذ من لا
 نسب له الا المعنى ولعدم من يربيه ويتيممه وجب على المشتري لا على البائع
 لان العلة في الحقيقة هي اداة الوطى والمشتري هو الذي يورده دون البائع
 فيجب عليه عن الزيادة ان يضمن قيدا والحكم على ذلها وهو التمكن من

الحرة المطالبة بالوطى

والولد

الوطى

الوطى والتمزنا فثبت بالملك والنداء تنصت سببا وادى الحرام عليه تبصرا
 بل ان السبب استحداث ملك الزوجة الموكلة باليد وتعدي الحرام الى سبابها
 الملك اذا اشرفا على الحرة والوصية والمهرات والخلع والخابث وعز ذلك حتى يبع
 على المشتري من مال الصبي ومن الحرة والمملوك وعن لم يجوز له وطئها الاستبراء
 ولذا اذا كانا المشتراة بالزاد لوطا لم تحق السبب فادارة الحكم على
 السباب دون الحكم لان الحكمة وهي ذراع الرحمة لا يبن الاطلاق عليها لحناء
 الشغل فبعثت بحق السبب عند زوم الشغل ولا يعتد بالحيلة التي اشترى اها
 فيها ولا بالحيلة التي خاضت باعدها لشرها وغيره من سباب الملك قبل القبض
 ولا بالولادة التي حصلت بعد السباب قبل القبض فلا يلزم يوسف لان السبب
 استحداث الملك واليد وقيل وجود الامانة لا يعتد به اذ الحكم لا يستحق سببه
 ولذا لا يعتد بالحاصل قبل الطهارة في بيع الفضولي وانما تنفي بدل المشتري
 ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء القاسد قبل ان يشترى بها صحيحا لما يقينا
 ويجوز ان يشتري نصيب شريكه من خارجة مشتركة بينهما لان السبب قد تم في
 ذلك الوقت والحلي يفتي في تمام العلة وهو اخرا لا وصاف ويجوز بالحيلة
 التي خاضت بها وهي مجوسية او كاذبة بانها بعد الشراء اسلمت للمجوسية او
 مجزت المالكه لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك واليد وهو
 منفي لليل والحكومة مانع ولا يجب الاستبراء اذا رجعت اليه وردت لمغصوبة
 والمستأجرة او فلتا الموهونة لانعدام السبب وهو استحداث الملك
 واليد وهو سبب متعين فادى بالحكم عليه وجودا وعدما ولو اقال البيع
 قبل القبض لم يجب على البائع الاستبراء ولا في ابوغينها ولا يقول على البائع
 الاستبراء لانها زالت عن يده وان ملكها تزوج وقال لا يجب وهو قولها
 لان الاقالة فتع من الحاصل فصارت كالزوجة ولو اشترى من غيره المادون
 لا بعد ما خاضت عند القيد فان لم يزل على القيد دين يتخذى بذلك
 الحيف لانها دخلت في ملك المولى من وقت الشراء وان كان عليه دين
 تستغرق فلذلك عندها وعندنا حينئذ لا يعتد بتلك الحيف

وهذا با على وجود ملك الزوج وعديم وقد عرف في موضعه ولو باع جارية
 على انه جارية فبعضها في يد المالك لا يلزم الاستبراء لعدم خروجها
 عن ملكه ولو باع جارية او مديونة فبعضها المشتري ثم اشترىها لم يجب عليه
 الاستبراء ان كان المشتري لم يوطأها وان كان وطأها فليست بالاستبراء ولو زوجها
 بعد الاستبراء فليست الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء طاهر الزوجان
 ولو زوجها قبل الاستبراء فليست الزوج قبل الدخول بها فالحق انه يجب اذا
 حرم الوطء قبل الاستبراء حرم الدواعي ايضا لانه يفتني الوطء او يجتهد وقوعه
 في غير الملك على اعتبار الحمل ودعوة التامع بخلاف الحايض حيث لا يجوز
 الدواعي فيها لمن رتب الحايض من نفقة فلا يكون داعيا الى الوطء ولذا لا
 يجتهد وقوعه فيها الملك وفي المشتراة يجتهد ذلك ويصير الى الوطء لان رغبته
 فيها قبل الدخول يكون اصدق ودوي من محبة المحرم الدواعي في المشتراة
 لانه لا يجتهد وقوعه في غير الملك والاستبراء في الحايض يوضع الولد لاروبنا في
 ذوات الاشهر بالشهر ولا تقيم في نفقته تمام الحايض كما في المعتدة واذا خلعت
 في تمام الشهر بطل الاستبراء بالشهر للندوة على الاصل قبل حصول النفقة
 بالتدليل وان ارتفع حجبها عنها حتى اذا تبين انها ليست بمأكل وانعها وليس
 فيها تدبير في طاهر الرقابة وفيه يبين يشهدون او ثلاثة وعن محمد اربعة
 اشهر وعنه شهران وخمس ايام اعتبارا بعدة الحقة او الامة
 في الوفاة وعن فرسستان وهو رواية عن محمد ولا بأس بالاعتبار في استئلا
 الاستبراء عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله والوجه ما بيناه في الشفعة
 من الجانبين والمأخوذ به قول ابي يوسف فيها اذا علم ان التامع لم يوطأها في
 طهرها ذلك ويؤخذ بشيخ محمد فيما اذا قربها والحبل اذا لم تزل تحت المشتري
 حرمه ان يزوجها قبل اكتمال بيشترها وبعضها هذا ذلوه صاحب
 الهداية وهذا لا يبعد اذا كان النقص بعد الاستبراء بالاستبراء في بيع النكاح
 فيجب الاستبراء بالنقص بحكم الشراء وانما يبعد ان لو كان النقص قبل الشراء
 فلا يوجب النقص بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال طهيز الدين عدي

أمر ولده

بعد النقص والسنة ما قلناه

ابو حنيفة

شترها

يشترط ان يدخل قبل الشراء ان ملك النكاح يفسد عند الشراء ساقا على
 الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يحايض ملك البين فلو كان عند الشراء متلوحا
 ولم يعتده بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء لم يفسد عند منعه منه بعد
 فساد النكاح به فلا يلزم الاستبراء به ذلوه فاصح خان في فتاواه ولو كانت
 تحت حقه فالحبل فيه ان يزوجها التامع قبل الشراء والمشتري قبل النقص
 من شترها وبزوجهها بشرط ان يكون امرها يده ثم يشترها ويبيضا ثم
 يطلها الزوج لانه عند وجود السبب وهو استبراء الملك المولود بالنقص
 اذا الرين فزوجها خلا لا لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر
 اوان وجود السبب كما اذا كانت معتده الغيرة في تلك الحالة والمطاهر يجوز
 عليه الدواعي والمنلوحة اذا وطئت بشبهة والمأخوذ والمعتل بخلاف
 حاله الحايض والصوم والاصل في ان سبب الحرام حرام المان النص
 فاود في حالة الصوم والحايض في بعض المخرج لانهما يتنابا وقد صح
 انه عليه الصلاة والسلام كان يتبل وهو صائم ويصاحج نساء وهن
 يتبعن **قال احمد الله** له امتان اختان قبلهما بيشهوة حرم وطئ واحدة
 بهما وداعيه حتى يحرم فرج المخوري بملكها ونكاح او عتق ولو قال حرمنا
 حتى يجزى فرج احدهما ان احسن لهما يجزى ان عليه لا احداها فحسب
 والمأخوذ من الجمع بينهما بكذا او وطئا لم يجوز لقوله تعالى **وان جمعا**
من المحرمين والمأخذ الجمع بينهما وطئا او عتدا لانه معطوف على المحرمات
 وطئا وعتدا ولا يعارض بقوله تعالى **وانما الحلالا بانكم** لان الترجيح للمحرم
 دوي ذلك عن علي رضي الله عنه حين سئل عنها فقال حرمتهما انه وحلتها
 في الاثنين ثم قال العلم للمحرم فلذا لم يجوز الجمع بينهما في الدواعي لان الدواعي
 الى الوطء ينزله الوطء وان النص مطلق فبينا وله الوطء فصار كانه
 وطئا فعند ذلك يجزى ان فلذا هذا ومسما بشهوة او انظر الى فبها
 لتبيلهما حتى يجزى عليه اذا حرم فرج احدهما بما ذكره والجمع
 يحرم فرج احدهما عليه وتلك البعض لتبيل الحل ولذا اعتان البعض

باعتبار الجليل اما عندها فظاهرا لم لا يجزي عندها ولذا عداي حبيبه رحمه الله
 وان كان يجزي لانه يحرم بكون معتق البعض بالكتاب عنده وحياه احدى
 باعتبار ان فرجها يحرم بالكتاب فحصل المنصود وبرز احداهما واجازتها
 وتدبيرها لاجل الاخرى لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب **وقوله** حتى يحرم
 فرج الاخرى فذلك انما هو التاميل فان ملك فتيته انما انساني باي سبب كان من
 اسباب البيع والجنه والصدقه والاصل والخلق والمهر فانما يقولون انما
 الخلق الصالح اما اذا زوج احداهما فلا بأس بالخلق الاخرى لان فرجها لم
 يصح حرمانا عليه بهذا العذر بخلافه الا اذا دخل بها الزوج حينئذ فخل الاخرى
 لم يلحق العدمه بحب عليا بالدخول فيحرم على الزوجي فرجها فلم يصح تحريمها ولو دخل احد
 اهما دون الاخرى حل له وفي المطاوعه والآخرى لا تصح تحريمها وهذا سائر
 لم يجوز الجمع بينهما بطلانها فيما يؤوله الاختصاص فيما ذكرنا **قال رحمه الله** ولوه تبييل
 الرجل ومفانته في ازار واجد ولو كان عليه قبضه فماذا لمصاحفه وفي الحج
 الصغير لم يمان بسل الرجل في الرجل او يده او شيئاً منه او يمانته وهذا الظاهر
 ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالتبيل والمفانته لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم غاب عن جعفر احب قديم من الحبشه وقيل ما بين عليه
 وذلك عند فتح خيبر وقال ما ادرى بماذا سويتم خير او يندوم وعائني زيد
 بن حارثه واما احكام النبي صلى الله عليه وسلم يفعلون ذلك وفي الحج في كان
 الاعراب يتبولون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم وعن عطاء رحمه الله سئل
 عباس رضي الله عنهما عن المفانته فقال لا ولا ما عان ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة
 والسلام كان يله فاقبل المهاد والقرنين فلما كان بالاطح قيل ليه هذه البلده
 ابراهيم خليل الرحمن فقال ذو القرنين ما ينبغي ان ازلت في بلده فيها ابراهيم
 خليل الرحمن فنزل ذو القرنين وشي الى ابراهيم فسلم عليه ابراهيم واعتنته فكان
 هذا اول من عان ولها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ارسل اليه صلى الله
 عليه وسلم ابني بعضنا بعض فالتنا ايمان بعضنا بعضا فالتنا
 ايضا فبعضنا بعضا قال نعم وروي الطحاوي انه عليه الصلاة والسلام نهى

من المصاحفه

عن المصاحفه وهي المفانته وروى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المصاحفه وهي
 التبيل ونار واه منسوخ به وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليها غير ازار اذا
 كان عليها قميص وجهه فلا بأس به بالجماع وهو الذي اختاره الشيخ في المختصر
 والشيخ ابو منصور المازندراني رحمه الله وفيه بين الحاديث فقال المصاحفه من
 المفانته ما كان على وجه الشبهه واما علي وجه البر والكرامة فما يزور شخص الشيخ
 الامام شمس الميه الشريفي وبعض المتأخرين تبيل يد العالم او المتورع على
 سبيل التبرك وقيل ابو بكر رضي الله عنه بين عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد ما قبض وقال سفيان الثوري تبيل يد العالم ويد السلطان القادر منه
 قتاهم عبد الله بن المبارك فتبيل راسه وما فعله الجهاد من تبيل يد نفسه اذا
 لقي غيره فهو مكره ولا رخصه فيه وما يفعلون من تبيل الارض بين يدي
 العلماء غرام والفاعل والزاجر ما كان له يشبهه بحدوث الوتر **وقوله**
 وذكر الصدر الشريفة انه لا يفتقر هذا السجود لانه يبريد به الخفيه وقال
 شمس الامية الشريفي السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم لغزو ذلك ابو
 الليث ان التبيل على حياء وجه قبله الوجه لقتله والاولد له وقيل النبي
 صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي الله عنهما وقيل القبيح لقتله المؤمنين
 بعضهم بعضا وقيل الشنعه لقتله الزائد والديم وقيل المودة لقتله الرجل
 انما على الحية وقيل الشهوة لقتله الرجل امرأة او اسنة وزاد بعضهم
 قبله الدابة وهي قبله الحجر الاسود واما القيام للغير فتدجأ في الموت انه
 عليه الصلاة والسلام خرج متجأ على عصا فتمسكها فقال عليه الصلاة والسلام
 لا تتوسوا ما تقوم الاعاجم بعظم بعضهم بعضا وعن ابي نضر انه عليه الصلاة والسلام
 كان يكره القيام وعن الشيخ ابي القاسم كان اذا دخل عليه احد من الاعيان يقول
 ولا تقوم للغفرا وطلب العلم فتبيل له في ذلك فقال الاعيان يتوعدون من القيام
 فلو ترك تعظيمهم لتضرروا والغفرا وطلب العلم لا يطعمون مني في ذلك واما
 يطعمون في جواب السلام والتكلم معهم في العلم وحده فلا يتضررون بترك
 القيام لهم ولا بأس بالمصاحفه لما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى

الحمد لله

الشمس

القبض والاحتياط بالتراضي وان كان يتعدى القاضى بان قضى عليهم بهذا الترخيم ولم يعلم القاضى بكونه غير مطلق له ذلك يتصاير وهذا مشكل فانه ما اذا غير ذلك فيطلب له ومما ايضا لا يرى يتعدى قضاء القاضى باطلا وانما يتعدى هذا فتنظر عنده وعلى هذا اذا كانت شتم وتزلزل من غير ما هو لا يحل لورثته ان يأخذوه لانه بالمعصوب **وقال في الزامية** قال بعض شافعي السب المعنوية بالمعصوب لم يحل اخذه وعلى هذا قالوا لو كانت جعلت له من بيع الباذق او الظلم او اخذ الرشوة يتوقع الوتره ولا يأخذونه شيئا وهو اولى لهم ويردونها على اربابها ان عرفهم وان قصدوا بها لان سبيل للكب الخبيث التصديت اذا تقرر الرد على صاحبهم **قال رحمه الله** واحتمل رقت الادى والهجرة في بلد يرضى به الى بلده المختارة في الموت اذا كان يرضى باهل البلد لقوله عليه الصلاة والسلام المالك مروق والمجتكر ملعون ولانه تعالى يتحقق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال الحثية وقضيت الامر عليهم فيلزم اذا كان يرضى بذلك بان كانت البلد صغيرة بخلاف ما اذا الرضى بان كان المصر كبيراً لانه حابس بملكه من غير اضرار بغيره وذلك في الجلب على هذا التصيل وقد ذكرناه في البيع وتخصيص الاحتيار بالاثوات **قول في حثية** **رحم الله** عليها وقال ابو يوسف رحمه الله حل ما يرضى بالعامه حثية فهو احتكار وان كان ثاباً او ذراعاً وغو ذلك اعتنا بالحثية الضرر اذ هو المؤثر في الدواهي وهو اعتبار الضرر المتعارف المعهود في المله اذا قضت لم يكون احتكاراً لعدم الضرر واذا طالت بلون احتكاراً تكرر هذا التحقق الضرر ثم قيل هي بتدريه ما يرضى ليله لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر طعاماً اربعين ليلة فقد بوء من الله ويرى الله منه وقيل بالشهر لان مادونه فليك عجل والشهروما فوته لشهر الجلة قدس في عم موضع وينبع التفات في الامم من امر يرضى العدة وينزل يتبرع القطر والعياد باسره وقيل المدة للمنافسة في الدنيا وما الاثم فيحصل وان قلت المدة فالمحصل ان التجارة في الطعام غير محبوه **قال رحمه الله** لا علمه ضحيته وما جليته

لنيل الخير

من يله اخراي لا يله احتكاره بل ارضوا واحتكاراً جليته من يله اخراي لا يله خسته فلم يتعلق بحق العامة فلا يلزم احتكاراً الا يرى ان لا يزرع ولا يجلب فلذلك ان لا يبيع وهذا في المحتوب قول ابو حنيفة خاصة لان حق العامة يتعلق بالجلب وجمع في المصاوي في ثابته ولم يتعلق حقهم بما في يله اخراي فاذا انتقل في يله اخراي ن له حثية لعدم تعلق حقهم به فصار اخله ضيقه والعام عدم تعلق حقهم به اذ كان له الاحتكار اذا كان له ان يزرع فلذلك ان لا يبيع ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله يله ان يحبس ما جليته من يله اخراي لطلقات ما وينا والحقان الضرر العامة ولانه يتوهم حصوله لهم بان جليته غير له لم ويجلبوه هم بانفسهم جانتل هو وجليته فكان حثية سبلاً لحثية التصل والجلب فصار اذا احتبس المحتوب في المصاوي فثابته غلاب ما زرعة في ضحيته لا لعدم هذا المعنى وقال محمد ان نقله من موضع جلب منه الى المصاوي العامة يله حثية لان حق العامة تعلق بولته فيقول قال المصاوي الا يرى ان كان يتنقل لولته ياخذة هو بخلاف ما اذا نقله من يله يبيع لولته فاعادة بالمحبة الى المصاوي ان لم يتعلق بحقهم الا يرى ان لولته ياخذة ليرتقل اليهم فصار العامة ضحيته **قال رحمه الله** ولا يجوز للسلطان الا ان يتعدى ربا الطعام عن التينة فقد تافحشا لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعوا وان الله هو المسعور القاضى الماسة الزايف وكان الترخيم البائع فكان اليه بتدريه فلا يبيع للام ان يتعرض لحته الا اذا كان ربا الطعام يتناولون على المسلمين ويتعدون فقد تافحشا ويجوز للسلطان عن صياحه حتى في المسلمين الا بالتسخير فلا يباس به بشوره اهل الراي والنظر فاذا نقل ذلك وحل فتعدي عن ذلك فباعه بمن فوته لاجازة القاضى وهذا لا يشك عند ابو حنيفة لانه لا يرى الحجر على الحجر ولذا عند الامم ان يكون الحجر على قدم ما عيانه لانه اذا لم يكن على قوم بعضهم لا يكون حجره بل يكون فترى في ذلك وينبغي القاضى والسلطان ان لا يجعل يعقوبه اذا ربح اليه هذا الامر ولا بالتسخير بل ما روه ان يبيع ما وصل قوته وقوت اهله على اعتنا والتسخير وجماء عن الاحتكار ويحطه وينجوه عنه فان رغب اليونانيان نقل به لذلك وهذه وان رفع اليه نال صاحبسه وعورته حتى

حتى تمنع عنه ويؤلف الصبر عن الناس ولا يسعوا إذا ابوان يبيعوه الا
يعين فاحش ضعف القيمة وعجز عن صيانه حتى تم الوفاء فلا بأس بشهوة اهل
الراي على ما بينا وان امتنع من البيع بالذهب قبل البيع **عند اي حقيقته** رحمه الله
وعندها يبيع بما على انه لا يرى الخبز على الحق البائع العاقل وهاهنا يانه كما
في بيع مال الدين وقيل يبيعه بالاجماع لان ابا حنيفة يرى الخبز في غير
علم ما بينا في باب الخبز ومن باع منهم بما قدرة الامانة لم يغير مكره على
البيع هلذا ذكره **حاجب الحق** **ودر في الحيلة** في شرح المختار ان البائع
ان كان يخاف اذا انتصر ان يضرب الامانة ليعمل للمشتري ذلك لم تنسب معنى المكره
والحيلة فيه ان يقول له يعني ما يحب خفيته باي شيء باعه على ولو اضطلع
اهل بلدة على سعر الخبز والتم وبتاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا
بدرهم واخر فاعطاه التابع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع
عليه بالفتن فان الخبز **وقال** الخبز اذا عرف ان المكره في المشتري وان
كان المشتري من غير اهل تلك البلدة كان له ان يرجع بالفتن في الخبز وفي
المكره يسع الخبز بطه عادة في البلدان يسعوا للخبز بطه الا باءا
فيكون شارب في الخبز متدا زاعفنا باعتبار القادة دون الخبز ولو خاف الامانة
على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وقرقه فاذا وجدوا ردوا
مثله وليس هذا من باب الخبز وانما هو دفع الضرر عنهم في حالة المحتكمة
ذكره في شرح المختار **وقال رحمه الله** وجاز بيع العصير من خارجا في المعصية
لم يتم بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع السلاج من اهل التبت لان المعصية
تقوم بعينه فيكون اعانه لم ونسبنا وقد نهينا عن التعاون على العدوان
والمعصية ولا العصير يصنع لاشيا حلالا يشرعا فيكون التساد الي
اختياره **قال رحمه الله** واجازة بيت ليخذه بيننا باو يبيعه وليس
او باع فيمخرها بالسواد ايجازا لاجرة البيت ليخذه معبد اللجوار
والمراد ثبت التازعبد الجورس وهذا عند اي حقيقته رحمه الله وقال لا
ينبغي ان يلزمه بل من ذلك لانه اعانه على المعصية وقد قال الله تعالى

وفاؤنا

ونفا ووا على البر والتقى ولا تعاون على الاثم والعدوان **وقال** ان الجارة
على منع البيت ولهذا جاز لا يفتقر بحد التسليم ولا تقصية فيه ولما المعصية
بفعل المشتاجد وهو مختار فيه فقتل بنسبته عنه فصار لبيع الجارة لمن لم
يستمر بها او بايتها من ذبوا وبيع الغلام من لوطي والدليل عليه انه لو اجرة للسكني
جاز وهو لا بد في موضع عبادة واما فائدة بالسواد لانهم لا يملكون من احد انما العبد
والمراد بيع الخمر والخنا بركة المصارع الجور شعابرا لا يملكون في ما فلا تغار من
باطل ما رشعنا العنر خلاف السواد قالوا هذا في حواد الوفاء لان غالب
اهلها اهل الذمة واما سواد غيرهما فيمشتاقا بالاسلام طاهره فلا يملكون
فيها في الاجم **قال رحمه الله** ومحل الذي اجاز بيع ذلك ايضا وهذا عند
اي حقيقته رحمه الله وقالوا هو مكره لان عليه الصلاة والسلام لعن في الخمر
عشره وعدين فالحال ما وله ان الجارة على الجمل وهو ليس بمعصية ولا سب
لها واما غسل المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشر من ضرورات الجمل
لان عملها قد يكون لازما والتحليل فصار حلالا مستحجرا لعصر العبد وقطعه
والحد يشترط على الجمل الممنون بفصل المعصية وعلى هذا الخلاف اذا
اجبه دابة ليشترط على الجوار اجرة نفسه ليرحم له الخنا فيرثه بطه له
المجر **سواء يبيع** وعند هاهنا وفي الحيلة لا يبيع الزانية من النمراني
والفتنة من الجورس في ذلك ادلالها في بيع المعصية المفتص للرجل او
يشترى ليلبسه بلوه لانه اعانه على اثم الجور ولو ان اسلمنا اسوة انسان
ان يتخذ لثنا على ذي الجورس والفتنة وخطاها اسوة انسان ان يبيع له
ثوبا على ذي الفتنة بلوه لانه يفعل ذلك لان هذا تنسب للفتنة بالجورس
والفتنة **قال رحمه الله** وبيع بنا بغير ملة وارضنا يعني يجوز ما البنا فظاهر
لان ذلك لمن باه الا يرى انه لو باه في المستجواب في الوقت ضار والناجدة له
فجاز له يبيعه واما ايضا فالمراد هنا قول ابي يوسف ومحمد وهو احدى الروايتين
عن ابي حنيفة لانه ارضنا لعله لا يملكها لوطي واما مالك فيما وهو احتصاصهم بها
سرعاء وقوله عليه الصلاة والسلام هل تركنا عتيد من دفع دليل علي ان

وفاؤنا

اي اصلك بالاسلام ورتك ولذا مثل الان الحيرة به تظهرو وتقول في تعذيب
المسلم اعلم الله الجرح ولعن عراك ورميتك ولشركك **قال رحمه الله** رخصا
الربا اي جازلته عليه الصلاة والسلام ضحي بلشين الحين موجوب والموجود
الحض ولا نحمي بليب بر ورتك البطاح فان حشنا **قال رحمه الله** وانما الجرح على
الجل لانه عليه الصلاة والسلام ركب البعل واقنعة ولولا ربحوا فكله لا ربح
بابه وما ورد فيمن ان النبي كان لاجل تنغير الخيل **قال** وقبول هديه العبد
التاجر واجابة دعوتيه واستغفاره دانيه ولوه لسونه التوب وهديته التفتد بعني
الذراهم والذنانير والنياس ان لم يحوز الجلالة يتبع والعبد ليس من اهل الدين
جوز في الشئ البسر للفرقة استغنا بالاجد منه بدال لحيث ان ليجمع اليه
المجاهزون وعجب قلوب الخلق ليس فان من ضرورة التجارة ومن ملك شيئا ملك
ما هو من ضرورة وقد صرح ان سلما النابسي هدي الي النبي صلى الله عليه وسلم هدية
فقال ان بعثت فقبلي النبي صلى الله عليه وسلم وقبلي هديه من يره فقال هو طاعة الله
ولنا هديه وكان عليه الصلاة والسلام يحب دعوة المملوك وعلى هذا كانت الفتا
رضي الله عنهم حتى روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال دعوت رطمان
احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابودر رضي الله عنهم فخص الصلاة فقد
سوي وانا بوسيد عبد ولا ضرر وفيه في الشئ الا انهم لا يراهم ففيه على الاصل **قال**
واستخدام الخصى اي بكرة استخدام الخصى لان فيه تخويف الناس على الحصار وهو شله
وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام في عنها فيجزم **قال رحمه الله** ولا لقا بعدد
العرش من عرش اي بكرة ان يقول في دعائه اللهم اني اعوذ بك بعند العرش من
عرشك وللمسلمة عياران يعتد ومتعد فالاول من العتد والثانية من التعود
نعم الله عن ذلك علوا كبيرا ولا شك في لراهية الثانية لاستحالة التمتعها على الله تعالى
ولذا الاول لانه يوم ان عزة متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به
يلون حادثا ضروريه والله تعالى متعال عن تعليق عزه بالمحادث بل عزه قديم
لان حشنة وجمع حشنة قديمه قديمه بدان لم يزل موصوفا به في الازل ولن
يزال في الابد ولم يزد شيئا من الحاصل لم يزل في الازل بعد وثب العرش وغيره

منه لا يبر

وعن أبي يوسف انه لما سب بر و به اخذ الفتية ابو الليث لما دوى له عليه الصلاة
والسلام بان من دعائه ان يقول اللهم اني اسألك بعند العرش من عرشك وبنتي
الرحمن ذاك وباسمك العظيم وحكك الاعلى وحل تلك الناسة والحوط الاستماع لانه
غير واحد في الجا لنا انطع اذ المشا ربه ثبت بالقطعي وليجعل العزمنة العرش
كان جازلا لان العرش موصوف في العزوان بالمجد والكرم فلذا بالعرش ولا يشك احد
انه موضع الهيبة والظهور حال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه **قال**
وعن فلان اي بكرة ان يقول في دعائه عن فلان ولذا جاز ان ياتيك واولياك
او عن وسلكا بحق البيت او المشعر الحرام لانه لاحق بالخلق على الله تعالى
وانما يحضر برحمة من يشاء من غير وجوب عليه ولو قال رجل لغيره عن الله او
بالله ان تفعل كذا لم يجز عليه ان ياتي بذلك شرعا وان كان الاوليان ياتي
به **قال رحمه الله** والكتب بالشرط والترك وكل لهو بقوله عليه الصلاة
والسلام كل لعب ابن ادم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديبه لنفسه
ومناصحته بنفسه واباح التماضي الشطرنج من غير قمار ولا اخلاية الواجبات
لان فيه تشجيع الحاطرة وتذكيره نار الانقام والحج عليه ما دونيا ووجبات
ابن عمر رضي الله عنه انه سوي قوم يلعبون بالشرط فلم يسلم عليهم وقال ما هذه
التمشيد التي اتم لها عا ليعون ولا نلعب بعد صاحبه عن الجمع والجماعات
وعن ذر الله عز وجل غالبا فيكون حراما بالشرط والترك قال عليه
الصلاة والسلام من لعب بالشرط فكن ناصع بدة في دم الخنزير رواه
مسلم واحمد وابوداود وعن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لعب
بالشرط فقد عصى الله ورسوله رواه مالك واحمد وغيرهما واما منعت التي
ذكرها في غلوها تايعة والعبير للقاء في التحريم الا يربى الى قوله تعالى
لا يربى الا برب فاعتبر الغالب في التحريم وهل راي من يلعب
بالشرط يصلي فضلا عن الجماعة وان صلى فقلبه متعلق به فكان في ابا حنيفة
اعانه الشيطان على الاسلام والمستلين ثم ان كان يتأمر به سكتت
عدالة وان لم يتأمر به سكتت ولا ولم تصد ذلك عن الصلاة لم تستط

بغيره

لغيره

عدائه ولم يربو حبيته رحمه الله بالسلام عليهم باسا ليس فيهم عام فيه ولهم ابو يوسف
ومحمد بن الحسن وروى ان عليا رضي الله عنه من يوم بلعوا الشطرنج فلم يسل عليهم
فتبيل في ذلك فقال لعل سلم علي فوم بعلون علي اصنام لهم وروى انه ضرب علي
روسهم ولا بأس بالسلام في الرمي والفرس والابل ان شرط المال من جانب واحد
بان يقول احدهما صاحبه ان سببتني فلك لدا وان سببتك فلي شئ لي فقول عليه
السلام والسلام سبب الخوف وتصلوا وجاهدوا واهل احمد وابوداود وجاهد اخذ
وحرم لو بشرط المال من الجانبين بان يقول ان سبق في شرك اعطيتك لدا وان سبق
فريم فاعطني لدا الا دخلا ما لا بينهما وقال الثالثان سببتنا فاما لدا وان سببتنا
فلا شئ لنا عليك ولذا بها سبق صاحب اخذ المال المشروط ولذا المسعفة اذا شرط
لأحدهما الذي هو الصواب صح وان شرطه لحد واحد منها على صاحبها يجوزها
في المسابقة **قال احمد رحمه الله** وجعل الرابح في عنن العبد اي يجوز وهو موقوف
على الله وصورته ان يجعل في عنن طوق فتمسك بها في عظم يبعثه من غيرك راسه
وهو محتاد بين الظلم وانه حرام لم ينعونه الحاريج حرم جلا خرا في النار وقال عليه
السلام والسلام لم ينعوا بعدا بل لله **والله اعلم** انه علامه بانه ابن وقال
ابا سبب في زماننا لعلنا الابق خصوصا في الفتور وكان في زمانهم تلوها لعلنا
الابق **قال احمد رحمه الله** وحل عند في اي جاز في العبد احترازا عن الابق والفتور
وهو سنة المسلمين في الفساق بخلاف الزانية لم يحدت وشتر محذراتها فان
عليه الصلاة والسلام لم يحدت بدعه وحل بدعة ضلال وحل ضلال حرام
قال احمد رحمه الله والحقنة اي جاز في الحقنة للتداوي وجاز ان ينظر في ذلك للموضع
للضرورة ليقول عليه الصلاة والسلام لعل داء داء واذا اصاب داء الداء بري
باذ الله رواه مسلم واحمد وروى في الاعتبار قالت يا رسول الله اني اشد اوي
قال نعم عباد الله تداوا فان له لم يضع داء الا وضع له شيئا او داء او الداء
ولعلنا قالوا يا رسول الله وما هو قال الهضم داء الهضم ودهن السمكة داء السمكة
ومن الناس من يره التداوي لما روي عن عيسى رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال يدخلون الجنة من امي سبعون الفا غير محساب هم الذين لا يستغفرون

لا يتطهرون

ولا يتطهرون ولا يلبثون وعليهم يوم يتطهرون رواه البخاري ومسلم واحمد وعنه بن
عباس ان امراة سودا الت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاني برستم واني انكشفت فادع
الله قال ان شئت ضربت ولك الجنة وان شئت دعوت الله تعالى ان يعاقبك فقال له
ان اصبر فاني انكشفت فادع الله ان انكشفت فادع الله ان انكشفت فادع الله ان انكشفت فادع الله
روينا وروى البخاري واحمد انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله لا يهلك الفلانة ولا تانا
شيئا وروى انه عليه الصلاة والسلام نداه واجتبه وقال جابر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لوي سعد بن خاذل في احدى مرتين رواه ابن ماجه ومسلم بضاعه ولا جناح علي بن
بتداوا اذا كان بريان الشيا في هواه تعالى ذوالدوا وان لدا واجعله سببا لذلك
والخافي في الحقنة هو انه تعالى عند ذلك وما رواه بعضهم من الخبر ما يدل على ا
التداوي فذلك اذا كان بري الشفاء لدا وبعتداته لدا لعلنا لاسل وعنه يقول
لجوز لعلنا هذا التداوي ولا فرق في الحقنة بين الرجل والمرأة وانما يجوز ذلك بالاشيا
الطاهرة ولا يجوز النجاسة والحرج ولذا اهل تداوي ولا يجوز الا بالطاهر لما روي عن شعوب
انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله لم يجعل شفاء في حرم عليكم ذلوه البخاري وعنه
ابن الدرداء عليه الصلاة والسلام قال ان الله انزل الداء والدواء وجعل لعلنا
دواء تداوي ولا تداوي ولا يجوز ان يداوي ولا يداوي ولا يداوي بالخطا من شواذات
من الذبح ومن الميتة غير انه اذا كانت بين الميتة والجوز لا اذا كانت يابسه ليس
فيها دسمه ومن الذبح يجوز لعلنا ما كان اعظم الحنوبر والاد في الجنين بلحاشيته
والاد في الارتمية ولا يجوز لعلنا ما كان اجزايه ولا بأس بالزوالا له عليه الصلاة والسلام
ان يفعل ذلك وما جاء في موضع النبي عنه عليه الصلاة والسلام يحول علي في الجن
اذا نوا يرفون بطلان لعلنا لعلنا بري لعلنا بري عن عروة بن لعلنا قال خافي لعلنا
نوقا فلنا يا رسول الله لعلنا بري في ذلك فقال اعرضوا علي فاكم لا بأس بالزوالا
بلن فيه يشرك داءه مسلم وابوداود وعنه ابن شعوب انه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الزفا والتمام والتولة يشرك داءه احمد وابو
داود وابن ماجه والتولة ضرب من الشجر قال الامم هي هي عيب التي رويها
وعنه جابر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزفا جاء الثعوبون

بالخطا من

المتاخر

خدم فتاها رسول الله صلى الله عليه وآله فأتته رقية ثم قال لها من العقب فأتته فنهيت عن الرقا
قال فقصوها عليه فقال ما أرى بأسا من استطاع حكم أن يبيع أخاه فاليومك وناه
مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مرض
أحد من أهله نكث عليه المودات فلم يمرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث
عليه وأمسحه بيدته لأنها اعظم بر له من يدي وناه البخاري ومسلم وأحمد والشافعي
وأبو داود والترمذي وغيرهم بالبراءة فليست رقية بنت أبي لهب بل هي بنت أبي لهب
يا جميع التذرة عليه حتى مات حيث مات ثم قال في الجوع بالأجل متيقن به باعتبار القادة
فإن الله تعالى لا يجزي القادة بأزاله الجوع وخلق الشيع عند الأجل لا يتخلل عنه أصلا بخلاف
المريض عند النداء في فاته فيخير الشهود **وفي النهاية** يجوز النداء بالمحرم طاهر
والبول إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شقاء ولو بعد غير من المباح ما يقوم مقامه
والحرمة ترفع للبشرية فلم يكن نداء بالمحرم طاهر شقاء ولو بعد غير من المباح ما يقوم مقامه
أما قال في دعائه عزله وأعتبر المحرم **قال رحمه الله** وروى القاضي في حله في القاضي
من بيت المال لأن بيت المال أصله للمسلمين والقاضي يجوز من بعض الجرم والمجس
من أسباب المشقة لأن رقية بنت أبي لهب والزوجة تغطي منه ما يلزمه وأهل
على هذا أن الصالح عابه رضى الله عنهم والنايعون ويعتبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عباس بن أسيد إلى له ورضي له ويعتبر عليا وشقا في اليمن ورضي لها وداود بن أبي
الله عمر والخلفاء من بعدهم يأخذون منها ثم هذا إذا كان بيت المال خلا
جمع يعني وإن كان حراما بان يحل الجمل لم يحل الأخذ لأنه نكاح الغير فيجب رده على
صاحبه ثم إن هذا القاضي يحتاج إلى فصل لأن الأخذ بل يجب لأنه لا يتوصل إلى إقامة
عليه الأبد أو اشتغاله باللسب فيعنه عزاً فامة ما عليه وإن كان غيباً فلذلك الأخذ
فيما به عند بعضهم وهو الأصح لأن ما له يبرغ بالنعمة القائية وفيه صيانة للكرام عن
أن يكون عند الملوك ونظر المزمع بعدة من المحتاجين لأنه إذا انقطع زمانا بقدر
رؤيه عند توليه الحاج هذا إذا أعطوه من غير شرط ومما قد اعتد الأئمة وإن
كان بشرط ومما قد اعتد الأخذ لم لا تقضا طاعة فلا يجوز أخذ الجبر عليه لشار
الطاغات وتسميته رقية يدل على أن ما أخذه من ربا القاية وأنه ليس بالجرة

في خبر الزم بطا

وقد جوا الرسم بأعطائه في أول السنة لأن الخراج كان يؤخذ في أول السنة وهو
يعطى منه وفي زمانا يؤخذ الخراج في آخر السنة والمأخوذ من الخراج خراج السنة
الماضية في الصحيح وعليه الفتوى ولو أخذ الوقت في أول السنة ثم عزل قبل
مضي السنة قبل يجب عليه رد حقه ما بقي من السنة وقيل هو على الاختلاف في
الوجه على ما بيناه **قال رحمه الله** وسفر الأمة وأم الولد لا يحرم أي يجوز لها
التنكر بغير محرم لأن الأمة بمنزلة المحرم لها من الرجال فيما يرجع إلى النظر والمس
على ما بينا من قبل فلا يجوز للحره أن تنكح مع المحرم فلذا هي مع المحرمي وأم
الولاء له لقيام الرقي فيها ولذا المكاتبه لها علم أوله رقبه ولذا اعتنته البعض
عند أبي يوسف لها ما لها بنته عنده وفي الكافي قالوا هذا في زمانهم قبله أهل
الصلاح فيه وأما في زماننا فله أهل النساء فيه ومثله في التام بمؤخره إلى
شيخ الإسلام **قال رحمه الله** وشرا لا يذلل للصغير منه وسعد للم والم والمشتط
لو يخرجه أي يجوز له ذلك الثلاث لأن لست والصغير وبعبارة ما لا بد منه
إذا كان الصغير في جرم وذلك مثل النكاح والفسق لأنهم لم يمكن لهم ذلك
لنقض الصغير وهو مدفوع وأصله أن النكاحات على الصغير على ثلاثة أنواع
نوع هو نفع محض فلهذا حل من هو في يده وليا كان ولم يكن لقبول الهبة والصدقة
وبله الصبي بنفسه إذا كان عبداً ونوع هو ضرر محض كالعتاق والطلاق
فلا يملك عليه أحد ونوع هو شرف وجدهم لا يكون نفعاً ولا يمتثل أن يكون
ضرراً وذلك مثل البيع والمجاعة للاستينباح فلا يملك إلا الأب والمجد وصيتهما
وبلونه سواء كان الصغير في أيديهم ولم يكن لهم ينصرفون عليه بحكم الوكيلة
فلا يشترط أن يكون في أيديهم ولهذا ذكره في الكافي واستيجاز الظن من النوع
الأول وفيه نوع رافع وهو الانحاح فيجوز من حل عصية ومن ذوي الأرحام
عند عدمهم عند أبي حنيفة رحمه الله ولم يجوز من غيرهم وقد عرف في موضعيه
قال رحمه الله ونحوه اسمه فقط معناه أن الصغير لا يجوز له أحد من أهله ولا
الثلاث إلى الأم فإنها توجبها إذا كان في جبرها ولا يجوز إلا في العقم والمشتط
والفرق أن الأم تملك ثلاث منافع من غير عوض وإن لم يستحدمه ولا يملكه

هؤلاء وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية التندوري يجوز ان يوجره الملتقط
ويسلمه في صناعة فحله من التبع الاول وهذا اقرب ظن من ضرورة وثقنا بحضرة
الصغير ولو اجاز الصبي نفسه لا يصح له ان يتشوب بالصبي الا اذا فرغ من العمل لانه
تخص نفعه بعد الفراغ فيجب المشتري وهو نظير العبد المحرور عليه اذا اجز نفسه وقد
ذكرنا من قبل وان كان الصغير يبدل القيم فاجزته امه صح لانه من الحفظ وهذا
عندنا في يوسف وقال محمد لا يجوز والله سبحانه ونعالي اعلم بالصواب
كتاب احياء الموات **قال رحمه الله**
هي ارض تغدو زرعها لا تقطع الماء عنها او لعلمه عليها غير علولة بعيدة من
القاصه هذا انفس الموات من الارض وانما سميت مواتا اذا كانت بهذه الصفة
ليطلق الاستناع بها تشبيها لها بالحيوان اذا مات وتطلق الاستناع وانما تشبه
الحياء فظاهر والمراد من الحياة هنا الحياة الانسية قال الله تعالى **فاحييينا بهم**
الارض بعد موتها وقوله غير علولة اي في الاسلام لان الميت على الإطلاق يعرف
الى الميراث وما له ان يكون مملوك لم يخل منها اذا كانت مملوكة لاسلم او في كان مملوك
بانها في الميراث ما يملكه فلا تكون مواتا ثم ان عرف المالك ميتا له وان لم يعرف كانت
لغيره يتصرف فيها الامام كما يتصرف في جميع الممتلكات والاموال الصالحة ولو لم
لها ما لا بعد ذلك اخذها وضمن له من زرعها ان نقصت بالزراعة والمفلاحة
عليه **وقال التندوري** فان من عا ديا او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال له
يعينه ثم اراه بالقادي ما قدم خرابه كان متسويت الى عاد الجواب عن عقدهم
وجعل المملوك في الاسلام اذا لم يعرف مال له من الموات لان حله الموات حيث
يتصرف فيه الامام كما يتصرف في الموات لانه ثواب حقيقته على ما بينا وقوله
بعيد من القاصه هو قول ابي يوسف وحدا البعيد ان يكون في مكان بحيث لو وقت
انسان باقضي القاصه فصاح باعلى صوت لم يسمع منه فانه موات لانه قناه القاصه
فيبتنعون به لانهم ينجون اليه ليعيوا شبيهم وطرح حصا بهم فلم يكن انتفاعهم متطفا
عنه طاهرا فلا يكون مواتا وعند محمد رحمه الله يعتبر حقيقته الاستناع حتي لا يجوز
احياها بنبت مع بواهل الثوب وان كان بعيدا ويجوز احياها لا بنبت معوت به وان

منه

كان قريبا وشتم الامام عند قول ابي يوسف **قال** ومن الحياة باذن الامام ملك
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله **قال** بل لا يشترط فيه اذن الامام لقوله عليه السلام
من عزر ارضا لم يمت لاحد فهو ارض بها رواه البخاري وقال عليه السلام من احيا
ارضا سبته في له رواه احمد والترمذي وصححه ولا نه باح صح سبنت يده اليه فان
احق به الماء والخشب والحشيش والصيد والروان ولا يحنث رحمه الله قوله على الماء
ليس للمراوا الما طابت به نفس امارته ولا في هذه الاراضي كانت في ايدي الكفرة ثم
صار في ايدي المسلمين فصارت قياة ولا يختص بالي اجدون راي الامام بالقيام
بالحكم التي ومروها كانا منه عليه السلام لا نصب شرع لقوله عليه السلام من
نقل شيئا فله سلبه فانه يخرب من سلب السلب لا نصب شرع علي ما بينا في موضع
ثم اذا احياها فهل هي خارجة او عشرينه علي ما بينا في التبري وبيننا الاختلاف
فيه ولو توهمها بعد الاحيا وزرعها غيره قيل ان الذي احق بها لان الاول ملك
استصلاحها دون رقيتها والاصح ان الاول احق بها لانه ملك رقيتها بالاحيا فلا
تخرج عن ملكه بالتزك ولو احيا ارضا سبنته ثم احاط الاحيا بجوانبه الاربعه من اربعة
نحو علي العاقب تغيب طرقت الاول في الارض الرابعة في المرو في غير ذلك لما
احيا الجوانب الثلاثة تغيب الجوانب الرابع للاستطراف وتلك الذي الاحيا بالملك
لانها لا يختلف في سبب الملك **قال رحمه الله** وان حفر ابي حجر الارض لا يملكها
بالفجر لانه ليس باختيارية الفصح لان الاحيا جعلها صالحة للزراعة والحق لا
مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامه من حجر او حصا وما في من الحشيش
والشوك ونفيه عنها وجعل حولها او احراق ما فيها من الشوك وغيره وهذا
لا يفيد الملك فينتسب ما حفر على كمالها للنها هو الذي بها فلا تؤخذ منه الي ثلاث سنين
فاذا لم يعرفها في ما اخذها الامام منه ودفعها الي غيره لانه انما كان دفعها اليه
لجبرها فيحصل للمسلمين منعه العشر والخراج فاذا لم يحصل المنتصود فلا
فايده في تولها في يده وانما قدر ثلاث سنين لقوله عز وجل الله عنه ليس
تخبر بعد ثلاث سنين حق لان مدة الانتظار ينبغي ان تكون عامه حتي



تشمع جميع المحترقين وذلك بالسند بثلاث سنين لم يحترق له ان يحترق اي موضع
 شاء من الارض والاسلام وافقر دار الاسلام ينقطع في سنة للذهاب وسنة للابواب
 وسنة لم يبق له فملا من غير ذلك الموضع حتى يثلاث سنين وهذا
 من طريق الدابة واما في الحكم فانما بها غير قبله من غير ان يكون له سبب الملك
 منه ولا اوله ونظمه الانسان وحفر المعدن وان حفرها بئر فهو خير وليس احب
 ولذا اذا جعل الشوك حولها ولو ترلها اوصرت على المساء او شق لها نهر او احيا
 لها في الميسر **وقال في المداينة** ولو لم يها وسنناها فحق على احيا ولو فعل احدها
 بلون خير وان سنناها حق الا نهارا وان احيا الموجود المعلن وان حفرها وسنناها
 بحيث يعم الماء يكون احيا من حلق البنا وكذا اذا ابدرها **قال** ولا يجوز احيا
 ما قرب من القمار لمحتسب حاجته اليه تحتمل او تشترط على ما بيننا فصارنا ان نهره
 والطريق وعلى هذا فالوالبس للانعام ان ينقطع ما لا غنى للمسلمين عنه كالماء والابار
 التي يسقى بها الماء **قال رحمه الله** ومن حفر بئر في موات فله حرمها اربعون ذراعا
 من كل جانب لقوله عليه السلام من حفر بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا وان
 حفر البئر لا يتعدى من الاستفاد بالبر الى ما حولها الا ان يحتاج الى ان يتعدى الى شرب البئر
 ليستقي الماء والى ان يمتد على شرب البئر ما يربط عليه البئر والى ان يمتد بوضعا
 مجتمع فيه الماء والى موضع يتدفق فيه مواشيه كاله الشرب وبعدده فتدبره الشرب
 بأربعين ذراعا ثم قبله اربعين من الجوانب الاربع من كل جانب بقدره اذ كان
 ظاهر التظلم جميع الجوانب الاربعه والصحيح ان المزارع اربعون ذراعا من كل جانب
 لا من المنصود ورفع الضر عنه جلا يحترق بئر بغيره فبحرول ماء الاول الى الثانيه
 ولا يندفع هذا الضر بعشرة اذ كان من كل جانب فيقدر بأربعين جلا تعطل
 عليه المصالح ولا فرق في ذلك بين ان تكون لبير للعطن والناسج عندا في حفره وحده
 وعندا ان كانت للعطن فاربعم ذراعا وان كانت للناسج فاربعم ذراعا
 لقوله عليه السلام وحرم العين خمس ما به ذراع وحرم بئر العطن اربعون ذراعا
 وحرم بئر الناسج ستون ذراعا وان استغنى عن الحريم باعتبار الحاجة وحاجه بين
 الناسج الشراة تحتاج الى موضع وهو البئر وقد يبول الرشاد في بئر العطن

الحرم

لنسقى فلا بد من الشقاوت بينهما وله ما دونها من غير فصل ومن اهل العام المتفق
 على قوله والقول به ترجيح على الخاص المختلف في قوله والقوله ولذا راجح قوله عليه السلام
 ما اخرجته الارض فيه العشر على قوله وليس في دون خمسة اوسق صدقة وعلى
 قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة ورجح اصحابنا قولهم قوله عليه السلام العشر
 بالتمر مثلا مثل على غير العناب ولا يثاق المزارع وما روي لبير العطن بدليل سابقه
 عطفا لما يشتهر لا نقتول ذراعا العطن فيه للتقليد لا للتقليد به مثل قوله تعالى
وقد روي البيهقي وقوله تعالى **ان الذين ياكلون الربوا** لا ينجح الاستقلال
 بالمنافع والتقليد بالبيع والاحل للونوعا لانا ولا استغنى عن الحريم ثبت بالنص
 على خلاف القياس لان استغنى عنه باعتبار علم وعلمه في موضع البئر خاصة فلا يتحقق
 فيها وراه واذا تركها القياس بالنص فتدبره انتق عليه انما ثبت للاستغنى
 فيه وفيما زاد على ذلك اخذنا فيه بالقياس حتى لا يثبت الاستغنى بالشك ولا يستغنى
 من بئر العطن بالناسج ومن بئر الناسج باليد فاستوت الحاجة فيها ولا نه يانه ان
 يدبر البئر حول البئر ولا يحتاج الى الزيادة **قال رحمه الله** وحرم العين خمس ما به
 اي خمس ما به ذراع لما روي ان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع مجتمع فيه
 الماء من موضع يحرم اليه ومن موضع يحرم منه الزراعة فتدبره الشارع
 محس ما به ولا تدخل للزراعة المتادير فاقصر عليه ثم قيل هو خمس ما به من الجوانب
 الاربعه من كل جانب ما به وحده وعشرون ذراعا والاصح ان خمس ما به ذراع من كل
 جانب والذراع هو الكسره لذا وهوسه قبضات وكان ذراع الملبس سبع
 قبضات فكسره قبضه وفي الكافي قبل ان يسد بئر البئر والعين بما ذكرنا
 لصلتهما وفي راضينا تراذرا ونها ليل يتحول الماء الى الثانيه فتعطل الاولى
قال رحمه الله فمن حفر بئر حرمه ما منع منه لا نه صار ملكا لصاحب البئر وروى
 بهم الاستفاد بها فكان الحافى شعريا بالحفرية ملدغره فان حفر رجله جريه
 كان لا وليا له لانه لا ذراعا انه شعريه فكان له ان ينعه ويؤجل تقديم
 ولو اراد ان ياخذ الباقي حرمه كان لذلك لانه المتبملك بالحفرية اختلقتا
 بواخذه به قبل ملكه لانه انما بعدد كما اذا وضع شيئا في ملدغره وقيل

بصمته التفتان وليس له ان يطيئه اللبس بل يكسبه بنفسه كما اذا هدم جدار
غيره بان يملأه ان يولده بتمت له بنا الجدار وهو الصحيح وما عطف اليه
الاول فلا خلاف عليه لانه غير متعلق بحرفها انما اذا كان بان المأم فظاهره
ولذا اذا كان بغيره انما عندة فيجعل الجرح جرحا وله ذلك بغيره ان
المأم وان لم يثبت له الملك الا باذنه وما عطف في الثاني فهو مضمون على الثاني
لانه متعلق بغيره في ملك غيره ولو خسر المأم في منتهى جرم البير الا في اذنه
المأم فذهب ما البير الا في وتحويل الى الثاني فلا شيء عليه لانه غير متعلق في فعله
والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فلا يكون له المخاصة فيسببه لئلا يحوطوا بحجبه
خافوا غيره فثبت الاول بسببه والثاني الجرم من الموانع الثلاثة دون جانب
الاول لسبق ملكه الاول **قال رحمه الله** وللتاخر جرم يتقدم ما يصلح التثابة
بحر الماء تحت الارض ولم يتقدم حره بشيء يمينه فثبت **وعنه** انه بمنزلة
البير في استحقاق الجرم وقيل هذا عندها **وعنه** في جرمه لانه لم يظهر
على وجه الارض لانه ناهية في الحقيقة فثبت بالتميز فالواجب ظهور الماء بمنزلة
العين القوامة فيتمدد جرمها بجرم ما به ذراع وجرم شجر بجرم في الارض
الموانع اذرع حتى لا يملك غيره ان يجرس شجرة في جرمه لانه يحتاج الى الجرم
لحداد غيره وللوضع فيجوز ويكن رجل اعرض شجرة في ارض فلا فناء اخر
واذا ان يجرس شجرة اخرى يمينها فاختصا الى التي صلى الله عليه وسلم فيقول
عليه السلام من الجرم حمة اذرع والطلق للاخر فيما واد ذلك **قال رحمه الله**
وما عدل عنه الشراة ولم يجرس عوده البير في موانع لانه ليس في ملك احد
وجاز حياوة اذا لم يكن حرمنا لخاصة **قال** وان احتمل كل اي لا يخل عوده
لم يكون سوانا لتعلق حق لقامة به على تقدير رجوع الماء اليه لان الماء حرمهم
لحاجتهم اليه **قال رحمه الله** ولا حرم للمهر وهذا عند **ابن حنيفة رحمه الله** وقال
لجرم من الجانبين لانه استحقاق الجرم للحاجة وصاحب المهر يحتاج اليه لصاحب
البير والعين وهذا لانه يحتاج الى المشي على جانبي النهر ليجري الماء اذا احتبس
بشيء وقع فيه لانه لا يملك المشي في وسط الماء ولذا يحتاج الى توضيح بلقي في الطين

عند الدر لما في النفل الى اسفل من الجرح لا لا يفي ولما استحقاق الجرم في البير
والعين ثبتت فاعل الناس فلا يعلق بها ما ليس في معناها لانه الحاجة فيهما فثبتته
في الحال اذا استحقاق بها لا ياتي بدون الجرم وفي المهر هو موه باعتبار الذي
فأعلم لا يحتاج اليه اصلا نعم ليجوز بعض الجرح في نفل الطين والمشى في وسط النهر
الى اسفل لانه دون الجرح فيها فلا يعلق الحاجة بها اذا شرط الناس ان يكون القرم نظير
المصل الا يرى ان من يفتقر في الصخر لا يستحق لذلك جرمها وان كان يحتاج اليه
للقا الحاجة فيه لانه لا يملك الاستماع بالفتور بدون الجرم ولا يباس على البير لان
حاجة البير وحاجة صاحب البير الى الجرم فاذا لم يستحق بان تنازع في الجرم صاحب
الارض وصاحب المهر وحل منها يتولى جرم المهر بل كان ذلك لصاحب الارض عند
لان الظاهر يشهد له وعند المأم ان صاحب المهر يجرم بان الظاهر يشهد له ذلك
التولية قوله فان كانت هذه المسألة بينه على استحقاق الجرم وعدمه لانه سبي
على ثوب اليد في الجرم وعدم ثبوتها في ثوب فان كانت يد ثوبه فان الظاهر شاهد
له وان كانت مسلة مبتدأة قولها ان صاحب المهر يستحق الجرم لاستمالا ما به
والاستعمال يد فيه فان القول قوله فان لوانا دعاه في ثوب واحد لا يسهل فان القول له
لانه صاحب يد بالاستعمال **قال ابن حنيفة رحمه الله** ان الجرم اشبه بالارض صورة
ومعنى اتحاد المتصور فيهما والظاهر شاهد لمن في يده ما هو اشبه به كما لو تان على
مضام باب ليس هو في يدها والموضع الاخر يرب على واحد هما لان القول له كذلك
هذا ولو كان صاحب المهر يستعمله باسلاك ما به بركان صاحب الارض يستعمله
له بدفع الما به عن راضه فاستولى في هذا الوجه ورجع صاحب الارض من الوجه الذي
ذكرنا فان الجرم له فبعض ما يملكه من الاشجار ولان ليس له ان يملكه لان صاحب
الارض يعلق له بحق جش يشتملك ما به بذلك فلا يكون له ابطاله كما اذا كان
حابط للرجل ولا خور عليه جرحه ليس لان يمدح بطله لما فيه من بطل الجرح **وفي**
المخرج الصغير نه رجل الى استنارة وارض لخر خلف المساء ليس في يدها
بان لم يكن يملكها عليه غرس وطين ملق لصاحب المهر فادع صاحب الارض المساء
وادعها صاحب المهر ايضا في صاحب الارض عند ابن حنيفة وقال لصاحب المهر

حربا للمطبوخ وغير ذلك فيلشفت هذا اللطيف موضع الخلاف وهو ان يكون المحرم
شوا من الارض لا فاصل بينها وان لا يكون المحرم شقيا لا من احدها معيا معلوما وان
كان فيها شجار ولا يدري من عرشها فهو على هذا الاختلاف ايضا ولذا قيل ان الطين
على الخلاف والصحيح انه لصاحب التمرين لا يفتش في اماكن الحرم لحدودها اياها لان
يبيع المحرم لا يستاع به على وجه يبطل حق ما للحرط المورثين وانما الطين عليه نحو
ذلك لظلمة خبر العادة ولا يفسر فيها الا ما لا يبطل حقه **قال الشيخ ابو جعفر**
اخذ يقول في القوس وبطلها في القمار الطين **في عداي يفسد** جريمه قد رصف
طين التمرين حل جاب وهو اختيار الطحاوي وعند محمد بن داود بن التمرين كل
جاب وهو اختيار الكرخي وذكر في لشف القوام ايضا ان الاختلاف في نهو كبر يحتاج
فيما الى الكري في حل عين وانما الانتهاء الى الصغار يحتاج فيما الى الوفا في حل وتب فلها
جريمه بالاتفاق والله اعلم **مسائل الشرب قال رحمه الله** هو نصيب
الماء اي الشرب باللسان نصيب الماء والصواب نصيب من الماء قال الله تعالى
الحاشية والم من شرب يوم يحلوم اي نصيب قال رحمه الله الانتهاء الى العظام
كجدة والنوات عن ملوك ولط ان يفتي بفساد ويتوصا به ويتشبهه وينصب
الخالع عليه ويلوي مزارعها الى ارضه ان لويض بالقامة اما الدليل على كونها غير
ملوثة فلان هذا وانها ليس لحد فيها يد على الخصوص لان فير الماء يبيع قهر
غيره فلا يكون محررا والملاذ الاخوان فاذا لم يكن ملوثة لحد كان لحد احدا ان ينتفع
به بقوله عليه السلام المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والطعام والنار واذا احد
وابوداود وابن ماجه بن حداث بن عباس والمواذبا الماء ما ليس بحجر فاذا
احرز فقد ملكه يخرج من ان يكون ملكا لاصحابه احرز فلا يجوز لاحدا ان
ينتفع به الا باذنه وشروط جواز الاستناع بان لا يضر القامة بان مله بالكري او
نصب الرجا فليس له ذلك لان الاستناع بالمناجح لا يجوز الا اذا كان لا يضر باحد لا استناع
بالشمس والقمر والهوا والمواذبا لكل الحشيش الذي يبت بنفسه من غير ان
يقبته احد ومن غير ان يزرعه وينتبه فملده بين قطع واحرزه وان كان في
ارض غيره والمواذبا للاستنفاة بضوؤها والاصطلاح بها والابتداء من

حج

من لحيه وليس لصاحبها ان يمنع من ذلك اذا كانت في الصحراء خلاف ما لو زاد غيره
ان يخذل المحرم لانه مله ويتضرر بذلك فبان له منعه كتابا لاله اذ الربن له فيه
قال رحمه الله وفي انها والمواذبا والمواذبا لا يروى لحيه احد شربه وسقي دابته ولا ارضه
وان خيف تحربها لغيره لشره البقر يمنع وانما سد له حق الشرب وسقي الداب فيم
لما دونا ولان الانتهاء الى الما والمواذبا لا يروى لحيه احد شربه وسقي دابته ولا ارضه
فصار له لصيد اذا ناس في ارضه اناس ولا الحاجة الى الماء بجدة وساعة فساعة
ومن ما في يده ان يستصحب ما يلبسه الى ان يرجع الى وطنه فيحتاج الى ان يخذ
الماسن البار والمنازل التي يكون على طريقه لنفسه ولدايته وصاحبه لا يتضرر بذلك
التدبر فلو منع من ذلك لحد خرج عظيم وهو مدفع شرعا على من سقى الا راضي
حيث يمنع صاحب الما عنه وان لم يكن عليه بذلك ضرر وهو الما يقول لا ارضه
لان في اباحه ذلك ابطال الحق صاحب اذ انها لا يملك فقتله به منفعته فيلحقه
بذلك ضرر ولا لاله شره وسنتجائه لانه لا يلحقه بشله ضرر عادة حتى لو تحقق
فيه الضرر لم يضره صنته او غيره كان له المنع وهو الما يقول وان خيف تحربها لغيره
الضرورة البقر يمنع لان الحق لصاحب على الخصوص وانما انتفى حق الشرب لغيره
للضرورة فلا معنى لانتفاءه على وجه يتضرر به صاحب اذ به تبطل منفعته **قال رحمه الله**
والحري في القوس والمجب لا ينتفع به الا باذني صاحب لانه مله بالاخران فان اخشى
بهما لصيد اذا اخذه للث فيم شبهه الشرط لاهو ما دونا فيعمل فيما يستطه
بالشبهات حتى لو سرق في موضع يجر الماء فيه وهو ثوبا ويضربا لم تقطع يده
ولا ذلك قوله تعالى **هو خلق الماء في الارض جميعا** حيث لا يورث شيئا لانه لم ينجي
بليط الشرب فلم يمنع اختصاص البعض بالبعض الا شربا كما يتبين هذا الما لاهل بلد
لذا وان كان يمتنع حل شربهم باله ولا يتناهل شركاء فيه الا اذا كان هو مشترك بينهم ولا
يختص بعضهم بشي من الماء او ربت مثله شيئا لانه سد باب قامة الحدود كلها
حتى جدا الزنا ولو كانت البيرا والموضا والتمس في ملك رجل فله ان يمنع من ريد السنه
من الدخول في مله اذا كان يحد ما يتر به فان لم يجد يتنازل له اما ان يخرج الما اليه
او يتنزه بشرط ان لا يضر صنته لان الحق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة

قيل هذا اذا احتسرت في ارض مملوكة له اما اذا احتسرت في ارض تواتر فليس له
منه لان التواتر بان حقا للجل وللحق لشركه وهو العشر والخراج فلا ينقطع
الشركه وحكم الجلاحة الماء حتى اذا كان في ارض مملوكة له قيل للمالك ان ينقطع
وتدفع اليه ولا تترك له لاختلاف ما يريد منه ولو منع الماء وهو حقا فليس له
ودوايه القطش كان ان يتامله بالصلاح لا تعرض الله عنه ولا يفسد اتلافه
ينع السنف وهو حقه لان الماية البيروا لله عز وجل حقا غير مملوك وان كان الماء
محمورا في الواقي فليس الذي يحا فلهلال من العطش ان يتامله بالصلاح ولان
يتامله بغير السلاح اذا كان فيه فضل من صاحبه لا يملكه الاخران فصار نظير
الطعام حاله المخصصة **وفي الثاني** قيل في البيروا وغوها الاولى ان يتامله بغير سلاح
لان اتركه معصية فصار ذلك بمنزلة التزوير وهذا يشترط ان لا يجوز له ان يتامله
بسلاح حيث جعل الاولى ان لا يتامله به فيكون موافقا لما ذكرنا والسنف اذا كان في
عليه الماء لم يكن ان يجد ولا يصير او فيما يرد عليه من المواشي لشركه ينقطع الماء اختلافا
فيه فقال بعضهم لا يبيع منه الاطلاق ما رويوا وقالوا لهم ان يبيع منه لا يبيعه من
بذلك السقي الا وحي ولم ان يأخذوا الماء للوضوء وغسل الثياب في الاصح وقال
بعضهم يتصرف في النهر ويغسل الثياب فيه فلما في ذلك خرج بين فيدفع ولو
اراد ان يتصرف في النهر ويغسل في داره فخل الماء اليه بالمجرة كان له ذلك **وقال بعض**
ابيه ليس له ذلك الا اذا كان صاحب النهر والاول اصح لان الناس يتوسعون فيه
وتبعد عن المانع منه من الدناة قال عليه السلام ان الله يحب العبد الذي يوسع في
سفسا فيما وليس له ان يبتغي خيله وارضته وشجره من نهر غيره وبيره وقنائه
الا باذنه نصا وله ان يبيع من ذلك لان الماء داخل في المناقشة انقطعت شموله
الشرب بالهيئة اذ لو بقيت لم تنقطع شرب صاحبه ولا لو كان ذلك لغيره
الي ارضه فينبغي الى السرفته والى الحفر في حرم بيروا ليس الماء الى ارضه ويجعله
بذلك لغيره عليهم فيمنع منه اصلا فصا في الحاصل المياه ثلاثة انواع الاولى والعظام
التي لم تدخل في ملك احد والاهما والتي هي مملوكة وما صار في الواقي وقد ذكرنا
حكم كل واحدة منها بتوفيق الله تعالى **قال رحمه الله** ولري نهر غير مملوك

نهر

من بيت المال لان ذلك لمصلحة العامة وما لبيت المال معد لها فان مونة الكري
بني **قال رحمه الله** فان لم يكن فيه شيء من جبر الناس على ربه ايان لم يكن في بيت المال
شيء اجبر الامام الناس على ربه لان الامام نصبنا لولا في قوله صلى الله عليه وسلم على الناس
وقلنا يتفق العام على المصالح لاختيارهم فيصيرهم عليه وفي نظره قال عمر رضي الله عنه
لو تولد ليعتدوا ولا حكم الا انه يخرج له من كان يطمعته ويجعل مونة على الناس الذين
لا يطمعون بانفسهم جاز في تجهيز الجيوش **قال رحمه الله** ولري ما هو مملوك على
اهله وجبروا على كبره لان منعه لهم على الخصم فكون مونة عليهم لان
الغرم بالغنم ومن لم يجرى للمال دلونا وقيل ان كان حاصلا لغيره والفاضل بين
الخاص والعام ان ما يستحق به الشفعة خاص وما لا يستحق به عام ووجه
الفرق بينهما ان في العام وقع الضرر العام وهو ضرر نفعه الشرب وشمل هذا ما يرب
بالزام الضرر الخاص بل واجب اذا تعين ند فعا قبلوا الضرر والي لان الواقي لم يجزه
بذلك ضرر بل يجعل له نفع يتامله فاسن احبارا عليه خلاف ما اذا كان
خاصا لانه ليس فيرد ضرر عام وانما فيرد نفع ضرر خاص وهو ضرر شركاء
فلا يلزم الضرر الخاص بل في الضرر الخاص لانه استويا ويكن دفع ضرر شركاء
بدون ذلك بان يرجعوا عليه بحسن المونة اذا كان ذلك ما من القاصي بخلاف
ما اذا كان عام لا يلزم الرجوع عليهم لكثرةهم واما لا تقبل المونة القسمة عليهم
ولا بدري جملهم حل واحد منهم ولا يتامله لسي النهر الخاص لاجل حقها هذا السنف
فيكون في قوله ضرر عام لا نقول لاجل جمل حقها هذا السنف لاري اهل
السب لهم لو امتنعوا عن الكري ليجري في ظاهر المذهب انهم متفقون على عازم
اراضيهم ولو كان حق السنف معتبرا لاجل والذفع الضرر العام **قال رحمه الله**
ومونة كري النهر المشترك عليهم من اعتلا فان جازوا رضى رجل يوي وهذا عند
الحنيفة رحمه الله وقال مونة الذي عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بالخصص
لان كل واحد منهم يتنفع بالاستسقاء يتنفع بالاغلا لان يحتاج الى ان يسيل الفاضل
من الماء فانه اذا سدل عليهم فاضل الماء على ارضهم فاضد رعة فتبين ان كل واحد
ينهم يتنفع بالنهر من اوله الى اخره فلهذا يستوون في استحقاق الشفعة به

وسبب الرضا فيقتضيه كما ومعنى الرضا بالمراد من صفة وبالما ان يتغير عن صفة
او يقتصر ولم يوجد شيء من ذلك فيكون المانع من الاستمتاع بالما يتابعه على حاله
معتق فاصدق الى الرضا به في دفع الرضا عن نفسه فلا يلتزم الى مقتضى
والدالة والسما به بتولية الرضا في النظر والجرا شغال الموضوع المشتمل
فيجمع منه ولا يكون له ذلك الا برضا المالك اليه جاع طوبى لرب تلرب مداف
الارض في راسه معروف كبير يستحق بها وقبل هو الدواب **والثانيه** البعير
ليست في عليه من البعير والجسماس لما يوضع ويرفع من ماء بلون يتخذ من اللواح
والخشب والنفطه ما يتخذ من الحجر يكون موضوعا ولا يرفع واذا كان
نهوضا لرجل باخذ من شخص خاص بين قوم فاردوا ان يقتصر عليه وليده
من جانب ما له ذلك لا يتصرف في حاله بل وان كان مقتطرا اسد وذا
من الجانبين فان اذ ان يقتصر ذلك لعلته او غيره على فان كان ذلك لا يرب في
الحال ما كان له ذلك لا يرفع بنا هو خالص حقه وميله وان كان يرب في اخذ
الما منع منه الحق لشركاء وانما لا يكون له ان يوسع في الميراث فيه لرضيته
ويريد على هذا ويحتج في اخذ الما وهذا ظاهر فيما اذا لم يزل التمسك بالكوبي ولذا اذا
كانت بالوي لا تة اذا وقع في التمسك الما في ذلك الموضوع فيدخل في لونه الشرع
كان يدخل قبله ولذا اذا اراد ان يوسع في التمسك لهما في اربعة اذرع من الميراث لا
يحبس الما في غير راد دخول الما فيه بخلاف ما اذا اراد ان يسئل لواء وتيرة
من حيث العن في مكانه حيث يكون ذلك في الصحيح في تسميته الما في الاصل وقع باعتبار
سعة الكوة وصحة من غير اعتبار التمسك والشرع في العن هو القادة فلا يؤدي
الي تغيير موضع التمسك فلا يمنع وانما لا يكون لوان يتيم بالايام بعد ما وقعت التمسك
بالكوبي لا بالتدبير بل على حاله لظهور الحق فيه ولو كان لعل واجبه لهم لوي سماء
في نه خاص لم يكن واجبه لهم ان يرب لوه وان كان لا يرب بالهله لان الشرع لم يخاصه
بخلاف ما اذا كان اللوي في الميراث اعلم ان لكل واحد منهم ان يشترى هذا منه ابتداء
فكان اللوي بالطريق الاولى وانما لا يكون لوان يشترى شريه الى رضى له اخري ليس
لها فيه شرب لا تة اذا فعل ذلك بحيث ان يدي حق الشرب لهما من هذا التمسك

الاول

الاولى اذا اعدام العهد ويستدل على ذلك بالحرف والجر الما فيه اليها ولذا لو اراد
ان يشترى شريه في رضى الاول حتى يتي الى اخري لا تة يشترى في زياده على حقه
اذا الارض الاولى تشتت ببعض الما قبل ان يشترى اخري وهو بظهره وطريقه يشترى
اذا اذ اهلهم ان يقع فيه بابا الى اذ اجزوي سائله ما غير سائله هذه الما التي منقها في
هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الما رتب واجل حيث لا يقع لان الما لا تزداد
ولكن الما زود ويصرف في حاله بل هو الجدار بالرفع ولو اراد الما على من
الشرب في التمسك الخاص وفيه كوي بينهما ان يرب بعضا ففما يقبض الما عند رضى
جلا يرب ليس له ذلك الما في رضى الما بالافز ولذا اذا اراد ان يقبض الما رضى
لان التمسك بالكوبي لان يرضى لا ركن لهما وبعد التراضي لصاحب الما سئل ان
يقبض ذلك ولذا لو رتب من بعده لانه اعادة الشرب لانه لا يرب اذ كان يرب
بالشرب باطله ولذا تجارة الشرب لا يجوز لما عرفت في موضعه فتعنت لا غاره
وهذا ان التمسك باللوي قديم وليس له حلهما ان يربض تلك التمسك فاذ ارضيا
على خلاف ذلك يكون حل واحد منهما معبر ان يرضيه لصاحبه فيرجع فيها هو
ورثته اي وقت شاء وانما القادر غير لزم **قال رحمه الله** وبورث الشرب
ويجوز الاستناع بعينه ولا يوهب ولا يتاع والفرق ان التمسك الما في التمسك
شامة في حق الما والتمسك واسلاكو وان تيموا شامة في الما يجوز عليك بالمعاشات
والتمسكات كالدين والتقصا والحرف ولذا الشرب والوصية اختلجيات فكانت
شذخلا في البيع والهبة والصدقة والوصية بل لحيث لا يجوز الصورا والجهالة
اول عدم الما في الما لاولا تة ليس مالم يتقوى لوان لم يشترى لسان بان
شترى رضى من شرب غيره فلا يضمن على رابة الاصل ولذا لا يضمن بعينه
والوصية تتبعه وهبة والتصدق بمثل بيعه والتصدق بمو فلا يجوز بخلاف
الوصية بالاستناع بمو على ما بينا ولذا لا يصح سمي في البيع ولا في الخلع ولا في الصلح
عن عدم عدا وعن دعوي للرهذه العتود صحبه لانها لا تنطلي بالشرط الناسد
ولاملا الشرب لانه لا يملك بيا السباب فلذا يملك الشرب ويجب على الزوج
من المنال وعلى المرأة ودما اخذت من الميراث وعلى الغافل لدية والتدعي ان يرجع

عليه دعواه ليطلان المستحق ولو مات وعليه ديون لم يباع الشرب بدو ولا يرض
لما ذكرنا وان لم يزل له ارض قبل بيع المأجل بوثته في حوض فيباع الماء ان
يقضي بية من ذلك قبل بطلان المأجل الى ارض لا يرض لها فبعض هذا الشرب
اليها فيبيعها برض صاحبها ثم ينظر الى فيه ارض بدو الشرب والى قيمتها
معه فيصرف ثمنها وما بينهما من الشرب الى فضلها من الميت والسبيك في
معرفة قيمة الشرب اذا اراة ثمنه الشرب على قيمتها ان يقوم الشرب على تقدير
ان لو كان يجوز بية وهو نظير ما قال بعضهم في العقد الواجب بشيئ
الي غل هذه المتأخر كما كانت تستاجر على الزنا فذللا القدره وعرفها في الوطي
بشيئ وان لم يجد شري على ترك هذا المتأخر بغير شرب ثم ضم هذا الشرب
المتأخر وتاعها فيؤدى من الشرب في ارض المشتراه والفاضل للغرماء **قال**
رحمته الله ولو تلاء ارضه ما وقتت ارضها به او عرفت لم يضمن لانه مسبيك
وليس معتد فيه فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في السلسل يكون
معتد يا المبري من حفر بئر في ارضه لم يضمن ما عطف فيه بالماء وان حفر
في الطريق يضمن وان قلنا انه ليس يعتد لان بلاء ارضه ما وتبينت قالوا
هذا اذا سقي ارضه سقيا معتادا بان سقاها قدر ما تحمله عادة واما اذا
سقاها قدر ما تحمله ارضه فيضمن وهو نظير ما لو اوقد نارا في داره فحترق
دار جاره فانه ان بان وقد شل العادة لم يضمن وان بان خلاف العادة يضمن
وقال الشيخ الامام اسمعيل انه لا يضمن بالتسقي المعتاد اذا بان محتا فيه بان
سقي ارضه في بونه مبتدأ رحنه واما اذا سقاها في غير بونه او في بونه زياره
على حفه فيضمن لوجود التسدي في التسبيك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
كتاب الاشربة **قال رحمه الله** والشرب ما يشرب من المباحات والاشربة
في اصطلاح الثمنا وهو في اللغة اسم لكل ما يشرب من المباحات والاشربة
جمع شراب والمراد بهما هنا ما حرم شره به وان شربا **قال رحمه الله**
والحرم منها اربعة الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف
بالزبد وحرم قليلا ونشيتها وقال بعضهم كل مستلخر حرام وروي عن

عمر بن الخطاب

عمر بن الخطاب قال كل مستلخر حرام وكل مستلخر حرام ورواه مسلم وابوداود
والترمذي وغيرهم وفي لفظ كل مستلخر حرام ورواه مسلم واقره عليه
السلام الحرم من هاتين الشريعتين الخلط والعنب ورواه مسلم وابوداود والترمذي
وجماعه اخرو عن الحسن بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
من الخلط حرام وان من الشعير حرام ومن الزبيب حرام ومن التمر حرام ومن العسل
حرام ورواه ابو داود والترمذي وجماعه اخرو ولا بها سميت حراما لم يزل العسل
والسكر يحد بشرب غيرها فكان حراما **وقال** ان الحرق حقة اسم التي من ماء العنب
السكر يمانق اهل اللغة وغيره يسمى ثلثا او اذا قال في غير ذلك من سائر وتسمية
غيرها حراما بجان وعليه عمل الحديث وعليه ما الحكم انه مسلم له عليه السلام بعث
له اليان الحنابن ولا سئل انها سميت حراما لم يزل العسل بل لغيرها ولما سئل
انها سميت بالحنابن لم يزل العسل بل لم يزل من ان يسمى غيرها بالحنابن على لان
التياس لا ثبات لاسم اللغوي باطل وانا هو لحد في الحكم الشرعي على ما عرفت
في موضعه الا يروي بالبرج يسمى برجا لمرجه وهو الطهور ولذا لم يسمي حراما
لظهوره ثم لا يسمى حراما لظهوره بل لا يسمي حراما لظهوره بل لا يسمي حراما
ثم لا يسمى حراما لظهوره بل لا يسمي حراما لظهوره بل لا يسمي حراما لظهوره
قال رحمه الله وعندها اذا اشتد حراما ولا يشترط فيه التذوق
بالزبد بل بالذوق المطربة والعرة المشككة لا تحصل به وهو المؤثر في ابتاع العادة
والصدق الصلاة واما التذوق بالزبد فصفا ولا يثبت له في احداث صفه السكر
ولذا ان الغلبان بداهة الشدة وحالة يثبت بالزبد لا بد منه في الضافي عن الكدر
واحكام الشرع المتعلقة بها قطعته كل كدر وحسن مستطاعا ونحو ذلك فيناطه
بالتماتة وقبل يؤخذ في حرمه الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحد علي
الشارب بتذوق الزبد احتياطيا واللام فيها في مواضع احدها في بيان ما جنتها
والثاني في وقتب ثبوت هذا الاسم وقد بيناها والثالث ان عتبتها حرام
غير معلول بالسكر ولا متوقف عليه خلاف غيرها من الاشربة لان الثبات
لا يحصل به وهذا لان لا نخل الحجاب والسنة والامجاع ولان عليه بدعا

الى شيعة فهو من خواص المحرمين ان تزداد الله باستحقاقها بخلاف سائر
المشروبات وجازان جرم لجل لذتها ايضا بل هو الطاهر في التلذذ بها
لاستغفار عن الخيرات والتشبه بالمشرقيين اذ ان الله عليه السلام قال من
شر الخمر الدنيا لم يرتب حرمها في الاخوة رواه البخاري ومسلم وغيرهما
وهذا المطلق من غير قيد بالسلب فيمنعها والادليل عليه ان النبي في
الاحقره غير مستكره والتعميم بها في الدنيا هو الذي يوجب حرمانها في
الاحقره كما قال تعالى **اذ هبتم على اعدائكم في الجهاد فادبروا اعقابكم** ونظيره ليس
المحرم فان من ليس في الدنيا لا يلبسه في الجوهرة لجل التعميم لا غير
والشافعي رحمه الله يعذر الحكم والاسم الى غيرها وهو بعيد لان النص و
يخرجها لانها لقوله عليه السلام حرمت الخمر لغيرها والسدر من دلل شراب
ولا يجوز التعديل مع النص على عدم التعديل وكذا لا يجوز التعديل بعدد الاسر
عليها بينا والرابع انها مجتمعة على طهارة البول لثبوت حرمها بديل منطوق
به والخامس ان سخطها يلزم لانها الدليل القاطع والسادس سخط تقويتها
في حق المسلم حتى لا يضمن عاجبها ومنقولها ولا يجوز بيعها لقوله عليه السلام ان
الذي حرم شرابها حرم بيعها رواه مسلم واحمد ولا ريب ان ما يجسمها فقد
اهانها والتعميم يشعر بعزيتها واختلافها في سخط ما بينها **وقال صاحب**
الهداية والاصح انها نال من الجناح قليل الهما ونقص بها والسابع حرمة
الاستماع بها لان الاستماع بالغير حرام ولا ريب ان ما اجتمعت في ٥
الاستماع بها اثباتها والثامن ان جسد شاربها وان لم يشرب من شاربها
من قبل التاسع ان الطبع لم يورث في مال الله من ثبوت الحرمة لا يرفع بعد
ثبوتها اذ الله لم يحد في مال الله لغيره علي نالوا لا اله في الشيء خاصة لما
ذكرنا فلا يحد في مال المطبخ والعاشق جواز تعذيبها على ما يري من بعد ان
شاء الله تعالى **قال رحمه الله** والجلاد وهو العصبان يطبخ حتى ذهب اقل من
ثلاثيه وهو النوع الثاني من الاشربة المحرمة **وقال في الحيل** الطلاس الثلث
وهو ما اذا طبخ من ثا العصب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مشكرا وهو

شكر

الصواب لما روي ان جاز الصغار ان يشاربون من الجلاد ذهب ثلثاه وبقي
ثلثه على ما يري من قريب وافاسم طلاء لغيره رضي الله عنه ما اسبغها بطلا
البعبر وهو القطران الذي يطلى به البعير اذا كان يبرح وهو يشبهه
وفي الهداية هو من ماء ذرة في الخمر وهو الذي يطبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه
وبين الناذق ايضا سوا ما ان الذهب قليل او كثيرا بعد ان لم يكن له ذهب
ثلثين والمنصف منه وهو ما ذهب نصفه وبين النصف وجل ذلك الحرام عندنا
اذا غلب واشتد وقذف بالزبد واذا اشتد ولم يقدف بالزبد فيؤكل المختلاف
وقال في **وقال في** انه مباح وهو قول بعض المعتزلة لا نه مشروب طيب وليس
حرام ولنا انه طاهر لانه رقيق ملذ طيب يدعى قليلا الى كثيره ولهذا تجتمع
عليه الشقوق في عدم شربه وفقا للفساد المتعلق به في الحيل والثلث
فانه يخبث وليس يرقى فلا يدعى قليلا الى كثيره **قال رحمه الله** والسدر وهو
النوع تارة الزبط وهو النوع الثالث من الاشربة المحرمة مشتق من سدرت
البرج اذا سلت وافاجرم اذا اشتد وقذف بالزبد وماله خلل وقال
شريد بن عبدالله هو مباح وان قدف الزبد لقوله تعالى **تخذون منه سكرا**
ورواحي استن عليا به والاحتياط لا يثبت بالحرمة ولنا ما روي ان
قبل واجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يحد حوله على الابتداء حين ذلتها لثبوت
ثبوتها وقيل ان ريدتها التوبخ معناها والله اعلم **تخذون منه سكرا** وتدعون
رواحي **قال رحمه الله** وتبغ الزبيب وهي التي من ثا الزبيب وهو
النوع الرابع من الاشربة المحرمة اذا اشتد كما روي عن عباس بن علي
السلام كان يتبع له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى ثا
الثالث ثم يارسى فيسقي الخدم رواه مسلم وفي رواية فان بقي شيء اهرقه
او امزجه فاهريق وشروطه ثمانية ان يتدفق بالزبد بعد الغليان وثاني في فيه
خللا لا زاعي جافة الباق والوجه قد بينا فيه حرمة هذه الاشربة دون
حرمة الخمر حتى لا يلزم من شربها ولا يلزم الحد بشربها حتى يشكر ونجاستها
حينئذ في روايه وجوز بيعها وبعض من ثا عند ابي حنيفة على ما بينا في

الذرة والشعير نبيذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدام علي
جوامع الخمر غلبت فمال كل من سكر حرام رواه البخاري ومسلم واحمد وعنه بن عمر
انه قال عليه السلام ما سكر لغيره فليلع حرام رواه احمد بن حنبل والدارقطني
وصححه وفيه من الاخبار الصحاح ما لا يحصى **فصل** ما روي من اطلاق الانتباه على
المنزلة والخلط ولا المسكر هو القندح المعبر عنه بغيره لجله عليه اذا الحكم بضاف
الى الوصف الاخير من علو ذات او حرم فيقتصر الحرمة عليه ونظيره الاشرف في
الاحل فالزبد على الشبع هو الحرام لغيره وهذا الاختلاف فيما اذا قصد به الطهي
فوحرام بالاجماع **وقال في** انه قال في شربها وعندها كرهه وعندها توقف فيه فاذا
كان مباحا عندنا فلا يحد شرابه وان سكر منه ولا يقع طلاق الشكران منه منكره
النائم وذاها العتد بالنج والبرماك **وقال في** جدد اسكره ويقططه
اذا طلق اسكره وهو سكران منه في سائر الاشربة المحرمة **وقال ابو يوسف**
او يقول ما من الاشربة تجدنا بلع غشوة ايام ولا يفسد في لونه وان
قوله في الاول شربها لانه نفوذ هذا الشرط ومعنى قوله لا يفسد لم يحض
لان بناء في هذه المدة بن غير ان يفسد دليل قوته وشدة تدمر فانه حرمة
ومثله يروي عن بن عباس رضي الله عنهما رجوع الى قول ابي حنيفة فاعتبر حينئذ
الشدة جاعتها بعينه على الحد الذي ذكرنا فيلزم شربه اصلا لغير
والقتل المحرمة وتجاوز السكر والفتوى في زماننا بقوله محمد رحمه الله
حتى يجد من يسكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعتد واللبس واللين
لان الشقاق يمتدحون على هذه الاشربة في زماننا ويتصدون بالسكر واللهو
بشربها **وقال في** **وقال في** المتخذ من الرمان لجل اعتنا بالجمع اذ هو شرب
والاصح ان يحد عندنا على ما ذكره صاحب الهداية لان ذهاب الحرام او
ليلا يور الى قطع ماله ليهاد فلا يحد على لونه والعتد اذ صحت عليه الما
وطهر فله حكم الثلث لان صفا ماله في يده الاضعاف لاني ما اذا ضرب الما
على العصب يطبخ حتى يذهب ثلثه لانه لا يذهب الا بالطنانة او يذهب
منها ولا يدرى بها ذهب اكثر فيجوز ان يكون الغالب من العصب اقل من ثلثيه

التي يروي عن بن عباس رضي الله عنهما رجوع الى قول ابي حنيفة فاعتبر حينئذ

الزبد

الغضب **وعنه** ان بعضها جواز اذا نالها ذهاب الطبع اكثر النصف
خلا في الحرة من حرمته فطبعه فليس يستعملها بعد شاربها وان لم يتبدل ولو
فطره ونجاسته على طبعه رواه واحد ولا يجوز بيعها ولا بيع من سلفها وحده
غيرها من الاشربة غير طبعه فكلون سلفها **قال رحمه الله** والاحتكام اذا غلب
واشتد وحرمته دون حرمته الحرة فلا يلزم استعمالها خلا في الحرة وقد بينا
وجهها وحكامها فلا حاجة الى الغاية **قال رحمه الله** والحلال منها اربعة نبيذ التمر
والزبيب والطحين في طبعه وان اشتد واشرب ما لا يسكره ببلأه وطرير
والخيلان ونبيذ العسل والتبن والبوا والشعير والذرة وطبعه اولا والثلاث
التي اما اولا وهو نبيذ التمر والزبيب والطحين في طبعه وهو ان يطبخ الى ان
ينضج فلما روي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا الرهز
والرطب حيفا ولا تشربوا الرطب والزبيب حيفا ولان اشد لاول واخذ منها
على جدته رواه مسلم واحد رواه البخاري وذكر التمر بدل الرطب وهذا
نقض علي ان المتخذ من حل واحد منها مباح وعنه ان سعيده ان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يشرع في التمر والزبيب ان غلب بينهما في الانتباه الحديث الى ان قال
من شرب من التمرية زينا فزاد او تمرا فزاد رواه مسلم والنسائي
وقد ورد في الذي عن الخليلين احاديث كثيرة كلها صحاح وطها تدل على
ان حل واحد منها على انتزاده وحل وهذا يحول على المطبوخ منه لان غير
المطبوخ منه حرام باجماع الصحابة رضي الله عنهم علي ما بينا ولذا ما روي
عن انس رضي الله عنه ان الحرة حرم والتمر يبيد اليسر والتمر رواه البخاري
وسلم واحمد في المواد غير المطبوخ لان حل حل الحرة فهذا المطلق عليه اسم
الحرة وقد ورد في حرمته المتخذ من التمر احاديث كلها صحاح فاذا حل الحرة
على النبي والحلال على المطبوخ فتدحضك التوفيق بين الأدلة وانذغ النصار
واما الثاني وهو الخيلان فلما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
تنبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء فناخذ قبضة من تمر وقبضة
من زبيب فطرهما فنه نصب عليه الماء فنصبه غدة فبشره عنه

في التمر

ونصبه غديه فبشره غدة رواه ابن ماجه وروي عن علي بن زياد قال سئل
عن عرسه ما لذت اهني الى اهل بغداد من الفدي فاجبه بذلك فقال
ما روي عن علي بن زبير وهو يحول على المطبوخ لان الروي عن حرمته يتبع الزبيب
التي منه وما روي عن النبي عن الخليل في ما روي عن علي بن زبير وهو يحول على المطبوخ لان الروي عن حرمته يتبع الزبيب
بين العرس وجاره محتاج بل هو شرابها جاره والباحه كانت في حاله السعة
والجلد ما روي عن ابيهم رضي الله عنه واما الثالث وهو نبيذ العسل والتبن
والبر والشعير فليقر صلى الله عليه وسلم الحرس هاتين الشجرتين الحلة والعنب
رواه مسلم واحمد وغيرهما خصل التمر بها والمرايان الحرام اي حكمهما واحد لان
كلهما يسمى تمر الحرة ولا يشترط فيه الطبخ لان قليله لا يفسد الى الكثير ليت
تاكان واما الرابع وهو الثلث وهو ما طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثه
وسبق الثلث فلما روي عن ابي موسى انه كان يشرب من الجلاء ما ذهب ثلثه وبقي
ثلثه رواه النسائي ولم يشترط في الروي بالزاد واما وقال البخاري روي عن ابي
عبيدة ومعاذ شربا للطل على الثلث وشرب التمر ابا حنيفة على النصف
وقال ابو داود وسالته احد من شربا للطل اذا ذهب ثلثه وبقي ثلثه فقال لا بأس
به فقلت انهم يقولون بسكر فقال لا يسكر لو كان بسكر ما أحلوه لانه لا يحصل
بهم الفساد من الصد والتقاء القذاة بالشر بالقليل منه بخلاف الحرة فانها
حوت لغيرها فلا يشترط فيها السكر لان قليلهما يدعو الى الكثير علي ما بينا
ولذلك المثلثة لانه لعلطه لا يدعو الى الشره وهو في نفسه غدا فيبي علي
اصل الإبلع وهذا قول **ابن حنيفة** **وابن يوسف** **وقال محمد ومالك**
والشافعي حل ما اسطرشرة فقليل حرام من اي نوع كان ليقول عليه السلام
حل مسكر وخمر وحل مشرب حرام رواه مسلم من رواه بن عمر رضي الله عنهما وعن
عائشة رضي الله عنها انها قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن السمع وهو
نبيذ العسل وكان هذا التمر يشربونه فقال طيب شرابا يسر فهو حرام رواه
البخاري وسلم واحمد وعن ابي موسى قال قلت لرسول الله افنتا في شربا بين
هاتين صنفين من التمر فبشره غدة فبشره غدة فبشره غدة فبشره غدة

في التمر

وعلى الحرة سوا ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بين ان يخلها
حل **قال الشافعي** رحمه الله ان يخلها بالتمر في يدها بالماء والخل لا يخل ذلك الحلال
قوله واحد وان كان نبيذ التمر فيها فله قولان لما روي عن انس رضي الله عنه
سئل عن الحرة فحل ما رواه مسلم واحمد وابوداود والترمذي وصححه وعن
اسان اباطنة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن نبيذ التمر في يدها بالماء والخل لا يخل ذلك الحلال
ان لا يخلها خلا قال رواه احمد وابوداود ولا بأس بها بجنب التمر وفي التمر لا يخل
بها علي وجه القول فلا يجوز له ان يخلها في يدها بالماء والخل لا يخل ذلك الحلال
وما يلزم من ان يبيد الطهارة خلا في ما اذا تخللت بنفسها لانه لو وجد منه
نجس شي بالملاقات والاقتراب حرام وهو نظير قول الموروث فانه حرم الارث
لما شرب الحرام وان مات بنفسه ورثة ولذا اصاب الحرام ليجل له اما اذا تخللت
بما يجلي عليه رده اليه وان خرج بنفسه **وقال** قوله عليه السلام نعم المدام الحلال
طهرا فبشره وجميع صورها ولا يخلها في الوضوء المنسب وانما حرم
المصالح فيمنع من تسليط الصغار وكسر الشهوة والتغذي به والمصالح
مباح كالزاد ولذا الصالح المصالح مباح والاقتراب لا عديم الفساد فاشبه
الزاد والخل اولا فيمنع من حوازمه فيصير حلالا في المالمختار من ايتلي
بومالمعنه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الحلال بان ينفع بها انتفاعه
كالزاد وغيره وهو نظير ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الحرام وغيره
الحلال وان اتخذ الدواب لربها في المزايا استعماله وفي التمر لا يخلها بالتمر
وهذه ايامنا **ابن حنيفة** **وابن يوسف** **وقال محمد ومالك**
البشر ما روي عن ابي حنيفة قال قلت لرسول الله فبشره غدة فبشره غدة فبشره غدة
بالاستعمال وتقول ليس فيما روي ولا على ان الحرة لا يطهرها التخليل ولا تعض
لذلك اصلا وانا بوجوب حرمته التخليل وهو التخليل لا غير وذلك لا يمنع حصول
الطهارة اذا وجد اليه ما نهى عن التوضي بما يعلوكم للغير بدون رضاه وعن
الاستحباب باشيء وكثيره ثم اذا فعل ذلك فحصل له الطهارة ولذا الصلاة في
الارض المصنوعة والبيع مني عنه ثم اذا فعل نبيذ حرام حرمته ويجس

في التمر

الشي الملقى فيها النجاسة فاذا اصابته خلا طهرت هي بالاستحالة ولم ينجس جازا
للنجاسة الا يري ان طرفها طاهر ولا نجس به نجاستها فاذا طهرت بالتخليل
جميع اجزائها لم ينجس الحرام وليس فيه نص في الحرة على قصد التمر
بل هو خلاف لصحة الحرة ولا لذلك اخراج صبي الحرام ومن المورث
فاقترا ما اذا اصابته الحرة خلا طهرت ما يربها من الماء فاما اعلاه وهو
الذي تنقص منه الحرة فتدقيل بطريقا وقيل لا يطهر لانه نجس باصاه
الحرة ولم يوجب طهرته فيبي غسائي ما كان ولو غسل الحلال
فخل من ساعته طهر للاستحالة ولذا اذا اصابته الحرة لم يخل في
الحلال ما قلنا **قال رحمه الله** وكذا شرب دود الحرة والامتناع به لان
فيه اجزا من الحرة فلا يجوز ان نجسها والامتناع به حرام ولهذا يجوز ان
يدوي بجوزها ولان يبيد ذبنا ولا صبيها والوبال لمن سناه ولذا لا
يستحب الدواب وقيل لا يحل الحرة اليها اما اذا قيدت الى الحرة فلا بأس
بوجاهة الحب والميتة والواقي الدودي في الحلال فلا بأس به لانه يصير خلا
لنبيذ الحلال الحرام ونعليه **قال رحمه الله** ولا يجد شاربها اي شارب
الدودي الى اذا سئل **قال الشافعي** رحمه الله يجد شاربها لا يخل الحرام
يشرب فطره من الحرة في الدودي فطرات منها ولان وجوب الحلال لوجوب
والواجب يسرع فيما يحل الطباخ الي شرب الدودي بل يباحه وينفره
فكان نافعا فاشبهه غير الحرة من الاشربة ولا يخل فيها الى بالشر بخلاف
الحرة لان النفس تيل اليها وقيل لها بدعا الى الكثير ولذلك الدودي
ولان الطاب عليه التخل فاشبهه غايلا ولا يوجب الحرة في مرقه فطخت
لا توطر التمس والطبخ لا يوجب الحرة ولو اخل منه لوجد الماء اذا سكر لخلته
غيرها عليها ولانها طهيته ولذا اذا عجن الدقيق بها وبكرة الاحتقان
بالخمر واقتارها في الحليل لانه استناع بالنجس الحرام ولا يجد الحلال في
الشرب وهو السبب **ودج في النجاسة** ان لا يستحب الحرام جاز
اذا علم ان فيه شربا وليس له ذوا اخر غيره وغواه الى الذخيرة

في التمر

قصة في طبع القصير المصل فيه ان تاذت بغليانه بالنار وتذنه
بالزبد لا يعتد برحمتي بغير ذهاب بلني ما بقي فيل التلث الباقي بعده ولو
صت فيه الماء قبل الطبع لم يطع ما به يتظر ان كان الماء اسرع ذهابا للطفه
وقته بغير ذهاب بلني القصير بعد ذهاب الماء الذي صت فيه طه وبعد
ذهاب الزبد فيل التلث الباقي من القصير لا زال ذاهبا وله هو الماء والزبد
والثاني هو القصير فلا بد من ذهاب ثلثيه وان كان جيانا فطبع حتى
يذهب ثلثا المجموع بعد ذهاب الزبد فيل التلث الباقي بذهاب الثلثين وبقي
الثلث ثاؤه وعصير او لو طبع القصير فذهب اقل من الثلثين ثم اهرق بعضه
لاجل الباقي حتى يذهب ثلثاؤه بالطبع وطريق معرفته ان اخذ ثلث المجموع فيضه
الباقي بعد الانصباب ثم ينصب الخابج من الصب على ما بقي بعد ذهاب ثاؤه
ذهب بالطبع قبل ان ينصب منه شيئا اصابا الواجب بالثقة فذلك القدر
هو الحلال فيطبع الباقي الى ان بقي قدره فيل شاله اثني عشر رطلا من القصير
طبع حتى يذهب ثاؤه اطاره ثم اهرق رطلان باخذ ثلثا القصير طه وهو اربعة
فيصير به ثاؤه بعد الانصباب وهو ستة فيصير اربعة وعشرون فيقسمه
على ثاؤه بغير ذهاب تاذت منه بالطبع قبل ان يراق منه وذلك ثاؤه
فيصير كل واحد من ثاؤه فيكون ذلك القدر هو الحلال فيطبع الباقي الى
ان بقي قدره فيل وان شئت قسمت تاذت بالطبع على المنصب وعلى ثاؤه
بقي بعد الانصباب فما اصاب بالمنصب جعل مع المنصب كان لو يكن فان
جميع القصير هو الباقي وما اصاب من الذهب بالطبع وقد ذهب منه ذلك
القدر فيطبع حتى يذهب ثاؤه في التلثين وان شئت قلت ان الباقي بعد الطبع
قبل الانصباب بعضه حلال وهو قدر ثلث المجموع فاذا اهرق بعضه اهرق
من الحلال بثمانية فيطبع الباقي حتى يبقى قدر ثاؤه من الحلال واسه اعلم بالصواب
كتاب الصيد **قال رحمه الله** هو الاصطياد
اي الصيد هو الاصطياد في اللغة هبتا لصا يصيد صيدا وسمي به الصيد
تسمية للمفعول بالصدر فصا راسا للحيوان متوحش يمنع عن الايدي

نابها

تاذ لان او غير تاذل والاصطياد صياح في غير الحرم لغير الحرم ولذا الصيد
اذا كان تاذلا لتوليه تعالى **واذا علمت فانصطادوا** ولتوليه تعالى **وحرم عليهم**
صيدا **الصيد** **جورا** ولتوليه عليه السلام الصيد لمن اخذ ولتوليه عليه السلام
لخدي بن حاتم اذا ارسلت طيكة فاذا راسه اسم فان اسكرك فادركته فاذبحه
وان ادركته قد قتل ولم ياكل منه فله فان اخذ الحب ذكاته وراه سلم والخا ري
واحد ولا نه نوع القناب وانتفاع ما هو مخلوق لذلك فكان مباحا لا احتياط
ليقتل من قامة التكاليف **قال رحمه الله** ويجل بالحب للمخل والمهد والباقي
وساير الجوارح المخلها اي لا يجزئ الاصطياد بهذه الاشياء وغيرها من الجوارح
كالشاهين والباشيت والخراب والصفر وفي الجامع الصغير وحشي عليه
من ذي ناب من السباع وذي خيل من الطير فلا بأس بصيدهم ولغيرهم في ما
يسوي ذلك الا ان يدرك ذكاته فتذليهم والاصل فيه قوله تعالى **احل لكم**
الطيئات وما علمت من الجوارح **مكلى** **بن** **تعلون** **فان** **ما علمت الله** اي صيد
ما علمت من الجوارح وهو مخلوق على الطيئات والجوارح اللواسن والجروح
الاسب **قال الله تعالى** **وتعلم ما تحرم** **بالتمازي** لسبب وقيل ان تكون
جارية بناها وتعلم الحبيثة وعلى حلالة على المعين فيبشر طائفة
حبيثة على ما هو ظاهر الرواية لا في اشتراط الحرم من اللواصب علما
بالمستيقن والمحل العلم من اللطاب ومودعها ثم عر في حل ما اذبح جارية
بهمه كانتا اطارا وادعني قوله مكلى بن معلين للاصطياد فتعلون من تودع
فيقنا ولحل ما علم من الجوارح دل عليه ما روينا من حديث عدي رضي الله
عنه لما سم الطبع على حل سمع حتى الاسد **وعن ابي يوسف رحمه الله** انه
استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يعلان لغيرهما الاسد لظهوره
والذئب لحسنه ولذا ذل في الهداية والذئب **وذكر في النهاية** الذي يدل
الذئب ولذا في المحيط ولانهما لا يعلان عادة ولذا التعليل يعرف بترك الاحل
وهما لا يعلان الصيد في الحلال فلا يلزم الاستدلال بترك الاحل على التعلم
حتى لو تصور التعلم بها وعرف ذلك جاز ذلوه في التمازي والمحق بعضهم الحذاة

بالحجاسية والخنزير مستثنى من ذلك لا يخرج من العين فلا يجوز الاستماع به
قال رحمه الله ولا بد من التعليم لقوله تعالى **وما علمتم من الجوارح مصلية** فلو لم
والقول صلى الله عليه وسلم لشبه ما حدثت بطلب العلم فلا تسمع اسم عليه
فعل وما حدثت بطلب العلم فادركت ذلك فدل ذلك زواة الجارح وسبيل
والحمد لله المبدأ بل من الرسل اهلا للذوات بان كان مسلما او كافرا وهو
بفضل التسمية وهو يضبط على نحونا ذكرنا في الدجاج **قال رحمه الله** وقد
يتروك الاحل ثلاث مرات وفي الباري بالرجوع اذا دعي في الباري بالتعليق الكلب يكون يتروك
ويشرب الله عنها ولا بد من العلم بطلب العلم في كل وقت لا بد من العلم ولا بد من العلم
العلم ترك ما هو له عادة وعادة الباري في التوضيح والاستبصار وعادة
العلم لا ينتاب والاستبصار بالنسبة فانما ترك كل واحد منهما ما هو له عادة
ذكر على شكل وانما علم وهذا الفرق لا يتأتى الا في العلم خاصة لانه هو الاول
دور غيره من ذوات الاسباب فانما ليست بالوف والفرق الاول يتأتى في
العلم بان يكون حلي في تاييد العلم القريب فلو كان تعليمه بالقرابة لان يتروك الاحل
وانما شرط ترك الاحل ثلاث مرات وهو قولها في رواية عن أبي حنيفة ان علمه يعرف
بتكرار الجوارح والاسكان وهي كلمة ضربت لذلك كما في قصة موسى عليه السلام
مع معلمه عليها السلام ولادة الجوارح كخبرها المسموع ولذا قال عليه السلام
اذا استأذن احدكم فلما يؤذن في الرجوع قال عمر رضي الله عنه اذا لم يسمع احدكم
في الجوارح ثلاث مرات فليتحول الى غيرها وهذا لان الكثير هو الذي ينبغي دلاله
على التعليم وذكر التكرار والمعلم ليشهد له فان علمه السلام الثلاث ربه فقد ربه
وعن أبي حنيفة رضي الله عنه لا يقبل العلم على علمه انما قد تعلم ولا يتدرك
يشي لان الشاهد يعرف بالعلم بالاجتهاد ولا نص هنا فيمنعنا الى زاي المبني
برجاءه ذاك في بطلان تحصيل العلم والاحكام المقتضية المانعة من الضلالة
والاحكام المقتضية للصلاة ونحو ذلك ذل قوله في الاصل وترك الاحل قد يكون

العلم

الجوارح من الضرب فلا يمنع دلاله على العلم وان مدة التعليم تحلت بالحداد والبلادة
فلا يكون معرفة ما اذا ترك فلا يعلم العلم الذي والناحية على قول من قال بالثلاث
وهذا ظاهر ولذا التمسك بها لانه لا يصير علما الا بعد تمام الثلاث وقبله غير
معلم فصار الثالث ضابطا جازما فصار ليعتد الجوارح عليه قال المولى في علم المولى
وهو ثابت فانه يصير ناد والناحية الجوارح ولا بد من ذلك البيع حتى ان المولى ان يتقصد
ان شاء **وعنه رحمه الله** رحمه الله على الرواية الاولى في كل ثلث عند الثالث اية تعليمه
فصار هذا ضابطا جازما لانا اخذنا بذكره علما بطلاننا لانا على صاحبنا قد
تعين وتختل ولا يصحح به وتداخلة له بعد ان سألنا في ما استشهدنا به لانه
الصيد المولى يجوز وانما ناد والناحية الجوارح حتى لو اشترى والمولى يراه ساخا وان
ناد وانه وجاز شراوه ولزمت ولم يزل الباري بلم الجارية يصير علما فيقتضى ان
يكون على المخلط الذي ذكره في الكلب ولو قيل يصير علما باجابه واحدة كان
له وجه لا الخوف بغيره بخلاف الكلب **قال رحمه الله** ومن التسمية عند ارسال
ومن الجرح في اي موضع كان اي كذا في التسمية عند ارسال ومن الجرح في اي
موضع كان من اعصابه انما التسمية فلما لم يأت وروى جرحه ثلثة والمراد به
مع التكرار وانما اذا نسي التسمية عند ارسال فلا بأس به ولو قد بينا في الدجاج
واما الجرح فالمذكور هنا ظاهر الرواية **وعنه رحمه الله** انه لا يشترط
رواية الحسن عنهما وهو قول الشعبي لقوله تعالى **فلا تتركوا** فلو كان
غير قيد الجرح فن شرطه فتد راد على النقص وهو نسخ على ما عرفت في موضعه
ولذا انما روي عن جرحه في رواية عن علي بن ابي طالب في رواية عن علي بن ابي طالب
والارسله بالراي وهو لا يجوز وجه الظاهر قوله تعالى **وما علمتم من الجوارح**
على ما بينا ولا المنصود اخراج الدم المسنوح وهو جرح الجوارح عادة ولا يخلو
عنه الانا ذرا في الجرح فانه في الدلالة الاختيار بينه والوفى في التسميم ولا ما اذا لم يجر
صا وموتوه وهي محرومة بالنقص وانا في بطلان ذلك لا بد من العلم على المبدأ في
الواقعة وانما الجرح المطلق على المبدأ فانه اذا اختلف الجوارح اذ كان التسمية والاحكام
من جهة السبب وانما اذا كان من جهة العلم والحكمة ولجده في علمه **قال رحمه الله**

لمن صح

وعنه رحمه الله
في العلم

الاصلي قبل حصول المتصور باليد اذا المتصور هو الجرح لا يثبت قبل موته قبل
علم البطلان والراي والسهم كالكلب لان المعنى يشمل الكل **قال رحمه الله** وان لم يدرك
او ختمه الكلب ولم يجرحه او شارب الكلب غير تعلم او لم يجوسي او لم يجره
ايمن الله عليه عند اخرو اما ان لم يدرك فلا تملك ادركه جوارح ذكواته
الختار والموت وينا وبيننا من المعنى في قوله يصير ميتة وهذا اذا تلقى من دجوا
اذا وقع في يده ولم يتخل من دجوه فيمنع من الحياة قد تملك في المذبوح بان يتروك
بطنة وغر ذلك ولم يتخل من المذبوح اضطررا بالمذبوح خلال لان هذا التقدير
من الحياة لا يصير فلا ميتة حيا الا بزمانه لوقوع في الماء وهو هذه الحالة لا يجرم
ما اذا وقع بعد موته لان موته لا يمتد الى المذبوح والميت ليس بخل للذكاة **وذكر**
الشديد ان هذا لا يجتمع وقيل هذا قولها وعند أبي حنيفة لا يجل المذبوح اذا
بنا على ان الحياة الخفية معتبرة عنده وعند غيره معتبرة حتى حلت
الموتة والنطقة والموتة ونحوها بالذكاة اذا كان في الحياة وان كانت خفية
عنده وعندنا لاجل الاذات حيا بها ميتة وذلك بان يبقى فوق ما يبقى المذبوح عند
محل وعندنا في يوسف ان يكون حيا بعيش يشبهها يكون موتها نصا فالي الذلوة
والسهم مثله وان كان فيمنع من الحياة قوت ما يكون في المذبوح فلذلك في رواية
عنه رحمه الله **قال رحمه الله** وهو قول الشافعي لانه لم يجره على الاصل فصار
لمتجر اذا لم يجره ولم يجره على استعماله ولو بطل في ظاهر الرواية لانه قد روي
ليشرب بدمه عليه وهو قائم مقام الكلب من المذبوح اذ لم يجره على الاصل فصار
لمتجر اذا لم يجره ولم يجره على استعماله ولو بطل في ظاهر الرواية لانه قد روي
ليشرب بدمه عليه وهو قائم مقام الكلب من المذبوح اذ لم يجره على الاصل فصار
لمتجر اذا لم يجره ولم يجره على استعماله ولو بطل في ظاهر الرواية لانه قد روي
ليشرب بدمه عليه وهو قائم مقام الكلب من المذبوح اذ لم يجره على الاصل فصار

لمن صح

لان التسميم من جهة وان كان الجرح في وقت اهل الجرح التسميم والحي علمه ما لو
ومار وانا اذا ختمه الكلب ولم يجرحه فلما بينا عند قوله لا بد من التعليم والتسمية
والجرح وذكرنا الاختلاف في الرواية في غير ذلك كما في رواية عن علي بن ابي طالب في
خروج الدم وانما اذا اشار له بغير علم او لم يجوسي او لم يجره لانه اسلم عليه
عندنا في رواية عن جرحه في رواية عن جرحه في رواية عن جرحه في رواية عن جرحه
ما اذا ارسله كذا سميت فاحمد قتل فعل فان اكله فلا بأس فاما اسلم على
نفسه فلما ارسله لم يجره فاحمد قتل فعل فان اكله فلا بأس فاما اسلم على
عليه كذا لم يجره في رواية عن جرحه في رواية عن جرحه في رواية عن جرحه في رواية عن جرحه
كذلك فاذ ارسله عليه فان وجدت مع كذا كذا غير ذلك وقد قيل فلا بأس فقلت
لم يجره ما فقلت وانما الجوارح وسبيل واحد رضي الله عنه وهذا صحيح فيكون حجة
على ما لا بد والشافعي في قوله التسميم انه يجره باكل الكلب الصيد وعلى الشافعي
في منكر التسمية عند البصا ولا يجمع في المذبوح والجرح في علمه الجوارح
ليشرب عليه السلام اجمع الخلال والحرام الا قد علمت الجوارح الخلال ولا الجوارح
ولعلم التروك فلا لا احب طاعة التروك ولو رده عليه الكلب الثاني ولم يجره مع
ومات جرحه الاول كونه اكله لوجود المأذون في الجرح وتبينها في الجرح ثم قيل
الكرهية لانه تسمية لا زالا لما تقرر في الجرح والاخذ غلب جانب المذبوح
فصار خلافا واجتبا عنه غير العلم الكراهية دون الجورمة وقيل لانه يجره
وهو احب الى الجوارح وجود المشاكلة من وجه خلاف ما اذا رده عليه الجوسي
بنفسه حيث لم يجره ولا يجره لم يجره الجوسي ليس من جنس بطل الكلب فلا
تختص المشاكلة اصلا وبطل الكلب من جنس بطل الكلب فتختص المشاكلة
من وجه ولو لم يرد الكلب الثاني عليه لكان اشهد على الاول حتى اشهد الاول
على الصيد بسببه فاخذت فقلت فلا بأس باكله لان فعل الثاني اقره الكلب
الاول حتى اذا اكله ولم يجره في الصيد فكان بطله لا يجره با عليه فلا ينفذ
الحكم الى التسميم خلاف ما اذا رده عليه لانه لم يجره في بطله في بطله وكو
رده عليه سمع او ذاعلم من الطير ما جاز ان يعلم فيضاد به فهو حرام لوردة

بصحة

فان اكل منه الثاوي اكل وان اكل منه الحب والقمح **وقال مالك والشافعي**
رحمهما الله في القدرين يؤكل وان اكل منه الحب الثاوي لما روي عن عبد الله بن عمر
ان ابا عبد الله قال يا رسول الله ان لي حلاً مأكلاً فاقني في صيدها فقال ان كنت لك
حاجب عليه فقل ما استل عليك المحرم ان كان فاك هو الذي عليه السلام وان اكل منه فاك
عليه السلام وان اكل منه ولا يفعل الهللا فاصار ذلوه لعلمه ولا على يجوز جاهلاً
فصار الثاوي ولما كانا روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وقوله تعالى **وما اكل**
المشع الا ما ذكركم وقوله عليه السلام اذا ارسلت ولا بك الحيلة وذلت اسم الله
فكل ما استل عليك الا ان ياكل الحب فلا تأكل في الخائف ان يكون ثلثا اسكن
عليه نفسه وراه البخاري ومسلم واحمد وعنه ابراهيم بن عيسى قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت طيكت فاكل من الصيد فلا تأكل فانما اسكن
عليه نفسه واذا ارسلت فاكل ولا ياكل فاكل فانما اسكن علي صاحبه وراه احمد
ومرويهما عن ابن عمر رضي الله عنهما في المحرم او في غل غل في موضع
موضعهم والفرق بين الثاوي والكل قد بيناه ولو صار الحب صيد ولم ياكل منه
شيئاً ثم اكل من صيد بعد ذلك لم يؤكل من الذي اكل منه لان اكله علامة جهله ولا
يصيد بعده حتى يصير معلماً على الاختلاف الذي بيناه في المبدأ وانما الصيود
التي اخذها من قبل فاكل منها لا تطهر الحرمه فيه لعدم الخلية وما ليس بمحرمه
بان ثلث المأزق بعد ثقب الحرمه فيه بالاتفاق وما هو محرم في البيت محرم
عند ابي حنيفة وعندهما المحرم لان اكله لا يدل على جهله لان الخوف قد تسق
وقد يشد عليه الجوع فيا كمل مع علمه ولا تأخره قد اضطر في الحكم بالاجتهاد
فلا ينقض باجتهاد مثله لان المتصور قد حصل بالاول بخلاف غير المحرم لان
المتصور لم يحصل فيه من كل وجه لبقاء الصيد به فيه من وجه لعدم الاحتراز
فيحرم احتياطاً ولا يحنيفه ان اكله ان جهله من الاستدراك المحرمه لا ينسب
اصلها في الاكل تبين ان اكله لا يدل على سبب الشك لا للعلم وقد تبدل الاجتهاد
فيلحصل المتصور لان المتصور يحصل بالاول فصار كصيد الاجتهاد القاطن
قبل النسيان لان علمه لا يثبت الا طاهراً فينبغي جهله موهوماً والموهوم في باب

قبر

الصيد يلحق بالحقن احتياطاً ما امن في الممنوع في حق القام بهجاده والغائب وقال
بعض المشايخ انما يحرم تلك الصيود عند ابي حنيفة اذا كان القام قريباً انما اذا اخطأ في
العبد بان اتي عليه شهراً والشر صاحب قد قد ذلك الصيود لم يحرم تلك الصيود في
قوله جعلاً في المدة الطويلة حتى ان الثوبان فلا يعلم انه لم يكن معلماً في الماضي من
الزمان وفي المدة القصيرة لا يحتمل النسيان فيطهرانه لم يكن معلماً حين اصطاد تلك
الصيود فحرم تلك الصيود **وقال شيخنا ابو القاسم الشافعي** ان الصيود ان الخلان في الغنمين
ولو ان شتر او من صاحبه فله شتره يرجع الي صاحبه فارسله فصار لا يؤكل صيده
لان ترك ما صار به معلماً فيحكم بجهله بالكل اذا اكل من الصيد فيكون حله لعل الحب
فيما ذكرنا ولو شرب من الحب من الصيد ولم ياكل من الحب شيئا اكل لانه لم يمسك عليه
وهذا من غايته على حيث شرب فلا يفتل لصاحبه واستل عليه ما يفتل له ولو
اخذ الصيود من الحب وقطع لانه قطع من الفاهة اليه فاكلها يؤكل ما بقي
لان اسك علي صاحبه وشك اليه اكل بعد ذلك ان الذي اليه صاحبه لا يضره لانه لم
ياكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار انما الذي اليه طهراً اخر ولذا اذا
احتمل الحب والاهل لم ياكل من الصيد اذا لم يصب في هذه الحالة والشرط
بترك الاكل من الصيد وقد وجد وصار اذا افرش شاة غلام تا اذا فعل ذلك
قبل ان يحوز المالك لبقا وجهه الصيد به فيم ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة
فاكلها ثم ادرى الصيد فقتله ولم ياكل منه لم يؤكل لانه صيد طيب جاهل بجهل اكل من
الصيد ولو التي تاهت منه واشبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه صاحبه ثم ذهب
الي تلك البضعة فاكلها يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا
يضره فاذا اكل ما به منه وهو لا يعلم لصاحبه او في غل في الزوج الاول لانه اكل في
حالة الاحتياط فقتل نتجاهل بمسك علي نفسه ولم نهش البضعة قد يكون
لياكلها وقد تكون حيلة في الاحتياط وليس بضره بالقطع منه فيتمل منه فان اكلها
قبل الاخذ بدلا على الزوج الاول بعدة على الزوج الثاني **قال رحمه الله** وان ادرى
جداً ذكاه لم يضره عليه السلام لانه اذا ارسلت طيكت فاكلوا اسم الله عليه وان اسك
عليك فادرسه فادرسه الحديث وراه البخاري ومسلم واحمد ولا تدر علي

عليه الكلب فيما ذكرنا الوجه الخامس في الفعل خلاف ما اذا ردة عليه ما يجوز
المصطاد به الحمل والبشر والنازي في ذلك كالبهي في جميع ما ذكرنا من
الحكام **قال رحمه الله** وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فاجرحه ولو
ارسل مجوسي فزجره مسلم فاجرحه ولو ارسل المجوسي فاجرحه فاجرحه بان
صاح عليه فزاد في القدر وانما جعل في الاول ويجوز في الثاني ان لا يجره ولو ارسل
للمجوسي عليه فلا يفتن به بالارسال في الشرط يرتفع الا بطلبه وبما هو قوة ولا
يرتفع ما هو دونه لئلا يفتن به بالارسال في الشرط يرتفع الا بطلبه وبما هو قوة ولا
الاول ولا ارسل المجوسي مريد المسلم في الوجه الثاني فيبقى كل واحد منهما على ما
كان عليه ولا يعتبر بالزجر وحل من لا يجوز ذلك في الحرم والمزبد والوشى وتارك
التسمية عزله في هذا بمنزلة المجوسي غير ان الحرم يجب عليه الجواب بالزجر لا فيه
من التعرض للصبي المأثوم لا يجب عليه الجواب بالولاء وهو دونه فالزجر والي
وهو قوة فلا يلزم من اعتبار الولاء في حقه ولو لم يجز اعتباره في غير التمساح
الفعل **قال رحمه الله** وان لم يرسل احد فزجره مسلم فاجرحه ولو ارسل احد
والتباس الجرح بالارسال جعل ذلوه عند الاضطراب والبشر ورمه فاذا ارسل
الارسال انعم الدولة حقيقة وخلا والزجر بنا عليه فلا يفتن به على ما بينا
وجه الاستيفان ان الزجر عند عدم الا رساله يجعل ارساله لا ان يجرحه
عقوب زجره ذلك لما غنم فيه اعتباره في جعله اذ ليس في اعتباره ابطال التمساح
خلا في الفصل الاول ولا يفتن بالزجر دونه لان نفلاته للمجوسي عليه فلا يرفع ٥
النفلات فصا رسل النفال الاول والجامع ان الزجر فيها بنا على الاول لانا
نقول الزجر ان كان دون النفلات من هذا الوجه فهو قوة من وجه اخر
من حيث ان فعل المكلف فاشترى نفقاته من نفقاته لان اخر التلخيص يصلح ناسخ الاول
حاي في نسخ الاحكام خلا في الفصل الاول ولا يفتن بالزجر لينا ولا ارسله بوجه من
الوجه من حل واحد منهما فعل المكلف والزجر بنا على ارساله فكان دونه
من حل جميع فلا يرتفع به والنازي كالبهي فيما ذكرنا ولوارسله طلبة المعلم
على صيد يفتن فاخذ غيره وهو على سنه حله **وقال مالك** رحمه الله بل جعل

أخره

احده بغير ارساله اذ ارساله مختص بالشاربيه والتسميه وقعت عليه فلا
يقول المجريه فصا رجا اذا اصبح شاه وسما عليها وخلصها ذبح غيرها بتلك
التسميه **وقال رحمه الله** يفتن الصبي بالنعين مثل قول مالك لا يجرح غيره
بذلك ارساله ولوارسل من غير نعين على ما اصابه خلا لما لا يد وهذا بناء
على ان النعين عند مالك وعنده ليس بشرط ولا يفتن بالنعين بل بالشرط
ما يند عليه المكلف ولا يفتن ما لا يند عليه والذي في وسع اخذ ارساله
دونه النعين لم يفتن به ان يعلم الناظر والطلب على وجه لا يأخذ الا ما يفتن له
ولان النعين غير مفيد في حقه ولا في حق المكلف فان الصبي دخلها فيما يرجع الي
مقصوده سواء ولدنا في حق المكلف من قصده الى الخلد صيد يفتن من اخذه
خلاف ما استشهد به مالك لا يفتن في الشاة بين ولا اعرضه متعلق
بغيره متعلق التسميه هناك بالمضجع للذبح فيما نحن فيه بالولاء ولوارسله على
صبي يفتن واجدة حال ارساله قبل الحل الجرح لا الذبح يقع بالارسال
ولهذا اشترط التسميه عند الفعل وهو ارساله واخذه قبل التسميه واجدة
فصار كما اذا اصبح شاتين احدهما قولا اخر في ذبحها ذنعة واحدة بتسميه
واحدة خلاف ما اذا كان على التمساح لا الفعل متعدد فلا بد من تعدد التسميه
من ارسل فهذا فمن حثي يستل من الصبي اخذ الصبي فقتله بطلان
ذلك عادة لم يحل اخذهم لاسيما حة فلا ينقطع به فور ارساله وليف ينقطع
وقصد صاحبنا تحقيق ذلك وعد ذلك منه من الحضا الحيدة قال الحنفاي
للنفذ خصا بل حيد فبني على ان لا يأخذ ذلك منه **منها** ان يفتن بالصبي
حي يستل منه وهذا ينبغي للعاقلة ان لا يجاهر عدو بالخلاف ولان يطلب
الفرصة حي يستل منه فيحصل مقصوده من غير تعاقب نعنيه ومنه ان
لا يفتن واختلف صاحبنا حتى يربطه حلقه وهو يقول هو المحتاج الى فلا اذله وهكذا
ينبغي للعاقلة ان لا يفتن نفسه فيما يفعل لغيره **منها** انه لا يفتن بالزجر ولان
نص المكلف بين يديه اذ اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقلة
ان ينقطع بغيره كما قيل التسعيل من انقطع بغيره **منها** انه لا يفتن ولا

خصا الشاهد منها
ينقطع به فور ارساله

مختلف فالورثي لا يعبر فاصات صيد الا بدري هو نادا لم تحث لاجل ٥
المصاب بالاصل فيه الاستيناس فيحكم على كل واحد منهما بظاهر حاله ولو
اصاب المسمى حبه وقطعة اذ ينبت في صيد خل لانه لا يمتنع بطيه
مع تعميم صيد اذلة في الهداية وقال في المستقي اذا سمع حبا بالليل
فقط انة انسان واذا سمع قوما فاذا ذلك الذي سمع حبه صيد فاصا
سمه ذلك الصيد الذي سمع حبه واصاب صيدا اخر وقيل ليرحل لانه
زناه وهو لا يريد الصيد قال ولا يجل الصيد الا بوجهين ان يسميه وهو يريد
الصيد وان يكون الذي ناداه وسمع حبه وري بالصيدا سوي ان كان
يرحل اذله وهذا بنا قض نادلة في الهداية وهذا وجه لثاني الذي
وعوم ليس باصطياد فلا يبين اعتباره ولو اصاب صيدا وناداه صاحب
الهداية بناقض نادلة هو بنفسه ايضا يقول وان تبين انه حصادي لاجل
المصاب وعلى انضام نادلة هنا ان يجل من المصاب صيدا حيا هذه
المتن بل والى ان تنصوده ايضا فيها صيد وقرن بينهما في التاثير يفرق
غير مخلص فلا حاجة الي ذكره وقال فيه لورثي الذي ينفق وغوم وسمى
فاصاب صيدا اما لو كان واداه لهداية المصل ولا يثبت فيه قول في قوله
جله في قوله لاجل فاحتمل نادلة مصلح الهداية على واداه في بؤس
فيستقيم ولا حاجة الى التفرق ولورثي ان صاحب الجرح ما هو لاجل تناول
ناصابة لمحتلان بل هو المستمع حبه غير صيد فلا يجل المصاب بالشك
والنازي والتهدي جميع نادا لكل **قال رحمه الله** وانادى لثياداه
وان لم يذكر حرمل او نيا وبنا من المعنى في الحل لان كل واحد منهما ذاه
اضطررا فيكون التاثير في حلها واراد في الاخر نادلة لاستيناسها في كل وجه
قال رحمه الله وان وقع سهم بصيد فاحتمل وعاب وهو في طلبه حل فان
فقد عن طلبه فاصا به ميتا لا تقول عليه السلام لاني عليه اذا ربيته سهمك
فغاب ثلاثة ايام وادك فله ما لم يفتن رواه مسلم وابوداود
والنسائي وروى عليه السلام لانه اكل الصيد اذا غاب عن الزاوي

صاحبه

في الحل

العضا وغوم لاجل لانه قتله تلتا لجرحا المراد ان لا يحد بضع بضع يكون
بالشيب والرمح والاصل في جنس هذه المصا بل ان الموت اذا حصل بالجرح
بينين حل وان حصل بالقتل او شكه فيه فلا يجل حيا واحتياطاً وان جرحه
فناث وكذا الجرح بدنيا حل بالمتاين وان كان غير مدمم احتلوا فيه تكل
جله بغيره معنى الذلوه وهو اخراج الدم الجس وشروط النبي صلى الله عليه
وسلم اخراج الدم بغيره انما بالشيء واداه اوداود وغيرهما
وقيل لاجل لثاني ما في وشوه وهو الجرح واخراج الدم ليس فيه وسعه فلا يكون
مختلفا بل ان الدم قد يحبس لولطه والحق المنقذ بين العروق وحل ذلك
ليس فيه وسعه وقيل ان نادا لصاحبه كبره حل بل وان ناداه وان كانت
صغيرة لا يجل الا بالادمان الكبرية انما لا يخرج منها الدم لاجل صغيره
لصغير الجرح طاهر فيكون التنصير منه وان دبح الشاة ولم يخرج منها الدم
فيلجل اهلها وقيل لاجل فالاول قول ابي بكر الاسكاف والثاني قول اسمعيل
الضنار وجه القولين دخل فيما ذكرنا واذا اصاب السهم ظلفا للصيد او
قرنه فان ادناه حل والافلا وهذا يؤيد قول من يشترط خروج الدم
قال رحمه الله وان ربي صيدا فقطع عضوا منه اكل الصيد في العضوه
وقال الشافعي اعلان ما غاب الصيد منه لانه ثمان يداه الاضطرار لاجل
كل ما ناداه المختار بخلاف اذا لم يبت لانه ثمان ابي بالداه ولنا قوله
عليه السلام ما قطع من ربيته وهي حية فما قطع منها فهو ميتة واداه ابن
تاجه ذلك الحية فليقتل الى الحية حية وخلا ولا اخل لانه يتوهم
سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر هذا التردد بين الحية وحية لو وقع
في الماء وفيه قد رخص المختار بخلاف ما اذا ابي ناداه المختار
لم ان المان منه ميت حيا البرية لو وقع في هذه الحالة في الماء وتروى
من الجبل لا يجرط من مائة قد حصل بالانحط فلا يضاف الي غيره وان
كان حصل بذلك حية **وقوله** ابي بالداه قلنا حاله وقوعه لم ينع ذكاه لثام
الحياة في الباقي حية وخلا على ما بينا وانما ينع ذكاه عند موته وفي ذلك

في الشاة ولم يخرج منها دم

القول

وقال لعد هو ام الارض قلته فيل هذا اعلى ما اذا فعد عن طلبه والاول على
ما اذا لم يعد ولا يمتنع ان يموت بسبب آخر فيموت فيما بين التفرع عنه
لان الموهوم في الجرحات بالحققت وسقط اعتبار ذكاه في المان التفرع عنه
للضرورة لانه اعتباره فيو يودي الى سلب باب الاصطياد وهذا لان الاصطياد
يكون في الصحر بين الشجرات عادة ولا يمكن ان يقتل في موضع من غير انتقال
وتوازي عن عينه غالبا فبعد رما لم يعد عن طلبه لضرورة لعدم انتقال
التفرع عنه ولا يبعد فيها اذا فعد عن طلبه لان الاحتراز عن مثله يجل فلا
ضرورة اليه فيجوز وهو القياس في الحل انا ناداه للضرورة فيما بين
التفرع عنه وبقي على الاصل فيما يجل ويجعل قاضي خان في ذكاه من شرط
حل الصيد ان لا يتوازي عن بصره فقلنا لانه اذا غاب عن بصره وما يكون
موت الصيد بسبب آخر فلا يلزم ان يمتنع عن عيانه عن حيا صيد ودع
نا انبت والاحتراز اذ لا يمتنع ان يتوازي عنك وهذا نص على ان الصيد يجرم
بالقاري وان لم يبعد عن طلبه واليه ايضا صاحب الهداية بقوله والذي
روينا حجة على ما لا رحمه الله في قوله ان ما توازي عنه اذا لم يمت لاجل
فاذا مات لجله لاجل وهذا يشبه الى انه اذا توازي عنه لاجل عندنا وان لم
يتعد عن طلبه فيكون ساقط القول في اول المتن واذا وقع السهم بالصيد
فاحتمل حيا غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا حل وان فعد عن طلبه
ثم اصابه لم يجل في الامر على الطلب وعدمه لا على التوازي وعدمه وعلى
هذا ثبت انه قتله اصحابنا رحمهم الله ولو حل نادلة على ما اذا فعد عن
طلبه كان يستقيم ولم يمتنا قض ولله خلاق الظاهر وما روينا من الحد
يبغ ما غاب عنه وبات لابي فيل من حجة على من ينع ذلك وان وجد به جراحة
سوي جراحة ستمول لاجل ليرحم عليه السلام لانه اذا ربيته سهمك فاذا
اسم الله عليه فان غاب عنك يؤمن فلم ينع فيه الا ان يمتك فظن ان شيت ٥
وان تجدته عن بقية الماء فلا مال رواه مسلم والنسائي وفي رواية انة
عليه السلام قاله اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه اثر غيره وعلم ان سهمك

ايضا

الوقت لا يظهر في المان لعدم الحياة فيه ولا شعبة له والرمح بالانصاف
نضا والاصل فيه ان المان من الحي حية وحل لاجل والمان من الحي
صورة لاجل لاجل وذلك بان يبقى في المان من حية بقدر ما يكون في
المدح فانه حي صورة لاجل بدل نادا لثام الحكم من انه لم يوش
فيو وقعه في الكبرية هذه الحالة ولا يجل اهل في هذه الحالة وان كان
يلزمه لما فيها من زيادة الا يلزم بقطع لحمه ولذلك المان منه بالاصطياد
لانه حي حية وحل لا يثبت له شي من هذه الاحكام **قال رحمه الله**
وان قطع انا لا والاكثرا ما يلى العجز اكل طه لان المان منه حي صورة لا
حيا اكل بغير سلامته وبناداه بعد هذه الجراحة وقع ذكاه في
الحال اكل طه كما اذا ابي راسه في الذلوة المختار به ولنا اذا قد
نصين لما ذكرنا خلاف ما اذا قطع هذا او رجلا او ثلثة ما يلى
النوام او اكل من نصف الرأس حيث يجوز المان ويحل المان منه لانه
يتوهم بقاء الحياة في الباقي وان ضربت عن شاة فان راسها يجل لقطع
الوداج وبكرة لما فيه من زيادة الامر بالاغوا الفاع وان ضربت من
قبل الشاة ان مات قبل قطع الذراع لاجل وان لم يمت حتى قطع الذراع
حلت ولو ضربت صيدا قطع بده او رجله ولم تنصل حتى مات ان كان
يتوهم السامة وانما له حل اكل طه بقتله سائر اجزاويه وان كان طيه
بان يمتلئنا جلدة حل ما سواه دوة لوجود الامانة معنى والصبرة
للعاني **قال رحمه الله** وحرم صيد الجوسي والوثني والمردة لانه ليس
من اهل الذكاه في حالة الاختيار فلذا في حالة المضطرار ولذا الجرم لانه
ليس من اهل ذكاه الاختيار في حيا الصيد فلذا لا يكون من اهل ذكاه
المضطرار فيه ويحل صيد الكلاب طه من اهل الذكاه اختيارا فلذا
اصطرازا **قال رحمه الله** وان ربي صيدا فلم ينع ذكاه اخر فتك
بقول الثاني وحل لانه هو المخذله وقال عليه السلام الصيد لمن اخذه
وانما حل لانه لما لم يخرج بالاول لم ينع حيا لثام ذكاه ذكاه

شرح

المصطوب وهو الجرح أي موضع كان وقد وجد **قال رحمه الله** وإن الخنة
تلاؤله وعدم لانه الخنة المول قد خرج من جرح المصباح وهو قاذرا
على كذا في المختار وفيه وجوب عليه ذكائه لا زوايا ولم يذكر وصار الثاني
قائلا لا يخرج وهو لو ترك ذكائه مع الندوة عليه جرحه في القتل أولى أن
يجزى خلاف الوجه الأول وهذا إذا كان جرحا يسيرا من الأول لأن سوتة بضاعت
الي الثاني إذا كان الذي المول جرحا لا يسيرا منه الصيد بأن لا يبيد من
الحياة المبتدئ بها في المذبوح كما إذا كان رأسه جرحا لأن سوتة لا يضاهي
الي الذي الثاني فلا اعتبار بوجوده كونه ميتا حيا ولهذا الموضع في الما في
هذه الحالة لا يجوز كونه بعد سوتة ولو كان الذي المول جرحا لا يسيرا
منه الصيد للمصباح في وقت حياة المذبوح بأن كان سوتة أو دونه
فيكون في وقت لا يجوز بالوجه الثاني لأن هذا القدر من الحياة لا يعتبر
عنده وعند جرح جرح لأن هذا القدر من الحياة يعتبر عنده فصار حكمه
حكم ما إذا كان الأول يسيرا منه ولا يحل **قال رحمه الله** وفي الثاني للأول
قيمه غير ما نقصته جراحته أي ضمن جميع قيمة الصيد غير ما نقصته
جراحته الأول لأنه الملتصق بالحيوان لا يغير له ملكه بالاعتان فيلزمه قيمته
ما ألت وقيمه وقت الاعتان فأيضا جرحا الأول فيلزمه ذلك لأن
قيمة التلصق تعتبر وقت الاعتان فصار حكمه لو ألت غيدا سريضا أو شاة
جذوة فانه يلزمه قيمته سنوفا بالمرض والجرح وقال صاحب الهداية
وغيره تأويله إذا علم أن التلصق حصل بالثاني بأن كان الأول جرحا يسيرا
والثاني جرحا لا يسيرا لم يزل التلصق مضافا الي الثاني وقد تخرجوا
مملوكا للأول سنوفا بالمجراحة فلا يضمنه كابل إذا اقتل غدا سريضا
وان علم أن الموت حصل من الجرحين أو لا يدري قال صاحب الهداية
قال في الزايات يضمن الماني ما نقصته جراحته من يضمن نصف قيمته جرحا
بجرحا يضمن نصف قيمته لجرحا الأول وهو ضمان ما نقصته جراحته
فلا تخرج حيوانا مملوكا للغير وقد نقصت قيمته أو لا وأنا الثاني وهو

عنه

صان نصف قيمته حيا فلان الموت حصل بالجرحين فيكون هو سوتة بضاعة
وهو مملوك للغير فيضمن نصف قيمته جرحا بالجرحين لأن الأول ما كانت
بضمنه يعني المجراحة الأولى ما كانت بطبع الثاني فلا يضمنها والثانية ضمنها
سوتة فلا يضمنها فأيضا المجراحة الثانية وسوتة ما نقصت جرحا يضمنه سوتة
وهو ما تضمنه من النقصان جرحا احتواها وأما الثالث وهو ضمان نصف اللحم
فلان بالترسية الأولى جرحا لا يسيرا بذكائه المختار ولو كان الثاني في هذا الزمان
الثاني انشده عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف المخرط لضمنه
سوتة حيث ضمن نصف قيمته جرحا فدخل ضمان اللحم فيه وهذا يوم أن بين
المثلين فرقاً أعني بين ما إذا حصل القتل بالثاني وحده أو بهما وليس
لذلك لافرق بينهما لأنه في الموضعين يضمن الثاني جميع قيمته غير ما نقصته
جراحته الأول إلا أنه يبين في المسئلة الأولى جميع الحاصل وفي الثانية يبين
طريق ضمان التلصق لذلك عن قاضي خان أي عدم الفرق بين المثلين بأنه
إذا الزايات الأول إذا ربي صيدا يسيرا وفي عشرة فتنصه وذهبن ثم رماه
الثاني فتنصه وذهبن ثم مات فعلى الطريق الأولى يضمن الثاني قيمته ويستط
عنه من قيمته وذهبن لأن ذلك تلف جرح الأول وهو المراد بقوله غير ما
نقصته جراحته وعلى الطريقة الثانية يضمن وذهبن أولاً ذلك القدر
من النقصان حصل بغيره وهو المراد بقوله في الزايات يضمن الثاني
ما نقصته جراحته يعني من قيمته سوتة فيضمن نصفها وهو لانه ذرايم وهو
المراد بقوله ثم ضمن نصف قيمته جرحا بجرحا يضمن نصف قيمته
حيث أن ذرايم يضمن النصف الآخر وهو ثلاثة أضعاف لأنه في ذلك اللحم ولا
يضمن النصف الآخر بعد الموت فإن كان ثوب اللحم موجودا يتسلم
لأنه يضمن ذلك النصف حيا فلو ضمه بعد الموت كان يملك الضمان بأن يضمن
قيمه حيا ثم يضمن قيمته بعد الموت وهذا المخرج وهذا إذا مات حيا
بينه عند ربي الثاني وكان ربي الثاني بعد ما الخنة الأول أنا إذا ماتت
حيا نخبة بقدر المذبوح فلا يضمن الثاني ويحل لأن سوتة لا يضمنه

لا يحل وإن كان السهم الأول جرحا يسير الصيد بدون السهم الثاني فالصيد
لأول لأنه هو الثاني في المخذ وأن كان الثاني جرحا يسيرا ومخرج الجرح استباحا
لأنه أوجب زيادة قوة في السهم الأول فأوجب الحرمة احتياطا بحسب ربي صيدا
أو رسل طية فأقبل الصيد بها بأن سمى وأسلمه فمات مسلما وأرسل طية
عليه فقتله قبل وقوع سهم الجوسي على الأرض وقبل رجوع طية لم يزل
الجوسي عانه لأنه لو لم يزل لما قدر التلصق على طية بهذا الذي والشركة
توجب الحرمة والمعاينة توجب الكراهة أنا إذا فعل ذلك بعد وقوع سهم
الجوسي في الأرض أو بعد رجوع طية فلا يكره لأن فعل الجوسي لم يرب
فان ربي المسلم وأرسله ولو ربي ثم ما الصيد فصرته التبع عن سوتة
حل لعدم امتان التبع رعيه فلا يرب ما إذا أصاب السهم طية على وخيرة فان تد
فأصاب صيدا آخر حيث لم يزل لأن الذي قد انقطع بالمراد الذي وزايات ولذا
إذا ذنت التبع إلى وزايات لم يزل لما قلنا خلاف ما إذا رجع إلى وزايات بضرب
دخل آخر حيث جرح إذا كان يرمي بقصد المصطوب لأن الأول انقطع فلا ن
سوتة في الثاني قبل ولو أخرجت منه أو سوتة أو سوتة بأصابعه الحائط ولم يرجع
الي وزايات لما ذكرنا في التبع ولأن قوة التي لم تستطع قبضا إلى
الزاي ولو هبت التبع فصرته السهم فزادت في ذهابه فأصاب الصيد
فلا بأس بأكله لأن فعل التبع ليس من جنس فعل الزاي فلم يتحقق بهذه
المعاينة شبهة التلصق بقيت المصاغة معناه إلى الذي **قال رحمه الله**
وقد أصطفا ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه وأما إذا دخلت فاضطادوا
مطلقا فمن غير قيد بالأكول إذا الصيد لم يضمن بالأكول **قال**
الشاعر صيد الملوأنا ربك وتعالى وإذا زلت نصيدي لم يظا لك
ولأن اصطفا به سبب الانتفاع بجلده أو شعره أو بشره أو سبب دافع
شربه وحل ذلك مشروط والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

كتاب القرب قال رحمه الله
هو حبس سبي عن ملبس استيلاءه منه بالدين هذا أحد في الشروع

الثاني ولهذا الموضع في الما في هذه الحالة لا يجوز وقد ذكرنا من قبل وعنده وقع الجرح
بقوله فان علم أن الموت حصل من الجرحين أو لا يدري ولو رماه مضافا
أحدهما قبل الآخر فأنه في أصالة المصباح رماه أحدهما أو لم يرمه رماه الثاني فيكون
أن يضمن الأول أو بعد ما أصابه قبل أن يضمنه فإصابة الأول والخنة أو الخنة توجب
أصالة الثاني قبله فهو الأول ويحل وقال في الجرح المملوك حالة أصالة
الثاني غير متبع فلا يحل بذاته المصطوب فصار إذا رماه الثاني بعد ما أغت
الأول قلنا عند ربي الثاني هو صيد متبع فوقع ربه ذكائه ولهذا تستلزم
السمية عند الذي قلنا الاستماع يعتبر عنده إلا أن الملك يثبت للأول لأن
سهمه أخرجه عن حيز الاستماع فخللا به قبل أن يصيد سهم الثاني البه فاصلة
أن المصطوب في الجرح والضمان وقت المصطوب الذي في صيد متبع فلا يعتبر
سببا للرجوع الضمان ولا يملك بوجبا بعد ذلك وهو ذكائه بفعل المصباح
لأن الجرح حصل بغيره وفعله هو الذي والأرسل فيغير وقته وفي حق الملك
يعتبر وقت الاعتان لأن يثبت الملك وقد يثبت وقت الاعتان بهما ولو رماه
سعا وأصابا معا فأن سهمها فهو بينهما الاستماع في السبي والتا في واللبية
هذا لأنهم حتى يملك باثنا ولا يعتبر امتان بدون الاعتان حتى لو أرسل يانب
فأسك الصيد بغيره ولم يخنه فأرسل أخو يانب فقتل ذلك الصيد كان
الصيد الثاني وحل لأن ربي الأول لست يديها فظفر لسانه مسمما
يؤمل لك أنا التلصق فهو اعتان والتا في من أهل الاعتان فقتل الي صاحب
ولو ربي سهمها فأصاب الصيد فأنه ثم رماه فأنه فقتل جرحا لما بينا ولو
ربي سهمها فأصاب سهمها موصوعا على حائط فقتله وصحي السهم الثاني وأصاب
صيدا فقتل حل لأن ادناغ السهم الثاني بواسطة الأول فأصاب إلى تاسبه
بأنه رماه به ولو ربي سهمها الذي يصيد ورى رجل أخو الي ذلك الصيد أو
غيره وأصاب السهم الثاني السهم الأول وأصابه حتى أصاب الصيد وقتله
جرحا يظن أن السهم الأول جرحا لا يسيرا بل يبلغ إلى الصيد بدون دفع
الثاني فالصيد للثاني لأنه هو المخذ لا حتى لو كان الثاني جرحا يسيرا أو غيرا

الجرح

وهذا النقط يدل على الثبوت والدوام والبقاء الرهن على الترهون تسجيته
 للغير باسم المصدق بقاء رهنه الرهن شيئا ورهنه عبدة وارهنه لغيره
 غير الجميع هان ورهنه ورهنه في الرهن في القصة جعل الشئ محبوسا اي شي
 كان باي سبب فان قال الله تعالى **كل نفس بما كسبت رهينة** او محبوسه
 بغيرها لم يثبت من الخاص وقال الشاعر **فان تترك رهنك لا فاك له**
 بغيره والذائع ان الرهن قد غلنا اي ارهنه وحسب قلبه ذهب بغيره
 التوديع والحبس قلب الحب عندها على وجه لا يمكن فكاكه وقوله **لا بد من اشارة**
 الى ان الرهن لا يجوز ان يكون الرهن لان الرهن لا يكون استينافه بغير الرهن لعدم
 تعيينه وانما العين فلا يمكن استينافه بغير الرهن فلا يجوز الرهن بها الاما اذا كانت
 مضمونة بنفسها بالمضمون والمهر وبذلك المبلغ وبذلك الصلح عن دم العبد
 لا بالموجب الاصل في الرهن المثل والقيمة وزاد العين بخلص على ما عليه المجهول
 وهو من وجهان اتمح الخلاف والمبراعين يتبعه ويوجب الزكاة على من
 هو في يده في مال يقدرا القيمة ولو كان الزايج هو العين لما ثبتت هذه
 الاحكام وعند البعض وان كان الموجب الاصل زكاة العين وزكاة القيمة بخلص
 ولا يجب الضمان الا بعد الهلاك لكن يجب عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا
 يعتبر بقبضه يوم القبض فيكون رهنا بعد وجود سبب وجوبه فيصير جاني
 الخالة بخلاف الاعيان غير المضمونة بالمانات والمضمون بغيرها بالمبيع
 حتى لا يجوز الرهن بها لعدم وجوبها الا يري ان الحوالة المتبذرة بالاعيان
 المضمونة بنفسها لا تنطبق بغيرها والمتبذرة بغير المضمونة باعيانها تنطبق
 ولو لان الوجوب او شبهه لوجود سبب ثابت لطلعت والرهن شروع
 بالخابر والسقم واجماع المتأمنات القاب فتقول تعالى **فان رهن متبذرة**
 وانما البتة فاروي عن عابسة رضي الله عنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اشترى طعنانين يهودي الى اجل ورهنه درغمان حديد واما مسلم
 والبخاري وقد اعتدوا اجماعا عليه ولا يثبت في جانب الاستيناف بغيره كما
 يجوز الوثنية في جانب الوجوب وهي القالة بالحوالة والمناجاة ان الحاجة الي

الوثنية ثالثة من الجانبين فان المصدق قد نال عذرا من يده بالرهن والمدين
 يامن بالرهن من الشئ بالحيوان او باستلاف الدين في مال عيبه لمرتين منه شي
 او تخافضته غير من العذرا فكان فيه منع للحالة والحوالة والحوالة فيشرع
قال رحمه الله ولزم بايجاب وقوله **وتبينه من غير ما سأل** وهذا سقم
 فان الرهن لا يلزم بالايجاب والتبطل لا يتبع بالقيمة والصدقة ولزم بعبدها
 وبغير القبض قبله **وقال مالك** رحمه الله لا يلزم بنفسه العقد بالبيع والمناجاة
 والمناجاة ان كل واحد من المدينين بالمال من الجانبين ولا يثبت وثنية فاشية
 الخالة فيلزم بالتبطل والخلاف معه بناء على الخلاف في الصدقة والقيمة ولما
 قولنا في **ان لم ينع على سقمه والوجه انما رهن متبذرة** والمصدق للمدينون
 بخلاف القام في جواب الشرط بما ذكره الامور والامر بالشئ الموصوف يتضمن
 يكون ذلك الوصف شرطا فيما في المشروع يصنع لا يوجد دون تلك القيمة
 نظيره قوله تعالى **ومن قبل مؤثرا خطا** **فخر بن قيس** في **مؤثرا** اي بالحيوان
 رهنه مؤثمة ولا ان الرهن عند شرع لما ان الرهن لا يتوجب بغيره على
 الموثني شيئا ولهذا لا يجبر عليه فلا بد من الاستيناف بعدم الرجوع لجهة الرهن
 والصدقة والقيمة والايضا يكون بالقبض وقوله **مؤثرا** غيرا غيرا احتسره
 بالمراد من المشاع والتالي عن المشعول وبالله في المشعول فاذا قبضه
 لذلك لم يوجد القبض على المال **قال رحمه الله** والتالية فيه وفي البيع قبض
 والصواب ان القيمة تسليم لا تباين عن رفع بل بدلت المصنف ان حكم
 القبض حتى يبرأ ببيع الرجوع بعدة في الرهن ولا يفي البيع الموانع من القبض
 وهو من قبل التسليم والتسليم والقبض قبل التسليم وانما لا يفي في التسليم
 هو في غير ما يندرج عليه والقبض في غير غيره فلا يثبت به وهذا هو ظاهره وايضا
 وعن أبي يوسف ان الرهن في المتعول لا يثبت الا بالتبطل لا قبض موجب
 للضمان ابتداء او اذ لم يكن الرهن مضمونا على احد قبل ذلك فلا يثبت له
 بالقبض حقيقة بالمضيق بخلاف البيع فان القبض فيه يثبت للضمان بين
 التابع الى المشتري فان البيع قبل التسليم مضمون على التاجر بالقبض ثم يتبطل

فمن

ذلك الى المشتري بالقبض والاول اتم لما ذكرنا والبيان على القصة بالطلوع
 قبض الرهن شروع فاشية البيع والقصة ليس في شروع فلا حاجة الى ثبوته
 بدون قبضه حقيقة وهو التملك **قال رحمه الله** ولما ان بيع عن الرهن ما لم
 يتقبضه اي للزاهن ان يبيع عن الرهن ما لم يتقبضه الموثن لما ذكرنا يتبعه ولا
 لزمه على المتبرع ما لم يملك بالقيمة والصدقة وبغير خلاف ما ذكرنا وقد ذكرنا
قال رحمه الله وهو مضمون بالقبض من قبضه ومن الذي فله ذلك وقبضه من
 ذنبه وصا وشتره فلا ذنبه وان كانت الثمن ذنبه فالتبطل امانه وبقد والذين
 صاروا شتره وان كانت امانا وشتره بغيره بغيره ورجع المدين بالقبض
وقال الشافعي رحمه الله الرهن كله امانه في بيع المدين لا يثبت شيئا من الدين
 بهلاكه لئلا يملك عليه التسليم لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنته غفاه وعليه
 غرضه واما الدار فطلي فاعناه لا يصير مضمونا بالدين وعن قوله الله اي
 للزاهن الزاوي وعليه غرضه اي لو هلك كان الهلاك على الزاهن ولو الرهن
 وثنية فلا يثبت الدين بهلاكه اعتبارا بهلاكه المتك والشئ بهلاكه لا الوثنية
 في جانب الوجوب وهو الحوالة والحالة وهذا من الوثنية بغيره اذ بها عني الهلاك
 وتوسط الدين بهلاكه الرهن بقاء القصة اذ الحق بغيره بغيره الهلاك
 وهو صند الصيانة فصار امانا من ربه الا يرا ان انا اذا عني قد والذين امانه
 في يد المدين والقبض في الحل واحد فلا يثبت الضمان في البيع دون القبض
وقال قوله عليه السلام للمدينين بعد ما نزلت النزل المدينين عنده ذهب
 حنك ولا يجوز ان يراذير ذهاب الحق في الحبس لا يملك بغيره رهنه فلا
 يحتاج فيه الى البيان لانه عليه السلام يثبت البيان الاحكام لبيان الحقائق
 ولو ان الحق لم يمتد بالامانة فيتموه الى المدلول او لا وقوله عليه السلام
 اذ عني الرهن فهو في يده مضمون علي ما قالوا اذا اشترى الرهن بغيره
 هلكه بان قاله واحد منها لادري في قبضه فيكون مضمونا بما فيه من الدين
 واجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع اخلائهم
 في قبضه الضمان فذهب عن رضي الله عنه انه مضمون بالافاضل من الدين ومن

قيمة الرهن ويأخذ أصحابنا رجوعه الله وعن علي رضي الله عنه انه قال يرا اذ ان
 الفصل وقال الحسن هذا تحول على كالمير الرهن اذا استوفى المدين بغيره
 عليه الفصل وقد روي عن محمد بن الحنفية عن علي مثل مذهبا وعند شرع
 الرهن مضمون بما فيه ثلث قيمته او ثلثه حتى لا يبيع واجدها على الآخر بعد هلاكه
 بشئ مطلقا وهذا اختلاف السلف على ثلاثة اقسام واحدا قولنا جرد
 عن الاجماع فلا يجوز وان التاثير للمدين بدل الاستيناف وهو ملك اليد والحبس
 لم يسطع في عن الحبس على ما بينا والاحكام الشرعية ثبتت على وفن عانيها
 اللغوية ولو ان الرهن وثنية الجانب الاستيناف وهو ان يكون موصلا له وثنية
 ذلك ملك اليد والحبس لبيع المدين من المدينين الرهن وليكون
 عاجزا عن الاستيناف بغيره فاستأجر الى قضاء الدين لاجتناب لغيره فاذا ائتم هذا
 المعنى ثبت الاستيناف من وجوه وقد تقرر بالهلاك فالواستوفى الدين بعدة بغيره
 الى الدوام لا يكون استينافا ثانيا ولا يلزم ذلك خاك ثانيا الرهن لان استينافا لاول
 ينص بالرد على الزاهن فلا يتكرر ولا ينافى افاض واستوفى بملك اليد بملك
 الوثنية وقد بينه في ملك الوثنية فكان ان يستوفى بملكه حقيقة كمال او افاض
 مستوفى بالمالية دون العين فيكون له الاستيناف ثانيا لياخذ حقه في العين كماله
 لا ان يملك الا وجه الى استيناف الثاني وهو ملك الوثنية بدون ملك اليد او ملك العين
 بدون ملك المال لا يتصور ذلك فيشترط للرجوع وان اذا استوفى في وثنية فان
 الجواز ان حقه في الجوز بملك الجوز بقصور واستيناف الجوز وقد هادون
 العين فاذا املك العين بقي ملك الزاهن في امانه في يده فتكون ثلثه حقا
 ولستم مضمونا عليه لانه من ملكه ولو اشترى الرهن لا يوجب قبض الرهن عن
 قبض الشتر المان عينة امانا فلا يوجب قبضه عن قبض المضمون وقوله عليه السلام
 لصاحبه غفاه وعليه غرضه قلنا يحمل ان يكون الصاحب هو الموثن كما بينا
 للمضاييق صاحب المار وعن أبي يوسف في قبضه الجوز ان الفصل في قيمة
 الرهن لرب الرهن ولا يكون مضمونا ولا يعلق الرهن وان كان فيه نقصان
 رجع المدين بالقبض عن أبي عبيدة القاسمي واجد يتول رجع الرهن الى

فمن

وتبره فكون غنمه له وتبرج وتبرج الحق عليه فيكون غنمه عليه فإذا كان الحديث
ثاملاً لا يلزم جهة وتعني قوله عليه السلام لا يخلو الرهن على ما قالوا الاحتباس
الكلبي بان يصير مملوكاً لا كذا ذكره الكرخي عن السلف وعن القضي في وجده في
الي رجل وهما واخذ به دونهما فقال ان جسدك عتقك لئلا وكذا قالوا فان ذلك
مما لا يبره لا يخلو الرهن فخله جازاً بالثمن وموجب الوهن شوب بده الاستيناء
وهذا الجنب الصيانة وان كان فراع الذم من ضرره وان تغلف الصك والشجر
لم لا استيناء فيها حتى يتشط ذنبه بالهلاكي فحاصله ان حكم الرهن عندنا
صبر ودة الرهن محتسباً بدينه بان يات بده الاستيناء عليه وعنده تعقل الذي
بالعين استيناء منه عينا بالبيع وقطعة اولى به وسدده على سائر العتق
فخرج على الاصلين عدة سائر كلها مختلف فيها **قوله** ان الرهن متشوع
من الاستيناء والاحتباس به عندنا انه يثبت به موجب وهو الاحتباس
وعنده لا يمنع منه لانه لا ياتي في موجب وهو تعينه للبيع **قوله** ان حكم الرهن
يشري الى الولد عندنا فيجس مع الاصل وعنده لا يشري الى الولد الحادث
بعد الاستيناء في حقيقته الاستيناء يكون المستحق في كل ذمة الاستيناء
الحكمي وعنده لما كان حكم الرهن تعينه للبيع فتعين غيره المتبع كما يجب تعينه
عنه احري له **قوله** ان الرهن المشاع لا يجوز عندنا لان حكم الرهن وهو
الحبس الذي لا يتصور فيه وعنده يجوز ان يكون يتبعه في غيبه الضمان ما
ذكره في المختصر وهو ان يكون مضموناً بالمال من يتصور في الدين الى احكامنا
ذكره على ما بينا **قوله** ان رهن الله الرهن له مضمون بالقيمة حتى اذا
كانت قيمته التزمن الدين تجب على المرتهن ضمان الفصل لقوله على رضي الله
عنه نيزاد ان الفسخ في الرهن والشرط يكون من الجانبين فيرجع كل واحد
بينهما على صاحبه بالفضل عند الهلاك وان الزيادة على الدين موهنة
لكونها محسنة به فتكون مضمونة كما في الدين ومدهتها موهنة
عنه وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وكان يد الموثق بده الاستيناء
توجب الضمان الى بقدر المستوفي في حقيقته الاستيناء بان اوقاه وداه في

الحق الرهن

كيس الغنم حتى يكون مضموناً عليه بقدر الذي والفصل امانة والزيادة موهنة
صروها استيناء حبس الاصل بدينها وتضمنه في حق الضمان والمزاد بالشرط
في الموهنة عن علي كماله البيع فانه لو يمينه ان قال المرتهن امين في الضمان وروى
بن الحنفية عنه انه يخل مضموناً فله يمينه في ضمانه واليمين الضمان فيما اذا كان
لرهنه بالاعتيان المضمون وقد هلك الرهن ان يهلك له في يده الرهن سلم العين
الى المرتهن وخد منة الاصل من يمينه الرهن ومن يمينه الضمان على الرهن تضمنت
بالاقل منها اذا العين المرهون بها بمنزلة الدين المرهون به فاذا وصل الى المرتهن
العين وجب عليه ان يرد قدر المضمون من الزيادة عليه امانه وان هلكت العين
المرهون بها قبل الرهن فالرهن على كماله يمينه تلك العين وان هلك الرهن
بعد ذلك كان مضموناً بالمال من يمينه ومن يمينه الضمان حتى يرجع المرتهن على
الواهب بالزيادة ان كانت قيمة الرهن الشرط ولا يرجع الزايع على المرتهن ان
كانت قيمة الرهن الشرط والفضل بين الرهن امانه لما اذا كان موهوناً بالدين
وقد فصل **قوله** ان الرهن يبيح في مختصه ولا يبيح الرهن الا بدنه مضمون وهذا
يشير الى ان الرهن بالاعتيان المضمون لا يبيح ويكن ان يناد ان الموجه الاصل
فيها القيمة وهي دين على ما بينا وصحة الدين يكون مضموناً وصفاً على ما ياب
فيه لان الدين لا يكون الا مضموناً وذلك في ضمانه في قناه وصاحب الميسر اذا
اخذ المولى بيد اللذات من ماله وان كان لا يجوز اخذ الكفيل به وفي
الميل الملبط بالحرة في الرهن والارتهان وذكر الطحاوي انه على قياس قوله
اي يبرئ ويحل ويجوز الفسخ الاول لان الرهن امانة والارتهان استيناء
وهو يملكها ولو رهن بكتابتها عدا فان العبد عتق المانبة اذا قضى الناجي
بذلك وان رجع الابن بعد ذلك يكون رهناً بكتابتها والعبد المادون له في
الضمان والحال حتى يملك الرهن والارتهان لما ذكرنا **قوله** ان الرهن
يطالب الزايع بدنه ويحبس بهاي المرتهن ان يطالب الزايع بدنه ويحبس
به وان كان الرهن في يده لم يحنه بان يبع الرهن والرهان الزيادة الضمان
فلا تنتفع به المطالب ولذا لا ينتفع به الحبس به لا تجوز الظلم وهو الماطلة على

في يد من في عياله وعات وطلب المرتهن دينه والذي في يده مضموناً والزيادة من
العبد ولا يقول له ادري لمن هو جبر الزايع على قضاء الدين لان احصاء الرهن
ليس على المرتهن بل على رتبته بينه ولذا اذا غلب العتق وطرد به اي ليس
لما فاقه غلبت ما اذا جحد الذي اوعده العتق الرهن بان كان هو ما في حيث
لا يرجع المرتهن على الزايع يمينه حتى يشاء رهنه لم لا يجد عند ذوي المال
والذي على المرتهن تحقق الاستيناء فلا يملك المطالبة به **قوله** ان
كان الرهن في يده المرتهن لم يكن من البيع حتى يفيقه الدين اي لو اودع الزايع
ان يبيع الرهن لم يبيعه بيمينه الدين بل يبيع على المرتهن ان يملكه من البيع لم يحكم
الرهن الحبس الذي لم ياتي ان يبيعه الدين لا الضمان من نذر على ما بينا في كل
فلو قضا البعض قلنا ان يبيعه ذلك الرهن حتى يفيقه في البيعة كما في حبس المتبع
قوله ان الرهن اذا قضى سلم الرهن اي اذا قضى الزايع جميع الدين سلم المرتهن
الرهن البعول والمانع من التسليم بوصول حق المرتهن اليه فلو هلك الرهن بعد
قضاء الدين قبل تسليمه الى الزايع استرد الزايع ما قضا من الدين لم يبين
بالهلاكي ان قضا واستوفى من وقت البيعة السابق فلان الثاني استيناء بعد
استيناء فيجوز دة وهذا المنة باقية الدين لا يفسخ الرهن حتى يرد الى صاحبه
يكون مضموناً على كماله بعد قضاء الدين ما لم يسله الى الزايع او يبرئه المرتهن
عن الدين ولذا لو قضا الرهن لم يفسخ ما دام في يده حتى كان المرتهن ان يبيعه
بعد الشح حتى يفيقه في دينه ولو هلك بعد الشح يكون ماله هلك قبله فلو كان
يدينه غلبت ما اذا هلك بعد الزايع حيث لا يفيقه استيناء لانه لم يبين وهذا لان
بقائه رهناً باسمين البين والدين فاذا فاقه احدثها لم يمين رهناً **قوله** ان
ولا يبيعه المرتهن بالرهان استيناء وسلي وليس اجازة واعازة لان الرهن
يقتضي الحبس الى ان يفيقه في دينه دون الاحتياج فلا يجوز الامتناع الا بطلبه منه
فان فعله كان مضموناً ولا يخلو الرهن بالعدوي **قوله** ان الرهن
ووجبه وقلوبه وخادمه الذي في عياله مضموناً ان يكون الولد ايمناً في عياله
لم يمينه امانته في يده على ما بينا فصار كالوديع واجبه الخاص لولده الذي

الحق الرهن

ما بينا القضاء مضموناً **قوله** ان الرهن يبرئ المرتهن باحضار رهنه
والواهب باذنه او اذ اي اطلب المرتهن دينه بمرتباً باحضار الرهن او
للمعلمة اذ بان وان قضا الرهن يمينه استيناء فلا يجوز ان يبيعه ماله مع قيام يمينه
الاستيناء لم لا يبرئ اليه بكونه الاستيناء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو
محتال واذا احضر المرتهن الرهن اسر الزايع بطلب الدين ولا وهو المادون بطلب
الزايع باذنه ويبرأ ولا يتعين حق المرتهن في الدين حاشي حق الزايع
في الرهن للتسوية بينهما كما في التسليم المتبع والتمن جبر البائع المتبع في تسليم المشتري
التمن الا لما ذكرنا وان طالبا بالدين في غير ابله الذي وقع فيه العتق فان
كان الرهن ماله لم يملكه ولو لم يملكه الجواز لان المان كلهما في حتم
ليتم واحدة في حق التسليم ولهذا لا يشترط فيه بيان مكان الاقامة فيه في باب
التسليم بالاجماع وان كان له حمل ومونه في دينه ولا يملك احضار الرهن
لم لا تنقل الواجب عليه التسليم بالتعليق دون التملك لانه يتصرف به بزيادة صريح
لو يملكه في العتق ولو بيع الرهن لا يملك المشتري احضار رهن الرهن لم لا
لم قدره لا عليه لم لا يبيعه باسم الزايع فصح وصار الرهن ديناً فصار كانه
رهناً الزايع وهو دين ولو يمين التمن جبر احضار الرهن اليه البذل سائر
المبذل والذي يبيعه التمن هو التنازع موهناً لان وعداً لانه هو العاقد
وحقن الحق نزع البعول احضار الرهن لم يستيناء حال الدين يملك
لستيناء في تدخل اذا ادعى الزايع هلاكه لاحتمال الهلاك غلبت ما اذا لم يبيع
الزايع هلاكه لم لا يملكه في احضاره مع انذاره بيمينه وهذا خلاف ما اذا
منه رجل خطأ العبد الرهن حتى قضى بالقيمة على غلته في ثلاث سنين حيث
لم يجر الزايع على قضاء الدين حتى يحضر المرتهن جميع القيمة لانه لم يبرئه
بفعل الزايع وفيما ساند صار ديناً بغيره ولا يبين احضار جميع القيمة لانه يبرئه
سائر المرتهن لكونه بائناً على ولو وضع الرهن على يد العبد واذا كان بالبداع
فصل في ما المرتهن يطلب دينه لا يملك احضار الرهن لم لا يبرئه من عليه
حتى وضع على يده غيره فلم يكن تسليماً في قدرته ولذا لو وصفت العبد في

الحق الرهن

في عقاله وهو الذي يستاجر مشاهرة أو مساندة والمعتبر فيه المساكاة والمعبرة
بالتمتع حتى لو ان المرأة دفعت اليه وجعلها لا يقضي **قال رحمه الله** وقضى بغيره
وبأبد اعم وتغير بما بينا ان عيبه وديعه والوديعة تضمن هذه الاشياء كونه
مستعدا بها فيضمن بيعه فتنه بالخصوب وهذا تضمن المودع الثاني فهو علي
الخلاص الذي يبيته في مودع المودع في حاب الوديعة ثم ان قضى المتاجر بالقيمة
من جنس الذي يلتفتان فيضاحا بغيره والقصاص اذا كان الدين خلا فلا يطالبه
واجب منها صاحبه الا بالفضل وان كان مؤجلا فيضمن المودع قيمته ويكون رهنا
عنده لا يملك الرهن فيكون له حكم اصله فاذا حل الاجل اخذ به دينه وان قضى
بالقيمة من خلاف جنس الذي كان الضمان رهنا عنده الى ان ينضميه دينه
لم يملك الرهن فاخذ به ولو رهنت خاتما فليس خاتما مؤقلا فان لم يخل بليس
الرهن قصا وتعدا به والجنس في ذلك سواء لان العادة فيه عتله
ولو جعل في غيره الاصاح كان رهنا على خالو لا يملك لذلك عادة فكان من
باب الجنط لمن باب الاستيعار بغيره ان المالك لا اذا كان المودع اسره فضمن
لان النسيان ليس لذلك فيكون من باب الاستيعار ولذا الطيلسان ان ليس
للسانعتا اذا ضمن وان وصفت علي عاتية لا يقضي ولو رهن شيئين فقتلتهما
ضمن وفي الثلاثة لا يضمن لان العادة جرت بين الشيعان ان يتلدا الشيعين
في الحرب دون الثلاثة ولو رهنت خاتما فليس خاتما مؤقلا فان لم يخل بليس
خاتما ضمن ولو مستعمل والافلا لا تملكه **قال رحمه الله** واجرة يدين جنطه
وحافظه على المودع واجرة واجبه ونفقة الرهن والحراج على الزاهن والاصل
فيما انما يحتاج اليه لصلح الرهن بنفسه وينتقم فهو على الزاهن سواء كان في
الرهن فضل او لم يكن ولو الرهن باقية على بلكم ولذا انما مملوكه لا يكون اصلا
ونقتله عليه لانه مؤقلا في الوديعة وذلك يملك النفع من ماله
ومتقوم واجرة الزاهن عليه لا تملك الهبات ومن هذا الجنس لسوء التفت
واجرة طير ولو الرهن وكري النهر وسقي البساتين وتلتج غيلة وحجاده
والنبا بمصلحه وكل ما كان جنطه لرد في يده المودع ولو وجد به من الهبات

في

لذا اذا المودع فهو على المودع مثل اجرة والمحافظة لان المساكاة تحل والمجنط
واجبه عليه فتكون مودعة عليه ولذلك اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن وعن ابي
يوسف ان اجرة المأوى على الزاهن بئرا لانه يملكه في شقته ومن هذا القسم
جمل الامتياز اذا كان له ضمن لانه يملكه بالاستيعار كانت باقية على الحمل ويحتاج الي
اعادة بالاستيعار لانه على المالك فذات من سرقه الرق يكون عليه وان
وان كان بعضه امانه فيقدر المضمون على المرقن وحكمة امانه على الزاهن
لان الرد لعادة اليد وبدة في الزيادة بدل المالك اذ هو المودع فيها فيكون
على المالك بخلاف اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن فان لهها تجب على المرقن
ليست ساكن لان وجوبها لاجل المحبس وعن الحسن ثابت في له والانا المجلد
فلاجل الضمان فيقدر بغيره والمداواة واليد من الجنابة تنقسم على المضمون
والامانة والحراج على الزاهن لانه مؤقلا الملك والعقل فيها يخرج منه على نقي
المركن تعلقت بالعين ولا يملك الرهن بغيره الباقي لان وجوبه لاني في ماله الا
يؤي انه لو باع الخارج كله في غيره الرهن قبل اداء الضمان فذلك ان يخرج
بدل الضمان من باي اخر واذا كان ماله باقية فيه بقي رهنا على خالو خلاص
استحقاقه في شقاع من الرهن حيث يملك الرهن في الباقي لانه يملك الاستحقاق
انه يملك قدر المستحق فكان الرهن شاقيا من الاستدواء وتبين ان الرهن كان
باطلا ولذا وجوب الضمان وجوبه لاني في ملك الزاهن لغيره ولا يغيره ثبوته
اذا اخرج منه الضمان فذلك الجوز عن ماله في ذلك الوقت فلم يوجب شيئا في
الباقي لم يملكه ولا ماله وما اذا ادها ما تجب على الضمان بغيره الفاضي فهو
شعور ما اذا قضى من غيره بغيره وان كان باس الفاضي ويملكه ذبا على الخو
دفع عليه ويجوز اسير الفاضي من غير دفعه بغيره ولا يبيع عليه في المقتط
وعلى خيفة رضي الله عنه انه لا يبيع عليه اذا كان صاحبه حاضر وان كان باس
الفاضي لم يملكه ان يبيع الا سوا الفاضي فباستصحابه بذلك **قال ابو يوسف**
يبيع في التجمين وهي قرض مسئلة المجرم ان الفاضي يملك على الحاضر ولا يملك
امره عليه لانه لو تدد عليه اسره لكان محجورا عليه وهو لا يملكه عدة **وعنه**

ابي يوسف يملك فيند اسره عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
باب ما يجوز ان يرهنه والممنوع منه وما لا يجوز
قال رحمه الله لا يجوز رهن المشاع **وقال الشافعي** يجوز لمن موجهه منه اجتناب
بيعوه وتضمنه والمشاع يملك ذلك وان كان استيعار والاستيعار الحقيقي لا يبيع
بالشعور كذا الحكم ولما ان موجهه ثبوت به الاستيعار واستحقاق المحس الذي لم
لحصيله يتصوره وهو الاستيعار في الوجه الذي يملكه وذلك لا يحصل الا بشعور
البيع عليه ولهذا شرط في النص ان يكون متوضعا بخلاف حقيقته الاستيعار لان
موجهه بلك العين المستوفاة فمطل الحس والملا يتصور في المشاع ولا يتصور
الحس الذي لم يملكه لا يملك بالما باق فيصير كانه رهنة يوما ويوما ولهذا يتصور
فيه ما يملك التمسك والاعمالها بخلاف الهبة حيث يجوز في الهبة التمسك لان
موجهه الملك وذلك لا يبيع بالشعور وانما يبيعها له بغيره من التمسك وذلك فيما
يضمن لم يملك ولا يجوز من شعور ايضا لان شعور البدن في المشاع لا يتصور ولا له
كان لا يملكه بوجاهة الرهن ويوم بكم الملك فيصير كانه رهنة يوما ويوما لا
علا في الهبة حيث يجوز في المشاع من شعور بكون حكم التمسك من الامتناع لا
الحس والشعور يمكن من ذلك يجوز بخلاف غير الشعور والشعور المار به
بيع تمام الرهن في رواية الاصل وعن ابي يوسف انه لا يبيع لان حكم النسيان سهل
من الامتناع فاشبه الهبة وجها اول ان الامتناع لعدم التحلية وفي غلو يستوي
الامتناع والنسيان بالمحرمة في باب النكاح بخلاف الهبة لان المشاع لا يبيع حكمها
وهو الملك والمبيع في الامتناع لاني اعلم على ما عرفت ولا حاجة الي اعتماده في
خالو النسيان ولهذا يبيع الرهن في بعض الموهوب ولا يبيع الفسخ في بعض
الموهون **قال رحمه الله** ولا العبرة على الخلد ونها ولا ذرع في الارض دونها
لان الفسخ شرط في الرهن على ما بينا ولا يمكن فيض المقتل بغيره وحده
فصا في معنى المشاع **وعن ابي حنيفة** ان رهن الارض بدون الشعور لا يملك
الشعور اسم لثابت فيكون استيعار الاشياء بوضوحها بخلاف ما اذا رهن الدار

في

لم ينسب فلا بد من بيان الموهوب في بيع الرهن متى كان مستحقا له من
الرهن والمنايا ليست بعهود ولا يدين استيفاؤها من الرهن ليعني خالف
بقاها وعدم وجوبها بعد خلاصها فصار في البيع الحائي والعبد المادون
له في القمار والشفعة فان الرهن بها لا يجوز لعدم العلم ان فان العبد غير مضمون
عليه المولي والشفعة غير مضمونة على المشتري خلافا لما عاين المضمون بالخصم
وبدل الخلع والمهر وبديل الصلح على عدم العقد حيث يقع الرهن بما لا يوجب
فيما اشترى او اذا اوجب فيها القيمة والعين خلت على ما عليه المهر او للغير
شبهه الوجوب على ما قاله البعض فيكون رهنها بغير وجوب او شبهه وانما
الدرك فلان الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك ان
العين عند استيفاء المبيع فالرهن عند البيع على المبيع رد الفتي ولذا بعد الاحتيا
حتى يحكم بحد الفتي وينسج البيع لاحتلاله بغير المشتري المبيع خلافا لاحتياط
يجوز ان الحالة يجوز تغليبها بشروط ملام على ما عرفت في موضعهم وهذا لما التزم
المطالبة والتزام المالك لعلها وانما في المالك ما يوجب في القوم والصلح وليس
بمناخي من معنى الفلك ولا لذلك الرهن فانه استيفاء فيكون ملكا والتملكات باسها
لا يجوز اطلاقه ولا اضافتها فانها لا تفرق ولو قيل الرهن بالذكر قبل الوجوب بالاستحقاق
فذلك عند المشتري بل انما انما لم لا عند حيث وقع باطلا خلافا للرهن بالدين
الموعود وهوان يتولد رهنك هذا بالبيع فيمنع ويملكه بعد المهرين حيث يملك
فانسي من المالكين الموعود جيل لم يوجد باعتبار الحاجة بل جعلت جودا ايضا لان
الرهن استيفاء والاستيفاء لا يتبين الوجوب بل يولد فلا بد من سبق الوجوب ليكون
المستيفاء مستيفا عليه ولا يتصور جهة الرهن الذي يقع على اعتبار وجوده فيعطي
لذلك المضمون على سبب الشرط فيكون مضمونا عليه بالمال فاما في من جهة الرهن
اذا قيد الموعود وان لم يرد فانه بان رهنه على ان يعطيه شيئا يملك الرهن
في يوم المهرين يعني المهرين الزاويين فاما لانه بالمال لعلنا مستوفيا فليكون
بيانه اليه لا يورث ذلك خلافا للمضمون على سبب الشرط حيث يجب على الناظرين
جميع قيمته لم يضمنون بنفسه بل يبيع الفاسد والمغضوب فلا يتقدر بغيره ولا

الرهن

لذلك الرهن فانه مضمون بغيره وهو الذي يكون متقدرا به وذوي المعالي غن
اني بوسعة اتعجب فيه الرهن في الدين الموعود بالقيمة ما بلغت بالمضمون على
سبب الشرط وانما بالبيع فلا يضمن بغيره فانه مضمون بالشرط حتى اذا هلك
ذهب بالشرط فلا يجب على البايع شي وان الرهن لا يجوز الا بالاعتبار المضمون بنفسها
ولم يجر بالاعتبار المضمون بغيرها كالرهن وان هلك الرهن بالبيع ذهب بغيره
شيء لم لا اعتبار بالباطل فلا يجب على المشتري شي **قال رحمه الله** وانما يبيع
بدين ولو موعود ايا الرهن بدين وان كان الدين موعودا ولا يبيع بغيره
وقد بينا المضي فيه وهوان الرهن استيفاء ولا يبيعا يتحقق في الواجب وهو الدين
ثم وجوب الدين ظاهرنا في بيع الرهن ولا يشترط وجوبه حينئذ حتى لو ادعى على
رجل دينه عدمه مثلا فانكر المدي عليه فصالحه على حياجه على الانكار واعطاه بها
رهننا لئلا يخرجه فذلك الرهن عند المهرين في تصادق ان لا يدين عليه فان المهرين
بضمين فيه حياجه الزاويين باعتبار الظاهر لانه في المهرين في المهرين ولذا الواشني بعدا
ورهن بالشرط فلهذا الرهن في طهران العقد حرا ومشتق عنه على البايع ان يضمن
الافس من جهة الرهن ومن قبل العبد لان الدين كان باطلا هذا فيمنع عليه
احتكامه لان الاحكام الشرعية تنبني على الظاهر وانما في هذا الذي يتولى الشرط
ولذا الواشني عندا او شاة ذلية او خلا من يضمنه فاما في طهر العبد والاشاة
سببه والخلع فانه ان الرهن مضمون لما ذكرنا **قال رحمه الله** وبما لا يملك
وقد اصرق والمسلم فيه لا يجوز الرهن بغيره الاشياء **وقال** في الموعود لان
حكمه الاستيفاء وذلك بالاستيفاء لا يخلو في الجنس والاستيفاء الحرام في
بدل الصرق والسلم ولنا انما اشتان من الوجه الذي بينا وهو التصديق بالرهن
وانما يصح مستوفيا بالمال لا بالعين ولهذا تكون غيبه امانة في يده حتى يجب
نفسه ولعلنا في علي الزاويين ولو كان مستوفيا بوجوب على المهرين وهان
حيث الماله جنس واحد يجوز استيفاءه **قال رحمه الله** فان هلك
صار مستوفيا للوجود القبيص وانما في الجنس من حيث الماله وهو المضمون
فيه هذا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وان افتراقا قبل الهلاك بطل الرهن

بالحداد

والسلم لثبوت الثمن ختمته وخلا هذا اذا كان رهنه بدلا لقرض او بواصل
السلم وان كان رهنه بالمشترى فلهذا لا يفرق بين قرضه لاجب في الجنس ثم ان
هلك بعد الافتراق صار مستوفيا للسلم فيه في السلم اذا كان رهنه بواصل الماله
او بدلا لقرض وهلك قبل الافتراق يصير مستوفيا لقرضه في السلم والسلم
لو تفرقا السلم والمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنه بواصل الماله استيفاءا حتى
يجب به والنكاح ان لا يجبه بولادة دين اخر وجب بسبب اخر وهو التضي
والسلم فيه يجب بالاعتد فلا يكون الرهن باحدها رهنه بالآخر كما لو كان عليه
ديان ذواهم وقا نهر باحدها رهنه فنصفاه الذي به الرهن او ابراه من ليس
لحجبه بالدين المخر وجه الاستيفاء انما ان يضمنه الواجب بسبب التضي
الذي جري بينهما وهو السلم فيه عند عدم التضي وراس الماله عند التضي فيكون
ايجح نحو ما يولد بطل فقام مقام الرهن بالشرط يكون رهنه بدلا لو اذ ارتق
بالمغضوب فذلك المغضوب صار رهنه بينهما ولو هلك الرهن بعد التضي
يملك بالمسلم فيه لانه رهنه بوزان كان عيونا بغيره لمن باع عندا وسلم المبيع
واخذ بالشرط رهنه فماليه المبيع لان حجة المخذ المبيع لانه بذلك الفتي ولو هلك
الموهون يملك بالشرط لانه سرهون به ولذا الواشني عندا استيفاءا فاما في ادي
شبهه بالشرط فيلزم من حيث المبيع عند التضي ليعتد في التضي ثم اذا هلك المبيع
يملك بينهما فكذلك هذا ثم اذا هلك الرهن بالمسلم فيه في سلمنا جدي على ربه السلم
ان يذبح مثل السلم فيه الى السلم البهي وباعدا راس الماله لان الرهن مضمون به وقد
يقى حكم الرهن اليه يملك فصار ربه السلم بهلا الرهن مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه
حقه بغيره فماليه واستوفاه بعد الافتراق لومة رد المستوفي واشترى راس الماله
فذلك انما هذا لا ينافي في باب السلم عند التضي بعد ثبوتها في بطل الرهن في
يطلق **قال رحمه الله** ولا بد ان يرضى بدين عليه عند الظاهر او لولد الصغير
لانه يملك ابداه وهذا انظره في حق الصبي لان قيام المهرين عند المهرين
الغنائم ولو هلك بملك مضمونا والودية امانة والودي في هذا طالب لما بينا
وعن ابي يوسف ورواهما لم يملكان ذلك وهو النكاح لان الرهن امانة

بالحداد

فلا يملكه الا بقاءه حينئذ وجه الاستيفاء وهو الظاهر ان في حقيقته الماله
ان الماله الصغير من غير عوض يتايله في الماله وفي الرهن نصف فاما الماله الصبي
في الماله بقاءه بملك فيه فافتراقا واذا كان الرهن بغير المهرين مستوفيا ذمية
عند خلاصه ويصير له اب والودي موقفا له فيضمان ذلك القدر والمضيق **وذكر**
في التباين معرنا الي التباين وهي في اللاتي في جهة الرهن ان كانت الثمن
الدين يضمن له اب يتد بالدين والودي يتد بالقيمة لان اللاتي ينتفع بالمال الصبي
ولذلك الوصي ثم قال **وذكر في النكاح** والقي التضي بينهما في الخلع وقال كل
فيضمان النكاح لانه امانة وهو دية عند المهرين ولها ولاية المهرين ولذا لو
سلط المهرين على التضي لم يولد بوجوب على بيعه وهان لعلنا في المهرين
بدينه وجب عليهم لانه امانة وبها لم يولد اصل هذه التضي فان اباها مثلا والودي
اذا باع مال الصغير من غير نفسه تمنع المناصاة وبضمنه للصبي عندها **وقد**
ابى يوسف تمنع المناصاة فياخذ البايع الفتي من المشتري للصبي وباعه المشتري
ذمية من البايع وعلى هذا الخلاف الوجه بالبيع اذا باعه من غيره تمنع
المناصاة ينسب التضي عندها وبضمن الوجه الفتي للمهرين وعدة لمنع فاذا
كان من اصله امانة لم يولد نصفا ذمين نفسه ماله الصبي نظري البيع فلذلك لم يملك
بغيره الرهن وعندها لما ملك بطريق البيع ملك بطريق الرهن ايضا لان الرهن
نظري البيع من حيث وجود الماله ذل يوجب الضمان على المهرين لوجوب التضي
على المشتري واذا كان للاب اولاد الصغیر والود المادون له في القمار ولا
ذم عليه دين على ابنه لصغيره فلهذا لا يتبع الاب متاع الصغير من نفسه ومن ياتيه
الصغيرا ومن عهده المتاجر جازان الاب لو فرضت من تولد من تولد شقيقين
وانتعت عبا ومنه مقام عبا وتبين حاي بيعه ماله الصغیر من نفسه ولو فعل الوصي
ذلك والمسلة بطل المهرين لانه وجب حصته والاصل ان الواجد لا يتولى طرقي
الغنى في الرهن في البيع ثم اذا دله في الاب لما ذكرنا وليس الوصي بالاب
فان سقطت فاصرة فلا يبدل من الغنى والرهن من ابيه الصغیر ومن غنوه
الفاقر بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز خلافا فيه الجبر فابيه وعبد الوصي

عليه من حيث هو وزنه منهم لما اجتمع عنهم اذ لا ياتي له عليهم غلب الوجل بالبيع
حينئذ لم يوزن بينهم بل بينهم فيه ولا ياتي في الزهر لانه لا يجمع واحدا وهو ان يكون
مضمونا بالان من قبضه ومن الذي وذلك لا يخلط بين الاجني والذبي ولو وزن
الوصي مال البتة عند الاجني بخارجة باشتوا او وزن البتة بين لوزة بالان خارجة
لان الاصل له الجارة فكثيرا لما له فلا يجد اهل الزهر لانه ايتا واستينا ولو
وزن الاب ساعه الصغير فاذا ركا الابن ومات الاب فليس للابن ان يشتره حتى
يقضي الدين بل يترك الاب اياه عليه لانه لا يتركه بغيره بنسبه بعد البلوغ
ولو كان على الاب دين ليرجل فقهه بمال الصغير فتصاه الابن بعد البلوغ ويبيع
بم في مال الاب لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
اذا هلك قبل ان يتكدر لان الاب يصير قاضيا ذبيته ولو وزن الاب مال الصغير
يدين على نفسه ويدين على الصغير جائزا لانه على امرين جازين في حكمه في
حصة ذبيته لانه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
ولو وزن الوصي مالا للبتة في ذنب استدان عليه وقصة المورثين في استقارة
الوصي الحاجة البتة فتعاقب في بيع الوصي هلك من مال البتة لان بيع الوصي ليعلم
بنسبه بعد البلوغ لانه استعار الحاجة الصغير فلا يكون متقيا بذلك ولو هلك
الزهر في ذنب الوصي لا يكتسب من الدين شي ولو وزن الوصي من المورثين بالاسير واذ
والوصي هو الذي يطلب بمو على ما كان ولو استعار الحاجة لنفسه ضمنه للصغير
لانه متقيد فيه لعدم ولاية الاستعارة في حاجة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رآه
فاستعمله في حاجة نفسه حتى هلك عنده ضمن قيمته لانه متقيد في حق المورثين ٥
بالعصب والاستعارة في ذنب الوصي بالاستعارة في حاجة نفسه فيمنع العمان
الدين ان كان قد دخل فان فصل شي بان للبتة لا يملكه وان لم يكن بالدين
يضمن من مال البتة لان الدين عليه وانما يضمن الوصي بغير ما تقدي فيه وان
كان الدين مضمونا بالبتة رهن فاذا دخل على ما ذكرنا ولو انه غصبه واستعمل
الحاجة الصغيرة حتى المورثين لم يلحق الصغير لان استعماله في حاجة الصغير
ليس بشيء في حقهم ولذا اخذنا لان له ولاية اخذ مال البتة ولهذا اذا ازال

والوصي

الدين

أو الوصي يضمن مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه لما لا البتة لما
ان له ولاية المخذة فاذا هلك في يده ويضمن المورثين في اخذه بدينه ان كان قد دخل
ويبيع الوصي على الصغير لانه ليس يتقيد في حقه بل هو قاض له وان كان ليرجل
يكون رهنا عند المورثين ثم اذا دخل الدين باخذه به ويبيع الوصي على الصبي لما
ذكرنا **قال ارحم الله** وصحة وزن الحجرين والمخيل والموزون والمواذ بالحجرين
الذهب والفضة وانما جاز رهن هذه الاشياء لمكان الاستيناف من مائة كانت حلا
للزهر **قال ارحم الله** فان رهنه عندهما هلك بثلها من الدين ولا عبية
لان الجود في قيمته لها عند المتبادل بالجنس في المصارف الربوية وهذا على الملائمة
قول **اي حصة** فانه يضمن مستوفيا عنه اذا هلك باعتراف الوصي فلت قيمته او
كثرت لما ذكرنا وعندها ان لم يكن في اعتبار الوزن احترازا باخذها بان كانت
قيمة الزهر مثله وانه فلذلك وان كان فيه الحاق صر باخذها بان كانت قيمته
الزهرين وذنوا واقلضوا المورثين قيمته من خلاف جنسها ليستنقص من الزهر
ثم جعل الضمان رهنا مائة وبذلك المورثين المالك بالضمان لانا لو اعتبرنا الوزن
وحدة من غير اعتبار قيمته من جود ذرة واحدة واشتدنا القيمة فيه اضربنا ٥
باخذها ولو اعتبرنا القيمة وجعلناه مستوفيا باعترافها ادي الى الربوا فعين
ما ذكرنا فابو حنيفة يقول ان الجود مائة عند المتبادل بالجنس في المصارف
الربوية واستينا والودي بالجد او بالعكس جاز عند التراضي به ولهذا يحتاج
الي نقصه ولا يبين نقصه بايجاب الضمان عليه لعدم المطالب ولو ان الممان لا
يضمن مائة نفسه فتعذر التضمن بتعذر النقص في حق هذه فرتبة ما اذا استوفى
فيها مائة الجواد ثم علم بالزيادة وهي معروفة وقبل لا يبيع البتة ان عمد انما
اي حصة في المشورة وفي هذه مع اي مؤث وقال تاجنا فان ان الباصح
لمن عيسى بن امان قال قول محمد ولا قول ابو حنيفة واخذ قول ابو يوسف وابن
كان مع ابو حنيفة فالقول ان الزبوف في تلك المستد قيمته استينا لم يمتد وقد
ثم هلك والرهن ففصل ليشتر في من غيرهم فلا بد من نقص الضمان وقد اسكن
بالضمين ثم المصل فيه عند ابو حنيفة ان العبرة بالوزن دون الجود ٥

الدين وقسم فيما اذا كان وزنه اقل من الدين وقسم فيما اذا كان وزنه اكثر من الدين
وقسم خبثه في قيمته في حاله هلاك الزهر وفي حاله انكساره والبتة الاول
ينقسم الى ثلاثة اقسام اما ان يكون الثمن مثله الزهر او اكثر او اقل وينقسم كل
قسم من الاخرين على خمسة اقسام على تانين فصلا والاربع عشرة وعشرين قسمها
القيم الاول رهن ثلثه قيمته وزنه عشرة وقيمتها عشرة بغيره فذلك هلك بالدين
اسنا فاعبنا بالوزن او لعدم الصر باحد وان انكسر بعد هذا ان شاء الله
جميع الدين وان شاء ضمنه قيمته من جنسها ومن خلاف جنسها وجعل رهنا مائة
وملك المورثين المتكسر **وعند محمد** ان شاء الزهر انكسر جميع الدين وان شاء جعله
بالدين وان كانت قيمته اقل من وزنه فذلك **فصل ابو حنيفة** يضمن مستوفيا للدين
اعبنا بالوزن وعندها يضمن المورثين قيمته من خلاف جنسها وبلون رهنا لاق
في استينافه مائة بالاربع عشرة وان انكسر ضمنه قيمته من خلاف جنسها وملاك المضمون
وجعل الضمان رهنا بالاربع عشرة وان شاء انكسر جميع الدين وليس له ان يحلله بالدين
بالامانة اما عندها فظاهر ولا عند محمد لان المورثين يتخيرون في حاله ٥
الحلال وان كانت قيمته اكثر من وزنه فذلك صان مستوفيا ذنبه بالاجماع
اعبنا بالوزن عدو وصرا لا لانها في الجود والمضمون الى الوزن عند محمد
وعند ابو يوسف وان كان يصر الضمان والامانة الى الوزن والجود والاربع عشرة
مستوفيا بتد المضمون بينهما والباقي منها امانة فان انكسر ضمن جميع قيمته من
خلاف جنسها عند ابو حنيفة لانه ومنه مضمون وهو المضمون عدو وجعل الضمان
وهنا وملاك المورثين المتكسر وان شاء انكسر جميع الدين وعنده ابو يوسف يضمن المورثين
بتد المضمون مائة بالاربع عشرة وان شاء انكسر جميع الدين وليس له ان يحلله بالدين
ثلاثة وهو عشرة فذلك المورثين ثلثي الضمان وثلثي امانة لانا لو رهنه مائة من الزهر
او بغيره لكان الرهن مائة وان شاء انكسر جميع الدين وليس له ان يحلله
بالدين وعنده محمد ان شاء جعله بالدين في حاله الحلال وان شاء انكسر جميع الدين
فصل الثاني وهو ما اذا كان وزنه اقل من الدين بان رهنه بيشة ثلثه وزنه
ثانيتها مثلا فهو على عشرة اوجه اما ان يكون قيمته مثله وذن ثانيا او اكثر

من ذنوبه وانما الذي يتبعه او مثل الذي يغفوه او الذي يغفوه عنه من ذنوبه
 الهلاك فيجعل شدة في الدين بتدبره في الوجوه بها **عند الله** فيذهب غايه
 من ذنوبه ويخرج مدينه على الزاهي لان العبرة عند الزنود والجوده والصله
 وعند الاحبار فيمن المزين جميع فبهم على وجه يكون وانما فيكون الصالحان وهما
 المزين المنكسر لم لا يعتبره الزنود في عده على ما بينا وذنوبه جميعه مضمون فيمن
 فبهم بالحق ما بلغت ولا بلغت الا ان شاء الله انك بالدين كله ولا غني له عليه لم لا
 اعين بالحقه وعنده وعنده ان كانت فبهم مثل ذنوبه منك ذنوب من الذي يتدبر
 وذنوبه اذ لم يزل عليها فيو ويخرج المزين بالفضل على الزاهي وان انكسر خير الزاهي
 بين الضمير والافعال عند يوسف وعنده محمد بن سيبويه بالدين بتدبره وبين
 الانكسار وان كانت فبهم اقل من ذنوبه عند الهلاك فيمن فبهم ويكون رهنا عده
 ولا يعدل بالدين لان يفيض على المزين ان ذنوبه من الذي قد ذنوبه وان ذنوبه
 قد فبهم يلم الزنود اذ ان الزنود يذهب عنه قدر ذنوب الزهن من المتع
 ليعتد وان انكسر خير الزاهي بين ان ينكسر جميع الدين وبين ان يضمنه فبهم من
 خلاف جنسها ومن جنسها فذبا ويكون رهنا عده وليس له ان يجعله بالدين عند
 محله لما في من الزاهي والمزين في خاله الهلاك في المزين وان كانت فبهم الشئ
 بين ذنوبه وانكسر بالدين ليعتد الهلاك في الزاهي ان شاء الله وان غايه
 فبهم من خلاف جنسها ومن جنسها جديا فبهم مثل فبهم الزهن يكون رهنا عده
 لم لا ذنوب من الذي يتدبره وذنوبه في الزاهي وان ذنوبه يفيض فبهم لزم الزهن
 فبهم ما ذل وان انكسر خير الزاهي بين المنكسار وبين الضمير المزين في يكون الخط
 رهنا عده وكذا اذا كانت فبهم يفل الذي غشوه لما بينا من مذنبها وان كانت فبهم
 الزهن الذي خمسة عشر فان هلك غير المزين فبهم على يوسف ورجع يدين
 وبلك المزين ولسنه على ملك الزاهي ينصل ويكون رهنا عده ان لا الجوده
 والبراعه معتبره عده بالدين وكذا ان انكسر عده لما بينا وعنده ان هلك
 ضمير قدر الذي بين فبهم من خلاف جنسها يكون رهنا عده وان انكسر يفيض
 ان نقص بالانكسار قدر الزيادة على الذي فلا ضمان على المزين لان الزاهي امانه عده

عليها بينا من اصوله وان كان نقصا اكثر من الزاهي على الدين خير الزاهي بين
 انكسر جميع الدين وبين تضمن المزين قدر الدين من جنسها من خلاف جنسها ويكون
 رهنا عده **والنقص** **قال الله** وهو ان اذا كان ذنوب المزين الذي بان رهن قلب
 فبهم وذنوبه خمسة عشر يغشوه ذنوبه فهو على خمسة اوجه اما ان كانت فبهم مثل ذنوبه
 او المزين وذنوبه اقل او المزين الذي او مثل الذي او اقل من الذي فان هلك ذنوبه
 بالدين ثلثه مضموننا ولسنه امانه **عند الله** ليعتد ما فبهم لا لا يعتبر عند
 الهلاك الى الزنود وان انكسر في الزاهي ان شاء الله انكسر جميع الدين في الصور كلها
 وان شاء ضمير تلي فبهم بالدين لان لا يفيض الى الزنود فان ذنوبه مضمون
 فبهم جميع فبهم وان كان بعضه فبهمه ويكون الصالحان وهما المزين قدر تضمن
 من الزهن وهما الضمان واللسنه امانه بين على ملك الزاهي ويكون رهنا عده الضمان
 ويصلح لزم وهما الضمان **عند الله** ان كانت فبهم مثل ذنوبه عند الهلاك
 يذهب بالدين ثلثه امانه وثلثه مضمون وان انكسر فبهم في يوسف خير الزاهي
 ان شاء الله انكسر جميع الدين وان شاء ضمير تلي فبهم ويكون رهنا عده الباقي على الوجه
 الذي ذكرنا في خمسة وعنده محله ان شاء الله يجعل ثلثه بالدين واخذ ثلثه وان شاء
 انكسر جميع الدين لما عرف من اصله وان كانت فبهم اكثر من ذنوبه عن ذنوبه فان هلك
 ذنوبه بالدين مضموننا وان شاء وان انكسر فبهم في يوسف ان شاء الله انكسر بالدين وان
 شاء ضمير قدر الذي والباقي امانه يكون رهنا عده الضمان وينصل لما بينا وبلك
 المزين المضمون وعنده محله ان نقص بالدين انكسر قدر الزاهي على الزنود وان انكسر
 الضمان من امانه نزلت البيوعه فيجعل على الهلاك وان زاد النقص على
 ذلك حتى صار فبهم اقل من ذنوبه خير الزاهي ان شاء الله انكسر بالدين واخذ
 الثلث وان شاء الله بالدين وليس له ان يضمنه لما عرف من مذنبها وان كانت فبهم
 اقل من ذنوبه والشر من الذي شئ عده فان هلك يفيض المزين قدر الذي وهو
 خمسة اسداس فبهم القليل من العبرة عند الهلاك الزنود والجنس جديا بالزنود والشر
 فبهم بالدين وذكاة والمضمون في الزهن عشرة والباقي امانه وان انكسر
 فبهم بخصته وهو عشرة اجزاء من ثني عشر اجزاء لان المضمون من خمسة

الدين

اسداس باعتبار العبرة باعتبار الزنود لانها معتبره عدها وان كانت فبهم مثل الذي
 ان هلك من المزين جميع فبهم ليعتد رجعله شئونا باعتبار الزنود والجنس **قال الله**
 في المزين من المزين جميع فبهم ليعتد رجعله شئونا باعتبار الزنود ولا فاه بالجنس يتدبر
 المضمون من الزهن وهي عشرة من فبهم العشرة من الزهن اقل من عشرة الدين فبهم
 ان شاء الله امانه فبهم وان شاء ضمير قدره من خلاف جنسها ويكون رهنا عده
 وذنوبه على حاله المضمون عن فبهم وان انكسر ضمير فبهم لان العبرة معتبره مع
 الزنود عدها وذنوبه عده فبهم على القلب عليه بعشره وان كانت فبهم اقل
 من ذنوبه ثانيا ان هلك ضمير فبهم ورجع يدين لان النتيجة لها عبرة مع الزنود عدها
 وان ذنوبه الزاهي من الزنود لم يوجب العبرة فبهم وذل ان يضمن فبهم القلب غايه
 ويكون رهنا عده وان انكسر ضمير جميع فبهم لما عرف **قال الله** ومن
 باع عند الله ان يرهن المشتري بالشر شيئا فبهم فاشع ليعبر والباقي نفع البيع الا
 ان يذيق المشتري بالشر شيئا فبهم الزهن رهنا وهذا المستحسان والقياس
 ان لا يجوز هذا البيع بهذا الشرط وعلى هذا القياس والمستحسان اذا باع
 شيئا على ان يبيع به خيرا فبهم في المجلس قبل الكيل لا يشترط ان يبيع به العتد
 وفيه منعه لاحدها ونيله لنيل البيع ولا يصدق في ضيقه وهي من عتده
 وجه المستحسان انه يشترط ملكه العتد فاذا كان الكيل حاضرا في المجلس وقبل
 اعتبر فيه المقي وهو الملام فبهم العتد واذا ارتكب الزهن ولا الكيل فبهم اذ كان
 الكيل غائبا حتى انقضى المقي فبهم العتد والرهن للجهالة فبهم لان العتد لا يضمن
 فبهم ولو كان الكيل غائبا فبهم في المجلس وقبل مع ذلك لو ارتكب الزهن فبهم
 فاشع على تعيين الزهن في المجلس وتقد المشتري بالشر شيئا فبهم وبعده المجلس
 لا يجوز وقوله فاشع ليعبر اي مع المشتري من تسليم الزهن ليعبر على تسليم
قال الله فبهم ليعبر بالشر حاضرا فبهم ولو كان المشتري في غيبه الزهن
 فلان عند الزهن يبيع ولا يبيع على المشتري بالوجه غير الباقي لان ان شاء
 يبيع بالزهن وان شاء فبهم البيع لانه وصفت سرعوت فيه فبهم لا يوجب الجلاء
 لشدة البيع غير القيد في البيع لان يذيق المشتري بالشر حاله ليعبر المشتري

الدين

أدفع فبهم الزهن رهنا والمتصوره من الزهن المشتري يحصل بيمينته **قال الله**
 وان قال البائع اسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن وقال ذنوبه وان
 فبهم **قال الله** من قول اسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فبهم اذ كان الثوب فبهم
 بشرطه على ما اذا كان اسك يد يدك او بالاعلى لانه لما قاله بالدين فتدبر الزهن
 قلنا ان الثاني ياتي عن معنى الزهن وهو الحبال في ابقا الثمن والعهدة في العتد الباع
 حتى كانت الكفالة بشرط بشرط براءة المصير حاله والحالة بشرط عدم براءة الحبل
 هذا ما يروي انه لو قال ملكك هذا بكذا يكون بيعا للصح بوجوب البيع لانه كان له يملك
 بكذا ولو فرق بين ان يكون ذلك الثوب هو المشتري او يملك بعد ان بعد القبض
 لم يبيع بعد القبض فبهم ان يكون رهنا بشرط حتى يثبت فيه حكم الزهن بخلاف
 ما اذا كان قبل القبض لم يبيع بشرط بالشر وضمانه بخلافه فان الزهن فلا يكون مضمونا
 بضمائنه بخلافه لم يستحق له اجتماعا حتى لو قال اسك البيع حتى اعطيك الثمن فبهم
 القبض ففكك البيع ولو كان البيع شيئا يبعد بالكتب والتم والجهد فبهم المشتري
 وخاف البائع عليه الثلث جاز للبايع ان يبيعه وسع والمشتري ان يشترطه ويتصدق
 البائع بالراكد ان باع ما اكثر من الزهن الى الزهن **قال الله** ولو رهن
 عتدين بالبايع اذ اخذها بشرط فبهم البائع لان المبيع يحبس بطل الدين
 يكون المبيع يحبس بشرط من اجزاء الدين تحصيله المتصوره وهذا المانع في
 المبيع على البايع فبهم البائع وهو المانع بشرطه البائع في البايع وان
 سمي لغير واحد بينهما شيئا من الذي يرهن به فلا فلاح للبايع في رايه المصلحة لان
 العتد مضمون فلا يشرط في الشئ فبهم البائع وفي الزنود ان له ان يبيع احداهما اذا اذني
 سمي لم لا يرهن بيمينته في الزهن بيمينته حقه بل واحد منهما لم لا يرهن العتد
 احداهما لم لا يرهن بيمينته العتد في المبيع حتى اذا قبله في احداهما فبهم بخلاف
 البيع لان العتد فيه لم يحدد بيمينته الثمن ولهذا فبهم البائع في احداهما دون المبيع
 بطل البيع في الكل لان البايع يضرر بتدبر الضمنه عليه لما ان الغاءه قد جرت
 اعظم الزهوي الى الجدي في البيع فبهم الضمنه بالشرط ولان ذلك الزهن لان الزاهي
 لم يضرر بالشرط ولان يطل ليعبر وهذه الزاهي ليعبر **قال الله**

الدين

إلى الشروع فتعد والعد بالييمين فقها رآه لم يكن ان يندردا بها ارتدا معها استسما نا
لجهاة الخارج لأن ذلك يؤدي إلى العل خلاف ما اقتضته الحجة لأن ذلك لها ما أثبت
بيئته جيشا بلون وسبل إلى تلك شطروها المستبها فلا بد من عل على من الحجة فذاك
العل بالناس أو لكونه أنمو المستعد وهوان دل وأجدها بيئت الحق عينه على
العد ولا يرضى بها من المخ خلاف ما اذا ارتدا جملة لأن العند فيه من خارج الزاهن
واحد وهنا بيئت دل وأجدها عند آخر والرهن يعتد به مختلفين لمجوز وخلاف
تأويلان ذلك بعد موت الزاهن على ما بين أن شاء الله تعالى من العرف فإذا وقع بالجل
فأذا هلك بعك انما دل لأن الباطل لأجله وهذا الذي روي زخافان أيضا كان صاحب
الخارج المتقدم في لمة اثبتته في وقتنا راعى فيه أحد ولذا إذا دل الرهن في يد
أحد فها لم يصح البيا في دل لأن ذلك من النقص دليل على شتمه لدعي بخاج
أشواة أو شواة عينين وأجل **قال رحمه الله** ولونا ما زاهنه والتدبة أي بها في هذ
ذلك على ما وصفتنا في يد دل وأجدها بيئت نفسه وتماخيه وهذا استسنان وهو
دل **البيعه** ونحوه نعم الله وفي الناس هذا الباطل وهو قول أبي يوسف لأن
المتصور من الرهن الحبس للاستسنا وهو الحكم المصلي لعند الزهن يكون الحكم
على بيئت الرهن إذا بيئت الحكم بدون علم فانه باطل للشرع خارج حالة الحياة
فجاء الاستسنان أن العند يبرأ لادانها وانما باطل للحكم وتلك في حالة الحياة الحبس
والشاي لأجله وبعد الموت المستبها بالسج من شتمه والشاي يقتل فضاء اذا
أدعي وجلا في نجاح أسراة وأدعت أختان وأدعت شوية النج على رجل فان
البيتان نقما ناية في حالة الحياة وقتلنا بعد المات دل على ما في حال الحياة شوت
على النج وهو بطل الانتقام ولا الشلة وبعد المات ثبتت بطل المار بالارش
وهو بطل الشلة والانتقام **قوله** والعبد في أيها ما وقع انما فاعلى لورين
العبد في أيها ما أثبت دل وأجدها فيه الرهن والنقص دل الحكم لذلك ولهذا ما يذكر
العبد في المسله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب الرهن**
يوضع على بئعد دل قال رحمه الله وضعا الرهن في يد عد ليح ذلك
فها وابن أبي ليلى لا يرضى لأن بيد العذل يد المالك ولهذا يرجع عليه إذا استخنى

ولورهن عينا عند رجلين حتى سَوَّاهما واشترى في الدين اربعة بكرات واشترى فيه رجل واحد
جميع الغنم رهنا عند رجل واحد منها ثم اذهبنهما الى رجل العين في صنته واحدة
ولا يكون ثابعا باعتبار تعدد المشتري لان جميعه جعله عيونا في الدين وهو لا يتبدل
الوصف بالقرى فصا كلهما عيونا بيد رجل واحد منها اذ انما كان في استحقاق
الحبس ولهذا الرهن لا ينقسم علي اجزاء الدين بل يكون كله عيونا بكلي الدين
ويكفي في ركن اذ هو فلانها يكون عيونا بغيرها ويدرج كل واحد منهما على الاموال
وبلدين من اجزاء دينهما فلا شئوع بخلاف العينة من رجلين حيث لا يجوز عند **ابن**
كثير رجوعهما الى العين تنقسم عليهما الاستحالة لثبوت الملك لهما واحد منهما في الحال
تثيب الشئوع مودة فان بها في ذلك واحد منهما في وثيقه كما قلنا في حق الموهبة
اذا كان معا يتجزى نظاه وان كان معا يتجزى ان يحبس كل واحد منهما نصف فان
دفع احدهما الى الآخر وجب ان يضمن الدافع **عند ابن قتيبة خلافا** لاصل
المسئلة الواردة فيها اذا ودع عند رجلين شيئا قبل التفتة دفع احدهما الى
الآخر فان الدافع يضمن عنه خلافا لما **قال رحمه الله** والمؤمن على كل حصة
دينه ل كل واحد منهما يصير مستوفيا بالجلال اذ ليس احدهما بالدين من الموعود
عليهما لان استيفاء المدين القرى **قال رحمه الله** فان نفعه بنا حدها فالله رهن
عند المدين ل كل عيونا من كل دين من اجزاء الدين فلا يكون الا شئ واحد في سنة
تداه شيئين الدين باثباتا اذا كان المدين واجدا فليس اذا ادب المدين
حصة او شئ واحد ادي حصة الشئ واذا رهن رجلان بيد رجل واحد رهنهما
واجدا فهو يدين بالرهن رهن بكل الدين والرهن ان يبذل حتى يستوفي جميع
الدين لان قيمته الرهن يحصله الدين من شئ شئ فصا وهو نظير التاج وما
نظيره المشترين **قال رحمه الله** ويكفي بيبته لهما على رجل انه رهنه عبدة
وقصة معناه ان رجلا يدين رجلا فان رهنه بينه امره رهنه العبد الذي يدين
فهو باطل لان كل واحد منهما التفتة بينه انه رهنه كل العبد ولا يتصور ذلك
لان العبد الواحد يستعان بكونه رهنا لهذا وله رهنا لغيره في حالة واحدة
فيتمتع النصارى بولادتها لغيره الاولوية ولو وجه الى النصارى بالنصب لم يرد

الرهن بعد الهلاك وبعد تاصن العدل فبنته باصن المستحق فأنعموا الرهن ولنا
 أن يده يد المالكية الخفية كون الرهن أصلاً وحق المال يد الرهن لأن يده يد
 ضمان والمضيق هو المال يد فدل عليه شخصه ليحقق ما قصد لا أن دلالتها
 أسوة فصارته يده ليدفعها وهذا يكون لأجلها أن تكون بينه على المضيق ولو كانت
 يده يد أحد على المضيق لأن أن تيسر دونه وعجزاً أن يجعل اليد الواحدة
 في حكم يد الأخرى أن الشاغل يده جعل اليد الرهن وليد صاحب المال حتى إذا هلك
 الرهن في يده أجزأه ولو قدم الرهن في الخلف لم ينقص المال ولم الخلف على الرهن
 بين النصاب ما في يد الساعي ما في يد المالك فيغلب عليه الرهن ولا يملك استرداده ولو
 لم يجعله ما في يد المالك لم يرد به النصاب ولو لم يجعل يده اليد الرهن للمكاسر وأداه
 وأما بيع العدل على المالك باصن المستحق لأن هذا الصان ضمان العصب وذلك
 بضم النون قبل الهمزة والضمير ووجد ذلك من العدل والراهن ولو مبدع من الرهن
 فلا يجب عليه خلاف ما إذا أنفق البائع والمشتري على وضع البيع في يد عدل بحيث
 تكون يده يد البائع فحسب لأن في جعله باصن المشتري بعد سوجب العقل فإن
 سوجب عقل النية أن تكون يد البائع على البيع يد نفسه في حق العين والمال بجمعها
 لأنه ليس بابيعة المشتري بوجوب ما في قبضة المشتري كانت يده يد نفسه ولا
 تكون يد البائع بوجوب ما يبيع يد المشتري في حق العين والمال بجمعها إذا كان في جعله باصن
 عنها فبيع حكم البيع اعتباراً باصن البائع لأن اليد كانت له في الأصل ولا دلالة
 الرهن لأنه أمانة يده يده يد الرهن أيضاً والمال يد في حق المضيق وهي
 حق المورثين فالمن أن ينعقد شخص واحد بينهما الاختلاف حتى ما فيه وعدم تغير
 سوجب **قال أحمد الله** ولا ياعدة أحد هاتين أي من يد الرهن لا تغلق بيع بينهما
 لأن حق الراهن تغلق بولي الخلف يده وأمانته وحق الرهن في الاستئنا فلا يملك
 كل واحد منهما إبطال حق الآخر **قال أحمد الله** وبذلك ضمان الرهن لأن يده في حق
 المال يد الرهن والمال يد في المضيق ولودع الرهن إلى أحد هاتين لم يردعه
 الراهن في حق العين ومودع الرهن في حق المال فكل واحد منهما اجبني عن الآخر
 والمودع بمقتضى ما لا يوجب إلى الأجنبي فإذا ضمن العدل فبنته الرهن بالتدبير إذا

طلب المدعي ولودعه بالبيع فلتأخرت تلك البيع بالتدبير والتسوية ثم نهات
البيع بالتسوية لم يقبل نهية لأنه لا يرد له بطلان فلا يوصف ولا لا يبرهن بالجلد
الحلي لرب المجلد وأرتاده ولو فقه بذا الحرف لأن الزهن لا يبرهن بوجه ولو
يقبلنا بطلان الحق ولو من المراتب مندم عليهم ما يتقدم على حق الراهن خلاف
الوكالة المفردة حيث يطل بالزوت ويغيرك بغيرك المجلد لا عرف في موضع وهذا
الوكالة المفردة من وجوب منها ذكرنا **قوله** أن الوجه هنا إذا استغنى عن البيع
بغيره على خلافه لولا المفردة **قوله** أن هذا البيع الولد والارض خلاف المفردة ومنها
أنه إذا باع غلابي جنس الدين كان له أن يقصر في الجنس الذي غلابي المفردة **قوله** أن
الزهن إذا كان غلابي فله عيب خطاء فدفع التاتل بالجناية كان لهذا الوجه ان
يبقى خلاف المفردة وإنما لم يبرهن بغيرك المراتب لأنه لم يبرهن فكان أجيبا عنه
بالنسبة إلى الوكالة وهذا إذا عول المجلد لا يبرهن بغيرك غيره أولى أن لا يبرهن
قال رحمه الله وللوجه بغيره بغيره ورثته الزاهن أي للوجه مع الزهن بغيره
الزاهن كان له خيار حياته أن يبيعه بغيره بغيره **قال رحمه الله** ويطلب موب الوجه
حتى لا يبرهن قارضا ولا حصة مقاسة لأن الوكالة تجري فيها المراتب ولأن المجلد يرضى
بما يبرهن به غيره وعن أبي يوسف أن أوصى الوجه بملك بعه لأن الوكالة لا رتبة
هنا في ملك الوصي كالمضارب إذا مات والمال من وصي يملك وصي المضارب ببيعها لها
أنه لا رتبة بعد ما نزل وصفا قلنا الوكالة حق على الوجه فلا يبرهن عنه لأن المراتب
تجري في حق له لم يبرهن عليه فوجب القول بطلانها بخلاف المضاربة لأنها حق
المضارب فترت عنه فتقوم الولاية مقامه فيه ولأن المضارب له ولاية الوجه
في حياته فإذا مات يبرهن وصية مقاسة بعد وفاته فلا يبرهن على اليمين والوجه ليس
له حق التبريل في حياته فلا يبرهن غيره مقاسة بعد وفاته ولو أوصى له رجل ببيع لونه
بيع إلا إذا كان مشروطا له في الوكالة فيصير لونه لونه بوضعه **قال رحمه الله**
ولا يبيعه المراتب والزاهن المبرهن الآخر كحل واحد منها لأن فيه آثار الزاهن
فذلكه فلا يبرهن بوضاه وأما المراتب فلا لأنه احتيا لبيته من الزاهن فلا يبرهن
الزاهن على تسليمه بالبيع **قال رحمه الله** فإن حل الأجل وغاب الزاهن أجب

الزاهن

الزاهن على بيعه كالمطلوب من جهة المطلوب إذا غاب موطه الجبر على المراتب
الوكالة بالشرط في عقد الزهن صارت وصفا من أوصاف الزهن فترت كل وصية
ولأن حق المراتب قلن بالبيع وفيه الاستماع بطلان الحق بغيره عليه جازي الوجه بالخصو
إذا غاب موطه والحاجم بينهما أن في الاستماع فيها بطلان الحق بخلاف الوجه بالبيع لأن
المطلوب ببيع بنفسه فلا يطل عنه أما المدعي فلا يبرهن على المدعي على الغائب
المزاهن لا يملك البيع بنفسه ولتبيينه الجواب أن عيبه الغائب أباغ البيع فان بعد
الحبس أباغ الغائب ببيعته عليه وهذا على أصلها ظاهر وأما على أصلها خفية
فذلك لأن بعض طائفة تعين بعهده لخصا الذين هنا ولأن بيع الزهن صار مستحشا
للمراتب خلاف سائر الموضع وقيل لا يبيع الغائب عدة جازي ببيع نال المدين عدة
لخصا الذين من إذا جبر إلى البيع وباع لا يبرهن هذا البيع بهذا الجواب لأن الجواب
وقع على قضاء الذين بأي طريق مقاد حتى لو قضاه بغيره وحق وأما البيع طريق من
طريقه ولأنه احتيا لبيته وبطلان يكون مذكرا فلا يبرهن اعتبار به ولو لم يكن الوجه
مشروطا في عقد الزهن وأما شرطها بعدة قبل الجبر لأن الوجه لزمه وصفا
من أوصاف الزهن فكانت مفردة شأرا الوكالات وقيل يجوز جلا يبرهن عنه
هذا الصريح حتى دوي عن أبي يوسف أن الجواب في المضاربين وأجيب أنه يجوز على
البيع نصا وذكره في الجامع الصغير والمصل الجواب مطلقا من غير تفصيل بين
أن يكون الوكالة مشروطة في عقد الزهن أو لم تكن مشروطة في عقد الزهن يدل على
ذلك ولو باع العدل خراج من يكون رهنا والخير فام مقاسة قبلون رهنا كانت وإن
لم يبرهن بعد لتيسر مقامه كان منصفها بغيره الزهن وإذا نوى كان نال المراتب
لبيته عند الزهن في الغن لبيته مقام البيع المبرهن ولذلك إذا فعل العدل الزهن
وعينه الظاهر قلتمته لأن المال لا يستحقه من حيث المالمه وإن كان بذلك الدم فاخذ
حكم صفان المالمه في المشتق في عقد الزهن فيه ولذلك لو قلنا عدة دفع
بولانه فام مقام المالمه لولا ذلكا يكون رهنا كانت **قال رحمه الله** وإن باع العدل
وإذا في مرفقة فاستحق الزهن وصف العدل لبيته الزاهن بغيره والمزاهن
نفسه ولست بهذا المبرهن البيع إذا استغنى أن يكون هاجلا أو قابلا في الوجه

الزاهن

الموكل المحق بالخيار أن شاء ضمن الزاهن لونه غاصب في حقه بالخذ والتسلم وإن
شأنه ضمن العدل لأنه تعدد ملكه بالبيع والتسلم نصا وغاصبا بذلك فإن ضمن الزاهن
نقد البيع وصح القضاء لأن الزاهن يملك بأداء الضمان مستند إلى وقت القبض
فتبين أنه أمره ببيع ملك نفسه وأن ضمن المشتق العدل وهو البايع نقد البيع
أبطلنا العدل ملكه بأداء الضمان وهو الجواب أن شاء رجع على الزاهن بالقيمة
لمدة وجه لبيته غاصب عليه بالقيمة من العقد والحق ورس جهته
ونقد البيع من الزاهن لما كان قرا الضمان عليه وصحة ملكه بأداء الضمان فيقتبين
أنه أمره ببيع ملكه فصح اقتضاء المراتب فلا يرجع على الزاهن بدينه وإن شاء العدل
رجع على المراتب بالتمسك لأنه يبرهن أن الحق أخذه بغيره حق لأن العدل يملك العدل
بأداء الضمان واستقر ملكه فيه ولم يبرهن على الزاهن على تبدل لونه ببيع على
الزاهن بما حرم وتندب عليه لأنه الماشي نصا والحق له لأنه يملكه وأما
إذا مال المراتب على حساب أن البيع ملك الزاهن فإذا تبين أنه يملكه لو يكن
راضيا به قلنا ببيع بغيره وفي الوجه الثاني وهو إذا كان قابلا في يد المشتري
فلم يستحق أن يأخذه من يده لونه وحده عن ماله ثم للمشتري أن يرجع على العدل
بالتمسك لأنه القاعد ليقبل بوجوه العدل وهذا من جنوه حيث وجب بالبيع
وأما دفعه المشتري إليه ليمسك له البيع ولم يبرهن أن إذا ضمن العدل الغن المشتري
كان الجواب أن شاء رجع على الزاهن بالقيمة لأنه هو الذي أدخله في هذه القفلة
فوجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه صح فبين المراتب وسئل له المتبوع ويروي
الزاهن عن الذين وإن شاء العدل رجع على المراتب لأن البيع استغنى بالاستحقاق
بطلان الحق وقد قبضه فنافي عليه رده ونعمن بضمه ضرورة فإذا دفعه إلى
العدل عا دخته في الدين على الزاهن جازي ببيع بغيره ولو ان المشتري سلم
التمسك إلى المراتب لم يرجع على العدل بطلان العدل في البيع عامك للزاهن
وأما ببيع عليه إذا قبض ولزمه من غنبا فبين صفان الغن على المراتب والذين على
الزاهن على كماله ولو كان الوجه بعد عند الزهن غير مشروط في العقد فالحق العدل
من القعدة ببيع بغيره الزاهن فبين المراتب الغن أو لم يبرهن لونه لم يبرهن بهذا

الزاهن

الوجه حق المراتب فلا يرجع عليه جازي الوكالة المفردة غير الزهن إذا باع الوجه ودفع
التمسك إلى ماله الموجه لونه عدة لم يرجع على المشتق بخلاف الوكالة المشروطة في
العقد لأنها يبرهن بها المراتب فيكون البيع لونه هكذا ذكره الكوفي رحمه الله وهذا
يؤيد قولنا بغيره بغيره هذا الوجه على البيع وقال شمس المدة الشرعي هو ظاهر
الواجب لأن رضا المراتب بالزهن بدون الوجه قد كان الوجه مستغنى لانه
ضمن عند الزهن فكان مستغنى عنه ضرورة إلا أن المراتب وشي المراتب فلا قول
من يرى بغيره هذا الوجه أصح لطلان في عقد الجامع الصغير والمصل على تبيينا تكون
الوكالة غير المشروطة في العقد والمشروط في عقد جامع ما ذكرنا من الأحكام هناك
قال رحمه الله وإن مات الزهن عند المراتب فاستحق وصف الزاهن بغيره مات
بالذين وإن ضمن المراتب رجع على الزاهن بالقيمة وبدينه والمصل فيه أن العدل
المزاهن إذا أهلك في يده المراتب من استحقته رجل كان المشتق بالخيار أن شاء ضمن
الزاهن وإن شاء ضمن المراتب لأن كل واحد منهما تعدد في حقه الزاهن بالخذ والتسلم
والمزاهن بالقبض والتسلم وإن ضمن الزاهن صار المراتب مستوفيا لدينه بذلك
الزهن عدة لأن الزاهن ملكه بأداء الضمان مستند إلى ما قبل التسليم فتبين
أنه رهن ملك نفسه ثم صار المراتب مستوفيا بملكه لأن الزاهن المراتب ببيع باضن
من القيمة وبدينه على الزاهن أما بالتمسك فلا يبرهن من جهة الزاهن وأما بالدين
فلا أنه استغنى اقتضاؤه فهو دخته جازي فإن قبلنا أن إذا مال الضمان على الزاهن
يرجع المراتب عليه والملك في المضمون يثبت لبيته عليه فراك الضمان فبين أنه رهن
بملك نفسه فصار هذا ضمن المشتق الزاهن ابتداء قلنا هذا الحق الجواب الثاني
الجواب عن أن المراتب يرجع على الزاهن بسبب الضرورة والغرور وحصل
بالتمسك إلى المراتب فملك الزاهن الغن من ذلك الوقت وعند الزهن كان سابقا
عليه فليقتبين أنه رهن ملك نفسه بملك غيره فلا يكون المراتب مستوفيا بملك
الغير ولا أن الزاهن يملك الزاهن بالتمسك من المراتب لأن المراتب لا يملكه بأداء الضمان
ثم يثبت على الزاهن جازي الوجه بالتمسك كما لا يبرهن اشترا من المشتق ثم باعته من
الزاهن وإنما كان ذلك لأن المراتب غاصب في حق المشتق فإذا ضمن بملك

المضمر ضرورة لا يجمع البدل في ذلك واحد ولكن لما كان قرار الضمان على الزاوي
يقتضي البرهان في المراتب شديدا في بعض الأحيان فيستدل على
ثم الزاوي يتلوه منه فيكون مللا بعد وعند الزاوي ما من عليه فيثبت أنه من ملك
غيره فلا يكون المرئى شئنا بالملك إلا في السلك الأول وفي ما إذا حصل المشتق
الزاوي ابتداء لا يثبت باعتبار النص السابق في الزاوي فيستدل للملاية فيثبت
أنه من ملك نفسه فيكون المرئى شئنا بملكه وأنه سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
باب التصرف في الرهن والجزاء عليه وجباته
على غيره **قال** رحمه الله وموقف بيع الزاوي على إعادة موهبته أو
تصايريه وقال أبو يوسف أنه يندل منه تصرف في مبيع فصار له طعاف والصحيح ظاهر
الرواية أن الزاوي يضمن بوجوه المرئى وفي البيع الطالحة فلا يندل إلا بالجزاء
أو بتمام الزاوي في ذلك والزم المانع وهو نقل حق المرئى بوجوه التدرج على تسليم
ولو لم يمتد في ملكه لم يمتد التوفيق غير من يملك لوارثه أو وصيه أو لغيره وأكثر
من الملك والنياس على الاعتناء به لا يندل الرذ ولا الفسخ فلا التوفيق فإذا
نفذ البيع بالجزاء المرئى استدل على النص فيكون محسوبا للدين وعن أبي يوسف
أن المرئى أن شرط أن يكون الشئ رهنا عند المراجعة كان رهنا وإلا فلا يندل بالجزاء
نفذ البيع وتلك الزاوي التي وأنه ما لم يملكه بسبب جديد فلا يصير رهنا إلا أن
بالشرط إذا اجرة الزاوي فاجز المرئى المراجعة فلا يندل المراجعة رهنا إلا بالشرط
ووجه ظاهره وأما وهو الصحيح أن النص قائم سواء ما نقل بوجوه وهو يدل على نقل
بوجوه ومحل الحجة من جهة سئل بالماية والندل حكم المبدل فوجب انتفاء النص إليه
فالمبدل الدين إذا بيع بوضا أو شرط فغيره في المبدل من غير شرط لما ذكرناه
ولا يندل فغيره بالماية لعدم رضا في ذلك كما هو في الرضا بالندل على الرضا
بشرط الحق وأما في حق على ما نقل في ما ذكرناه في المراجعة فيستدل بوجوه
لأنه في العين وهو بذلك المنفعة فلا يندل منه العتق ولا يندل إذا باع المالك
العين المستأجرة فأما في المستأجر النص حجة لا يندل منه إلى العتق لأنه بذلك العتق وحده
في المنفعة فافترقا وإن رجع المرئى البيع ونسخه انسخ في رواية من سمع من محمد

في ذلك

حتى إذا انكسر الزاوي لا يسيل للمشتري عليه ولا للمالك انكسر المرئى بملكه فافترقا
فالمالك فلا يخبره لأن يبيع وفيه أصح الروايتين لا يبيع بغيره وفيه جهاتها
أشاره البرهان فافترقا على إجازة من رهنه أو فسخه أو بغيره جعل المراجعة اليد والندل
وجعل موقفا على فسخ الذي وهذا دليل على أن فسخه لا يندل وجهه أن الاستماع
لحقه في لا يندل والندل لا يندل لأن حجة في الجس لا يندل بغيره والندل من غير
نحو في موقفا في المشتري بالجزء وان شاء فغيره ينكس الزاوي الرهن إذا العجز
على شرط الزاوي وان شاء دفع المبيع إلى الثاني وللثاني أن يبيع الفسخ لوارث التدرج
على المشتري لأن ولاية الفسخ له في المشتري والمانع وهو الزاوي وصار طالع المبيع
إذا انكسر النص فان المشتري بالجزء وان شاء فغيره ينكس الزاوي الرهن من رجله بامعة
الثاني والمراجعة ينكس الزاوي حتى لا يندل المبيع والموجر ولو باع الزاوي من رجله بامعة
الزاوي من رجله قبل أن يجز المرئى فالثاني سرفق أيضا على إجازة لأن المالك
لا يندل والموجر لا يندل فافترقا في الثاني فافترقا في ذلك لا يندل الآخر ولو باع الزاوي
في اجرة أو رهنة أو هبة من غيره فأما في المرئى المراجعة أو الرهن أو الهبة جاز
المبيع الأول دون هذه الفسخ والندل أن المرئى له منفعة في البيع لأن حجة ل
في النص على ما بينا وقد يكون أحد البيعين منع من الآخر فغيره يعقبه لعلق
الناية به أنا هذه الفسخ ولا منفعة له فيها لأن حجة لا يندل إلى المراجعة لما بينا
ولا يندل في الرهن والهبة فكان إجازة استأجره فافترقا المانع فنقد البيع جاز
بائع المراجعة العين المستأجرة من منس على الثاني فأما في المستأجر المبيع الثاني فنقد
المالك لأنه لا يندل في البيع إلا بملكه في المبدل على ما بينا فكان إجازة استأجره
لحقه فنقد الأول والمانع **قال رحمه الله** ونقد عتقه أي نداء عتق الزاوي
وهو أحق قال القاضي وفي قوله لا يندل إذا كان العتق صغيرا في قوله لا يندل
يند عتقه سواء كان العتق صغيرا أو كبيرا لأن في تعيينه أو بطلان حق المرئى
فكان سرور إذا لم يندل في البيع أسرع نداء عتق العتق حتى يندل المالك
أو لا يندل فكان في البيع خلاف اعتاق المستأجر لأن المراجعة في مديته
أو الحق ينكس ولا يندل الرهن وخلافه إذا كان العتق موصرا على تلك الرواية

لعدم ما بينه **قال رحمه الله** ولو عتقوا عتق العتق في المدين فغيره ومن الدين
لا تخفى المرئى كان متعلبا به وعلته فغيره فإذا عتق الزوج على العتق لم يندل
تبع عليه لأنه المستمع بهذا العتق في عتق العتق الشرايين العتق المشترك إذ
الضمان بالمناج والعدم بالغ في بيعه بالمناجاة الذي أن له من جنس حق وفاق
الدين خلا وان لم يكن من جنس حق صرف بغيره فيمنع من الدين وان كان الدين مؤجلا
كانت الشقاية رهنا عتقه فإذا دخل الدين في الدين على عتق في الحال
ولغيره ذلك ان ينظر إلى قيمة العتق يوم العتق وإلى قيمة يوم الرهن وإلى الدين
فيستد في المقلتها **قال رحمه الله** ويبيع بغيره على شدة أي يبيع العتق بالمتعاقبة على
شروطه إذا البسر له نص وهو مضطرب بوجوه الشرع فلم يكن شرطه في بيعه عليه ما
غدره فصار لغيره الرهن بخلاف المشتري في الاعتاق لأنه يورثه ما باعنا
عليه ولا يندل لغيره العتق عند أبي حنيفة ولغيره عتقه وهذا يندل في ضمان
على غيره بعد تمام اعتاقه فافترقا ولا حق المرئى في استنباط الدين من الرهن
كان ثانيا فإذا حصل الرهن للغير ولم يندل على إجازة هذا من الزاوي فغيره العتق
المربوض العتق عتقه في موهبه وعليه دين وما كان له غيره فيستد العتق في
غيره إذا هذا في أوجبه أوجب المتعاقبة في المشتري المشترك في حاله
البسر والأعتار وفي العتق الموهوب شرط الاعتار لأن الثاني للمدين حق
المالك والثالث للشريك فغيره المالك وحق المالك الذي من حقه المالك فوجب
الشقاية فيه في حاله وأجده وفي حالة الضرورة وفي المصلحة في الحالتين المهاد
التأويل بينهما بخلاف المبيع إذا عتق المشتري قبل النص فغيره لا يندل في البيع
في الرواية الظاهرة وفي المرئى لا يندل لأن حق البائع في الجس صحت لأن
البائع لا يندل المراجعة ولا يندل من غيره ولا يندل حجة في الجس بالمعارة من
المشتري والمرئى يتنكس حجة ملكا ولا يندل منه بالمعارة من الزاوي حتى يندل
من الاستبذاد ولو أوجبت الشقاية فيها لسو بين الحين مع وجود الثاني
وذلك لا يجوز ولو أقر المولى بوجوه غيره بأن فادله فغيره عند فلا يندل
العتق في اعتقه بغير الشقاية عندنا فلا يندل في موهبه بغيره فافترقا

لا يندل حجة في الشقاية ولأن العتق صدر من أهل رضا فأما في غيره وهو ملك
فوجب العتق بتمامه ولا يندل بغيره العتق من المرئى إذا عتق المبيع قبل النص
أو المدين أو المصروف إذا كان ملك الزاوي في الرهن باعتاقه بغيره ملك المدين
بما عليه باعتاق العتق المشترك بل في ذلك ملك الرهن أو من ملك اليد فإذا لم
يبيع المولى فالأد في أن لا يندل ولا يندل النص في البيع لأن استماعه لعدم التدرج
على المشتري وهو ليس بشرط في العتق ولأن النياس في العتق لا يندل لعدم التدرج
تغيره وتكم النص المصلح فافترقا في الرهن قبل تمامه وجعل الفسخ بعد تمامه
وهو في الفسخ يندل أصلا ما لم يندل النص في الرهن ففسد النياس ولا يندل اعتاق
الوارث العتق الموهوب بغيره إذا لم يكن ما لا يندل ما لا يندل ملكه لم يندل بغيره
عتق أبي يوسف ومحمد في الحال وعبد أبي حنيفة بغيره إلى إذا الشقاية بغيره على ما نقل
في اعتاق العتق المشترك فلم يكن اعتاقه لغوا وهو هاهنا جعل لغوا ولا يندل المرئى
فأما راجع عن ملك الزاوي بغيره المولى إذا المدة بغيره عليه فافترقا فلا يندل عتقه
كانه خرج عن ملكه لم يندل وجوب الضمان عليه لا باعتاقه بالماية عن ملكه
بل باعتاقه ما أتلف المادية المستقلة عن المرئى المولى بغيره المادون له
المدين فافترقا في عتقه بغيره بغيره بغيره من كل وجه ولهذا استدل بغيره
فيرو نداء البيع من المالك باعتاقه بغيره إلى المادون والمادون المادون له لا
لمدة مالك وعنده نداء عتقه بغيره المالك **قال رحمه الله** وطول بدنه لو حال
أي إذا كان الدين حال وطول الزاوي بالدين بعد العتق فافترقا إذا كان موصرا له لو
طول الرهن كان لأن يندل بغيره إذا كان من جنس حق يكون ابتداء واستنباط فلا
قاعدة فيه **قال رحمه الله** ولو مؤجلا أخذه بغيره العتق وجعل رهنا كان له لو
كان الدين مؤجلا بغيره العتق بغيره العتق وجعل رهنا كان العتق بغيره إذا كان
موصرا لأن سبب الضمان قد عتق منه وفي التعيين فافترقا وهو حصول الاستنباط في
من الزوج الذي بيناه في حصة إلى طوله المصلحة فإذا دخل امتصاه فغيره إذا كان من
جس لأن العتق لم يندل في حصة من مال غيره إذا طلق بغيره حق وان كان فيه
فصل ضرورة لتمامه حكم الرهن بالاستنباط وإن كان أقل من حصة تبع عليه بالزيادة

أي بغيره الرهن

في ذلك

من يتغير مع تغير رضاء اذ ان بوقا لا من حنة الى استيقا ، وقد حصل وان لو
بلن فيه وقال الربيع الموصاة لان في الحبس منعقة لفضل المعير فلتحتاج الى الزهين
في علمه بالبيتا ، او تروا دافيت في تغير الشجر فيستوي في منعقة ولونات المعير
منشقا وعليه دين سار الراهن فيقتاد من نفسه وتروا الزهين ليصل كل ذي في الى
ننته وان عجزا ليشترى فالزهن على حاله كما لو ان المعير حيا ، وتروا اخذه ان قصوا
ديه لانهم يمتدوا المورث فان طلب عزا المعير ، ورثته تبعه فان كان فيه وقايح
والا فلا يتابع الى ابرضا المرتن جازلا بيتا ، ولو كان الفاضل من دين المرتن لم
يتبدل دين عزا المعير ، يتابع الى ابرضا ، وان كان في بيع يتغير رضاء الوصول
ختم الهم ، ولذا الحكم لونات المعير والمستعير **قال رحمه الله** ، وجاية الراهن
والمرتن على الزهين فتصونه ان الحق كل واحد منها محتم ، فيجب عليهما انما
اتلف على صاحبه ، والراهن مأك ، وقد تعدي عليه المرتن قبضته والمزتين
خنة لان محتم وتعلق شله بالمال يجعل المالك لا يجني في حق الضمان بالقد
المومن بخدته اذ الدنة الوتره صموا فينته ليشترى ما عتد به من سنام الا وكلم
ولهذا منع المرتن من التمتع بالمرتن الثالث في المرتن ياخذ الضمان بدينه ان
كان من جنس حقن وكان الدين حالا وان كان من جنس يجلسه بالدين فاذا دخل
اخذه بدينه ان كان من جنس خنة والاحيسة بدينه حتى يسقط في دينه **قال**
رحمه الله ، وجاية عليهما وعلى مالها هدر اي جاية الزهين على الزاهن والمزتين
وعلى مالها هدر الطلق الحجاب والمراد بوجاية لا توجب التناقص وان كانت
توجب فقتهه حتى يجب عليه التناقص اما المرتن فظاهر لا يجني عنه ولذا
المولى لا لا لا يجني عنه في حق الدرم اذ لم يدخل في ملكه الامين خنة المالك الا بوجي
ان افتقار المولى عليه بالجاتية المرتن التناقص باطل ، واذا زاد القيد بنفسه بها
تجانب والاقران ما يوجب المال على غيره فاذا لم يدخل في ملكه من ذلك الوجه
صار اجنبيا فيه فاذا اوجب عليه خلاف ما يوجب المالك على غيره فاذا اوجبه
يدخل في ملكه لان ثالثه ملا المولى ويستحق الزهين فلا فائدة في اعتبارها
اذ تحصيل الحاصل محال بخلاف جاية الغصوب على الغصوب منه حيث

ولما اختلفنا ذلك كان القول قول الزاهي لانه يترك الامتياز بالم والوجع عليه باعتبار
الامتياز عنه ولا يترك الظاهر يستدل للعبر من سبب الضمان قد وجد بالزهن
والزاهي يدعي صحة موجب ان يكون القول للعبر لما ترك الزاهي لموجب الضمان
ولما وجبه الامتياز ولهذا يتصور بقدره ولو ان الزهن وجبه لصحطه ولو
اختلفنا بيننا وامارة بالزهن بها ان النك للعبر ولو انكر المصدق ان النك
له فلا بد انما الوصف ولو رغبة المستعبر يدين موعود فيك في غير الموثق
فكل المفاوضة وقبضه والتمسح سواء حتى قد الزم موعود الماعرف انما لم يوجد ويصح
الموجب على الزاهي بنقله من سلامة ناله الزهن باستجاب من الموثق لسلامة
بؤرة دعوته ولو كانت القارية عدا فاعتته العبر كما نلنا ملكية الزهنية
ثم الموثق بالمجانب ان شاء رجع بالدين على الزاهي لانه لم يستوفه وان شاء صفى
العبر بمسألة من حقه قد نقلت برئيسه وقد اتممت الاعاني تكون العبر بمسألة
لما ان يتبين دية جرد الى العبر من العتمة فاقبضه من الغنى فاخذت حكم العبر
ولو استقر عدا واداة العبره فاستعمله فلان بهته ثم رغبه ثم فني الما لا علم
يتبعه حتى هلك عند الموثق صا الزاهي مستوفيا للدين ويورد على الزاهي
ما قبضه لم يحضر الاستجابة بالزهن وضمن الزاهي للزهن قد رضاه يرضانا
دية لم لا رهنة اناك العدي وقد بينت دية عن ضمان العصب لانه امين
خالف ثم عاذا الى الوفاق نصا وحكم حكم الزهن ولو هلك عند الزاهي بعد الاستدراك
لم يضمن لما ذكرنا اعاد الى حكم الزهن ولو استعمل بعد الاستدراك قد نزلت له هلك
لم يضمن ايضا لما ذكرنا انما استعمله حكم الزهنية عدا حكم القارية لم يفتا
حكم القارية في العدا فصار دية بدل الما لا لكونه عاذا الى حكم الزهن لم يضمن بقدر
وهو الوجع عند المالك عدا للمستعبر لم يده بهه ينسوه فاذا عدا في غير ما بين
الضمان حتى يوصله الى الما لا على هذا غايات المسأله فلما شج الاستدراك بعد المسير
اذا اناك العدي فالزهمه واستدل عليه هو يسلم المستعبر للزهن وقد بينا
الغنى فيه فلا يثبت حقه على ذلك التدبر ولو انما شج الزهن لم يضمن لسلامة الزهن
باق على حاله ولا يلحق المبرضا المصير لانه ملكه ولو اناك العبر البيع واي الزاهي

و

فَأَنَّ لَنَا بِطُلَاعِ الْجَمْعِ الَّذِينَ عَدَدُوا بِأَقْبَا السَّعْرِ خِلَافَ الزُّفَرِ فَهُوَ يَقُولُ أَنَّ
الْمَالِيَةَ قَدِ اسْتَحَقَّتْ بِأَنْتَبَهِهِ أَشْخَاصَ الْعَيْنِ وَلَنَا أَنْ نَعْنَانَ السَّعْرَ عَيْنًا عَنْ
نُورِ رَغَبَاتِ الْمَاسِ وَذَلِكَ عَيْنُ غَيْرِهِ فِي الْبَيْعِ إِذَا حَصَلَ فِي السَّعْرِ بِمَا لَمْ يَنْصَحْ
بِشَيْءٍ لِلْمُشْتَرِي الْجَانِ وَلَا فِي الْعَقَبِ حِينَ لَا يَجِبُ عَلَى الْفَاجِبِ حِينَ لَا تَنْصَحُ
بِالسَّعْرِ عَدَدُوا الْعَيْنَ الْمُضَوِّبَةَ خِلَافَ نَصَانِ الْعَيْنِ لِأَنَّ بَيِّنَاتِ جُزْئِيَّةِ
بَيْعٍ وَالْأَسْبَابُ إِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْمُسْتَقْبَلُ وَإِذَا لَمْ يَنْتَبِهِ مِنْ لَدُنْ نَصَانِ السَّعْرِ
بِقِيَّتِهِ نَبَاهُ لَدُنْ الْبَيْعِ فَادْخُلْهُ عَيْنُ قِيَّتِهِ بِهِيَ الْإِتْلَافُ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي حَقِّهَا
الْإِتْلَافُ تَعْتَبَرُ وَقْتُ الْإِتْلَافِ لَمْ يَكُنْ الْحَايِرُ يَنْدَرُ الْغَائِبُ وَأَخَذَ الزَّوْثَنُ لَمْ يَكُنْ
بِلَا الْمَالِيَةِ بِعَيْنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَأَنَّ هَذَا قَبْلَ الْبَيْعِ عَلَى أَصْلَانِ لَا يَنْدَرُ عَلَى
وَقْتُ الْحَوَاطِ الْمَوْجِيءِ اسْتَحَقَّتْ بِسَبَبِ الْمَالِيَةِ وَحِينَ الزَّوْثَنُ تَنْقَلِبُ بِالْمَالِيَةِ لَكَذَا
بِمَا فَاكُنْ تَعْنَاهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الزَّوْثَنِ لَيْسَ لِأَنَّ بَيِّنَاتِ الزَّوْثَنِ بِدَا سَبَبِهَا مِنَ الْإِتْلَافِ
وَبِهَا لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ وَدُعِيَتْ كَانَتْ فِي الْإِتْلَافِ الْفَاجِبِ مُسْتَوْفِيًا لِلْجُزْئِيَّةِ مِنَ الْإِتْلَافِ
أَوْ نَوَاحِ الْإِتْلَافِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِيًا لِأَنَّ الْإِتْلَافَ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي إِلَى الْوَرَاثَةِ مُسْتَوْفِيًا
لِلْمَالِيَةِ وَبِقِيَّتِهِ تَعْنَاهُ فِي الْعَيْنِ فَادْخُلْهُ تَعْنِي مُسْتَوْفِيًا لِنِسْبَةِ الْإِتْلَافِ بِهَا لَمْ يَكُنْ
نَا إِذَا كَانَتْ عَنْ قَتْلِ أَحَدٍ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِيًا لِلْجُزْئِيَّةِ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي إِلَى الْوَرَاثَةِ
لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ لِحُضْرِهِ خِلَافَ السَّعْرِ الْمَوْجِيءِ لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ لِحُضْرِهِ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي إِلَى الْوَرَاثَةِ
إِلَى الْوَرَاثَةِ خِلَافَهُ مُسْتَوْفِيًا لِنِسْبَةِ الْإِتْلَافِ وَهُوَ الْمُسْتَوْفِي وَالْمَالِيَةُ بِالْمَالِيَةِ
قَالَ وَحَدَّثَنَا وَلَوْ بَاعَ بِأَنَّ يَأْتِيهِ تَعْنِي الْمَالِيَةَ تَعْنِي نَصَانِ حَتَّى وَجَعَ بِسَبَابِهِ
أَوْ بَاعَ الزَّوْثَنُ الْعَيْنَ الَّذِي يُسَاوِي الْغَائِبَةَ بِأَنَّ الزَّوْثَنُ وَكَانَ رَهْنًا بِالْبَيْعِ
تَعْنِي الْمُسْتَوْفِيَةَ لِلْمَالِيَةِ إِلَى الْوَرَاثَةِ تَعْنِي وَجَعَ عَلَى الزَّوْثَنِ بِسَبَابِهِ
لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ بِأَنَّ الزَّوْثَنُ صَارَ كَالزَّوْثَنِ اسْتَرْدَّةً وَبَاعَ بِنَسْبِهِ وَلَوْ كَانَ
لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الزَّوْثَنُ وَبِقِيَّتِهِ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي مُسْتَوْفِيًا فَلِذَا هَذَا **قَالَ وَحَدَّثَنَا**
وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِيًا بِأَنَّ فَدَخَلَ بِهِ بِتِلْكَ بِتِلْكَ الْوَرَاثَةِ وَهُوَ الْوَرَاثَةُ وَهَذَا عَيْنُ حَقِّهِ
وَأَنَّ يَوْسُفَ وَقَالَ عَدَدُوا بِالْجَانِ أَنَّ شَاءَ أَصْلَ الْجَمْعِ الَّذِينَ وَأَنَّ شَاءَ الْعَيْنَ
الْمَوْجِيءِ إِلَى الْوَرَاثَةِ بِبَيْعِهِ وَطَرَفُ عَلَيْهِ عَيْنُهُ وَقَالَ زُفَرٌ يَصْنَعُ دَهْنًا بِأَنَّ

كَذَلِكَ

لانه يد الموثق بد استيفاء وقد ستر بالهلاكة الملائمة اخذت بد لا يتبدل العشر
يبيع الذي يتدور قلنا ان العقد الثاني قام مقام الاول والحقا واما الاول فاما
واستقص الشغل فينشط الدين وهي على الخلاف وحده ان الموثق في بيعه ضمان
المؤمن فيبيع الزاهن للمبيع والمقصود اذا كان في بيعه ولا يوجبها الفاضل
كل واحد منهما عقد فبئس ما به فان لكل واحد من المشتري والمقصود منه الجوار
ان شاء اخذ القابل ولا شيء ولا يبره وان شاء فسخ المشتري البيع ورجع المقصود
منه بغيره ولهذا ان الشغل لم يطره في نفس العقد لقيام الثاني مقام الاول لولا
ما ذكرنا من رفر وعين الزهني اما عندنا فلا يجوز عليك من الرهن بغير رضا
ولان جعل الرهن بالدين حكم جاهلي وانه مفسوخ بقوله عليه السلام لا يهين الرهن
من صاحبه الذي رهنه المحذوف بخلاف ما ذكر من البيع والغصب لان حكم الجوار
في البيع الفسخ وفي الغصب يملكه باءا والتمان وهما متروكان وعلى هذا
الخلاف لو تراجح سبعة حتى صار ليناوي مائة فقلنا عقد ليناوي ما به يدفع به
واذا قلنا العقد الموثق فتنال خطا فضاوان الجانبية على المؤمن ولا يملك الدفع
لانه لا يملك التملك ولو قلنا هذا المحل وبيع الدين على حاله ولا يرجع المؤمن على
الزاهن بشيء من البذل او الجانبية حصلت في ضمانه ولو ان المؤمن ان يبيع
فيل للزاهن اذ دفع الضمان واقدور ان المدة والها فقلنا سقط دين المؤمن به
لان العقد قد هلك بالدفع بسبب كان في يد المؤمن ولذا بالبنذ المارة بالحاصل
له يعضض بخلاف ولو ان الزهني اذا قلنا ابتناوا واسمك ما لا حجة في خطا
الزاهن ابتداء لا دفع او البذل المارة بضمون على المؤمن فان دفع خروج
من الزهني ولم ينشط شيء من الدين حاله هلك ابتداء فان فداه فهو رهن
مع ادعي جالها ولواسم هذا العقد الموثق لا لا يستغرق وقته فان اذاه المؤمن
فدين نسبه على خاله البذل وان ابي بطل للزاهن بعده في الدين المان بخلافه
يؤدي عنه فان اذ يطل دين المؤمن كما ذكرنا في البذل وان لم يرد وبيع
العقد فيه لم يخذ صاحب دين العقد منه لان دين العقد مضمون على دين المؤمن
وعلى حق المولي لان حقه مستند على حق المولي ولذا على حق المؤمن لانه قام

منه المولي

مقام المولي في المالبة ولهذا المعنى قلنا بتدبر دين العبد على حق وفي الجانبية
ايضا لان وفي الجانبية قام مقام المولي في طلب الدين فان فصل شي من دين العبد
ودين غيره العبد بطل دين المؤمن او الترافض للزاهن وبطل دين المؤمن
لان الزهني استحققت بعينه هو في ضمان فاشبه الهلاك وان كان دين العبد
اقل من سطر من دين المؤمن يتدور وما فصل من دين العبد يبي رها
كما كان ان كان دين المؤمن قد حل اخذ منه ما من جنس حقه وان كان لم يحل
اسلمه حتى حل ثم باخذه اذا حل ان كان من جنس حقه وان كان من العبد لا يبي
بدين العبد اخذ الثمن ولا يرجع الباقي على اخذ حتى يعتن الضمان الحق في دين
المستلاك بتعلق بوقته وقد استوفيت فياخذ له ما بعد الحق ثم اذا ادعي
العبد بعد الحق لا يرجع على احد لانه وجب عليه بطل هذا اذا كان كل
مضمونا وان كان بعضه امانة بان كانت قبضت الثمن الذي وقد جنى الضمان
فيلها اذباها او اذ فاهها لان البعض مضمون والبعض امانة والتداني
المضمون على المؤمن وفي الامانة على الزاهن فان اجمعا على الدفع دفعاه
ويطلب دين المؤمن والدفع لا يجوز في الحقيقة من المؤمن لانيته وانما له
الخلص بالبذل ولهذا يطلب رضاه في الدفع لانه ان بخلاف البذل وان
تساقا فتلك لمن قال انا افي بها لان اما اذا كان هو المؤمن فلاه ليس
في البذل الذي بخلافه ابطال حق الزاهن وفي الدفع الذي بخلافه الزاهن
ابطال حق المؤمن ويكون المؤمن في البذل مظهر على حقيقة الامانة حتى لا
يرجع على الزاهن بذلك لانه كان بطله ان لاجتارده فيطالب الزاهن فلما التزمه
والحالة هذو كان مستورا على ما روي عن ابي خنيفة بخلاف ما اذا كان غايها
لانه قد رخطا به والمؤمن محتاج الي اصلاح المضمون ولا يملك ذلك الا بالاصلاح
المانه فلا يكون مشروعا وعن ابي يوسف ومحمد وزفر والحن الموثق منقطع
في الدعفين لانه فدي مكد عن وبغير اثم نصا ولا يفتني واما اذا كان المان
للبنذ هو الزاهن فلا ن الزاهن ليس له ولا يملك الدفع فلت بخلافه ولان في
الدفع الذي بخلافه المؤمن تنوب حق الزاهن في العين من غير فابده

الضمان بالمانة المكسبة فاشبه المان بالمانة الحقيقية والمال مع ما به حل واحد منهما
من ابطال الحق غيره من الضمان الا يري ان الميت ينسب له ذلك في سوس مرتبة
فلذا ان قام مقامه وان قضى بينهم فلان بدوه جازا والمانع بوصول حقه
ولولم يكن للميت عموم اخذوا الزهني اعتبارا بالمانة الحقيقية وبيع في ذمته لانه
يبيع فيه قبل الرهن فلذا يفسده واذا اراد من الرهن يبي للميت على رجل جازا لانه
استثمار فملكه ولذا ان يبيعه ان وجل لا فلا فلا يراي ان الزاهن ولذا لو اراد من
الموصي مات قام الوصي مقامه الا ان لا يبيعه لان الوالد تسقط بوقته **فصل**
في عصبية اقبته عشرة فقهر ثم تخلف وهو ليناوي عنه فهو رهن بعشرة
لان ما يكون خلا للمبيع بقا يكون خلا للرهن بقا ان ما يكون خلا للمبيع ابتداء
يكون خلا للرهن ابتداء والخروج على المبيع بقا المولي ان من اشترى غيرا ففهر
مثل النسيبي سبي العند فيها المان المشتري يبيع في البيع لغيره وصف المبيع كما
اذا تعجب فلذا يكون خلا للرهن بقا وهذا لان العند وقع صحيحا فاذا تخلف
بفقدن ذلك بالتحليل يعود العند صحيحا يعود المالبة المستوفى فيها وزوال
العتيد **وقوله** ثم تخلف وهو ليناوي عشرة فاشبه المان المارة في الزيادة
والتمان النسيبي وليس لذلك بل المعتد به المان العصب والحن الموثق ان
لان اما تجل او تدون وفيها نقصان القيمة لم يوجب سقوط شي من الدين حاشا
في انكسار القالب وانا يوجب الجوار على ما ذكرنا لان الثابت فيه مجرد الوصف
وذا ان شي من الوصف في المحل والمورون لم يوجب سقوط شي من الدين باجاء
بين احصائيا فيكون الحكم بقاءه ان نقص شي من القدر يستلزم بتدبر من الدين
واحد فلا **قال رحمه الله** وان رهن شاة فبئس عشرة بعشرة فأت دفع جلدتها وهو
ليناوي دنها فهو رهن بدبره لان الرهن يتبدل بالهلاك واحدا بعض المحل يعود
حكمه بتدبر بخلاف ما اذا كانت الشاة المبيعة قبل الفسخ فدفع جلدتها حاشا
يعود البيع بتدبره لان البيع ينفسخ بالهلاك قبل الفسخ والمفسوخ لا يعود صحيحا
واما الرهن فمستور بالهلاك ومن المفسوخ من يقول بعود البيع **وقوله** فهو رهن
بدبره قالوا هذا اذا كان قبضه الجلود يوم الرهن دنها وان كانت قبضه يوم بدبره

تفضل لانه حقه يستلزم بالدفع كما يستلزم بذو الزاهن ثم اذا فداه الزاهن بحسب
على المؤمن حصة المضمون من البذل ان يتولى سقط الدين اسلوا دفع او
فدي لانه لا يستحق ضمانا لولا اذا اذما صار له حصله بالبذل فله يحصل
الزاهن في البذل استطاعا ثم ينظر ان كان حصة المضمون من البذل غلبا الدين والشر
بطل الدين وان كان ذلك سقط من الدين بحسبه وكان الضمان ههنا ما بقي لان
البذل في حصة المان كان عليه وفي حصة المضمون كان على المؤمن فاذا اذاه الزاهن
وهو ليس بطوع فهو ان الرجوع عليه فيبيع فضاضا بدبره او في قبضة
فيبي الضمان ههنا ما بقي بخلاف ما اذا فداه المؤمن حيث يكون سقط على حال
حصة الزاهن لانه في حال غيبته على ما بينا **وعن زر عن ابي حنيفة** على عصب
فان الزاهن اذا كان خارجا للرهن لم يكون سقط على البذل وان كان غايها
كان سقطا فبره وجهه ان المحي عليه فيطالب المؤمن حال غيبته الزاهن لانه
ليس بالبلد ولا يتدبر على الدفع ولا يجل من اخذ العتيد من الرهن لانه
فلا حاجة له الي البذل فاذا فداه من خارجا البذل سقطا واما في حال غيبته
فالمحي عليه فيطالبها بالدفع او البذل فلا يوصل المؤمن الى استئمانه بيده الا
بالبذل فلا يضمن البذل ولا يكون مستورا لغيره الرهن وصاحب الملو
اذا جنى التملك من ثمن عليه فله ولذا في جانب ولد الزهني اذا قال للمؤمن انا
افي به كان له ذلك وان كان المان بخلافه دفع لانه ان لم يكن مضمونا عليه
فمحموس بدبره ولذا في البذل عرض صحيح من زيادة الاستيناق ولا حذر
على الزاهن فكان له ذلك **قال رحمه الله** وان مات الزاهن باع وصيه الرهن
ونقص الدين لان الوصي قام مقام الموصي ولو كان الموصي جارا لانه ان يبيع
الرهن فلذا الوصية **قال رحمه الله** فان لم يكن له ومن نصيب له وصي وامر
ببيعه وبعد ذلك الي الناصر لان الناصر يبيع باطلا لغيره المستلزم اذا
غير واعى النظر لانهم وقد نصبت النظر في نصيب الوصي لودي ما عليه
لغيره ولينتهي حقه من غيره ولو كان على الميت دين فله الرهن بعض
الشرع عند غيره لانه غير ما لم يرجز ولا حوزب ان يردوه لانه ابتداء لصحي

الوصية

كان الجلد رهنا بدينهين وانما يبرئ ذلك بالتقويم بان تنقش الشاة الموهوبة غير
مستلزمة ثم تنقش مستلزمة فانما ردت بينهما ههنا في الجلد هذا اذا كانت الشاة كلها
مستلزمة وان كان بعضها امانة بان كانت في حق الدين بلون الجلد ايضا فبعضه
امانة بحسب ما يكون رهنا فبعضه من الدين قالوا هذا اذا دبت الميراث بشي لا ينفقه
له وان دبت بشي لا ينفقه ثبت الميراث من حق نفسه ما زاد الدباغ فيه جاز وعرض جلد
ميراثه ودبت بشي لا ينفقه ثم قيل بطل الرهن فيه حتى اذا ادبر الراهن ما زاد الدباغ
فيه اخذه وليس لان يحبس بالدين لانه لم يلد في الدين الثاني وصار ميراثه
كلما خرج من ان يكون رهنا بالاولى فكلما فاضاها اذ اتمت حقيقته بان رهن الرهن
بدين اخر غير ما كان يحبس به فانما يخرج عن الاول ويكون رهنا بالثاني فكذلك هذا
وقيل لا يطل بالثاني الا بشي ما هو موقوف او غلة ولا يطل ما هو موقوفه كالمنبع
بالثاني اذ امانة ثانيا بانه اذا واكثر بطل لا يشله ولا يطل بالاجازة والرهن كان
دونه والرهن الثاني رهنا دون الاول لانه انما ينقش حسب الجلد بالمالية التي
انصفت بالجلد على الدباغ وميل الما لم يبرئ الجلد منها وصحت للجلد الوصية دائما
تبع الاصل والرهن الاول ما هو اصل ينقسم وليس يتبع لغيره وهو الدين فيكون
افضل من الثاني فلم يتبع الاول بالثاني وثبت الثاني ايضا لان سببه قد تحقق وانما
لا يمكن زده بخلاف الاجازة والرهن لان زدها لم يكن فاسكن القول بطلانها ولما ثبت
العبد الرهن وجعل بالدين زعاد بعد الدين وعند زعاد بعد بل يكون ملكا
للمرتهين لا للثاني لما جعل بالدين فتدلل على ان المصوب يعود بعد الضمان فانه
يكون ملكا للضام ولا يعود الى ملك المصوب منه قلنا ان الرهن يملك بالدين
لا يملكه صاحبه على ما جاء في التبع وانما يتبع بغيره المستنباة من وجهه ذلك بالهلال
فاذا عاظها لم يبرئ حتى يحبس بالدين والدليل على انه لا يملك بالدين ان
كنته على الراهن بخلاف المصوب **قال رحمه الله** وقاد الرهن بالولد والغير
والدين والصوب للراهن لا تستولد من يملكه **قال رحمه الله** وهو رهن مع
المصلح لا ينعى له والرهن حق سائل لا يرمى فيسري الى الولد الا يري ان الراهن
لا يملك ابطاله بخلافه والاولا جارية الحكم الجارية الى الاول ولا

مع

يبيع امه فيه لان الحق فيها من الروح حتى ينمو المالك بالباطل بالولد بخلافه ولو
الاستحارة والكيفية والمصونية والاولا الموهوبة من المستحارة في المنفعة
دون الغني وبه الهالة الحق في الذمة والاولا لا يبرئ من الذمة وفي الغني التبرع
انما اليه الجارية بالاولا الموهوبة وهو موقوف في الولد ولا يبرئ امانة في الماله
فصل في بيع الرهن في الاصل والغير في الجارية وفي الجارية الموهوبة في المشتق
له الخدم وهي منقعة والولد في الجارية لا ينفصل فلا يكون رهنا لها وبعد ما يثبت
سوقها ايضا بهذا ان اعتد على موجب **قال رحمه الله** وبذلك جازا اي اذا هلك الغنم ملك
بعدها ولا لا اشاع ولا تسطها ما يتناول بالفضل لانها لم تزل تحت العتد منقصة دا
او اللط لا يتناول **قال رحمه الله** وان بقي الاصل وهلك فكذلك غنم اذا هلك
الرهن وبقي الغنم ملك الولد بحسب ميراث الدين لانه صار منقصة بالملك والبيع
اذا صار منقصة بالدين لا تسط لولا ان المصوب له حصة من الرهن لان اذا صار منقصة دا
بالدين صار له حصة حتى اذا هلك الغنم قبل القبض وبقي الولد كان للرهن
ان يأخذ بحسب ميراث الرهن ولو هلك قبل القبض لا يسقط شيء من الرهن **قال رحمه الله**
وقسم الدين على قسمين يوم النكاح وقسمه الاصل يوم القبض وسقط ميراث الدين بحسب
الاصل وقيل انما يقسم ميراث الولد صار له حصة بالملك والام دخلت في ضمانه من وقت
القبض فتعبر فيه حل واحد من ماله وقت اعتباره ولهذا هو الهلك الولد بعد هلاك
الام قبل النكاح هلك بغير شيء فيحل بدل الرهن لا يتأمله شيء من الدين الا بعد النكاح
ولو ادبر الراهن للميراث في حل زعاد الرهن بان قال بها زاد حكمه فاعلم فلا ضمان
عليه ولا يسقط شيء من الدين لانه الميراث بالملك وهذا باحة والمطلقات يجوز
تسلطهن بالسر والخط ولا يملك وان لم يملك الرهن حتى هلك قبل الميراث قسم
الدين على قسمين الزيادة التي اهلها الميراث وعلى قسم الاصل فاصاب الاصل سقط
وقا اصاب الزيادة اخذه الميراث من الراهن لان الزيادة لم يثبت على ملك الراهن
بفضل الميراث يتسلط به فصار كراهن اخذه والمنة فيكون منقصة لا يبرئ
لحصة من الدين في حصة هلكه اذ كره الميراث والكا في ضمانه فاقبل وانما الحيلة
وعاد الى الجامع **قال رحمه الله** وتبع الزيادة في الرهن لانه الدين معناه لا يبرئ

هكلا لاصلح

النكاح فاصاب الولد في ذلك الوقت قسم عليه وعلى الصد الزيادة لما ذكرنا
وقيل لا يولد في حصة له من الدين حتى لو مات الولد بعد الزيادة قبل النكاح
نطقت الزيادة من الولد اذا هلك خرج من العتد فصار كراهن لم يبرئ بطل الحكم
في الزيادة ولذا هو الهلك الزيادة قبل نكاحه الاول هلك بغير شيء لا تسقط
حكمه ولو كانت الزيادة مع الام قسم الدين على قسمين يوم قبضتها وعلى قسم الزيادة
يوم قبضتها لما ذكرنا فاصاب الام قسم عليها وعلى ولدها اذا هلك فاصاب الام
ذهب وسقطت اصاب الولد اتمت ميراثه لان الزيادة دخلت على الام
فتقسم الدين عليها وعلى الزيادة او لا فما اصاب الام قسم عليها وعلى ولدها
اذا هلك وبقي الولد الى النكاح ولولهك الولد بعد هلاكها قبل النكاح وهلك
هو وحده دونها ذهب بغير شيء لما ذكرنا انه لا حصة له من الميراث في النكاح
فصار كراهن لم يبرئ اصلا حتى يحصر الام كما علمنا به ذهب بطلانها وحصة الزيادة
ايضا ذهبت بذهاب الزيادة فصار كراهن الرهن هي الام وحدها زاد العتد
عليها فاقبل هلك بغير شيء واقتل من بين منما يحبس **قال رحمه الله** ومن رهق
عبدا بالدين قد غدا اخر رهنا مكان الاول وقسمه حل الاول رهق
غيره الى الراهن والميراث من الامرا حتى يحل مكان الاول لم يبرئ الاول
دخل في ضمانه بالنقص والدين فلا يخرج عن الضمان مادام ما بين الميراث والنقص
النقص فاذا كان الاول في ضمانه لم يدخل الثاني في ضمانه فانما يبرئ بدخول
احدهما فيه فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القبض فيه
لان بد الميراث على الثاني بد امانته وبدا الراهن بد استيناءه وضمان فلا يبرئ
عنه لمن له على اخذ جازا فاستوفى روبا فليطه جازا ثم علم انما يبرئ
وطالبه بالحياد واخذها فانما جازا امانة به بد ميراثه من الزبوف وتجدد
النقص في الجازا وقيل لا يشترط لان الرهن يتبع له وبه امانة على ما
عرفه وقيل انما يبرئ عن قبض الميراث عن قبض العتد وبه امانة والنقص
يبرئ على العتد فينبغي قبض الميراث عن قبض العتد ولو ابرأ الميراث من الراهن
عني الدين اذ هب منه ثم هلك الرهن في نيل الميراث هلك بغير شيء استحسننا

الرهن رهنا بالدين الميراث وصورة الزيادة في الرهن طاهر وهو ان يبرئ رهنا على
الرهن الميراث فيلزم ان رهنا بالدين الاول وانما صورة الزيادة في الدين نهون يبرئ
دباغ الدين الاول على ان يكون الرهن الاول رهنا بالدين وهو عين جارية وقال
ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زعمنا في الجوز الزيادة في الرهن
ايضا لانه يبرئ الى الشئ لانه لا يلد للرهن الثاني من ان يكون له حصة من الدين
فيخرج الرهن الاول بعد رومن ان يكون رهنا وصحونا وذلك شائع والمشهور
شديد للرهن ولو لم يثبت ان الدين في باب الرهن كالميراث في البيع والرهن فاقترن
فيكون الزيادة بهما جازا في البيع والجامع بينهما الاتفاق باصل العقد للزيادة واسان
الميراث بهما جازا في البيع ولو لم يثبت في ميراث الزيادة في الدين يبرئ الشئ في
الرهن لان الزيادة في الدين ثبت في ضمان الدين الثاني فيكون بعض الرهن صحونا
به وبعضه صحونا بالدين الاول ولا بد البعس منافع فلا يجوز خلاف الزيادة في
الرهن لانها توجب تحول بعض الدين الى الرهن الثاني لان الدين ينتسب عليها فصار
المشروع في الدين في الرهن وذلك عن ما في حصة الرهن الميراث لو رهن شيئا
محمسا به من الدين وغيره عليه جازا وكان الشئ في الدين يبرئ للميراث والاتفاق
باصل العتد عن ماله في الرهن لانه غير معتود عليه ولا هو معتود به بلك
وحيثما ساقب على الرهن ولهذا ساقب الدين بعد بيع الرهن والزيادة تكون في
المعتود عليه كالبيع او في المعتود به كالشئ في غير ماله ليس باصل الدين والزيادة
تختص بهما في الميراث بطلان الزيادة في الدين لا تصح ان الرهن لا يكون رهنا بالزيادة
واما نفس الزيادة الذي على الدين فصحة لان الاستدانة بعد الاستدانة
قبل قضاء الدين لا يبرأ جازا ثم اذا احتج الزيادة في الرهن ونسب هذه
زيادة فقد ثبت قسم الدين على قسمين يوم قبضتها وعلى قسم الزيادة يوم قبضه
لم يدخل واحد منهما في ضمان الميراث من يوم قبضه ماله هو العتد واذا ولد
الموهوبة ولذا ان الراهن زاد مع الولد عتدا وقبضه حل واحد منهم الت والدين
الت فالعبد رهن مع الولد خاصة ينقسم ثلثه الى الميراث يوم نكاحه وعلى العتد
الذي يبرئ عليه لا تسقط الزيادة مع الولد دون الام والولد لا حصة له في وقت

التقاي

خلافاً لفرط الرهن مضمون بالدين او بجهة عند قوم الوعد كناية الدين
المعزول من الدين بالبر والجهة ولا يجهت ليعتد به الا اذا احتج من صاحبه
فيجب غايته بالمعنى ولذا اذا اراد المصنف ان يصدق انما وهذا بانه او بجهة
او اختلعت عليه او ارتدت والعياد بالبر فيلزم الدخول بها في هلك الرهن بدها
بهلك بغيره والبر بالدين ولو استوفى المهر من الدين بالبر والبر او بجهة
منطوق في هلك الرهن في بده بيلك بالدين وجب عليه رد ما استوفى من المهر استوفى
منه وهون عليه الدين او المنطوق بخلاف البر والبر وجه الفرق ان البر لا يستلزم
الدين اصلاً ولا استيفاء ولا يستلزم لغيره الموجب وهو السبب الموجب للدين لكن
يكون المنطوق مضموناً على النافي فيلزم ان يصدق انما وهذا ان دين حل واجبها
على صاحبه يتي على حال لعدم المداينة في خطا الحل واجبها صاحبه لان ذلك
استيفاء ويجوز بغيره مطالبه بغيره في رد ما استوفى من المهر فتركها الطلب لعدم النافية
فاما الدين نفسه فانه في ذلك حل واجبها فاما هلك الرهن فيكون الاستيفاء
الاول وهو الاستيفاء ببعض الدين وينتفع بالاستيفاء الثاني الذي هو الحقبة
ولذا اذا اشترى بالدين غنياً وصالح عن الدين على عين ولذا اذا خلا الرهن
المهر من بالدين على غيره فملك الرهن بطلت الحوالة وهكذا بالدين لانه في بيع
البر لا يظن من المداينة يخرج بالحوالة عن ملك المكيل بل ما كان له على الحوالة
عليه وبطل ما يوجب عليه ان لا يكتل المكيل على الحوالة عليه دين لانه يندفع المكيل
ولذا اذا تصادف على ان يكون في هلك الرهن بيلك بالدين لغيره وجب بالدين
بالنقض في علي ثابته من الرهن لجهة فانه بخلاف البر وقال في الكافي ذكره
الامة السرخسي في المسطور اذا تصادف على ان يكون بين حوالة الرهن اذا كان
مضاداً فانه بعد هلك الرهن لولا الدين كان واجباً لها حين هلك الرهن
ووجب بالدين لها حين كان الرهن في حوالة الرهن فيصير مستوفياً واما اذا تصادف على
ان يكون الرهن في غير ذلك فملك انما له بطلان ما يوجب على الدين من المداينة
فيما كان الرهن في غير ذلك من الدين وذكره الاستيعاب في انما اذا تصادف على ان يكون
ثم هلك الرهن اختلفت مشايخنا في جوابه والصواب ان يملك مضموناً بطل دفع

المعنى

مهر غيره تطوعاً فطلعت المرأة قبل الوطء رجع المنطوق بيفض ما ادى ولذا
لا يشترى عبداً ويطوع وحل بالاداء ثم رد الصديق رجع المنطوق بما
ادى وقال في رجع الزوج والمشرى بذلك على النافي لان المنطوق ادى
عنها فصار رداً لها بما ادى فاما انما ادى فاني باسمها رجع على ما ادى فملكها
بالضمان وهذا لم يملكه فني على ملك المنطوق والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

كتاب الحنات

وهي في اللغة اسم لما يجنبه المؤمن من شئ التسمية شبيهة بالصدقة من جنات عليه
شراً وهو عام لما اتعصم به من الفعل واصلاً من جنات النحر وهو اخذ من
الشعر وهي في الشرع اسم للفعل يحرم سواء كان في مال او بنفس لكن في عرف
النكاح يرد بالطلاق اسم الحنات في الفعل في النفس والاطراف **في النكاح** على
خمس اوجع عدل وشبه عدل وخطا وما اجري بها الخطا والتسليم
والزاد به بيان فليست من الاحكام من النكاح والقرية والقرية والكافة
وجوز ان الارث والاثر على ما نبينه ان شأ الله تعالى هذا التفسير الشيخ ابي
بكر الرازي رحمه الله وذكره في الاصل انه ثلاثة على وجه عدل وخطا **قال رحمه الله**
موجب التسليم عدل وهو ما تقدمه به بسلاج وحرم في تنزيه
الاجزاء كالحكم من الحشيرة والحج والليظة والمال والمهر والقرية عتياً اي
المثل الموصوف بهذه الصفة بوجوب المهر والنكاح متعدياً اما اشتراط
العدلية فلان الحنات لا تجوز دونها ولذا لا يربط عليها العتية ليتولى
عليه السلام دفع عن امسي الخطا والنكاح الحديث واما اشتراط التسليم او
ما جري تجري التسليم فلان العقد هو التصديق وهو فعل القلب لا يرتفع عليه
اذ هو امر سطحي فاقبل استعمال الالة الفائلة عالياً فانه تيسيراً لما اتم
التسليم من المنة والدم مصطفاً مقام المداينة من التسليم والمداينة
مقام اعتدال العقل تيسيراً والالة الفائلة عالياً هي المداينة لانها هي
المعدة للثبات وما ليس له حد فليس يعدل له حتى لو صرح به في غير او حسب

المعنى اشار بن عباس رضي الله عنهما بقوله العتية قوله لم تارك فيه ولو ان المالك لا يصح
سويها لعدم المائلة بينة وبين الالة في صورة ومعنى او المداينة في خلق من المداينة
الكلية ويستعمل بالطاعة وليكون عليه الله تعالى في المداينة والمال الحل في المداينة
مصلحه ويشد الالة في حوائج فلا يصح تجايراً فاما ثمانية والنكاح مصلح للبر
صورة لانه فليقتل بقتل لولا معنى لان التصديق بالتسليم والالتزام والثاني فيه كالمداينة
ولذا استعمل في تصاحبه ويرخص من منع المداينة لكونه باجراً ثم اخذ المالك فنعين
سويها لا مال ولهذا يفتن ما وجب من المال في قبل العتية الى الصلح المبرري
الى قوله عليه السلام لا تصح المداينة لانه عتية او لا صلحاً ولو كان التسليم
عدلاً موجباً للبر لما اضافة الى الصلح ولما بقي من بقوله لا تصح المداينة عتياً
لان المداينة لا يمكن التصاحبه فيه من الحوائج فمداينة النفس والصلح
ما يكون في النفس وعنه وبه يستقيم والمداينة روي والله اعلم بنو الحنات
عند اعطاء الفائلة الدية وتخييره لا ينافي رضا الاخر في غير الواجب وهذا
كما يقال للذاتين حد يديك ان شئت ذاه وان شئت ذان وان شئت عتية وان
ولمعلوم انه لا يخذ عتية المدين وهذا شايخ في الكلام المبرري في قوله
عليه السلام لا يخذ المداينة او راس المداينة لا يخذ المداينة عند الحي في
العتية ولا يخذ المداينة من المداينة فغيره ومعلوم انه لا يخذ راس ماله
المداينة الاخر لان التسليم لا ينافيها فاما اذا كان المداينة بالحديث ذلك واحتمل
لا ينجح له والذي يدل على ذلك ما روي عن بن عباس رضي الله عنهما انه قال
كان التصاحبه في سواك ولينزل الالة فانا عدل وحل هذه الالة **في**
عليك التصاحبه في التسليم المداينة الى قوله **فمن عتية** لانه **في عتية**
والعتية فان بطل الالة في العتية ذلك عتية من قبل ما كان لبت على من
كان فيك فاحياناً يستر اهل ليرتل منهم دية اي بان ذلك حوائج عليهم اخذه
بعضا عن الدم او بدله حتى يستلوا الدية ما خلف الله تعالى عن هذه الالة
وتسليم ذلك بدوله **فمن عتية** لانه **في عتية** الالة ونية النبي صلى الله عليه
وسلم على هذه الجهة بل بينا بقوله من قبل التسليم فهو الجاهل بين ان يتسب

ليبر او بغيره خديداً وخاساً لم يحج التصاحبه **في عتية** رحمه الله على ما جري
في شبه العتية وذلك فاضحاً ان المداينة في المداينة وما يشبه المداينة الخاس
وغیره في طاهر الوفاة واما وجوب المداينة فليقول تعالى **ومن قبله** **في عتية**
في عتية **في عتية** وقال عليه السلام سيات المؤمن فيق وقال الله وقال عليه السلام
لولا الالة اذن على ان يقر ان من قبله سيلم وعليه اجماع الامة واما وجوب
التصاحبه فليقول تعالى **عليك التصاحبه في التسليم** وقوله تعالى **وهذا عليكم**
فيها ان النفس بالنفس والمداينة العتية لانه الله تعالى اوجب الالة في
القتل خطااً بقوله تعالى **ومن قبله** **في عتية** **في عتية** **في عتية**
سليم **في عتية** وقال عليه السلام العتية قوله ولو ان التسليم تصاحبه بتمام العتية
فلا يشترط الالة انما هي الحنات ولا تنافيها المداينة في الخطا فيرسمه العتية
فلا يوجب العتية المتناهية **قال رحمه الله** لان يفتي فيجب التصاحبه عتياً
لان يفتي الاوليا فيستلزم التصاحبه بغيره فلا يفتي في ان كان العتية بغير
بدل وان كان يبدل بغير المداينة بالصلح لا بالتسليم **قال الشافعي** رحمه الله
الواجب احد الاليتين وتعين باختيار الاولى في قوله ان الواجب هو العتية
عتياً لكن للزوم من العتية الى المداينة من غير رضائنا ليقول عليه السلام من
من قبله فقتل فهو يتخير النظر انما ان يتسل واما ان يودي وقال عليه السلام في
خطبة يوم فتح مكة من قبله فقتل فاهله بين خيرتين بين ان يخذل
العتية وبين ان يتسل وهذا المص على التخيير وان حيا العتية شريع جازا في
حل منها نوع جبري في تعيين الواجب كالحا سراً وفي العتية الى المداينة
بعد الوجوب كالتسليم فيحتاج في رضاء لتعينه مدناً لله لا
وهو باسماعه شعتت وملك نفسه في التلذذ فيجوز عليه كالمظفر اذا وجد ما كان
الغير وسعة شتة فانه يتعسر له شريعاً ولا يفتي فيضمن المداينة في الخطا
ولما تاملنا وماردنا والمداينة العتية على ما بينا والالة واللام في قوله
عليه السلام العتية قوله لا يجس لغير العتية فبتعني ان جسد العتية موجب
للتوبة الى البر ومن جعله موجباً للبر فقد راداً وعليه وهو لا يجوز في هذا

المعنى

أو يعمد أو يأخذ الدية التي أوجب لجهده المأثم وجعل له أخذها إذا أعطوها
وعن ابن عباس قال رضي الله عنه أن ربيع لم يمت جارية فكسرت ثيابها
فقال عليه السلام حين أخصموا إليه ربيعاً لم يمت جارية ولو كان المال
والباطل لم يمت جارية وجب له أحد الشقين على الجارية لم يحكم له بأحد ما عفا
وأما حكمه بأن يتأذى بها أو لا يتأذى له أو لا يوجب له النكاح فحكم
اختياره النكاح مع غيره ولو لم يكن هو الزوج بالتلصص عنه فحكم
نفيه باختياره إذا قصص عن الشيء قبل ويؤجر بأجله فإذا كان النكاح هو
الواجب الأصلي لم يمتد الزوال إلى غيره إلا ما لا بد له من مؤنة
ولغيره أحد على المال وصرفه في سائر الحوائج ولهذا الزوال النكاح
على ما عفا عنه الدية قالوا وبما عفا عن الجارية النكاح على الذم وان
كان فيه أحيا نفسه ولا يملك أن المصطفي الذي ذكره يجبر على الشراء بحيث
يدخله مملوك من غيره أو يملكه أو لا يملكه إذا ترك الشراء فحكم عليه ونات
ولذا أمكن هنا أيضاً إذا دخل نفسه مع التدبر عليه وقوله والادي قد
يعنى بالماله إذا جازى الخطأ فلما وجب الصلح في الخطأ ودية صون الدبر عن الهدار
لم باعتبار أنه يملك له وهذا المأثم لما تعدى العترة وهذا النكاح لعدم الجارية
حين اليه لصون الدم ولو لم يكن ذلك لخطأ لغيره من الناس وأدى إلى التثاني ولأن
النكاح محترمة فلا تستقط حرمته بعد الخطأ في المأثم في المأثم البينة لها
عني الهدار ولا يملك وجوب النكاح لغيره في وجوب المأثم ولا التدبر واليه
من عني الجاني المأثم ولو لم يملك له بعد الخطأ وهو حقيقة وبدل النكاح مثلاً
فالمطوط يده الجارية أو شاء أخذ المأثم وإن شاء قطع يده الشك والذم عني
أحد المأثم ولا يملك من البينة في النكاح وجب له الدية ولو شاء وجب
بالجارية لما وجب بغيره كما لا يملك المأثم لم ذلك لعدم استيفاء حقه
مثلاً وكذا منع التدبر على الاستيفاء فلا يلزمنا **قال رحمه الله** لا الكراهة
أي لا تجب الكراهة بقتل العمد وقال الشافعي رحمه الله عفا عما عفا به
أولى لها شراً عتق الجارية وهو في العمد البكر فكان ادعى إلى إيجابها ولما

أن الكراهة

أن الهداة ذابرة بين الجاهل والعترة فلا بد من أن يمتد إليها أيضاً ذابرة
بين الخطأ والمأثم لسلطان العترة بالخطأ والعترة بالخطأ ومثل العترة
محض فلا يملك له الجارية مثلاً ولو شاء المأثم والعترة فلا بد من أن يمتد إليها أيضاً
المأثم دونه في المأثم فيشعر له في المأثم فلا بد من أن يمتد إليها أيضاً
في مثل العترة وجب له فلا يملك أن يمتد إليها في المأثم فيشعر له في المأثم مع وجود
الشك يدبر في الوعد بنصف فاعطى شبهة فيه ونزاع على ذلك فلا بد من أن يمتد إليها
ذليل ولأن الهداة من المأثم تأت فلا يجوز أن يمتد إليها بالنكاح على ما عفا عنه
مؤنعه ولأن قوله تعالى **في جراحه جهنم** الآية جعل له مؤنعه إذا هو مذلول
في سبيل الجراح للشرط فلو لم يمتد إليه عليه شئاً فلا يجوز أن يمتد إليها **قال رحمه الله**
وشبهه وهذان يتحد صديقه بغير ما ذكره وموجب المأثم والهداة على التام
فدبرية مغلطة على العاقلة لا التدبري موجب المأثم شبهة العمد المأثم والهداة
على التام والدية المأثم على العاقلة ولا موجب النكاح وقوله وهو
أن يتحد صديقه بغير ما ذكره في العترة والذي ذكره في العترة هو الحد وعبره
وهو الذي لا حد له من المأثم إلى العترة والعصا وحل له حد يمتد إلى الجراح
وهذا عند أبي حنيفة **وقال** إذا ضرب جرح عظيم أو عترة عظيمة فهو عمد
وشبه العترة يتحد صديقه لا يمتد إلى العترة بغير ما ذكره وقال **الشافعي** وأما شق
هذا النوع شبهة عترة في قيم قصص العترة لا القتل فكان عدا باعتبار نفس
القتل وخطأ باعتبار القتل لهما من عترة العترة تنافس باعتبار المأثم
التي لا يملك بها غالباً لأنه يتصد به المأثم وأما في العترة القتل
فكان شبهة عترة ولا يتناظر باعتبار المأثم إلا بالمثل لأنه يتصد به المأثم السبب
فكان عدا إجماع العترة المأثم في عترة السلام وصح بين مجرمين رأس يهودي
رأس وأصمى بين مجرمين ولذا قتل المرأة التي قتلت امرأة يستعمل وهو
عمد المشتط ولا يمتد إليه في قوله عليه السلام المأثم يقتل خطأ العمد يقتل
السوط أو العصا والمجرم فيه دية مغلطة ما بين المأثم إلى العترة
خلعة في بطونها أو كذاها وباطل أنه يمتد إلى العترة الكبير والهداة في مثلها

هذا من أخواب الكهاني وهذا هو المشهور عن جليل مالك فكتب بتصور أن
يبيع عنه خلاف ذلك ثم لا فرق بين عترة الجانية وبين عترة واحدة وبين
أن يؤذي عليه ضربات حتى مات حل ذلك شبهة على موجب النكاح وأختلف
على قولها في المأثم **وقال الشافعي** يمتد إليها في موجب النكاح ولو ألتا
سجل أو شغل على عترة في المأثم أو عترة حتى مات حل ذلك شبهة عترة
وعترة عترة وأنا أن أمتا شبهة العترة لا أمتا شبهة عترة فاحدله وأنا
وجبت الهداة لا خطأ من وجب قيد دخل تحت النص على الخطأ وذكر صاحب
التمانية أن صاحب المأثم قال في المأثم وجبت له أمتا شبهة عترة فاحدله وأنا
في شبهة العترة فإني أمتا شبهة عترة فاحدله وأنا وجبت الهداة لا خطأ من وجب قيد دخل تحت النص على الخطأ وذكر صاحب
الهداة لا ذلك من باب التفتيح وجباً على الظاهر أن تقول أنه إن لم يمتد إليه
لم يمتد إليه المأثم القتل لم يمتد إليه المأثم وهذا الحد وجب بالقتل وهو في
مجلس ولا يجب بالضرب المأثم إنما يجب بالضرب بدونه القتل وبغيره
فلذا عند إجماعنا بغيره من الوجوب إلى المأثم دون الضرب وأما وجوب
الدية فلما وثنا وأنا وجبت على العاقلة لأنه خطأ من وجب على يمتا فبكر
نحوه وأما فيستحق التفتيح لذلك لأنه وجب بنفس المأثم فبغيره العاقلة
جاء في الخطأ ولهذا وجب ما عترة ثلاث سنين ويتحقق بهذا المأثم حرمات
المأثم كالمأثم بل أدلى أنه جراح البطل وهذا في المأثم لا لوجود العترة
بنته إلى البطل فاحدله أنا في الخطأ إلى جن المأثم وصحة التفتيح في الدية على
ما بين من بعد أن ساء الله تعالى **قال رحمه الله** والخطأ وهذان يري شخصاً
بخطه ضدياً أو خيراً فإنا أهو مسلم أو عترة فاحدله وأنا في المأثم لا لوجود العترة
فأما أنت على وجه فقتله الهداة والدية على العاقلة وقوله وهو أن يمتد
أي وجب قتل الخطأ وجب ما جازى جرح الخطأ الهداة والدية على العاقلة
وقوله وهو أن يمتد إلى الجرح تنسب للنسب الخطأ فانه على عترة
خطأ النفس وخطأ البطل وقد بينا في قوله وهو أن يمتد إلى الجرح
بخطه ضدياً أو خيراً فإنا أهو مسلم تنسب للخطأ في النفس لا في الخطأ

ولم هذا القتل أو شغل لم يمتد إليه وهو استعمال المأثم القاتلة الموضوع
لأعلى ما بينا وهذا المأثم لا يمتد إلى قتل المأثم على موضوعه له ولا
مستعمله فيه أو لم يكن القتل بها على غيلة منه ولا يقع القتل بها غيلة فتصورت
العترة لذلك فصارت فصل للمصغرة وهذا المأثم ما يوجب النكاح وهو المأثم
المأثم لا يمتد إليها بين الصغرى فيها والكبير في الخطأ القتل بغير البينة
ظاهراً وباطناً فلذا نأى موجب النكاح وجب أن يتسوى بين الصغير والكبير
حتى لا يوجب النكاح ما لا يوجب القتل ولا ضاحك لعدم فصل البينة ظاهراً
فكان في قصده القتل شكاً لما فيه من قصور النكاح بها في العترة فلا
يجب مع الشك وما دونه من رضاه اليهودي يحمل الله عليه السلام على اليهودي
أن قاطع الطريق فإن قاطع الطريق إذا قتل يهودي أو عترة أو غيره بأي شيء كان
يقتل بحد أو يمتد إليه فاحدله قاطع الطريق لكونه شاعياً في المأثم بالسواد
فقتله خذاً يقتل قاطع الطريق فإن ذلك جائز أن يمتد إليه على ما بينا في قاطع
الطريق وأما حديث المرأة فذاك عترة من فضيلة عن المغيرة بن شعبه أن
امرأتين ضربت أحدهما الأخرى بغيره المشتط فقتلها وراه مسلم فقتل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عترة القاتلة فقتلها في بطنها بغيره فذاك
المأثم أعظم من لطمه ولا ضرب ولا ضاحك وأشبهه وحل ذلك بطل فذاك
اشجع العترة وبغيره فإني هذا من أخواب الكهاني من أجل تفتيح قاتله
بذلك أن ما دونه غير صحيح والذي يدل على ذلك أن التواخي لذلك حمل على كل
على وجهه فإني قالوا حمل من مالك كنت بين بني سري فقتلت أحدهما الأخرى
بمشتط فقتلها وجبت فذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبين بغيره وان
تقتلها هكذا ورواه قال بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن قتلت امرأة ابن
من هذا بغيره فقتلها الأخرى بغيره فقتلها ونا في بطنها فاختصموا إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقتلها بغيره عترة ولديه فقتل بغيره المرأة على
عاقلة أو ربهما ولذا فذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم في بطنها فقتلها رسول الله
أعظم من لطمه ولا ضاحك ولا يمتد إليه فذلك بطل فذاك عليه السلام

هذا من أخواب الكهاني

في الفعل حيث اصاب ما تفقد ربه وانما الخطأ في التقدير في الظن حيث طعن
 الحربي سئلما والادبي صيدا **وقوله** او عرضا فاصاب ادبيا اي وري عرضا
 فاصاب ادبيا وهذا بيان الخطأ في التقدير فيكون معذورا اذا انتقلت
 المحل خلاف ما لو تعدد القرب صرحنا من جسد فاصاب صوحا اخر منه حيث
 يجب التماسا لان المحل غير يلحق بالوجود فيقتضي التماسا والتسلط اذ جمع
 المبدن منه لعل واحد بينا يرجع الى متصودم فلا يقدّر انما صار الخطأ وعين من
 الانسان يثمرت بغير القلب والجوارح فيحصل في كل واحد منها الخطأ على الانذار
 فاذكروا وعلى الاجتماع بان ربي ادبيا بظنه صيدا فاصاب غيره من الناس **وقوله**
 هاهنا امتلأت على رجل يائسا لما اجري بحري الخطأ لان هذا ليس عطا خبيثة لعدم
 تقديراتنا الي شي حتى يصير عطايا لمتصودم ولما وجد فله خبيثة وجب عليه
 ما اعلمه ليعمل الخطأ فيحصل بالخطأ معذورا لا الخطي وانما كان حكم الخطي
 ما ذكره لئلا يقال في **فحقير وقبيح مؤسفة ودية مسنة الى الهل** وقد فني
 بقا عزمي الله عن ثلث سنين محض من الصلابة من غير دليل نصا واجاعا
 وقد دللنا به وصحتها وما جاوزت عن الحنافة وما يجوز ذكره في الوهاب
 ان شاء الله تعالى وهذا النوع من التسلط لا ينافي التسلط وانما ينافي ترك الحذر
 والمبالغة في التثبت لان القول بالمباحة لا يجوز ديا مشورتها الا بشروط ان لا يؤدي
 احدا اذا اذى احدا فقد عتق ترك الحذر فيانما ولعلنا الكارة تنبى عن ذلك
 لانها تارة ولا ستر بدون الام **قال رحمه الله** والتسلط بسبب الحذر الجبر
 وذا في الحذر في غير ملكه الدية على العاقلة في الكارة اي موجب التسلط بسبب
 الدية على العاقلة في الكارة اما وجوب الدية بوفاته سبب التلذ وهو مشعر
 بالخير فيعمل كذا في الملقى في في الدية جناية للانفس فتكون على العاقلة
 لان التسلط هذا الظن دون التسلط بالخطأ فيكون معذورا في العاقلة
 تخفيفا عن عاقلة الخطأ لما في لعدم التسلط منه مباشرة ولهذا يجب الكارة
 فيه **قال رحمه الله** والحل بوجوب جرمات الارزب الاهداء اي حل نوع من انواع
 التسلط الذي سنده ذكره من عدي وشبه عدي وخطا بوجوب جرمات الارزب في التسلط

يستحب فانه لا يوجب ذلك كما لا يوجب الكارة **وقال الشافعي** رحمه الله هو
 ملحق بالخطا في الكلام **قال رحمه الله** وشبه العبدية بالنسب عند فني سواها لان
 اختلاف ما دون النسب لم يمتنع بالولد وانما فلا يتصور فيه شبه العبدية والنسب
 على ما بينا والذي يدل على هذا انما روي عن ابن عباس بن مالك ان عنه الريح لم يمتنع
 حارة بشرة ثغرتا فطبقوا اليهم العنق فابا والرحم فابا اليها النضاص فاختلج
 اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنضاص فقال
 ابن عباس انما تكسر فثمة الزرع والذي يمتنع بالحق لا ينسب ثغرتا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يا ابن عباس ان النضاص فوجي العنق فقتل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اضم على الله لمرة ووجد ولا يعل على ما
 عن ابن عباس ان اللطمة لو ائت على النفس لم يوجب النضاص ورايها فيها
 دون النفس قد وجبته يحكم عليه السلام فثبت بذلك ان طاعة النفس شريعة
 عدي هو عند فجاد ونها ولا يتصور ان يكون فيه شبه عدي والله اعلم بالصواب **باب**
ما يوجب القود وما لا يوجب **قال رحمه الله**
 يجب النضاص يقتل كل عتق في الدرع على التأييد عند ما بينا وشروط ان يكون
 المتقول عتق من الدم على التأييد لتنسب اليه المباحة عند ان النضاص متا في
 العتوبة فيقتضي الجارية فلا يجب مع المشقة واختر بذلك عن
 المسانين لان منه غير محتوي على التأييد **قال رحمه الله** ويقتل المحر
 بالمحر والعبد **وقال الشافعي** لا يقتل المحر بالعبد لئلا يؤول على المحر بالمحر
والعبد بالعبد في هذا يقتضي متايلة الجنس بالجنس ومن ضرر ردة المتأيلة
 ان لا يقتل المحر بالعبد لان النضاص يجب عند المساواة والمساواة بينهما اذ
 الحولاء والعبد عتقك والمالكية اثاره التذرة والمولوية اثاره المحورية العجز
 قال الله تعالى **حرر الله عبدا** **اولا لا يتصور على شي** فلا سواة بينهما
 ولان المحورية حياة والزمن موت خفا ابر لم يمتع بسبب الي معتنه بالولا عني
 بونه لانه احياء به ولهذا لا ينقطع طرف المحر طرف العبد بالمتا مع ان
 الطرف اهون وان لم يجرم لكونه تبعا للنفس فلان لا يجب في النفس وفي اعلم

تحرير

حرمه او في خلاف العكس لم ينافوا في نقصان فلا يمتنع حلية المسلم والمسانين
 ولان الرق انما يكتسب بوجوب شئ من المباحة لحيثية الكفر فصار المسلمان ولنا
 العومات عن قوله تعالى **وختا عليهم فيما ان النسب بالنسب** وقوله تعالى
انفسكم انفسا **النسب** وقوله عليه السلام العبد قودا ولا تراض باطال لان
 فيه متايلة متباعدة وفيما لو ساءلة متباعدة فلا يجل على المتباعد على ان متايلة المحر
 بالمحر لان متايلة المحر بالعبد لم يمتنع لكونه بعض ما شمله العموم على
 ما افترق حكمه وذلك لا يوجب تخصيص ما انفك الا بربى الله فانك الا في الماني والذكر
 بالذكر لم يمتنع ذلك متايلة الذكر بالماني ولذا لم يمتنع متايلة المحر بالعبد حتى يمتنع
 به العبد بالاجماع فلذا بالعكس اذ لو سئل ذلك لمتنع العكس ايضا وفي متايلة الماني
 بالماني دليل على جريان النضاص بين المحرة والامر وقابدة هذه المتأيلة في
 الامر على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما كانت بين بني النضر وبين قريظة متايلة
 وكانت بين قريظة اقل منهم عددا وكان بين النضر اشراف عندهم فقتلوا صورا على
 ان العبد من بني النضر متايلة المحر من بني قريظة والماني منهم متايلة الذكر من بني
 قريظة فانك الله تعالى لامة وذا عليهم وينا انان الجنس يتسلط على خلاف
 سواضعتهم بالنسب لثبوت جفا فكانت اللام لغريب القتل لا لغريب الجنس
 ولما استثنى في العتمة اذ هي بالدين عنده وبالدار عتدا وهي المعتمة فيجري
 النضاص بينهما ختم لامة المساواة عتبتا المعنى الزجر ولو اعتبر بين المساواة
 في غير العتمة لما اجري النضاص بين الذكر والماني والنضاص يجب باعتبار اثاره
 اذ في كل واحد من المدين هذا الوجوب بل هو مبني على اصل المحر من هذا
 الوجوب ولهذا امتلأ العبد بالعبد ولذا يقتل العبد بالمحر ولو كان ما لا يقتل ولذا
 عتده وسوته وينا انما لشره على فلا يبرز ذلك في سقوط العتمة ولا يورث شبهة
 ولو اوردت شبهة لما اجري النضاص بين العبد بغيره بعض وجوب النضاص
 في المراتب بعقد المساواة في الحد المبان بعد المساواة في العتمة ولهذا استطع
 الصبيحة بالشك وفي النفس لا يمتنع ذلك حتى يقتل الصبيح بالزمن وبالمناج
 ولما ساءلة بين المحر والمحر والعبد الماني في العتمة فاطهرنا اشرافا فيها

دون النفس لما ان العبد من حيث النفس اذ في مثل خلق متصوفا **قال رحمه الله**
 والمسلم بالذي **قال الشافعي** لا يقتل به لانه والاشعي عن عتبه قال الله تعالى
 هل عذر من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير القرآن بالذي تلقاه وبما النسيم
 ما عذر من رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى القرآن وما في العتمة قلت وما في الصبيح
 قال القتل وذلك الاستير وان لا يقتل مثل ما في عن قيس بن عباد قال انطلقت
 انا والاشترى الى على فقتلنا هلك عبد البكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرفيعة
 الى الناس غنة قال لا لاما كان في حاي هذا فاختار كتابا من قارب سيفه فاذا به المومنون
 ساقوه وما هم وتبني بديهم اذ نام وهم يلقون في سواهم لا يقتل مومنون باني ولا و
 عقدي بغيره الحديث ولانه لم يمتنع ما بينا لا يقتل تعالى **لا يفتني اصحاب النار**
واصحاب الجنة ولا لا للفر بوجيل النضاص والكاره بالقتل قال الله تعالى ومن كان
 ميتا فاحييته ولا سواة بين الميتين وجوب الحي من كل وجه خلاف ما اذا
 قتل في دينه اسم النازل حيث يقتل به لوجود المساواة وقت القتل وهذا المعبر
 ولا لا للدرسيق للقتل في الجنة فاذا رت شئنا في الملك سبيح الوطى في الجنة وهو يورث
 شئنا في الاخر من الرضاع حتى لا يجد اذ اطيها بكك البين ولنا ما لو اثن الخاب
 ونا وينا من الشئ فانه بالهالة ميتا ولا وقد عني عبد الرحمن بن السلمي
 وعبد بن المكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرحل من المسلمين قد قتل
 سقاها من اهل الذمة فامر بغيره بغيره فقتلوا انا اول من وفي يدينه ولان
 النضاص يقتل المساواة في العتمة على ما بينا في العبد وقد وجدت نظرا الى الدار
 والي التثنية لان شرط التثنية القدرة على ما يلزم به ولا يمكن من اقامة ما يلزم به
 المجرع اسبابا لعلنا لنعنا وذلك بان يكون عزم العتص ولا تسل ان الكثر سبيح
 بنسب بل بواسطة الخواب المبري ان من لا يتايل بينهم لم يلحق فله بالشيخ الثاني
 والداري وقد اندفع الخواب بعقوبة الذمة فلا منعصوا بلا شئ وهذا
 يقتل الذي بالذي ولو كان في عتمة خلك لما قتل الذي بالذي كما لا يقتل
 المسانين بالمسانين وقد قال علي رضي الله عنه انما يد لولا الجوزية لكون جنات
 ليرتابنا واما لم طموالنا وذلك بان يكون مقتوفا بلا شبهة بالمسلم ولهذا

البيلاف

قال الشافعي

يقطع السليم بسيرة والاذي ولوا تفي عظمته شئمة لما قطع جلا يقطع في سيرة
تاليا المشتاقين والما لتع للنفس واسوالمال اهون من النفس فلما قطع بسيرة
كانوا ان يبتل بقطعة من اسوالتهم اعظم من المال المبرور ان العبد لا يقطع بسيرة
تاليا سيرة ويقتل بسيرة لانه لا ذكر له والذو بذلك على ما يشاء ان الذي يوتى
ذينا اسم الثالث تاليا يبتل بسيرة بالجماع وهذا قتل مشا بكافر فلا وان المشا
عبد عليه القتل يبتل الذي يتداهل اذ ان الوجب على حالة القتل مثل هذا
معتبة بالاعتدال بقطعة من اسوالتهم المبرور ان شئنا لو جرح شئنا فارتد المحرور
والاعتدال بالله ثم مات من الجراح سقط النصاص وبكسر لوجرح مؤثما اسم
المحرور لعجب النصاص لما ذكرنا ومعني قوله عليه السلام لا يبتل مثل بكافر ولا
دعوت في عقده اي بكافر محدي ولهذا عطف دوعته وهو الذي على المشا
تتوبه لا يبتل مثل ولا دعوت بكافر محدي ان الذي اذ قتل ذنبا قتل به فاعلم
ان المواتر المحرور اذ هو لا يبتل بسيرة ولا ذنبي **والثالث** معناه لا يبتل دعوت
مطلبا اي لا يخل قتل بكونه يبتل السلام لما تقول هذا لا يستقيم لوجوب احد
ان دعوت مفرد وقد عطف على الجملة فباخذ الحكم منها ان المعطوف الناصر احد
الحكم من المعطوف عليه التام كما يقال قام زيد وعمر او يقال قتل زيد وعمر
وقالوا اي جلاها قام او قتل ولا يجوز ان يتدر لمخير احد والثاني ان المعني بابي
ذلك هو المواتر يسوق السلام الاول في القتل فصاحا لاني سلطان القتل فلذا
الثاني فحينما يعطى اذ يجوز ذلك البتة في الممرد ولا يقال معناه لا يبتل سلم
بكافر ولا ذنبي عقده اي لا يبتل بكافر محدي ولا ذنبي كما لا يبتل لوان يبتل ذلك المعني
كان لحد اذا يجوز عطف المواتر على المحرور ولا يجوز نسبته الي رسول الله صلى
الله عليه وسلم لانه اوضح العرب ولا يقال روي في عهد المحرور يعص طرية
ليكون معطوفا على الكافر فلا يبتل على ما قلنا لاننا نتوكل ان مع ذلك هو جرح المواتر
لا يعطى عليه حتى يشار اليه بالحكم فلهذا عليه توفيقا بين الروايتين على الوجه
الحائز ولذا الحديث ان المواتر الكافر المحرور لا يبتل عليه ان عبد الرحمن
بن ابي بكر الصديق رضي الله عنه لما قال حين قتل عمر مروت على ابي لولوه ومعه

المرور

المهرمان فلما بعثتم نارا واقتضت من بينهم خيرة له واسان مسله في وسطه فانطلق
عبد الله بن عمر حين سمع ذلك من عبد الرحمن ومعه الشيف حتى دعا المهرمان
فلما خرج اليه قال انطلق حتى نظرت في قبري لم اخرج من حتى ادمع العينين يذم علاه
بالشيف فلما وجد سر الشيف قال له اله الى الله وقال عبد الله دعوت جنيته
وهذا نهارنا فلما خرج الى علو ثب الشيف فضلت بين عيني ثم انطلق عبد الله
فتدلى به ايلولة صغيره فلما استخلف عثمان دعا المهاجرين والانصار فقال
استروا لي في مثل هذا الرجل من الدين ما فتن فاجتمع المهاجرون فيه على قتل
واجدة بامر الله بالشيف وعليه وعشوة على قتلته وقال عمر بن القاص لعثمان قد
عقاك الله من ان تكون بعد ما يوبعت وانما كان ذلك قبل ان يكون لك على الناس
سلطان فاعرض عنه وتزوج الناس عن خطبه عمر بن القاص والمهرمان وحسينه
كانا فري وشاء المهاجرون على قتل عبد الله بها فحيا ان يريد النبي صلى الله
عليه وسلم بالكا فوالذي في شيف المهاجرون على قتل عبد الله بالذي وعلى بهم وهو
الكا في هذا الحديث ثبت بذلك ان المواتر المحرور ولا يبتل لخل عثمان اذ
قتل بسيرة ابي لولوه لا عنيته والمهرمان لما نتول لوان ذلك لبيته انه يبتل
بها لانه ان الناس كانوا يقولون بين يديهم بعدها الله فقال ان يكون ذلك
مع هذا القول من الناس بين يديهم فثبت بهذا ان المواتر من كل وجه لا يقتل
في وجوب النصاص بل يقتل المواتر في العصمة وقوله تعالى **لا يقتلوا اصحاب**
النار واصحاب الجنة اي في النار يبتل عليه قوله تعالى **اصحاب الجنة والنار**
فلا يلزم منه عدم الاستواء في العصمة لان في مثل هذا الكلام لم يرد ان يبتل
قوله تعالى **لا يقتلوا اصحاب الجنة والنار** اي في النار يبتل عليه قوله تعالى **اصحاب الجنة والنار**
كل الوصف ولهذا تجري النصاص بينهما استواء في العصمة ولذا نصنا حال
الكا بكونه لم يبتل بعصمة فلا عية به حساب الا واصحاب النار في جهنم واليهما
والنار ولا سلم ان لمره منج للتبيل بل حرام هو المسيح وقد ذكرنا ما عرفت
خلافا لما ذكر من الملك في المخت من الرضاع فاستخرج البوطي وانا استخرج في المخت
المدور وبما رضي فاورث شئمة **قال رحمه الله** ولا يبتل ان يستأنس اي

المستأنس ولا يتغير ذلك بما ينفق بعضهم فيه من الزاوة وكذلك الزوايا **قال رحمه الله**
ويعبد ويدبره ومكانه ويقدر ولده ويعبد تلك بعضه لما روي في لانه لو وجب
النصاص لوجب له ما اذ قتل غيره ولا يجوز ان يجل على نفسه عقوبة ولذا لم
يستوجب ولده النصاص عليه لما بنا والنصاص لا يجزى ناسا استطاع النصف
لجلا انه ملك النفس سقطت الجلا لخدم النجوي **قال رحمه الله** وان ورث ناصا
على ابي سقط لانه اذا كان الابن لا يستوجب العقوبة على ابيه وصورة المسئلة فيما
اذا قتل الاب اخا اسرا في ثمانت اسراة فلا ان يقتل منه فاني ما يثبت النصاص
الذي لها على ابي يستلما ذكرنا ولذا اذا قتل اسراة ليس لها ثمانية ان يبتل
يستل النصاص **قال رحمه الله** وانا يبتل بالشيف وقال الشافعي بغيره بشارنا
فعل في تلك المدوة ان قتل بغيره مشدوع ثم ان مات بذلك فها وان لم يمت حد
قبضه لا للمعتمة النصاص المواتر وهذا شري نصاصا وان قتل بغيره
مشدوع لا للواطة وسقي الحمر اختلقت مشا بغيره فقال بعضهم بخلافه مثل
التم من الحشبة في اللواطة ويقتل بشارنا مثل ما يبتل في الكافي سقي الحمر ويقتل
قد ترك المدوة فان مات واخذ قبضه لانه امكن المائة بهذا الطريق وكان
يقتل رقت ولا يبتل بشارنا فعل لا يمتع مشدوع بخلاف القتل بالمر والشيف
وعنه ولا مشدوع المبرور ان الرجم مشدوع وهو بالحد ولذا قال الحارث وهو
بالشيف وقومه واستدل على ذلك بما روي عن ابي ابي ذر وصار يصي
بين جبري فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرض راسه بين جبري
ولم يزل في **وان عاقم فاعز** اي لا يبتل **قال رحمه الله** ولا يبتل بعصبة النصاص
الذي يضي غير المائة فيجب تخيبتنا للمساواة اذا وقتنا ولانما ذواته شتان
النوري باسناد وجوه النعمان قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل
بالشيف والمواتر بما استنبط لم يجز النصاص بالمثل بالشيف لانه يجب
اذا قتل بغيره بالانما عاقا فذلك على ان الاستنباط لا يجوز بغيره ولا قتل
واجب فيستوي بالشيف لقتل المواتر وهذا هو القتل المسخن لا يستوي في الم
فلا تخلف عنه الموت ولو قطع يده لم يوت الى بالمثل بانه وهي سره حرمه فلا

الساكن

يكون مشروعا ولا مغل وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنها وقال عليه السلام
ان الله عز وجل استاختار علي بن ابي طالب فاحسبوا الله اذا دعيت
فاحسبوا الله عز وجل استاختار علي بن ابي طالب فاحسبوا الله اذا دعيت
وسلم بان حرسوا البيت وان يوحنا ما اهل الله تعالى دعيت من الامم فانك
في الاذي الحشر المكرم وان جازي اهل الله عز وجل في النبي صلى الله عليه وسلم
قالوا يستعدون من الجرح حتى يروا ولو كان يفعل به مثل ما فعل الربيع لا يستعدون
سعي لم يستعدوا من الجرح حتى يروا ولو كان يفعل به مثل ما فعل الربيع لا يستعدون
علم ان العشر هو ما يولد البهائم ان حوت صارت قنالا ولا يستعد الطرف
سعة فيستعد في النقص عن النسر فقط كما قلنا اذا كانت الجناح خطا فانه
سباني ونظر بعضي في الحارم اذا سرت وما شئت عن جبه عليه دية التسرع غير
يكون المطاوع يتفاهلها فمدا يكسب للمنازل من المعنى وما زوا جعلت في
اما ان يكون مشروعا في شئ ما فليست الملة ان يكون اليهودي ساجدا في الارض
بالفساد فينتقلها براه الامام يكون وارث وهذا هو ظاهره لان فساد اليهودي
حاز اخذ الما لا يري في تاري في الخبر عن انس بن مالك انه قال عدا يهودي
علي جارية فاخذ وصاحا كان عليها الحديث وهذا شأن فطاع الطرف وهو
يشك باي شئ من الامم وبهذا المعنى ما روي الله عليه السلام مثل اليهودي
غلاف ما كان قتل الجارية فانه روي بقرابة عن انس رضي الله عنهما ان رجلا
من اليهود وضع جارية على خلفها فاعزى النبي صلى الله عليه وسلم ان يرحم حتى
قتل وايضا انه يقتل البهائم الجارية انه يقتل ويقتل بجبه النقص فمثل
بذلك ان مشهورا بالشيء في الارض بالنسبة والمراة تاتي في الزيادة من
جبه علي ما روي عن بن عباس واي هو برة انه لما قتل عزة ومثل به قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن ظفرت بهم لثقت بيضين رجل منهم فانزل
الله عز وجل **قال عاقموا نسلهم** ما عاقمهم به وليس عاقم هو عقيم
للقاريين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل نصبر نصبر ولن نعجز
وهذه شاة ايضا مشروحة **قال رحمه الله** كتاب مثل عدا او تركه وقا وراثة

المرء

سيده فقط او لم يترك وقا وراثة يتصل اما الاول وهو ما اذا ترك وقا وراثة
وارث له غير المولى فالمرء لو تركها وقا وراثة يتصل اما الاول وهو ما اذا ترك وقا وراثة
هنا فليختل على التدبير من المولى يستعد بالاولى ان مات سحر او بالملك ان
مات عدا فاختار المالا فلا يستعد من اختلافت الشب لا يختل من المستعد
فيستعد اصلا اذا كان له وارث غير المولى فصار جازا لو ان له بعتي هذه
الجارية بكذا وقال المولى روي جازي بك لا يجل له ولحق الاختلاف السبب ولهذا
ان المولى هو المستعد للتصاخص على التدبير من بيتين وهو معلوم والحكم ايضا
محدد معلوم فلا يفتي اختلاف السبب الى المنازعة لولا الاختلاف حكم فلا يصح
اختلاف السبب لان الشب لا يراذل ولا ينافي ولا يبرأ من الحكم وقد حصل اختلاف المستعد
به لاختلاف حكم الشبين فلا بد من باهما حكم فلا يثبت الحد دون تعين السبب
وانما الثاني وهو ما اذا لم يترك وقا وراثة غير المولى فانه مات وقا وراثة
لمفساخ الدابة بوجه لطف وقا وراثة فظهر انه مثل عدا اذ يكون التصاخص للمولى
غلاف بعتي العبد اذا قتل ولم يترك وقا وراثة حيث لم يكن التصاخص لان العبد في
البعض لا يبيع بموته عاجزا ولا لاختلاف في انه يفتي هذا ويعتد طاهر فاشبه
المستعد ما ورت ذلك الشيء ملكا لا اختل عن وقا وراثة ولم يترك وقا وراثة
وارث اشترط الواوثة وقا وراثة فانه اذا اراد المولى ان يوارث الحكم ايضا لذلك
ليكون وقا وراثة او ذلك لانه عليه على انه لا فرق بين ان يكون له وارث او يكن غلاف
المولى **قال رحمه الله** وان تركه وارثا وما لم يتركه وارثا فانه لا يفتي وهذا الجمع
وان اجتمع المولى والوارث لا يشتبه ومن له الحق لانه ان مات حيا قال علي
وبن سفيان رضي الله عنهما فالنقصان للوارث وان مات عدا قال زيد بن
ثابت فالنقصان للمولى **قال رحمه الله** وان قتل عبد الزهني لا ينتص حتى يجمع
الراهن والمؤمن لان المؤمن لم يملك لعله ولذا الراهن لا يملك الجديبه
من ابطال الراهن المؤمن في الدين لانه لو قتل القاتل ليطعن المؤمن في الدين لعله
الزهني بل يملك وليس للراهن ان ينصف نفسه ما يوجب ابطال الراهن الغير وذكر
في العيون والجامع الصغير لغير الاستدلال انه لا يفتي في التصاخص وان اجتمع

الحب فيه في الصغير المبري من قبل ولا يملك في تصوفه السلطان والقاضي يبرأ
فيه فهذا دليل والحق في المعنوية فيه لما عرف في موضع **قال رحمه الله** والنقص
كاتب والوصي يفتي فقط وقد بينا ذلك في انشاء العلم **قال رحمه الله** والجار
الشدة في الجوارح يعني اذا كان التصاخص مشتركا بين الجار والجارح بان قتل
له ولا يملك الجارح بان يفتي في الجوارح قبل ان تبلغ العتق وهذا بعد ايجاز
وقا وراثة في الجوارح يعني بلغ العتق لا يشترط بغيره لان الجارح لا يملك على العتق
حي يستقر عتقهم ولا يملك استيفاء البعث لغير الجوزي ولا الجارح لغيره عليهم
في ابطال الجرح بغير عوض يحصل لهم تعين التاجر اذ كان كما اذا اذن تعيم لم يبر
عليه او كان بين المولى واحدها صغر غلاف ما اذا عدا الكبر عتق ببيع وان يطلق
بدل الحقة في التصاخص لان بطلان بعضه لا يطلان ولا يوجب رضى العتق
ما روي ان عبد الرحمن بن ملح بن قنصل عتق من قتل في قنصل في اوله على
رضي الله عنه صغارا ولم يفتي بل يفتي وكان ذلك من الصحابة من يكره فعله
المحتاج ولا تعق لا تجوز لان سيده وهو الغزاة لا تجوز ثبت الدليل واحده منهم
كلها جارية ولما لم يتركها وهذا اذا استوفاه بعض الاول وبعض شيئا للثاني ولو
لم يكن له فله لصين كالا جني ولذا لا يفتي ولذا للجارح في مثلنا غلاف ما اذا
كان تعيم لغيره غائب لانه انما لا يشترط بغيره بعضه من غير شركه الكبير لعله العتق
من العتق وفي الصغار اختار العتق منقطع في المار فان قتل غلاف ما اذا كان
بين المولى واحدها صغر لان السبب فيه الملك الاول وهو غير متساو وفي
مثلنا السبب الغزاة وهي عتقها ولهذا لم يوج احد المولى لونه المشترك
بينهما او المعنوية لهما وفي الغزاة بزوج فحجل حل واجدهم كان ليس مع غير
ينصوب ولو كان الكبير ولما لا يفتي من لا يفتي في ما لا يوجب الجديبه
الكبر في ان يبلغ الصغر بالجماع اصحابا سوا ذوات الولاة كما بالملك او بالقرابة
وان كان وليا للصغر لا يفتي في الصغر في المار ولا في العتق فعلى الجلال
وان كان الكبير اجنبيا غنيا للصغر لا يملك الكبير الاستيفاء بالمحتاج حتى يبلغ
الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل **قال رحمه الله** وان

المرء

بغضاه ملكا الذي قتل وقا وراثة ولكن الشرع بينهما ظاهر فان المؤمن لا يفتي
التصاخص لانه لا يملك ولا ولا يفتي من له الحق غلاف الملك على ما بينا وان
قتل العبد المسبي قبل البعث فالنقصان للمؤمن ان اجاز الشئ لملك الملك وان
نقص فلان يبيع لان الشئ ارتفع وظهر انه المالك وهذا بعد ايجاز وقا وراثة
هو لذلك ان اجاز الشئ لملك وان نفع فلا تصاخص للجارح لغيره بل بعد الجارية
فلم يبعد من جارية وقا وراثة العتق وعقد جارية العتق في الوضوء لا يشبه
المستحق **قال رحمه الله** وطالب العتق الشرع والصلح لا العتق بغيره ولا يبر اي
اذا قتل في العتق فلا يبره ان يفتي في تصاخص ولا ان يفتي على ما روي وليس له ان
يعتق اما التل فان التصاخص شرع للفتي وذكرنا القار وحله ذلك راجع الي
النفس ورايه ولا يبر على نفسه فله بالانح غلاف المار واستاله حيث لا يكون
له ولا يبر استيفاء فضاوي وجب للمعروف لان المار لو نور شققتي جعل للفتي
الحاصل له بالانح لالاب ولهذا بعد من ولد وصرا على نفسه غلاف المار والم
وانما الصلح فلا انتفع له من النور فلما ملك النور كان الصلح بغيره الا في هذا اذا
صلح على قدر الزينة او الثمن وان صلح على اقل منه لا يبيع ويجب الدية كالماله واما
العتق فلا يبر ابطال الحقة بلا عتق ولا يفتي فلا يجوز ولذلك ان قطعت يد المعتق
عدا ما بينا والوصي كالا في جميع ما ذكرنا المار في التل فانه لا يفتي لان التل من ارب
الوصي على النفس حتى لا يملك تزويجه ويدخل تحت هذا المار في الصلح عن النفس
واستيفاء التصاخص في الطرف اذ لم يستطع العتق في النفس وذكرنا باب
الصلح ان الوصي يملك الصلح في النفس لان الصلح بين ما يترك الاستيفاء وهو لا يملك
الاستيفاء ووجه المذكور هنا وهو المذكور في الجامع الصغير ان المعتق من الصلح
المال والوصي يفتي في الصغر في جازي في التصاخص لان المعتق والفتي
وهو مختص بالاب ولا يملك الصغر لان المار لا يملك لما في ابطال بطله ولا قالوا
النفس لان الملك الوصي الصغر في الطرف كالا يملك في النفس لان المعتق مختص
وهو الشفيع وفي المستعان يملكه لان المطاوع يملك كما يستلزم الاموال لهما
خلقت وقا وراثة لانفس طالع فان استيفاء بغيره يترك الصغر في الشافعي بمنزلة

المرء

فانه شهرة المحزون على غيره سلافا ففعل المشهور عليه على الدية وعلى هذا
الشيء والذاتية وعن ابي يوسف لا يجب الدية في الضيق والمجنون وقال الشافعي
رحمته الله لا يجب الضمان في الجرح فلهذا دفعنا عن نفسه قضاة لا يبيع المال ولا يصير
تحريرا على نفسه بغير ما ناله الا في الجرح والقتل ولولا الذاتية لم يكن له في
وجوب الضمان ما بعد اذ اشتهر سلفا على رجل ففعله فانه لم يجب عليه الضمان فلذا
هذا فافان لا يصير اذ اصاب على الجرح ففعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان على المجنون
مستثني من الجرح ولهذا اذا اصاب على الجرح ففعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان على المجنون
لا يبرأ من ان يبع الضمان على المجنون ففعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان على المجنون
الحققة وعصمة الذاتية على المالكين فان يبعها مستثناة من العصمة فلا يبرأ من ان يبع الضمان
وتضمن الذاتية على الضمان اذ اصاب على الجرح او صيد المحرم على الخلال
لان الشارح اذ في قوله ولم يجب عليه اذ اصاب على الجرح او صيد المحرم فافان
فعله مطلقا لغيره الذي يمتنع فافعله عند تحقق الذي وما للذاتية لولا ان
يجب الضمان به ولذا عصمة عبد الغير على نفسه وفعله مطلقا وتضمنه
ولما ان النحل من هذه الاشياء غير مستثني من الجرح ففعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
العصمة به لخدم الاختيار والصحيح وهذا الجرح النقصان على الضمان والمجنون
ستلما ولا الضمان بفعله الذاتية فافعله عند تحقق الذي ان يجب النقصان
لا يبرأ من ان يبع الضمان على الجرح اذ اصاب على الجرح او صيد المحرم وهو دفع الشر
ففي الذاتية **قال رحمه الله** ولو ضربته الشاهد فانضت ففعله المحذور ففعله
نعاه اذ اشتهر رجل على رجل سلافا ففعله الشاهد فانضت ففعله المحذور ففعله
وهو المشهور عليه من الضمان وهذا الشاهد فانضت ففعله المحذور ففعله
لما انضت بعد الضمان عاد معصوما من الجرح ففعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
وهو بان اذ اذنت على وجهه لم يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
لا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
مقصودا ففعله عليه النقصان **قال رحمه الله** ومن دخل عليه غيره لاناخذج
الشرقة فافعله ففعله فلا شيء عليه لولا ضلتي الله عليه وسلم فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان

منه

فانه

ولا ان يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
بما ابره ولو علم ان لا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
لانه ففعله وهو مطلقا من الجرح فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
النقصان لا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
مختلفا للشارح الذي لم يذبح بالصحيح والله اعلم **باب النقصان**
فيما دون النفس **قال رحمه الله** يتضمن ينطق اليد من المنطق وان
كانت اليد المنطقية اكبر ولذا الرجل والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة
وهي قاتلة ولو تعلمت المرأة والرجل وان تافوا وحل شجة يتحقق فيها الماتلة لقوله تعالى
والجروح نقصان اي ونقصان ولو تعلمت في **النفس** والنقصان يعني
عن الماتلة ففعله الماتلة ففعله النقصان وما لا فلا ففعله الماتلة ففعله
الاغني التي ذلها ولا تعتبر كغير العضو لانه لا يوجب التفاوت في المنفعة ومثل رعا
الماتلة في العين اذ اصبحت وذهب صوتها وهي قاتلة بان ينجي لها المراء ويجعل على وجهه
فقط رطب وسد عنه الاخرى ثم تترك المرأة من عينه بخلاف ما اذا انتقلت حيث
لم يتنص منه لخدم اسكان رعا بالماتلة وكانت هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان
رضي الله عنه فشاها الصحابة فقالوا على النقصان قبح اسكان الاستسقاء بالطريق
الذي ذكرناه ثم غلبت الكبر والحق في العضو حتى اجري النقصان في الكلب
باستسقاء الحبل واعتبره في الشجرة في الراس اذ كانت اسققت راس المشجوع
وهي لا تستريح راس الشايع ثابت للشجيرة الجنا وان شاء اخذ الارض وان شاء
اقصص واخذ يندرج تحتها وانما ان ذلك لان ما يحمي من الشقين الفروع الشجرة
المستوعبة لما بين قريته اكثر شيئا من الشجرة التي لا تستريح بين قريته بخلاف
فقط العضو فان الشين في الجرح لا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
لوجود المساناة في غير من جرحه **قال رحمه الله** ولا نقصان في عظم لقوله عليه السلام
لا نقصان في العظم وقاله عرو بن مسعود لا نقصان في عظم الاربعة التي في العظام
بل في غيره وبوضع صاحب الكتاب ولا في النقصان يعني من المساناة وقد تقدم راعنا
وهي غير الشين واختلف الماتلة في الشين هل هو عظم او غير عظم فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان

من يكره ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
الذي بينه وبين سائر العظام لا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
لا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
وبين سائر العظام ان المساناة فيه يمكن بان يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
ببره الى موضع اصلي الشين لاذكره في الهامة تحت الى الذخيرة والمبسوط
قال رحمه الله وطرف في رجله وامراه وخبر وعبد بن اي نقصان في الطرف
بين رجل وامراه ولا بين خبر وعبد ولا بين عتدين وقال الشافعي في عتدين
في جميع ذلك الهامة المحرقة طرف العبد لان الاطراف تابعة للانفس وشرع النقصان
فيها للاطراف بالانفس في كل موضع يجري النقصان في النفس يجري في الاطراف
وما لا فلا ولما ان الاطراف يتصل بتأستلک الموال وانها قاتلة للانفس لانها
والعامة بين طرفي الذكر والانثى المتفاوت بينهما في التيمم يتغير الشارح ولا بين
الحود والعبد ولا بين العتدين المتفاوت في التيمم وان تافوا فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
والظن وليس يتبين ففعله فافعله النقصان بخلاف طرفي المحزون لان
استزاهما متيقن يتغير الشروع بخلاف الانفس لان النقصان فيها يتصل
بازها في الروح ولا تفاوت فيه **قال رحمه الله** وطرف المسلم والكافر
سيان اي شل في يجري النقصان بينهما للتساوي في المراتب وقال الشافعي
لمحرم لما ذكرنا من اصله **قال رحمه الله** وقطع يدين نصف الساعدي وجانبه
برأهما وليسا يذلل لهما ان ينقطع الحشمة اي لا نقصان في هذه الاشياء لعدم
اسكان الماتلة فيهما لان في القطع من نصف الساعدي لسوء العظم يتغير التساوي
فيه اذ لم يطل ولا في الجانبين الرودا ولا فلا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
وهو بترأيه فيكون اهلا فلا يكون والذلل واللسان يتغيران ويغيران
فلا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان فافعله ولا يبرأ من ان يبع الضمان
نقصان المنصل وعن ابي يوسف انه اذا قطع من اصل ما يجب النقصان لهما في
اعتبار الماتلة والحجة عليه ما بيناه ولو قطع بعض الحشمة وبعض الذك

فانه

او بعض اللسان لم يجد النصاص لمهما لم يستد ارم غلابي ما اذا قطع كل الاذن او
بعضه لانه لا يتبين ولا ينسب ولا يحد معلوم يمكن اعتباره والمات فيه واليه ان
استنصها بالاطع جمل النصاص لمكان اعتبار المات فيها غلابي ما اذا قطع بعضها
لغير اعتبار المات فيه **قال رحمه الله** وجوب القود والاش ان كان القاطع اقل
او اقل النصاص او كان رأس الشاج اكبر اما الاول وهو ما اذا كانت يد القاطع شلا
او اقل النصاص وبدا المتطوع صحيحه كالماله المصاح فلان استنصا ختمه بالم
مستند فيغير بين ان يقود ويد وخرجه في الطلع وبين ان يخذ الموش كالماله
المثل شيئا لا انسان فاطلع عن ايدي الناس ولرب من يد ويديه فانه يغير بين ان
يخذ الموجودات ايضا وبين ان يخذ الى التيمم ثم اذا استوفى النصاص سقط في
الزيادة وقال الشافعي رحمه الله في النصاص ان لا يذرع على استيقا النقص فيسقط
ما قدر عليه وما قدر استيقاوه فيسقطه ولذا ان الثاني سقط فلا يقين بانزاد
نصا زجا اذا يقود بالودي كان الجيد ولو سقطت يده المغيبة قبل اختيار المجهي
عليه فبطل حتمه ولا شيء له عليه لان حتمه متعين في النصاص عند المامان وجوب
العمل القود غلبا وحتمه ثابت فيه قبل اختياره الماله اذا كانت صحيحه فاذا كانت
الماله تطل الحق غلابي ما اذا قطعت بقود او سرقه حيث يجب عليه ارش اليه
وقال الشافعي جرح الموش في الموضوعين لم يوجب الماله عنده اصلي القود فاذا
تعد واستيقا القود تعين الماله ولما ان القود هو المتعين على ما بينا فينبغي
بثبات الماله اذا كانت من عليه النصاص في النفس غير انه اذا قطعت يده
بنصاص وسرقه قد ادى في ماله حتمه مستحقا عليه فبطل له شيء فيبطل الاول غلابي
النقص لانه اذا وجب على القاتل النصاص لغيره فبطل به حيث لا يقين لانه البت
في معنى الماله لم يزل له ولما الثاني وهو ما اذا كان رأس الشاج البرهان كان
الشخص استوعبت بين قود المشجج وهو لا يستوعب بين قود الشاج فلان
الشخص انما كانت موجه لكونها مبيته فيزداد الشئ بزيادة وفي استيقا ما
بين قود الشاج بزيادة علي ما فعل واستيقا قد رخصت لاجل الشاج من الشئ
يشل ما ليجن المشجج فيغير جرح الشك والصحيحه ثم لو اختار القود بيد ايسر ي

الوجه

المجانين شال حتمه في ذلك في المحل فكان له ان ينقل وفي عكسه وهو ما اذا كان
رأس المشجج اكبر من راس النصاص لم يحد واستيقا لعل ما فيه من زيادة الشئ
ولما اذا كانت الشك في طول الراس وهي تأخذ من جهة احدها القاء ولا تأخذ
الى ثقل الاخذ فهو بالجانب ولما ذكرنا وذكر الطحاوي عن علي الرازي الدبر انه له
النصاص ولما ذكرنا في النصاص فيما دون النقص بغيره الما وفي المحل
ولا ينظر الى الصغر والكبر واليد وجوابه ان النصاص في الشك طاحل الشئ وهو
يتفاوت في الصغر واليبر وفي قطع اليد لغوات منقعة البطش وهي لا تتفاوت
ولعل الصغرة انفع من الكبر فافترقا **فصل في النصاص** وان صولح
علي ما وجب حالا وسقط القود اي اذا صولح القاتل على ما راعى النصاص
سقط النصاص وجب الماله المصاح عليه حالا قبل ان يكون له القود ليعلم
من قبله ان ليس فيه شيء فاقباع بالمصروف الما به قال رحمه الله في النصاص
نوك الا يفي الصلح وقوله عليه السلام من قتل له قاتل فله ما بين خيبرين
بين ان يخذ الماله وبين ان يبتلوا والمراد والله اعلم اخذ الماله بوضا القاتل
على ما بينا ولانه حتى ثابت لم يجري فيه القود كما اننا نرى بعضا لم يستل
على الاوصاف الجيلة من احسان في الولي واجبا القاتل غلابي حتى المذنب
لان القاتل فيه حتى لو تعالي ولا يجري فيه القود فكذلك التبريع والتليل والكثير
فيستواء لانه ليس فيه شيء مستد فينقض الما به جهات المصاح والذات والاعتاق
علي ما راعى في ما اذا كان النسل خطا بحيث لا يجوز بالفرق القوية لانه قد يترك
في الوقت فيكون اخذ القود ربحا وانما وجب حالا لانه دين وجب بالعتد والصلح
في غلب الماله لانه في الموش غلابي في القوية لانه لا رغب بالعتد وانما سقط القود
لانه مستوجب العتد ولا يترك بوضا الماله الما به لانه يبرق عليه منقوده
قال رحمه الله وينتصف ان امر القاتل القاتل وسيد القاتل وجلا بالصلح
عن دمه على الب فكل معناه لو كان القاتل حرا وعتدا فامر القاتل
قولي العتد القاتل وجلا بان يبعث على عن دمه على الب فكل معناه
فالثلث على الحرة والمولى ينتصف لانه عتدا بك النصاص وهو عليه ما على الشرا

اصطلاحها

فيتم بذكرها على الشرا ولان لانه وجب بالعتد وهو صفا اليها فينتصف
موجه وهو الماله **قال رحمه الله** فان صالح احد الماله خطا على عوض او على فله
بني خطا من القوية لان كل واحد منهم يتكلم من القوية في نصيبه استيقا واستنصها
بالعتد والصلح لا يتصرف في حال من حتمه فينقض عتده وطلعه فيسقط حتمه
في النصاص ومن صوته مستوطا حيا بين ايضا في لانه لا يجوز في الما به لانه
لا يجوز شيئا فلما استوطا غلابي ما لو نزل وجب نعمنا او لانه احد هاشم يكون
الماله الما به فله لانه لا واجب فيه فصاحا في اختلا في القاتل والمقتول فيسقط
احدهما لا يثبت الاخذ الما به لانه يبرق فان شيئا فلما ابقا غلابي ما من فيه
فاذا سقط انتقل نصيب من لم يبرق لانه قد استيقاوه الما به في القاتل
وهو شوت عتده القاتل بغيره البص عن النصاص في الماله في الخطا
فان سقط النصاص في الما به في القاتل وهو لانه عتدا ولا يجب شيء للقاتل
لانه استوطا حتمه المتعين بعتد ورضاء بلا عوض غلابي شرا به لانه قد رخص
فينتصف نصيبه ماله ولو نزل حتمه في ذلك سواء **وقال رحمه الله** في الما به
لانه وجب في النصاص والماله القوية لانه لو اشر غلابي في بالنسب دون السب
لا يتطاعوا الموت وقال ابن ابي ليلى لا يثبت حتمه في النصاص لان سببا استنصها
العتد والنصاص لا يثبت حتى بالعتد الما به لانه الوصي يثبت له حق في النصاص
لان المتصور من النصاص للشئ والاستقام وذلك يمتنع به الاثار الذين
بعض بعضا بعضا ولهذا يكون احد هاشم عتدا لانه لا يحد النصاص ولما ذكرنا عليه
السلام من نوك ماله او حتما فلو نزل ومن نوك حلا فقل والنصاص حتمه فيكون
لجميعه كالماله واسره عليه السلام بقودته امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها
اشيم ولان النصاص حق مجري فيه الموش حتى ان من قتل له ابن فهاك احداها
عن ابن كان النصاص بين الما به فيثبت لسان الموش والوجهية تبقى بعد الموت
حلا في حق الموش او يثبت الموش مستند الى سببه وهو الجرح وكان على من
اعتنه بغيره الما به على من احرق الما به والوجهية حكمه حكم سائر الاصول
ولهذا لو اوصي بثلث ماله تدخل الما به فيه والنصاص بذلك النفس كالماله

في

الوجه

بوصف الحال يحصل التام المبرر بان التام في الفصل الاول وهو ما اذا اقبلت احدى
النقصان ولو كان الثاني ثابت لما وجب النقصان وهذا هو المثل اسر مستشرقين
منه واحدا من اثنين مثلا لا يجوز ان لا يملك الامم والزوج وجوب النقصان فيه ذلك
على انه شلة اذ هو لا يوجب كماله في كل موضع بعد المالم فيه لكثير العظماء وبشرهم
عدم الممانعة لا يوجب ان الثاني لا يوجب منه واعتبار الثاني استيع النقصان **قال**
فان نقص واحد من هذه وسقط حق التمتع لغيره الثاني لا يوجب اولا واحدا من
المتنولين مثلهم وسقط حق اولي بقية المتنولين كما يستلزم من الثاني لاحتوائه
ليكون محل الاستيعاقا فصا ولو وجب الفصل الثاني وفيه خلاف الثاني في ان الواجب
عند احدى على ما بينا فان اذ كانت احدى فحق الاخر من فالمراتب احدى اذا
طابق او قال لغيره احدى اذا خالف فان احدى اهما تعين الاخر لثبوت المحل **قال رحمه الله**
ولا يقطع بدليلين بحد معناه اذا قطع رجلان بدليلين فلا يقطع على واحد منهما
وقال الثاني في حرامه سقط ابدنهما والمفروض ان احدى استيعا واحدا من رتبة امرها
حتى انصرفت ههنا باعتبارها بالانفس لا بالاطراف فاجعلها واحده بها فاخذت
حكمة غلا في ما اذا امر احدى التكنين من جانب والاخر من جانب آخر حتى
التي الشك في الوسيلة وبات التبعيض لا يوجب النقصان فيه على واحد منهما لانه
لم يوجد من حل واحد منهما استراة السلاج على بعض البعض ولما ارجل واحد
بينهما فالعوض لان ما انقطع بقوة احدى لم ينقطع بقوة الاخر فلا يجوز ان
ينقطع الكل ببعضه والاسباب بالواجب لغيره المسألة فصار اذا استدرك
واحد من جانب خروجا في النفس فان الشرط فيها المسألة في العضة كغير
وفي الطرف تعتبر المسألة في النقص والتمتع وهذا لا ينقطع الصحيح بالشك
والنفس القابلة غير العيوب يستلزم للملوك والمسلول فلذا اثنان بالواجب فلا
يقع التماس على النفس وان زهوا النفس لا يجوز في افضت الى الحل واحد بال
وقطع العوض في البراءة يمكن ان ينقطع البعض وبشر الثاني وفي السلا
يلين ذلك ولهذا امر احدى السيلين على قتله والاخر على خلع حتى النسيان
في الوسط ومات بينهما بغير النقصان وفي التبعيض ولا لعل يظهر من الاجتماع

٣٦

غالب خافه العوض لا في القطع لانه يحتاج الى امتدادات فليكن لحد العوض يستحقها
لا الشدا ونحوك ثبت وجوب النقصان في النفس بالامر والجماع على خلاف النقصان
والطرف ليس شلها فلا يوجب بها **قال رحمه الله** وصفا ومن اى حق القاطعان
د به المقطوع لان التام حصل بفعلها يجب عليها نصف الدية على كل واحد منهما
الربع فيجب من مالهما لا في العاقلة في خلع العقد **قال رحمه الله** وان قطع واحد من
رجلين فلهما قطع فيمنه ونصف الدية يعني اذا خضر اتما سواء كان القطع حلة واحدة
او على التناهي **وقال الثاني** ان قطعها على التناهي يقطع للاولى منها ويعزم
ارش البديل الثاني لان بد صارت مستحقة له فصا فتمنع استحقاقها الثاني
بالقطع فصا اذا زهوا شيئا من انسان ثم زهوت من اخر بعد التسليم الى الاول
وان قطعها معا يقطع بينهما بلون النقصان لن حوت له عنه والارش للاخر
لان البذل الواحد لم تنفي بالحقين وليس احدى اهل بها من الاخر فوجب الفصل
الزعة ولما ان المسألة في سبب الاستحقاق فوجب المسألة في الاستحقاق ولا
معتبر بالقدم والتأخر بل العيون في التركة وهذا من حق حل واحد منهما ثابت في
كل البديلين والسبب في حق حل واحد منهما وهو القطع ولو منع من الاول
لم يمنع من الثاني حتى الثاني ولهذا لو كان القاطع لها عذرا استوفى استحقاق
رقبته ولو كان يمنع بالاول لما غار له الثاني غلا في الرهن لانه استيفاء فلا يفت
لثاني بعد ما ثبت لا ولا الاستيفاء بحقيقة ولو من الرهن عند تائيد في المحل حتى
عيسى حتى قبله نخصا فيه اذا استملك وتبين بذلك فلول وهما سادة ولا ذلك
المقطوع بده فان لم يثبت حتمه في المحل وانما ثبت له حق التصرف فيه نص في باقي
لما قطع اليد والمحل على حق حقه فوجب النقصان في النفس ولهذا اذا قطعت
يده لا يقطع اليد القاطع يجرى ولو كان خبثا تابعا لها لكان له الرهن فاذا امر
مع الاول شوت حتى الثاني فيها استوفى بها فليقطع لها اذا خضر اتما لعدم
الاولوية ويقضي لها نصف الدية يقتضى ان نصفين من سائرهما غلا في ما اذا
كان النقصان في النفس خبثا يفتى فيه بالسلا ولا يفتى لها بالدية لما بينا
من الرهن فيما سنده **قال رحمه الله** وان خضر واحد قطع يده لا والاخر عليه

عليه امتا ذلة في الجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا **قال رحمه الله**
وان زهوا خلعها فماتت التمس منه الاخر يستوفى الاول والثاني الدية لولا ان عد
والثاني احد نوعي الخطا وهو الخطا في الفعل فكذلك في امر خربي وضاعت سلا
والفعل الواحد بعدد وبعد اشره **فصل** **قال رحمه الله** ومن قطع يد رجل
ثم خلعها بالامرين ولو عذر بالخطا وتخلل بينهما بواء الا في خطابين لم يخل
بينهما بواء فبعدد واحد لغيره بواء مستوفى فيلزم من سبع ومات من عشرة
عنى هذا اذا قطع يده ثم تملك عليه موجد التملك وسقط القطع اذا كانا عذرين
واحداهما عذر والاخر خطا او ابا خطاين وتخلل بينهما بواء في خطابين لم يخل
بينهما بواء فبعدد واحدة فاحصا ان لكل واحد من الخطاين فانها بعد اخلان
فبعدد واحدة واحدة اذ لم يخل بينهما بواء وان تخلل بينهما بواء لم يخل اخلان اما الاول
وهو ما اذا كانا عذرين فالملوك قولوا في خمسة وعدها شدا اخلان فبعدد واحدة
ولا ينقطع بده لان الجمع بينهما مع التماس البعلين وعدم تملك البوم بينهما فصا
بالخطابين وهذا لان الجمع بين الخراجات واجبة ما امكن من التملك يقع بعضا
غالبا واعتبار كل ضرب على غيره بواء في المخرج فيجمع تبسيرا الامان لا يخل بان
عزل حكم البعلين بالعد والخطا وتخلل بينهما بواء في البوم فاقطع للبواينة
فلا يخلان فخلل الثاني فتمت الاول فقتل على جيل او اسن ذلك قبل البوم
فصا لسراية الاول وله ان الجمع شدة لان جزا الزمة منع سبابة القطع
كالبرحي لو صدر من شخصين وجب على كل واحد منهما النقصان فلذا اذا كانا
من شخص واحد يقطع الاول باليه ثم يتلوها انشا وان شاء واقله من غير
قطع لان النقصان بعدد المسألة في البعد وذلك لان يكون التملك بالتملك
والقطع بالقطع واستيعا التملك بالقطع شدة من اختلافه فتمت البواينة وحكا لان
المالم صورة ومعنى تملك لا يستتبعها والاقتناء بالتملك ليرتفع المالم الا معني
فلا يضر البوم مع العدة على المالم صورة ومعنى فغيره لولا بواينة ايا
تأشيت البواينة لان الفعل واحد واخلان في ادا ادا اخلان في ادا ادا
الدية وهي بدل المحل والمستوفى واحد فيجب بذلك واحد المبرر ان عشرة

يقتل الدية لان الجاران يشتر في حقه ولا يجب عليه الاخر حتى يجرى الاخر لثبوت
حتمه بينين وحق الجار شدة لاحتيا لان كل يطلب ويقتربا نا وصلحا احدى الشقيين
اذ خضر والاخر غاب حيث لم يفتى له بالشقة في الحل ما قلنا ان اذ خضر الاخر
بعد ما قطعت النقصان يقطع بدها بالدية لان بدها خفا مستحقا عليه
فيضمن بسله ما له ولو قضى بالنقصان بينهما ثم عتاه احدى فمات استيعا الدية
فللاخر القوة عند اى عينة ولاي يورثت وعند محمد الميراث من القاضي بالتمتع
ابنت الميراث بينهما فصار حق حل واحد منهما الى البعض فاذا عتاه احدى لم يفتى
الاخر من استيعا الحل ولها ان النقصان من النقصان الصواب فالصواب
بالفوتى التمساق ولو قطع احدى يد القاطع من المرفق سقط النقصان
لذها بالتمتع في النقصان بالقطع طان ولا يقطع سالا اذا قطع
اجنبي او سقطت باق ستمه ولهها نصف الدية على ما لا لانهما واجبه فكل
قطعها فلا تستلزم بالقطع طان في الناطع الاول بالخيار ان شاء قطع ذراع الناطع
وان شاء ضمة ذراع اليد وحلوة عدلية قطع الذراع الى المرفق لان بده
القاطع كانت متقطوعة من الكف حتى قطع الناطع الاول من المرفق فكانت
كالشدة وعلى هذا لو كان المنقطع بده واحد قطع الناطع من المرفق سقط
حتمه في النقصان وجب عليه النقصان ولا يستلزم من المرفق الجاران
شاة قطع من المرفق وان شاة اخذ المرفق لما ذكرنا **قال رحمه الله** وان اقت
عبد بقتل عبد بتمتع به وقاد فقتل بغيره فزاده لانه يورث الى بطلان حتى
المولى فصا زلا في ارب التملك خطا او بالمال ولو ان العبد خضره في سله
لكونه بقتل العبد فبمع وان العبد سقي على اصل الحرية في حق الدم غلا
بالامم المبرر ان اقترا المولى عليه بالمعدود والنقصان لا يجوز فاذا اضح
لزم منه بطلان حق المولى ضرورة وذلك لانه يورث حتى يبيع حتمه ولا يبيع
فقتل اخلان والاقرار بالمالم لا اقل على المولى بالباطل الحتمه فقتل المرفق
بيع العبد والاستيعا فلذا اقراره بالتملك خطا لان مؤجبه دفع العبد او
الزاد على المولى ولا يجب على العبد شي فلا يبيع سواه فان العبد مجرورا

٣٧

لو تعلق واحدًا من أجزائه بالخصائص جزاء النعل وهو عقدة وان أخذ المخل
ولان ارتقا ليدل وجب ان يثبت عند الخلطة وتسا استخلاصه من النعل ولا يثبت
اليه لا يثبت عند يديه النفس بالجزء فيجتمع وجوب يد النعل والخلطة بالجزء
واجبة وهو حال ولو وجب ذلك لوجب بشكل النفس الواحدة ذات لشدة الالتصاق
لانها تلتصق بكل النفس انما النعل والمخل فتصاحبان فامس اجزاءهما وتخلان
ما اذا قطع وسري حيث يلتصق بالمثل غاذا **المخل** وانما الثاني وهو ما اذا كانا
مختلطين بان احدهما خطأ والمخل عند او الثالث وهو ما اذا كانا خطائين وتخلان
بينهما بوزن فلان الجمع عن ملان فيهما المخل فيحكم للمخلين في المخل وتخلان البوزن
الثاني وهو قاطع للسرابة فيعمل لكل فعل حكم نفسه وقوله في خطائين لم يخل
بينهما بوزن يجب بوزن بوزن واحد هذا اخراج عن قوله اخذ بالمثل اي بوجي
فعل المخل هذه الصورة فانها يتخللان ولا يؤخذ بالمثل فيجب بوزن
النفس اجرة وقد بينا وجهه في اسام البحث **وقوله** لمن ضرب تابه سوطي بقر
من ثنتين ومات من عشرة يعني يجب بوزن بوزن واحدة ما اذا كان النعل والمخل
خطائين ولم يخل بينهما بوزن وانما كان كذلك في الصراحت التي بيناها لم يرب لها
اثر سقط ارضها لولا ان الشئ وهذا عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف فيها
حلومة عدل وعن عليا لم يجب اجرة الطيبين وثمن لادويه ووثان المسلة
بالنهاية فضل الشحاح لان الله تعالى ولو بقي لها اثر بعد البرم يجب موجب
مع ذب النفس بالاجاع لان المرش يجب باعتبار الشئ في النفس وهو يتا
المرش **قال رحمه الله** وان غدا المخلوع عن النعل فمات من النعل فمات من النعل
عنا عن النعل وما يحدث منه او عن الجنازة او الخطاين الثلث والعقد من
المال وهذا عند ابي حنيفة والعقد عن الشئ والعقد عن النعل والادوية
وتجد اذا غدا عن النعل او عن الشئ في وعنه عن النفس ايضا حتى اذا مات بعد
العقد بالشرابة لم يضمن لان العقد اذا اصبحت الى النعل بالقطع والشئ بوزن
بموجب لان نفس النعل لا يخلو العقد وموجب احد شئ من الطرفين
انقص وضمان الشئ ان سري فينا ولهذا فصار العقد عن الجنازة او عن

النعل

النعل وما يحدث منه او عن الشئ وما يحدث منها ولا ان اس النعل والشئ يتا
الساري والمشتري ان النعل جنس وما يباعه فصار في الشراية والوفاء صفة
له المبري ان من اصابنا بالقطع يده فنتطهره وسري الى النفس لم يجب له عليه
شئ لان اذا كان النعل يتا ولا فلا العقد عند يتا ولا ما يحدث منه وهذا لان
الشئ يذكر بوزن او بوزن المشتري ولهذا اورد المصنف بوزن القاصب عن الغصب
لان ذلك ابرأ عن موجب الغصب وهو ذاك العين عند يتا ولا في الغصب عند
هلاكمها ولذا اورد ابا الباق المشتري بان ذلك ابرأ عن موجب الغصب وهو الرذ
عند المملوك والرجوع بالانتصان عند تقدير الرذ ولو في جنسه ان حق المخل عليه
في التل دون النعل لا تملأ سري يتا ولا في التل من الابداء فعقد عن النعل
يلون غموا عن مخرجته فيطال المبري ان من قال لا قطع لي فقل ان لا بوجي
البزاة عن الخصائص في النفس ولو كان النعل يتا ولا فلا العقد عند يتا ولا
فلذا العقد عن النعل لم يتا ولا العقد عن التل لونهما غير من فلم يصادف
العقد حتى يطل يجب عليه الدية واليتا ان يجب عليه النقصان في
النفس لا تملأ نفسا معصومة بعير حتى عدا ابا انما استحسن في سوطي لان
صورة العنوا وثبت شئ وهي ذابره للعدو وهذا لما اصاب العنوا في
حق من لعل الظاهر وذلك بلي لدم النقصان لا ينفذ الما لعل يجب
مع الشئ ولا شئ ان الساري نوع من النعل وانما الشراية صفة له بل الساري
مثل من الابداء وتبين ذلك بالشراية وهذا لان المشتري الجنايات ما لها
ان اصل النعل قد يكون عن موجب النقصان في النفس به بصير موجب له بالشراية
وقد يكون بالنقصان ثم يضمن عن موجب له ما اذا قطع يده من النقصان فسري الى
نفس الشايع وباعتبار الما لي يضمن له لعل في اليد ولهذا لو غدا الوالي
عن اليد بعن الشراية لم يرضع ولو كان الساري نوعا لاص لم كان الضرفا لعل
ولان النعل المخل لا بوجي فقط ساونا وانما بوجي النعل فقط لان من مضمرا
او التل فقط ان كان ساونا فلا بوجي لقطع الشاري فلا يتا ولا العقد عن
القطع لان النعل ليس يابم التل ولا هو سبب لوجب لقطع الساري على الجاني

فلذا التزوج على الجدا وعلى القطع يلون تزوجا على ما يحدث منه عنده ثم ان
كان النعل عند تزوج على الخصائص في الطرف وهو ليس بالاربعي يندبر
المستأجر وعلى تقدير السوطي اولى لها بالملك ان تستوفي النقصان من يتا
فاذا لم يكن سالما لا يتكلم بها يجب لها عليه من التل ولا يتا النقصان لم يجرى
بين الزوج والمراة في الطرف فليكون تزوجا عليه لان ذلك موجب المصلي
للجل النقصان لاطلاق قولنا في **المزوج** **فما** وانما سقط للعدو ثم يجب
عليها الدية في التزوج وان تضمن العنوا لكون عن النقصان في الطرف فاذا سري
تبين انه نكاح ولو يتا ولا العنوا في الدية لعدم صحة العنوا عن النفس وذلك
فيها لعل لا تعدد والعاقلة لا تتخلل واليتا ان يجب النقصان في النفس على
تابيتا واذا وجب له الدية ولها المهمل تنصا ان استأجر تزوجا وصفا وان كان
احدهما اكثر رجع صاحبه على المخر وان كان النعل خطأ يكون هذا تزوجا
على رذل الجدا واذا سري الى النفس تبين انه رذل الجدا وان المسمى عقد وم
يجب من المثل ما اذا تزوجها على تاي يده ولا شئ فيها والدية واجبة بنفس
المثل لا خطأ ولا تنفع المتاح لان الدية على العاقلة غلا في ما اذا كان عدا
لان الدية عليها والمراة على الزوج فلا فائدة في استئجار حل واجل منها حصة
فيستأجر **قال رحمه الله** وان تزوجها على الجدا وما يحدث منها او على الجنازة
فما شئ فلها مهر مثلها لان هذا تزوج على النقصان وهو ليس بالمال فلا
يقتضي مهرنا يجب من المخل حال تزوجها على خيرا وخيرا **قال رحمه الله** ولا شئ
عليها لو عدا لان رضى يستطير النقصان على انه بصير مهر وهو لا يطلعه مهر
فستطير اصلا فصا اذا استطير النقصان بصير ان يصر بالافاقه فيستطير
جنا **قال رحمه الله** ولو خطا رفع عن العاقلة مهر مثلها وهو لعل ما عركه وصية
فصية لان الزوج على الجدا وما يحدث منها او على الجنازة تزوج على وجهها
وموجبها الدية هنا وهي تطلعه مهر ففقت الشبهة الما تة بذكر مهر مثلها
بغير من جميع المال لا تملأ ليس فيه عاقلة والمريض لا يجرى عليه من التزوج
لان من الجواز الاصله فيبند قدر مهر المثل من جميع المال وما اذا عني

حتى يستعاره فلما غلا والعقد عن الجنازة او عن النعل وما يحدث منه او عن الشئ وما
حدث منه على الجنازة او عن جنس يتا ولا الساري والمشتري والمخل ابتداء المبري
لوان الجنازة في قل لان وجب البراة عن الخلطة في ما اذا كان النعل في علي
تابيتا والعقد عن النعل وما يحدث منه او عن الشئ وما يحدث منها او عن العنوا
عن الشراية وانما استل الما لي النعل فانما سقط الضمان عن القاطع فيها لعل
قطعة يبرمه استل النعل بوضا في التندبر ما هو الذي قطع بذي نفسه فله
بند ولو كان يتا ولا الساري لوجب الضمان على القاطع كما قاله اقل في قوله
فان هذا شاهد ابي حنيفة كما عاها وانما استل العنوا فلان الغصب سبب
لوجب رذ المصنوع وفتنه بما واستعانته على المشتري ولذا اسئلة الربا الغيب
غلان ما عني بوزن يتا ولا يبرد على هذا ما لو وقع الصلح عن النعل على عبد
فاعتقه ثم مات المخلوع بغيره يضمن الصلح ولو لم يتا ولا الساري لا يضمن
لانما نكح الما اعتقه صا رختا للاسما فضمن اعتاقه ففرض الصلح الاول والصلح
الى الصلح عن الجنازة او عن رذ الجدا بوزن يتا ولا يبرد على هذا ما لو عدا ان شأ الله تعالى
ولو كان النعل خطأ فهو لعل في الزوج حتى اطلق بان قال عموت عن ابي
كان عمنوا عن ذب النفس عند عدا وعن ذب اليد فقط عدا ولو فالعقد عن
الجنازة او عن النعل وما يحدث منه ان عمنوا عن ذب النفس بالاجاع حتى اذا غدا
بند سقط له الدية بوزن غيرا ثم معتبر من النقصان موجب الما لي وقد قلنا يرحن
الزوج ثم يفتي من الثلث هنا بوزن المخل في ما اذا كان عدا اخيرا يرضع من جميع
المال لان موجب النقصان ولم يطلحن حق الزوج بوزن ليس بالاربعي وصار حوالو
اعا راضة في مرض موته وانتم بها المستعير ثم مات المصير حيث بينا ذلك
من جميع ما لعل ان المتابع ليست بالاربعي وانما يتا ولا يبرد على هذا الما لي
يتلحن حق الزوج فيهما في المرض وهو الما لي بوزن الخطاين الثلث والعدس حل
المالي **قال رحمه الله** وان قطعت امرأة بذكر رجل عدا فماتت على يده ثم ماتت
فلهما مهر مثلها والدية في مالها وعليها قاتلها لو خطا وهذا عند ابي حنيفة
لان العنوا عن الجدا او عن النعل لا يكون عمنوا عما يحدث منه عنده ثم ان كان

كذلك المخرج

ذلك من الطهارة تنبيه والدية يجب على غايتها وقد صارت من مقتضى طهارتها
عنهم ان كان مهرها مثل الدية واكثر ولا يرجع عليهم بشيء لانهم كانوا يتخلون
عنها بسبب جانيها فاذ كان ذلك لمالكها استطاعهم فلا يعرفون لها وان كان
مهرها اقل من الدية سقط عنهم قدر مهرها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر
فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم فيجب ان لا يوجب ان لا
يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث فاذا زاد الزيادة الى الوصي لم يوجب لانه اذا
لها اقل من الثلث في ثلث سقط قدر نصيبها لانه الوصي للثلاث لا يخرج
والخاص انه يستطاع له ان لا يوصي لغيره الوصي ولين لا يجوز الوصي له يكون
الكل من جود الوصي لمنه وحلي ومتى فانا الوصي لها التي لم لو لم
يستطع نصيبه لكان ذلك التدرج هو الواجب بالنسبة فتشمل العاقلة عنه فيقسم
عليهم فما اصاب العاقلة سقط لما ذكرنا وما اصاب القاتل بل هو الواجب
بالقتل فيقسم ايضا فليز من ذلك من نصيبه منه ايضا وهكذا وهكذا الى
ان لا يبقى منه شيء فلو ابطنا الوصي في حصة ابتداء لزمنا نصيبه في التمسك
بضمها ابتداء فكل التمسك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لانه لا يلزم
فيما اذا تزوجها على الباطل ان العنوة من التزوج عتقها عنه عندنا
فصار الجواب في المتصلين واجدا عندها **قال رحمه الله** ولو قطع يده
فاقتل له فمات المتطوع الاول قبل المتطوع الثاني به وهو الناطع الاول
فصاحبا له يبين ان الجاني به فانه فاعل وحق المنتص في التماسك
النفس واستصحابا القطع لا يوجب سقوط حق في القتل لان من التماسك
في النفس اذا قطع طرف من عليه التماسك في قتله لا يجب عليه شيء لانه ليس
الامر به الا واحد فلو اثار لا يجب عليه شيء من الاساءة فاذا اثار في التماسك
فوارثه يضمن مائة وعن ابي يوسف انه يستطاع حنة في التماسك لانه اقامه
على القطع دليل على انه ابتداء عن غيره فلو اثار اثاره عليه على ان حنة لا
حق غيره وبعد التمسك يبين ان حنة في التمسك فلو لم يكن شيئا عنه بدو عليه
ولو مات المنتص منه وهو المتطوع فصاحبا من القطع فذهب على ما قلناه المنتص

اعمال جنينة

له عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشايع لا شيء عليه لانه استوفى حنة وهو
القطع فيستطاع حكم سوابه او المحترق او التمسك خارج عن وسع فلا يثبت
بشرط السلامة فلا يثبت بآية التماسك فصار كالمات اذا قطع به الشارب
قسمي الى النفس ومات وكالبراع والقتل والجار والخطي ولو اثار لا يعبر
انظر يدي فمقتلها ومات وهذا لان التمسك بينه وبين الجاني فلا يثبت وان
يكون ابتداء البعل عن مضموني وسوابه مضموني ولا يثبت ان حنة في القطع
والموجود فلو حتى لو قطع ظمنا كان مالا لم يكن مستوفيا حنة فيقسم وكان التماسك
ان يجب التماسك الا انه سقط للشبهة فوجب الدية بخلاف ما ذكرنا من التماسك
لان اقامه الحلو واجب على الامام ولذا الفعل واجب على غيره من البراع والمقتاد
والجاني والحنان والعقد اقامه الواجب لستند بشرط السلامة وفي سائرنا
الولي غير بل العنوة مودت اليه يكون بين يديه لاطلاق ما لم يورث على الطريق
ولم يورث الوصي فيستند بشرط السلامة **قال رحمه الله** وان قطع يده القاتل
وعنا من الناطع ودية البه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه لانه قطع يده
من نفسه لا يضمنها لو قطع يده من غيره استوفى وهذا لانه استوفى اطلاقه
بجميع اجزائه والاجزاء للنفسي فمقتل حنة بالعنوة في يده لا يفيها استوفى ولهذا
لو لم ينفذ لم يجب عليه ضمان اليد ولذا اذا غنم سري لم يضمن شيئا والقطع
الشاربي الخش من المتطوع قطع وساعنا وما سوي ثم حذر زينة قبل المهر
او بعده فصار حلو وان لم يمسك في اليد سقط اصابعه ثم غنم في اليد فانه لم
يضمن اثنى الاصابع والاصابع من الكف بالاطراف من النفس ولا يضمن رءوسه
انه استوفى من حنة فيقسم وهذا لان حنة في التماسك في القطع وكان التماسك ان
يجب التماسك الا انه سقط للشبهة اذ كان لان يثبت الطرف بقا النفس واذا
سقط التمسك وجبت الدية وانما لم يثبت في الحلو لاحتيا ان يصير قتلا بالتمسك
فيظهر انه استوفى حنة وخنة في الطرف ثبت ضرورة ثبوت حنة التمسك وهذه
الضرورة عند الاستصحاب لا قبله فاذا وجد الاستصحابا يظهر حنة في الطرف
بقا اذا لم يثبت لم يظهر حنة في الطرف لا اصلا ولا بقا فبين انما استوفى

بعد الموت للنفسي وذكر النار والميت ليس من اهلها وانما ثبت للورثة ابتداء
بطريق الخلافة بسبب اعتدال الميت اي يتوارث مائة فيقسم حنة ابتداء
من غير ان يثبت للميت بالعتق بدل الهبة بيع المملوك فيها للميت ابتداء بطريق
الخلافة عنه وانما كان كذلك لان التماسك بمقتضى التمسك في الحلو لاحتيا ان يصير
ولا يمسك من الميت والميت حنة غنم الورثة قبل موت المورث وانما حنة
المورث لا السبب اعتداله وفي قوله تعالى ومن قبل قطنا **قال رحمه الله** فلو قطع يده
قال رحمه الله نعم على ان التماسك يثبت للوارث ابتداء بغيره والذين لم يمت
اهل الكفاية المار وهذا الوصية شيلة وتعلق به صيد بعد موت يملك واصلا
المختلاف راجع الى ان استصحابا حنة الورثة حنة وحسن الميت عندنا واذا كان
التماسك يثبت حنة الورثة حنة ابتداء لا يكتفى احد منهم عن الاخرين
في اثبات حنة بغيره ولا يثبت واما ما في الحاضر البينة لا يثبت التماسك في حق
الغائب فيجوزها بعد حضوره فيمكن من الاستصحاب ولا يلزمه ان التماسك
اذا انقلب لا يصير حنة للميت لانه اذا انقلب سالا صارا لغيره لانه لا يثبت حنة
فصار مبيد اختلاف التماسك ولا يقع الاستصحاب لانه يصير غنم الوارث لانه
انما يصير في جواب الاستصحاب لوجود شبهة على ما بينا وهو ما يرض بغيره
الوارث فانه يجوز ايضا قبل موت المورث بعد الحجج استصحابا لوجود
السبب فلا وان الحق يثبت له ابتداء لما عتقه **قال رحمه الله** فانما ثبت القاتل
غنم الغائب لم يبد منه اذ القاتل لو اقام يثبت ان الغائب قد غنم ان الحاضر خصما
وسقط التماسك لانه ادعى حنا على الحاضر وهو سقوط حنة في التماسك وانقلاب
نصيبه مالا ولا يمكن من اثباته الا باننا العنوة من الغائب فان نصب الحاضر خصما
عن الغائب في الاثبات عليه بالبينة فاذا قضى عليه صار الغائب مقتضا عليه
ببقائه **قال رحمه الله** وكذا الورثة عندنا واحدها غائب اي لو كان غنم يدين
تجلبن فمقتل غنم واحد المولى غائب فكمه مثلنا ذكرنا في الوارثين حتى
لا يثبت بالبينة اقامه الحاضر من غير عادة بعد عد الغائب ولو اقام القاتل
البينة ان الغائب قد غنم فاشهد حكمه ويستطاع التماسك لما بينا في حصة

غير حقة فاما اذا الوصي فانا الوصي المانع وهو قيام الحق في النفس لم يستحال
ان يملك قبله وشكون اطرافه مضمونه عليه فاذا اثار المانع بالعتق طهر حكم السبب
واذا اسري فهو استصحابا للقتل فيبين ان العنوة ان بعد الاستصحاب ولو قطع وما
غنا وبرافه على الخلافة في الصحيح ولو قطع ثم حذر زينة قبل المهر في الاستصحاب
لان القطع اعتدال على وجه جعل التمسك مكان حنة الزينة تنبيه لما اعتدله
القطع فلا يضمن حنة لغيره زينة بعد المهر في حق الخلافة في الصحيح على ان
لا يسلم ظهور حنة عند الاستصحاب في التماسك وانما دخلت في النفس لقدم الشك
الغريب عن اطلاقه والاصابع تايدها قاتلا والكلمات باع لها عرضا لان منفعته
الطبيعي تنزى بالاصابع بخلاف الطرف فانه باع للنفس من جمل وجه والله اعلم
باب الشهادة في القتل **قال رحمه الله** لا يثبت حنة
يحتج اذا اخذ غنم عن خصم من وان بعد فلا يثبت اعادته لانه لا يثبت حنة
او يثبت اي اذا ثبت شخص وله وليان خاصين وغايب فاما الحاضر البينة
على التمسك بقتل القاتل فصاحبا فان عاد الغائب فليس لها ان يثبت حنة
البينة بل لا يثبت حنة اعاد البينة لانه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا
يعيد ولو كان التمسك خطا او دينا لم يعيد لها بالاجماع واجمعوا على ان القاتل
يعتصم اذا اقام الحاضر البينة طمس حنة بينهما بالنسبة والمنه تجلس واحصوا على
انه لا يضمن التماسك ما لم يجرى الغائب لان المتصور من التماسك الاستصحاب
والحاضر لا يثبت من الاستصحاب بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطا او دينا لانه
يتمكن من الاستصحابا لها في الخلافة ان البينة متى اقام من الحضوره
تكون مشهورة لمنه فلو لم يمسك عادنا بعد ذلك واحد الورثة ينصب خصما
عن نفسه وعن شريكه فيما يدين للبينة وعلى الميت حنة في دعوى الخطا وعوي
الماله والتماسك مودت عن الميت حتى يجري فيه تمام الورثة ويضمن عتقه
قبل الموت وتضمن مودته منه اذا انقلب مالا وكذا سند وصاياه منه في حالي
الدية فاذا رجعا عاده البينة في اخذ بدل الدم وهو الدية فلذلك البدل
الحق وهو التماسك ولا يثبت حنة ان التماسك عن مودته لانه ثبت

عدالته

في القتل الآية إذا ذهب بالصرير لئلا يمنع المدرك إلا أن الإنسان يمشي
 غير موشى الحمار فيرتفع بصره فيعاقب وتعادو في كل واحد من
 النجم والبصر والدنو والشمل حال الدنو من كل واحد من النجوم منعاً متعدداً وقد
 دوا بن عمن الله عن نصير لعل على رجل ما رجع ذوات بعضي واجبة ونفت
 على رأسه ذهب بها عند وسعة وبصره وحلاصة **قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ** في
 الذهاب والقول قول الحارث لما تمسك ولا لمسه شيء إلا إذا حدثه أو نظرت
 العين وقيل ذهب بالصرير يعرفه المطايا يكون قول رجلين منهم عدلين محبة فيه
 وقيل ليستند به الشمس فتخرج العين فإن دعت عينه علم أنها فيه وإلا فلا
 وقيل بالبين يديه بحيث فإن هرب من أعلاها لم يذهب وإن لم يهرب من
 ذاهية وطريق مقدته ذهب بالشمع أنهما لم يجاديا فإن اتجاها فلم يذهب
 وإلا فهو ذاهب وروى سعيد بن حماد أن امرأة أذنت أنها لاسع ونظارت
 في مجلس حكمه فاشتعل الغصا عن النظر إليها فأنها تجاءه على عركها فظن
 وقسمت إلى الجمع شيها فظن قتلها بها ولذا في العينة وشعر الرأس الآية إذا خلعت
 ولم يمت لئلا زال العلاء على العاري **قَالَ تَارِكُ وَالشَّافِعِيُّ** لم يجب فيه الآية
 وجب حلوته بعد لول ذلك زيادة في المدى ولهذا جاء بعد جاز الحلة ولهذا
 غلت الرأس والعينة بعضهما في بعض البلاد فلا تنقض به الآية **شِعْرُ الصَّدْرِ**
 والثاني إذا بطلان بومنع ولهذا يجب في شعر العبد نقصان العتية ولنا
 قول علي رضي الله عنه في الرأس إذا خلعت ولم يمت الآية كالملة والموتوف في
 هذا المرفوع لا يمتس المناد بول فلا يمتد اليه الوالي ولا يمت عليه جمالي
 المال من العتية فإنها تهاجم ولذا شعور الرأس حال الموت إن المصالح
 يتكلم في ستره فيلزم هلاك الوية كما لو قطع المذنبين الشاخصين والذليل
 على أنه محال قوله عليه السلام أن يمسك لينة تشبهه شعث من زين الرجال
 بالقي واليسا بالنزول والذواب عكلا في شعور الصدر والثاني لما لم يشك
 بوالجمال وإنما لحية العبد فتدروى عن أبي حنيفة استحب فيه ذلك الغيبة
 فلا يلزمنا والجواب عن الظاهر أن المنصود من العبد الاستخدام دون

الحال وهو لا يثبت بالخلق غلب الحزن فان المتصور منه في حق الحال فيثبت
بقواته حال الدية وفي الغالب حصة عدل في الصحيح انه ما في البنية نصاً
طوائف اطراف التي واختلاف في الكسج والاصح ان كان على ذم
شعرات تعدو في نيل في حلت شي لم يجردها في البنية ولا يثبت وان كان
العدل على الحد والدين حصة ولا غير يحصل فيه حلوته عدل وان كان
متصل فيتم حال الدية لم يثبت كسج وفي الجبر حال كمال وهذا اذا
فصل الميث فان ثبت حتى استوي حالان لم يثبت شي لم يثبت ان يصل الحاني
اثره وبثوله الصفة التي لم يثبت اغلاها في البدن ولله يؤدب على ذلك ولا يثبت
المحرم وان ثبت ايضاً فقد لا يثبت في الواجبات له لزمه شي عند أبي حنيفة رحمه الله
في الحد والحال يزاد في نيل شعرات البنية وعندها حصة حلوته عدل وان
النيص في نفسه في غير ما هو في حصة العدل باعتبار ما وفي العدل في
حصة عدل عدهم لم يثبت من حيث وتثبت في الحد والخط في حق الشعر
ان النصاص لم يثبت فيه لا عنوة فلا يثبت قياساً وانما ثبت نصاً وادالة
فالنص انا ورد في النفس والمخارج ومؤخر في نفسه فان لم يثبت في وجبت
الدية وتثبت في غير الصبي واللبس والذكر والماني فان كانت قبل تمام السنة
ولم يثبت فلا شيء عليه وانما يكون مرد وثمان الماعضا كالعينين واليدين
في قطع ما حال الدية وفي قطع احدها نصف الدية واصل ذلك ما روي انه
لم يثبت السلام فانه في العينين الدية وفي احدها نصف الدية وفي اليدين الدية
وفي احدها نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي احدها نصف الدية وان
تثبت ايضاً في ثوبت جس النعمة وتثبت الحال على الحال فيجب حل
الدية وفي ثوبت احدها ثوبت نصف النعمة في ثوبت وهذا ان
في ثوبت العينين واليدين والسننتين ثوبت ثمنه المبرار والتمس
واساء الطعام عند الحل وثمانية الحال على الحال وفي ثوبت الرجل ثوبت
ثمانية المشي وفي الاذن ثوبت الحال على الحال وقد فني رسول البوصلي
انصرت الله عليه وسلم في الاذن الدية وفي الاثنتين ثوبت ثمنه المبرار

وَالْقُلُوبُ وَفِي قُلُوبِ الْمَاءِ تَتَوَيَّرُ شَعْفَةُ الْمِرْصَاعِ غَلَابٌ فِي قُلُوبِ الرِّجْلِ لَمْ يَلَسْ فِي قُلُوبِ تَفِيئَتِ
النَّصْبَةِ وَالْجَالِ عَلَى الرِّجْلِ فِيهِ خَلْقَةٌ عَدْلٌ وَفِي قُلُوبِ الْمَاءِ خَالِ الدِّبَةِ وَفِي
أَحْدِهَا نَصْبُ الدِّبَةِ لِفَتْحَاتِ شَعْفَةِ الْمِرْصَاعِ وَأَسَاسُ الْقَلْبِ لَمَّا إِذَا الرِّجْلُ لِفَتْحَاتِ
خَلْقَةٍ تَعْدُو عَلَى الصَّبِيِّ الْإِتِمَامَ عَدْلُ الْمِرْصَاعِ **وَقَالَ تَالِبُ السَّافِي عُبْدُ**
لِحَاجِبِينَ حَلْوَةٌ عَدْلٌ تَأْتِي أَصْلَهَا مِنَ الْهَلْجِ بِرِجَالٍ وَجُوبُ الدِّبَةِ فِي الشَّعْرِ وَعَدْلُهَا
تَحْتِ فِي الدِّبَةِ لِنُجُوبِ الْجَالِ عَلَى الْخَالِ وَأَسَاسُهَا كَوْنُهَا عَدْلًا أَرْبَاعًا فِي أَشْجَلِ
الْعَيْنِ فِيهَا الدِّبَةُ إِذَا قُلْعُهَا وَلُزْنَتِ وَفِي أَحْدَاهَا رُبْعُ الدِّبَةِ لَهَا قُلْعُهَا فِيهَا
الْجَالُ عَلَى الْخَالِ وَيَقْلُهَا فِيهَا رُبْعُ الْوَادِي وَالْقَدَامُ الْفَيْنِ وَتَعُوبُ وَكُلُّ نَبْضٍ
الْبَصَرُ بِرُؤْسِهَا الْعِي كَمَا وَجِبَ فِي الْجَالِ الدِّبَةُ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ وَجِبَ فِي الْوَالِدِهَا
رُبْعُ الدِّبَةِ وَفِي الْأَيْمَنِ نَبْضُ الدِّبَةِ وَفِي ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّبَةِ ثُمَّ جُوزَانُ تَكُونُ
سُودَاهُ لِشَارْحَرُوفِ الْعَيْنِ وَلَا أَشْجَلُ فِيهَا تَحْتِهَا فِيهِ جُوزَانُ تَكُونُ
سُودَاهُ الْهَدَابِ وَتَحَاهَا أَشْجَلُ وَاسْتَمِعَ الْجَالُ بِاسْمِ الْحَلِّ وَبِشَلَا سَابِعَ لَعْنَةٍ
يُنَالُ سَالُ الْمِرْيَابِ وَسَالُ الْوَادِي وَهُوَ لَيْسَ بِسَالٍ وَأَنَا الْكَاذِبُ هُوَ الدِّبَةُ لَيْسَ فِيهِ
وَقَالَ عِدَّةٌ أَشْجَلُ الْعَيْنِ الدِّبَةُ لَمَّا إِذَا لُزْنَتِ فَأَزَادَ بِرِ الشَّعْرِ عَلَى الشَّعْرِ
هُوَ الَّذِي يَنْتَشِرُ دُونَ الْجُزُونِ وَأَيُّهَا أُرِيدُهَا نَسْتَمِعُهَا لَمْ يَفِ كُلُّ وَاحِدٍ الشَّعْرِ
وَسَابِعُهُ كَالْمَاءِ فَلَا تَحْتَاطُ الْعَيْنُ وَلَا تُقَطَّعُ الْجُزُونُ بِهَذَا بِهَا تَحْتِ دِيَّةً وَاحِدَةً
لَمْ يَلْشَا نَسَمُ الْجُزُونِ لَيْسَ وَاحِدٌ كَالْمَاءِ نَسَمُ النَّصْبَةِ وَالْمُوضَعِ وَالْمُضْعِ دِيَّةً
تَكُونُ مِنَ الْعَصَا وَأَعْيَانًا فَالْمَاءُ فِي قُلُوبِ أَصَابِعِ الدِّبَةِ أَوْ الرِّجْلِ
كُلُّ الدِّبَةِ وَفِي قُلُوبِ وَاحِدَةٍ عَدْلُ الدِّبَةِ لِكُلِّ عَدْلٍ عَلَى السَّلَامَةِ وَفِي قُلُوبِ أَصَابِعِ
مِنْ الْأَيْدِ وَلَوْ فِي قُلُوبِ الْحَالِ تَعُوبُ شَعْفَةُ الْمِرْصَاعِ أَوْ الْبَطْنِ وَفِيهِ دِيَّةً كَالْمَاءِ
وَهِيَ غُرَّةُ نَسَمِ الدِّبَةِ عَلَيْهَا وَالْمَاءُ فِيهَا سَوَالُ الْخَالِ فِي مَادَّةٍ وَتَكُونُ الْخَالِ
سَوَالُ أَصْلِ الشَّعْفَةِ فَلَا تَعُوبُ الْوَادِي فِيهَا كَالْأَسَانِ وَالْأَيْدِ الْيَمْنَى نَسَمُ الْبُشْرِ
وَفِي قُلُوبِ أَصَابِعِ فِيهَا ثَلَاثَةُ سَاصِلٍ فِي أَحْدِهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْمِرْصَاعِ لَهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ وَتَكُونُ
بِفَصْلَانِ كَالْأَسَانِ فِي أَحْدِهَا نَبْضُ دِيَّةٍ الْأَصْبَعِ لَمْ يَفِ فِيهَا وَهُوَ نَبْضُ الْإِتِمَامِ
دِيَّةً عَلَى الْمَاءِ وَهُوَ الْمَادَّةُ بِقَوْلِهِ الْخَصْمُ وَتَكُونُ فِيهَا سَاصِلُ فِي أَحْدِهَا

الشجاج عشرة الحارسة وهي التي تحرس الجذائ تحمسه وتخرج الدم لتأخذه
من حوض النصارا والذوب اي شفة في الفم والذامعة بالعين الجملدة وهي التي تظهر
الدم ولا تبالي بالدمع العين تأخذه من الدمع فتمت به ان الدم يخرج
منها يتخذ الدمع من العلة وقيل له عينة تدع بسبب الريغصل الممتلئ وفي
الحلقة الذامعة هي التي يخرج من امامه الدمع تأخذه من دم العين والذامعة
هي التي تسد الدمع في العينين ان الذامعة هي التي تدي من عين يسد بها
دمع الصبح سردي عن عيني عبيد والذامعة هي التي تسد الدمع لدمع الغيب
ومن قال ان صاخمنا ندع عيناه من الدمع فتداعى والذامعة وهي التي
تضع الجذائ في قطعه تأخذه من الصبح وهذا الشق والقطع ومنه وضع
النصارا **والشلاجة** وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه لم تم شلاجة بعد ذلك
اي تلتئم وتلاصقت سميت بذلك نقلا لا باولاد البر ودوي عن محمد ان الشلاجة
قيل الباصعة لان الشلاجة تأخذه من قولهم الخ الشبان اذا امتلأ احداهما بالآخر
بالشلاجة كما تظهر في اللحم ولا تنقطع والباصعة بعد هلاقتها تنقطع وفي ظاهر
الرواية الشلاجة تغلق في اللحم والآخر الذي وجد في الشجاج راح الي
ان ينزل الدمح الي القاع للحم والآخر الذي وجد في الشجاج راح الي
تأخذ الامتصاص في الحليمك والرحمان وهي التي تصد الي التجمعات وهو الجذلة
الزرقية التي بين اللحم وعظم الراس والرحمة وهي التي توضح العظم اي
تلبس والهاشمة وهي التي تلبس العظم **والمنقلة** هي التي تسد العظم بعد الترس
اي تحوله والامع وهي التي تصد الي الدمع وامر الوداع هي الجذلة الزرقية
التي بين الدمع وبعد امه شدة تسمى الذامعة بالعين المعجبة وهي التي
تصل الي الدمع ليرد لها محمولان الترس لتبني بعدها عاكدة تكون قسلا
وتكون من الشجاج والكلام في الشجاج ولذا لم يذكر الحارسة والذامعة لانها
لا تليق لها اثر في الغالب وهذا الشجاج يخص بالراس والوجه لعمدة
كان غير هاشم من جملة من فداها وقتبنته والحكم هو من كتب علي الحقيقة
فلا يلبس بالحارسة تأخذ بالشفة من المقدران التندب بالانقل وهو انما

وَرَدَ فِي الشَّجَاحِ وَهُوَ يَحْصِي الرِّاسَ وَالرَّوْجَ فَيَحْصِي الْحُكَّ الْعَدَدَ بِهَا وَلَا يَحْزَنُ الْخَالِقُ
الْمُوجِدَ بِهَا وَلَا يَلْزَمُهَا الْبَسْتُ فِي شَتَائِهَا لِشَيْءٍ لَمْ يَزَلْ الرِّاسَ وَالرَّوْجَ
يُطَوِّرُهُ فِي الْغَالِبِ وَغَيْرَهَا سَوْرَةً لَنَا فَلَا يُلْطَفُ وَخَلَقَ لَهَا فِي الْبَسْتِ **فَقَدْ** نَا
مِنْ الرَّوْجِ الْأَوَّلِ وَبَعَثَ الشَّجَاحُ فِيهَا فَيَجِيءُ فِيهَا سَوْجُهَا خِلَافًا لِمَا يَبْتَلِيهِ اللَّهُ هُوَ
بَيِّنٌ أَلَّا لِبَسْتِ الرَّوْجِ نَا لِمَا جَاءَ بِمَعْنَاهَا وَخَرَجَ بَيِّنٌ لَهَا **سَيِّدٌ** نَا بِالرَّوْجِ
مِنْ غَيْرِ فَايِلَ وَتَجَنَّبَتْ عَنِ الْمَوَاجِهُ فَصَا تَا لَدُنِّي لَهَا تَعَبٌ وَفَا لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ
وَجِيَانُ بِيضَ عَيْنَيْهَا فِي الْوُجُوهِ لَهَا مِنْ الرَّوْجِ عَيْنَتُهُ لِمَا تَرَاهَا لِلْإِجْمَاعِ
وَلَا إِجْمَاعَ هُنَا فَيَبْتَلِي الصِّبْرَ لِلْعَيْنَتِ **قَالَ الرَّحْمَنُ** وَفِي الْمَوْجِدَةِ يَنْفَعُ عَشْرُ
الْوَبَةِ فِي الْخَاشِعَةِ عَشْرَهَا وَفِي الْمُسْتَلَةِ عَشْرٌ وَفِي عَشْرٍ وَفِي الْمُسْتَلَةِ عَشْرٌ وَفِي الْخَاشِعَةِ
لَهَا مَا نَزَدَتْ الْحَاجَةَ فَنَلَّهَا مَا رَوَيْتُ حَاسِرًا مِنْ حَرَمٍ وَخَلَّى اللَّهُ عَنْهُ
الْبَيْتَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْيَوْمُخَةُ حَسَنٌ مِنْ أَلْبَدٍ وَفِي الْخَاشِعَةِ عَشْرٌ وَفِي
الْمُسْتَلَةِ عَشْرَةٌ وَبُرْوَى تَامُوهُ ثَلَاثُ الْوَبَةِ وَفَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَاجَةِ
لِلْمُسْتَلَةِ وَخَرَجَ إِلَى بَيْتِهِ وَخَلَّى اللَّهُ عَنْهُ عَادَ حَكَمٌ فِي حَاجَتِهِ نَزَدَتْ إِلَى الْجَانِبِ الْأُخْرَى
ثَلَاثُ الْوَبَةِ وَلَا يَهَا إِذَا نَزَدَتْ حَاجَتُهُ جَانِبَيْنِ فَيَجِيءُ فِي حُلٍّ وَاحِدَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ
وَهِيَ تَلَوْنُ فِي الرِّاسِ وَالْبَطْنِ يَلَوْنُ سَبَابِ الشَّجَاحِ حَسْبُ تَامُلُونُ إِلَى الرِّاسِ
وَالْوَجْهِ وَتَلَوْنُ لِحَقِّ الْحَاجَةِ فِيهَا فَوْنُ الْخَلْقِ **قَالَ الرَّحْمَنُ** وَفِي الْحَاصَةِ
وَالدَّامِغَةِ وَالذَّابِقَةِ وَالْمَاجِغَةِ وَالْمُتَلَاغَةِ وَالسَّيْحَانِ خُلُوصَةٌ عَدْلٌ لَمْ يَهْزَعْ
لَيْسَ فِيهَا أَدْرُسُ مُتَدَرِّجِينَ جِهَةِ السَّيْحِ وَلَكِنْ هَذَا رُفَاهُ فَيَجِيءُ فِيهَا لِحَوْلِ سَعْدٍ
هُوَ مَا تَوَرَّعَ النَّحْيَ وَعَرَبِيٌّ عَبْدُ الْعَزِيزِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَخَلَقَ لَهَا فِي تَنْبِيهِ
هَذِهِ الْحُكُومَةِ قَالَ الْخَالِقُ وَيَتَنَبَّهُ هَا أَنْ يَمُوتَ مَلُوكًا يُدْرِكُ هَذَا الْإِثْرَ بِمُوتِهِ
وَبِهَذَا الْإِثْرَ يَنْطَلِقُ إِلَى نَفَاذَاتٍ مَا يَنْتَبِهُ هَا أَنْ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ سَلَامٌ
ثَلَاثُ عَشْرَ الْوَبَةِ وَهَذَا لَوَجْهُ عَيْنِ الْوَبَةِ عَيْنُ عَيْنِ الْوَبَةِ وَفَا لَدُنِّي يَنْطَرُقُ
يَنْتَازُ هَذِهِ الشَّجْعَةَ مِنَ الْمَوْجِدِ فَيَجِيءُ بِدُرَّةٍ لَدُنِّي مِنْ نَفْسِ عَيْنِ الْوَبَةِ لَمْ
تَلَاغِضْ فِيهِ بُرْدًا لِي الْمُنْصَوِّصَ عَلَيْهِ وَتَلَوْنُ الْكُرْخِي بِتَوَلَّى تَا ذَكَرَ الْخَالِقُ
لَيْسَ يَطْلُقُ لَمْ تَلَاغِضْ بِدَلِّ الْطَرِيقِ فَرَعًا يَكُونُ نَفْصَانِ الْعَيْنَةِ الْكُرْخِي

من نصب عند الدية فهو كالمان نجية في هذه الشجاعة وهذا هو الوجه الآخر
فما وجه الشجاعة في الوجه وأما حال هذا الصنيع المعتبر بالمقتار فأما الصدق
التي يد نظر المني في هذا أن تلك الترتيب الثاني بأن كانت الحياة في التماس
والوجه يعني الثاني وأما الترتيب عليه ذلك يعني الأول وأن سائر باقي الأول
لأنه ليس قال كان المرغى في يعني به وقال في الحظ والاحص أنه يظهر مبتدأ
وهذا الشجاعة من قبل غيرة لها في الراش قد قال أن كان مبتدأه مثل نصف شجرة
لها أراش وأغلتها وجب نصفها وثلاث أراش بذلك الشجر وأن كان دقاً فرفع ذكره
بعد ذكر التولين فكانت محلة فكأننا والأشبه أن تكون تسمية التول الدخي
وقال في الإسلام قول الكرخي لأن علياً اعتبره بهذا الطريق فمن قطع
طريقه أو علياً ما بناءً من قبل **قال رحمه الله** وأوصاف في غير الوجه
لأنه ليس اعتباراً بالساق فيكون مادون الوجه ليس لأحد شيء إلى التلين
وما فوقها ليس العطر وأوصاف فيه لئلا عليه السلام لا تقصص في العطر
وهذا الآية **الحرة** عن أبي حنيفة في ظاهر الآية عند التقاص بمادون
الوجه ذكره محمد رحمه الله في الأصل وهو الأصح لأنه كان اعتباراً بالساق فيه
أوليس فيه لسوا العطر وأما ذلك هنا لما بقى فيستعز بها بالبحر ثم بعد
عليه بتدبر ذلك فيقطع بها ابتداءً ما قطع فيحتج استنباط التقاص بذلك
في الوجه التقاص أن كانت عند المادون في عليه السلام فض التقاص في
الوجه ولأن الساق فيه ما يمكن بأنهما التلين إلى العطر فيحتج استنباط
التقاص **قال رحمه الله** وفي أصابع اليد نصف الدية أي أصابع اليد الواحدة
لأن في كل أصبع عظام من الأول إلى آخرها فكل في الخمسة حصة صرورة وهو
النصف ولأن في قطع الأصابع تنويبت شجاعة البطش وهو الموجب على تاسو
قال رحمه الله ولو مع كثرة هذا أصل ما قبله أي في أصابع اليد نصف الدية
وأن قطعها مع الكثرة يزيد الموضع بسبب الكثرة لأنك تشق للأصابع في حق
البطش لأن قوة البطش بها وقال عليه السلام في اليد بين الدية وفي أظفارها
نصف الدية واليد اسم الجارية تتبع بها البطش لأن اسم اليد يدل على القوة

والندوة والبش يتبع المصابع ولكن يقع بينهما دية واحدة لأن منعتها
جبن واحد فكأن البش تبع المصابع **قال المصنف** ومع يفت ساعد يفت
الديه وحكمهما إذا قطع الدرع فصل الساعد يفت بالديه وحكمه عند
فصل الديه في البش والمصابع والموت في فصل الساعد وهذا قول أبي حنيفة
وأما ما زاد في المصابع من اليد والرجل المنك
وأصل الفخذ وتبع فلا يزيد بالديه لأن الشايع واجب في الواحد منهما
فصل الديه واليد اسم لهذه المارحة المنك والرجل في أصل الفخذ فلا
يزاد في تندير المشرع ولأن الساعد ليس لأرش مستد شرعاً فيكون تبعاً
لما أرش مستد فيه كالكتف وأما الظاهر أن اليد اسم لآلة البش وقب
الأرش باعتبار منعة البش وقوة البش تغلق المصابع والدرع
لهما في البش فلا زل في الأرش وطبع البش بالساعد أصلاً ولأن في
يدخل في أرشه ولا له الوجه تبعاً لجله أما أن يجعل تبعاً للمصابع أو المنك
فلا وجه له الأول لو دفع الفصل بينهما بالكتف ولا الثاني لأن الكتف تبع
للمصابع وطبع للكتف ولأن اليد اسم لهذه المارحة المنك
هي اسم إلى اليد إذا أرش في موضع القطع بذليله السرة **قال**
وفي قطع الكتف وفيها أصبع وأصبعان عشرة أهونها وطش في الكتف
أي إذا أرش في الكتف أصبع أو أصبعان قطع يفت عشر الديه في المصع الواحدة
وحسبها في أصبعين وأربع في الكتف شيء وهذا عند أبي حنيفة وأما ينظر
في أرش الكتف والمصع في المصع يفت أرشها ويدخل التليل في
الكثير لا يجمع بين الأرشين منعاً راجعاً لما لا يلحق واحد أحدهما المصع
هو ضم النكت وضمان الكتف هو ضم المصع ولذا هذا واحد هو مستد
أيضاً لأن كل واحد منهما أصل من وجه أن الكتف لأن المصع قائم به
وأما المصع فلا نها في الأصل في منعة البش فإذا أرش كل واحد منهما
أصلاً من وجه وحسباً بالشرة ما قلنا فمن تبع رأس إنسان وتسان بعض
شعره يدخل التليل في الكثير ولا وحسباً رحمه الله إلى المصع أصل

تحتية لان منعوا اليد وهي البطش والقبض والبسط فاقبته بها ولا الخلاله
عليه السلام جعل اليد بمنازل الاصابع بحيث اوجب في اليد نصف الذئبة
جعله على اصبع عذرا من اهل البيت وسرورته ان يكون لها بمنازل الاصابع دون
الكف والمصل والي بالاعتبار وان ذلك ولا يظهره الثاني بمنازل المصل فلا تضاف
حتى يضاف الي الترتيب بالكثره ولين تعارفا لترتيب الاصابع فبذلك اذني
من الترتيب بالكثره المبرقي ان العار اذا اختلطت مع السائر يجب فيها الزيادة بها
وان كانت العار اكثر ترجيحاً للمصل بخلاف ما استثنى ما ابر من الشبهة لان
احدها ليس يبيع الاخر ولو ان زرع المصنع ثابت بالنسي وليس للكفر ارش
شدة شتر غافلو ثبت انما يثبت بالزراعي والمجتهاد وذلك لا يصلح لمطالع
المقصود عليه لما عرف ان المجتهاد لا يضاف اليه المصلح ورفق عند تقدير
القول بقدر التنازل وشيئ فبذلك يضاف اليه ما مع وجوده لمطالع وهذا
خارج عن العار وعلى هذا الوجه ان الكف متصل واحد من اصابع واحدة
يجب ارش الفصل على الظاهر عنده ولا يجب في الكف شيء لان ارش ذلك
المفصل من دون شتر غافلو وان بقي من المصل وان ذلك فهو اذلي كما في التسمية
ان اهل الخطه اذ في هاهنا المشتري وان ظاهراً يكون اصلاً ولا يظهر حكم الشتر
مع وان لثمة دون وجب الحنونة ان الثاني اذا كان دون اصبع يعتبر اكثرها
ان شانه ارش ما دون المصنع غير منصوص عليه وانما يثبت اعتباراً
بالمقصود عليه بترجيح ارجح ناد ولو ان اصلاً باعتبار النسي فاذا لم يترد النسي
في ارش مفصل ولم يمتثلين اعتباراً فيه اكثر من الاول اصلاً ارش ثابت
بالاجماع وهو بالنسي ولو لم يترد في الكف اصبع ولا تعتبر ما يجب عليه يكون
عند ارجح ارش اصبع لان قيمة الشتر لا تبلغ قيمة المشروع ولو اذ في الكف
فلا تضاف على ارجح ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء بالاجماع لان الاصابع
اصل على ما بينا ولا لشر حكم الكف فاستتبعها الكف كما اذا كانت ثابتة
قال رحمه الله وفي المصنع الزيادة وعين النسي وذكوره وليس انما وان لم
تعالر صيته بظهور وحوله وعلامه خلوصه عدله انما الاصبع الزيادة ولا يما

في المصنع

جدة المادي في يجب الموضع فيها تشويهاً وان لم يكن فيها شيء ولا زينة كما في النسي
الزيادة ولا يجب فيها النقصان وان كان النقصان اصبعاً زائدة لان المساواة شتر ط
بوجوب النقصان في الطرف ولو لم يكن مساوياً لكان النقصان نقصاً لا يجب فيه شتر ط
طرفه الصبر فاذا انقضى النقصان بالنسي وجب ارشها وليس لها ارش من دون
في الشتر فيجب فيه خلوصه عند ليل في الكف لا شتر فيجب فيه شيء لان
الحجة لا يترد فيها ان الشتر الحلق فلا يلحقه الشتر بالحلق بل يضاف الشتر الى يمينه
ذلك فكون نظير من قلر يمينه غيره ويجوز ان في قطع المصنع الزيادة يترد
ارشه فيشبهه ذلك فيجب الموضع واساعين النسي وذكوره وليس انما فلان ه
المقصود من هذه الاشياء المنفعة فاذا لم يعلم صيته المصنع ارجح ارش ما بينا
بالشكل بخلاف الما دون والاذن الشاخصة لان المصنع من الما الجاه وقد فوته
على الحال ولذلك لو استعمل النسي لم يمتثلين بعلامه وانما هو مجرد صوت
ومعرفة الصوته في الكف وفي الذكر بالحركة وفي العين بالاشتداد لير
على الروية وهو المراد بكونه ان لم يعلم صيته بظهور وحوله ولا يكون بعد
سعد فيه صيته ذلك حكم الحاكم في الخطا والعقد اذا ثبت ذلك بالبيينة او باقره
الحائي وان انكر ولم يبره بيمينه فالقول قول الحائي ولذا اذا قال طاعن في صيته
لا يجب عليه الموضع ما بينا الى البيينة وقال الشافعي رحمه الله عليه كذا
ليست ما بينا الى اذ عرفت انها غير صحيحة لان الغالب فيه الصيته فانه الما دون
والمما دون فلما الطاهر لم يصلح للاستحسان وانما يصلح للذبح والحاشي الى الاستحسان
وقد ذكرنا الفرق بين هذه الاعضاء وبين الما دون والذبح في ذكر الحاشي
والعين خلوصه عدله وقال الشافعي في حجة دية كالملة لكونه عليه السلام
في الذم الدية من غير فصل ولذا ان المنفعة وهو الما بيلج والمما دون والمما دون
هي المعبرة من هذا العضو واذا علمت لا يجب فيها ما بينا كالملة بالعين الثانية
بلاصوه واليد الشلا والرجل الشلا **قال رحمه الله** شتر وجلا موصفة
مذهب غفلة او شدة واسود دخل ارش الموصفة في الوية لان فوات الغفلة
ينيل من منعة جميع الاعضاء اذ لا يمتنع بها يدونه فصار بالنسي الى ما بين

في المصنع

المعصاة بالنسي يبدل ارشها كالملة النسي وارش الموصفة يجب بمواضع حجة
من الشتر حتى لو ثبت يستعمل في الدية بمواضع كل الشتر وقد تعلقا بسبب
واحد وهو فوات الشتر يبدل الموصفة في الجمل فصار اذا قطع اصبع رجل
فمثل ذلك لها فاحاصل ان الجناية شتر وقعت على عضو واحد فالثالث شترين
وارش احدى الشتر دخل المثل فيه ولم يترد في هذا ميزان تلون الجناية عند ارجح
وان وقعت على عضوين لم يترد في وجب الحد واحد منهما ارشاً شتر وان غدا
او غداً عند ابي حنيفة رحمه الله لم يترد في النقصان بيمينه وعندها جعل الحد
النقصان ان كان غداً وامكن الاستحسان والمما دون قال ابو حنيفة وقال زرارة
يبدل ارش المعصاة بيمينه في بعض لان خلاصه ما جاز في الما دون النسي فلا
يشك الخلاف كما بينا الجناية شتر وجلا ما بينا **قال رحمه الله** وان ذهب سبعة او
بصره وكلامه الما لوصفة موصفة فذهب احد هذه الاشياء الى يبدل ارش
الموصفة في ارش احد هذه الاشياء وهذا عند ابي حنيفة وعنده قال ابو يوسف
يبدل ارش الموصفة في دية الشتر والحلام ولا يبدل في دية البصر لا تطاهر فلا
يلحق بالعين فلا يبدل ارش الموصفة واما الشتر والحلام فلا يماضيان ه
فلحان بالعين فبدل في الما ارش الموصفة كما يبدل في ارش العين ولما ان كل
واحد من هذه المناهج اصل ينسب ما يستند حكم الجناية بغيرها ولا يبدل
بعضها في بعض لان الجناية لا يترد في النقصان لا يماضيان بالعين بخلاف القتل لان
ستتبعه بقوله الى حد الاعضاء اذ لا يمتنع بالاعضاء يدونه فصار بالنسي ونقول
ذهابا بالعين في معنى بدل بالنسي والمما دون بالمما يكون بغيره الموت ولذلك
سائر الاعضاء او شتر ان النقصان ليس له موضع فيها واليه فصار الوية الموصفة
وقال الحسن ارش الموصفة لا يبدل في دية العين ايضا بخلاف محل الجناية فان
محل العين من محل الموصفة بخلاف الموصفة مع الشتر لا يماضيان ما على ما بينا
والجمل عليه ما بينا **قال رحمه الله** وان شتر موصفة فذهبت عينها او قطع
اصبع شتر اخري او قطع المفصل الاعلى فمثل ما بينا وحل اليد او شتر
ينصف سبعة فاسود ما بينا فلا يترد وهذا كله قول ابي حنيفة فطعننا وقالوا يجب

في المصنع

النقصان في الموصفة والذئبة في العين فيما اذا شتر موصفة فذهبت عينها ولذا اذا
قطع اصبعاً شتر اخري يمتنع بالنسي في ارش الما ارش الاخرى وعنده الما
يجب النقصان في العضوين عا ارش حد واحد منهما ما بينا لان عضواً واحداً
بان قطع المصنع من المفصل الاعلى فمثل ما بينا بالنسي ارش واحد ان لم يمتنع
ما بينا وان كان يمتنع بيمينه دية المصنع ويجب خلوصه عدله في الثاني بالاجماع
ولذا اذا السر من نصف النسي واستود ما بينا واصفا واحداً تحت دية النسي طاعن الى
ولو انما قطع المفصل الاعلى وانزاع ما بينا واكثر النقصان والكسور من النسي
وانزاع الباقي لم يكن له ذلك لان النقصان ينسب ما يقع موجباً للشتر فصار
اذا شتر مثله فمثل ما شتر موصفة وانزاع الباقي ليس له ذلك والمصل عنده
ان النقصان الواحد اذا اوجب ما لاية البعض سقط النقصان سواء كانا عضوين
او عضواً واحداً وعندها في العضوين يجب النقصان مع وجوب الما دون
كان عضواً واحداً ويجب لها في الجلا في ان النقصان يحل في عضوين فيكون جتا
لان النقصان بعدد يتعدوا شتر وقصار الجنايتين شترين فالشتر في واحداهما
لا يتعدى الى اخري لمن دى الى رجل فاصابة ونقد الشتر الى غيره فمثل
فيما التود في اوله والوية في الثاني ولين قطع اصبعاً فاضطر بالعين فاص
اصبعاً اخري خطأ فانه ينقص الاول دون الثاني بخلاف لشر نصف النسي
اذا اسود ما بينا حتماً او قطع المصنع من المفصل الاعلى فمثل ما بينا او شتر
اليد كلها لانه لما كان جعل لبعينين يمتدان في اتخاذ النقصان والحل ولو يمينه
الحا الجنا بالمثل والجرح الما سار وليس في وسعوا الشاير فيقتطع النقصان
وعنده الما والدليل على ان سار بان يعلل ارش في نسي واحدة والشراية جارة
عن المما تعاقب من الجناية على البدن ويختص ذلك في نسي واحدة في ه
موضعين منها ما يختص في الطريق مع النسي بان مات من الجناية بخلاف نفسين
فان النقصان النسي الثانية يساوية على جرة ليس بساوية الجناية الما في
اذ لا تنقص النسي الثانية من نفس الى نفس فلا يترد من اجل ذلك في حكم فعل
على جرة وفي النسي الواحدة لا يحتاج الى ان يقطع لبعين لانه فعل واحد

في المصنع

حقيقة والشرية فيها مستصوبه فاورثت ثمانية شعبة الخلفاء في الخلافة لما نزل
اذ صار له بوجوب التخصيص لمعاقبته ان ذلك في بدايته وخلافه ما اذا اضطررت
التيك في قطع اصحابه اخرى بحيث يجب التخصيص في المولى لان القطع في اخرى
ليس بالعدل الا في ذلك ولا ياتيه بل بعدل اخر مستصوب فتنزل عكرا وتقول ان ذهاب
البصر وغيره يفتل بطريق التشبيب فان الفصل المولى باق على اسم لم يتغير
والاصل في سريانه انما في المولى بعد ما حدثت الشيعة كالقطع اذا
سرى الى النفس صار فلا فليس قطعاً وهذا الشبهة او التعلل لم يقدوم
بذهاب البصر وغيره فكان العمل المولى لتشبيب المولى في وقت البصر وغيره يتولد
خبر البصر والتشبيب لا بوجوب التخصيص وعن محمد رحمه الله في المسئلة المولى
وهو ما اذا شعبة موصية فذهب بصره انه يجب التخصيص فيها وما من جماعة عنه
وجهه ان سريانه البطل تشبب في البطل شرعاً حتى جعل الفاعل مباحاً شرعاً
للسريانه فيؤخذ به ما لو سري الى النفس فانه يجب التخصيص ويعتبر فلا يطرق
المباح شرعاً خلاف ما لو قطع اصحاباً فنشكك في اخرى او شعبة موصية فذهب
بما سمعه او خلافاً حيث يجب التخصيص في السلام والسمع والحكم وانما يجب في
المنظورة والموصية نقطه لا يجب التخصيص في التشبب والسمع والكلام لعدم
الامكان وفي البصر لمكان الاستنباط المولى انما اذ هبه وحده بعدل
ينتصرون فيجب التخصيص في البصر دون التشبب والسمع والكلام فانما في ذلك
لمرض بعض الشئ فنسقط فيها التخصيص على رواية بين جماعة وعلى الرواية
المشهوره في تخصيصها في الموصية فاشعبة اخرى فاشعبة فاشعبة حتى
صاروا شيئاً واحداً فلا تخصيص في مائة المشهور وعلى رواية بين جماعة عن محمد
يجب التخصيص والوجه فيها ما بيناه **قال رحمه الله** وان قلغ سيرة نبت مكانها اخرى
سقط الارش وهذا بعدل وحيثه ولا عليه الارش ما لا نال الجماعة ونعت موجه
له والذي ثبت بغيره ليدان من لفظي نصاً في المولى ما انما انما ينحصر للبطل
عليه ما لا اخر ولا يفتنه ان الجماعة قد نالت سعي وهذا القول على سنن يثبت
مكانها اخرى لم يلزمه شئ بالجماع وهذا لان الموجب فساد المنصب ولم يثبت

في

حيث نبت مكانها اخرى فلم تفت المنفعة به ولا الزينة وعن أبي يوسف انه يجب
حكومة عدل لوجود المالحاصل هذا اذا ثبتت مثل المولى وان ثبتت موصية
فعلية عدل عن أبي حنيفة ولو ثبتت في البصر فليس بغير المولى ولو
قال سن غيره فذلك صاحبها مكانها ونبت على المولى فلي التابع حال الارش
لان هذا لا يعتد به اذ العروق لا تقدر **وفي رواية** قال شيخ الاسلام هذا اذا
لم يقد الى حالها المولى بعد الثبات في المنفعة والمحال وانما اذا عادت فلا شئ
عليه حال الوصية ولذا اذا قطع اذنه والصحة فالنعت يجب على الفاعل ارشها
لانها لا تقدر انما كانت عليه والله اعلم **قال رحمه الله** وانما انما ثبتت سن
المولى يجب معناه اذا قطع رجل سن ويحل فافيد انما قص الفاعل ثم ثبتت سن
المولى اي سن المتخصص له يجب على المتخصص له ارش بين المتخصصين لانه ثبت
انه استوفى بغير حق لان الموجب فساد المنصب ولو ثبتت حيث نبتت مكانها
اخرى فانعت من الجماعة ولهذا تشببنا نحواً وينبغي ان ينظر المباح في ذلك
التخصيص فقامين في المولى في اعتبار ذلك تخصيص الموقوف فاشعبة الموقوف
لم يثبت فيه طاهر على تقدير عدم الفساد فاذما قص الموقوف ولم يثبت تخصيصاً
بالتخصص ثم اذا ثبتت نبت انما الخطا فيم وهذا لا يستقيم بغير حق غير انه
سقط التخصيص للشبهة في المالى وفي رواية الصريح انه يثبت في سن
البائع حتى يبرأ من ثبانه نادر ولا يثبت تاجيله الى سنه فيؤخر الى المولى العمل
عاقبته وعزاه الى التتميم ولو ضرب سن لسان في فترت لستان في تحل ليطهر
اثر فعله ولو سقطت سنه واختلنا في الموقوف القول المخصص وبليد
التاجيل خلاف ما اذا شعبة موصية ثم جاء سنه وقصد ان يثبت في سنه
يكون القول للمخصص في الموصية في ثورث المنفعة والعقودك يورث المستوفى
ولو اختلنا بعد الموقوف في القول للمخصص لم يثبت في سنه وقد فني المجل الذي
ضرب للثمن ولو لم يثبت في سنه على الضارب ولو اسودت بالقرص
واخوت واخصرت على الارش لم يورث المالحال ولا يجب فيه التخصيص
لشعره بالمكان ولذا المسمى بقتضه واستود الثاني واحداً واخصر يجب

من غير جرح ولا يجب عليه شئ من الارش ولذا الوشمة شئاً ولو لم يثبت بغيره شئاً
قال رحمه الله ولا فود جرح حتى يبرأ وقال القاضي يتخصص في المالحال المولى
قد عرفت فلا يجوز جرحاً في التخصيص في النفس ولما ناولي انما عليه السلام يهي
ان يتخصص جرح حتى يبرأ صاحبه واما احمد والشافعي والمالكي في الجراحات
يعتبر فيها ما لها من المالحال او تشترط في النفس فليطهر انما فتنك فلا يعلم انه
جرح الى المولى فيثبت سيرة به **قال رحمه الله** وحده سقط فود يشعة
لست الى المباحة عدل فثبتته في ما لا ينافي ولذا ما وجب صلحاً واعتزافاً او
لم يكن نصفاً للغيرا يثبت عتو المولى ما روي عن بن عباس موقوفاً وموقوفاً
لم يقتل العاقلة عدل ولا عتو ولا صلحاً ولا اعتزافاً ولا العاقلة يخرج عن
الثانيان تخفيفاً عنه وذلك ليلين في المحل لم يمتد وردون المتعلل لم يوجب
التفريط والذي يجب بالصلح انما وجب بعقدو والعاقلة لا يتحلل ما وجب بالعقدو
وانما يتحلل ما وجب بالقتل ولذا ما لزمه بالموت ولا تحل العاقلة لا زلة ولا يورث على
نفسه دون عاقلة قتلوه دونهم وانما يتحلل اقل من نصفاً للغير من نصف
عتو المولى لم يورث في الاحكام والاستصحاب بالمحالي والخيل تحوزاً
عنه فلا حاجة اليه في الحل يجب موجد الى ثلاث سنين انما وجب بالصلح فانه يجب
خالا لانه واجب بالعقد قبله لخلل الاختلاف غيره ونادون ارش الموصية يجب
في سنه لم يمتد دون ثلثا المولى فالتك وما دونه يجب في سنه وقال الشافعي جرحه
ما وجب بقتل الاب انما يجب حالاً لا التخصيص سقط شرعاً الى بل يكره
ذلك البطل حالاً كذا من الملتفات والتاجيل في ذمة القتل خطأ يثبت شرعاً تخفيفاً
لم يمتد دون ولا ذلك العايد فلا يستحق التخفيف فيه حالاً المولى ان
غيره العاقلة لما كان تخفيفاً عنه لا يستحقه فلا هذا التخفيف في ذمة المولى
بذلك الموقوف وحده في نفس حاك فكذلك البطل تخفيفاً المعنى الجرح ولذا ان
هذا انما وجب بنفس القتل فيكون كما اذا وجب بالقتل خطأ واشية عتو
بالاعتواف خلاف ما وجب بالصلح لم يمتد دون وجب بالعقد اعتدلاً فلا يتحلل
الى المشرق حصار العتود والمعنى فيه ان المتلف ليس بالي والمتلف ليس بالي

فيه المولى كايلا ولا يجب فيه التخصيص لما قلنا فوجب في المستوفى او غير موجه
المولى ولم يثبت بين سن وبين **قال رحمه الله** وقال القاضي ان يفتل بين المخصصين التي لم
ترب وبين العتو والى التي تربي يجب في المولى حكومة عدل ان لم يثبت به شفعة
الصحيح وان كان يجب المولى في الثاني يجب المولى في ذلك لانه ما كان لوتوات
المالحال وان اضرت يجب فيها حكومة عدل فاك وفيجب فيها ارش الشئ
ما لا لان الصفة في ثورث المالحال كالشئ او ما لان الصفة لم يجب
ثورث المالحال ولا تنوبت المنفعة فان الصفة لوز الشئ في اصل الخلقة في بعض
الناس ولذا لا السواد والحرة والحضة المالحال في الجرح في النياض بغيره
الصفة حكومة عدل وترى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصفة في المولى لا توجب
شئاً وفي العتو توجب حكومة عدل في الصفة من الزوايا الشئ والمقصود من
الشئ الانتفاع بها والصفة لم تحل بغير ان المقصود من المولى المالية وهي قد
تستعمل بالصفة وانما اختلاف في حصول المولى او بصره فالقول قول الضارب
قياساً لانه مكر ولا يلزم من الصفة لاسوداد في فساد انما له كان بصره اصل البطل
وفي الاستحسان القول قول المضروب لان ما يظفر عتيت فعل من المالحال
على البطل لانه السبب الظاهر لان يثبت الضارب اليقنة انه بغيره **قال رحمه الله**
وان شئ يحل فالتحرر ليس له انما اضرب جرح فبراً وذهب اثره فلا ارش
وهذا قول أبي حنيفة **قال رحمه الله** انما يورث عليه ارش المولى وهو حكومة عدل لان
الشئ الموجه ان ذلك المولى المالحال لم يورث وقال محمد عليه اجرة الطبيب
لم ذلك لانه يعلم ذلك من ماله واعطاه الطبيب وفي شرح
الطحاوي فشره قول أبي يوسف عليه ارش المولى باجرة الطبيب والمداواة وعلى
هذا الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد ولا يفتنه ان الموجب هو الشئ الذي
يلجته بفعله ولا ما منعتوه وقد نال ذلك بوزال اغم والمنافع لا شئوا الى
بالعتو كالجاذم والمضارب الصريحين وابشبه العتو كالتاسيد بينهما
ولم يوجب شئ من ذلك في المالحال فلا يلزمه العتو ولذا جرح المولى
يوجب شئاً لا يمتد لانه في المولى المالحال من ضرب يثبت انما يورث المولى من

في

ثلاث سنين حتى لو قتل عشره انفس يجب علي عاقلة حل واجد منهم عتق الدية في
ثلاث سنين ويستوي في الجنب الذكر والانثي لطلقي ما روي في التنازل في
الحياة انما ثبت لنا وت معنى الامانة في المال والذكور والذكور والام
نفي لملك سيوي المال فكان الذكر ان يدفعا من خصا بغير الامانة وهذا المعنى
في الجنين معدوم اذ ملك ولا يستحق سيوي العتق ولو اجمد والقتل ولا
ولا يستحق شيئا من المال او يطرح في الارض والوصية فيستوي الذكر والانثي فيما
ولا تملك يعرف الدار من المني فينتد والحد يترك واجد تيسيرا **قال**
فان التمسحيا فأت ذرية اي يجب كامله لا تملك ادنيا خطأ او شبهه على فدية
فيما للدية كاملة **قال** وان التمسحيا فأتت الامر ذرية وعنه لما روي
ولا تجزي جارتين فيجب عليهما مائة وهذا لما عرف ان النعل يتعدى بعدد
انهم فصار كما اذا ضربت فاصاب شخصان ونفذت اليه اخوة فله فانه يجب عليه
ديتان ان كان خطأ وان كان الاول عدلا يجب القصاص والدية **قال رحمه الله**
وان ماتت والنتسحيا فدية فقط وقال الشافعي يجب العدة مع الدية لان
الجنين مات بعض بظاهرها فصار كما اذا التمسحيا وهي بالحياة ولنا ان موت
المرء سبب لموت بظاهرها لان حياته بها ونفسه بتفسيها فيحسن بغيرها
فلا يلزم في معنى ما روي من النفل اذ الاحتمال فيما قل فلا يضمن بالشك وان
التمسحيا بعد ثمانية يجب عليه ديتان ذرية المهر وذرية الزول لانه نطفها
فصار كما اذا التمسحيا واما **قال رحمه الله** وما وجب فيه بوزن عنه ولا
بوزن الصارب فلو ضرب بطن امرأة فالتصا به ميتا فقل عاقلة المهر
عنه ولا يوزن بينهما واما بوزن لانه نفسين وجب علي ما بينا والعنة بذلك
فيورها ولا يوزن الصارب من العتق شيئا لانه قابل ما نشره طلقا ولا يبرأ
للتنازل بهذا الصفة **قال رحمه الله** وفي جنين الامن لو ذكرا نصف عتقته
لو كان جانا وعتقته لو انثى **قال رحمه الله** وفي عتقته المهر لا يحد
من وجهه واما ان الجناز يؤخذ عند الاصل ولهذا وجب في جنين
الحرة عتقها بالمهر والجمع وهو العنة ولنا انه بذلك ينسب فلا يند ويغيره

العتق

بالعتوات **فصل في الجنين قال رحمه الله** ضرب بطن امرأة فالت
جنينا يتأخذ عنة نصف عشرة الدية العنة والحيوة الما لحياته طلقا
والجنين الجنب والعتق والامانة النافذة وفيه انما يجب في الجنين عنة
اولا من طهره باب الدية وعنه النفاذ جاسيا والاشهر عنة وشي وجعلنا
عنة لانه لا شيء يظهر منه والمراد بنصف عشرة الدية الرجل لو كان الجنين
ذكرا وفي الانثى عتق ذرية المرأة وكل من ماحس ما به ذره ولهذا ليس في الخص
انه ذكرا وانثى لان ذرية المرأة نصف ذرية الرجل والعشرون ذرية قدر نصف
العشرون ذرية الرجل والفتاوى ان لا يجب شي في الجنين لانه لم يبين جناته
والظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق ولهذا يجب في جنين الميعة المنتصان
المرأ تنصت والامانة لا يجب شي والفتاوى ان لا يجب خال الدية لانه يصير بيع
حد وشا لحياة فيه فيكون بذلك لا منهن للزوج وهذا المعنى وجب فدية
والمرء المدور فانه منع من حدوث التي فيه ولذا وجب علي المهر فدية نصف
الصيد بلسره وجه الاستحسان ما روي ان امرأة من هذيل ضربت بطن
اسرة مجر فتسلها وماتت بطنها فاختصموا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقضى ان ينجسها بغيره عتق او وليدة وقضى بدية المرأة علي عاقلة ما روي
الحارثي وسئل واحد وهي علي العاقلة عتقته وقال لا لانه لا يملك ذلك
المهر ولنا انه عليه السلام قضى بالعنة علي العاقلة ولا تملك ذلك النفس من
وجه ولهذا قال عليه السلام ذوة والدية بذلك النفس وجب في سنة وقال
الشافعي في ثلاث سنين لانه بذلك ينسب المهر لانه يورث وبذلك العتق يكون
لصاحب العتق ولنا ما روي عن عبد الملك انه قال بلغنا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى بالعنة علي العاقلة في سنة ولنا ان كان بذلك النفس من
حيث انه نفس علي حدة فهو بذلك العضو ايضا من حيث الاتصال بالمهر
فعلق بالنسب بالامانة في حق التورث وفي وجوب الدية وفي امر يحصل بالام
نقصان وبالتالي في حق التاخير الي سنة لان بدل العضو اذ كان تلك الدية
اذ انكسب في سنة وليدة بخلاف اجزاء الدية حيث يجب حل جزا منها في

اذ لا تملك في الشرع والذليل علي انه بذلك ينسب ان المرأة اجمعت علي انه لا يشترط
فيه نقصان المهر ولو ان ضمان الطرف لما وجب المهر عند نقصان المهر وبذلك
ان ما يجب في جنين الحرة موزون ولو ان ذلك الطرف لما روي والعتق والحولا
يجلنا في ضمان الطرف فانه لا يورث واما الجنان في ضمان النفس ولو ان ضمان
الطرف لما روي في الحق فاذ اثبت ان ضمان النفس كان ذرية متدرة بنسب الجنين
لا ينسب غيره حلية ما يبر المحرمات ولا سيما ان القوة متدرة بدية المهر بدية
نفس الجنين ولو ان جانا في نصف عتق ذرية ان ذكرا وعشر ذرية ان انثى
فلذا في جنين المهر يجب بتلك النسبة من قيمته لانه كما ان مائة من ذرية الجنين
ستة من قيمته العتق فيجب نصف عشر قيمته ان ذكرا وعشر قيمته ان انثى
وعما يروى انما يجب ضمان نقصان المهر ان تنصت بذلك اعتنا والجنين المهر
وهذا علي اصله مستسير لان الضمان في مثل الرقيق ضمان مال اعدة مطلقا وهذا
ما روي به الحق عنة والاول هو الظاهر اعتنا بالحق في الواجب للصيانة
ولها في الحاجة اليها سواء اذ كان الجنين من غير ماله او من غير المهر واما
اذا كان من احداهما ففيه العدة المدورة في جنين الحرة ذكرا وانثى لانه حرة
قال رحمه الله فان حرة سيدة بعد ضربها فالت مات فدية بغيره حيا ولا يحد
وان مات بعد العتق لانه الواجب بالضرب والضرب صا ذمة وهو رقيق فيجب
تفسيها لانه صا ذمة بالذلة وهو حي فاعتق رعا الي السبب والثلث ما يجب عليه
العتق باعتبار حاله السبب وهو الضرب لانه رقيق حيا واما جانا عليه جميع قيمته
باعتبار حاله الثلث لانه حرة في الحارة وان ينجس ان يجب ما تنصض المهر المان يحد
العتق جالو قطع بدعيه واجرحه فاعتتق المولى ثم مات يجب عليه ارضاء المهر والمهر
وما تنصض من قيمته المولى لان العتق بطلع الشراية لكن اعتبر فيه الحالتان فيحل
ان الضرب لم يؤخذ في حق الجنين لان المقتصد بالضرب المهر واما وجه التهمة دون
الدية لانه صا ذمة بالذلة والضرب لانه صا ذمة جالو رقي عتق فاعتتق المولى ثم
وقع عليه السهم فأت فانه ينجس عليه التهمة لانه لا يرضى ليس بماتة ما لم يحصل
بالحل ولا ينجس فيه شي بدون الاتصال به بخلاف الطع والجرح لانه جناح في الحارة

العتق

وان قطع الانسان الحبل بينهما فوقع كل واحد على القفا فاما قدس ما على عاقله
القاضي **قال رحمه الله** ولو ساق دابة فوقع الشرج على رجل فقتله حتى ولا عاقل
هذا ساير ما وانما الحليم والقوم لا يمتنعون في هذا التفسير بل انما وقع التفسير
وهو ترك الشرح والامحاط في الشرح فصار في الفاء على الطريقين يمد خلاف
البرهان لا يتصد حنطه عادة فلا يبدل بشرط السلاسة ولا ان الناس يتبع للادب
وهو لا يقع في الطريقين وعشر مسائل في قوله الضمان فكذا اذا عثر على ناسي **قال**
وان نادى فظاناً فظي يميناً انساناً فظن عاقله القابض الذي له ان القابض عليه حفظ الظاهر
حاشا بيق وقد امكنه الضمور عنه فصار متعدياً بالتصغير فيه والتفسير يوضح
المعدي سبب الضمان غير ان الضمان للنفس على القابضه وضمان المار عليه في ساقه
قال رحمه الله فان كان مع سائق فظيها ان كان مع القابض سائق عجب على
عاقلها الضمان لم يستوي بهما في التفسير لان قابض الواحد قابض للكل ولذا ساقية
لا يتصل بالمرئيه هذا اذا كان السائق في جانب من الجمل اما اذا توسلها فاحد بينهما
واحد يضمن وهو حذو ما عطف به وهو خلفه ويضمن ما يليك ما هو قد امكنه لان
القابض لا ينفك ما خلفه السائق لا يتصل بالمرئيه والسائق يضمن ما هو قد امكنه ولو
كان رجل راكباً على بعير وسط الطريق ولا يتوق من شاة لم يضمن ما اصابه لابل
التي يتوق به لانه ليس يساق لها ولانما اصاب الابل التي خلفه لانه ليس يقابل
لها الا اذا كان اخذ بزمام ما خلفه اما البعير الذي هو راكبه فهو ضامن لما اصابه
يضمن عليه وعلى القابض غير ما اصابه بالظن فان ذلك ضامن على الراكب وحده
لا لم يجعل فيه ما يشترط في جري عليه احكام الماشي على ما بيننا **قال رحمه الله**
وان ربط بعيراً على ظفار وقع عاقله القابض يدينه ما عطف على عاقله الرباط اى اذا
ربط رجل بعيراً على ظفار والقابض لذلك الظفار لم يعلم قول البعير المرابط
انما فاقه على عاقله القابض يدينه لانه يمكن ان يكون ظفاره عن طريق غيره
فاذا عثره الضمان نصاً مستعدياً بالتصغير وهو التفسير في قوله الدية على العاقلة
حاشا في مثل الخطأ يرجعون بها على عاقله الرباط لانه هو الذي دفعه فيه وانما
يجب الضمان على القابض والرباط استاذ مع ان كل واحد منهما سبب لاقعة

بقره المباشرة بالنسبة الى الرباط لا يتصل باللفظ به وذا الرباط في غير الضمان
فقد عده ثم يرجع به عليه فالواحد اذا ربط والظفار يربط بالرباط امر القود
ولا كذا واذا ربط بالملكة الحنطه عتة ولحقه لعل يربط وجوب الضمان عليه
ليحقق الامتثال منه وانما في الامم فيكون قرا الضمان على الرباط واما اذا
ربط والابل واقفة فاعقله القابض ولا يرجعون به على عاقله الرباط
لانه نادى بعير غيره بغيره لا يصحح ولا يملك ولا يرجعون به لانه على
اخذ عاقله المسمون يتناول مستعدياً الرباط والميتاق على الطريقين لكن ذلك
ذلك بالقرود فصار حاله وضع حيزاً وحوله غيره ولذا اذا عاقله القابض بالرباط
لم يرجعون على عاقله الرباط ما لم يمتنع من الضمان لان القابض رضى بذلك
واللفظ قد انضد فعلمه فلا يرجع به وهو الناس في ادا الرباط لان الجمل
لم يتنا في التفسير ولم الضمان الا انما استعسنا في الرجوع لما ذكرنا **قال رحمه الله**
ومن ارسل بهيمة وكان لها سابقاً فاضابت في فورها حتى لم يترك لها لها
فاضبت بعيرها اليه باضاً في فعل المكروه الى المكروه فيما يصلح الذلة والمراد
بالسوق ان يمشي خلفها معها وان لم يمشي خلفها فادانت في فورها فهو
سابق لها في الحكم فليحق بالسوق واذا تراخي انقطع السوق **وذكر في**
الجملة ان المراد بالهجرة الكلب **قال رحمه الله** وان ارسل ظهراً او كلباً
ولم يركب سابقاً له او انزلت دابة فاضابت ما لا وادمتا ليلاً او نهياً والى
اي لم يضمن في هذه الصور وكلها اما الظاهر لان بدنه لم يجعل السوق فصار
وجود السوق وعدمه سواء فلا يضمن لظن خلاف الهجمة فان بدنه
يجعل السوق فيعثر فيها السوق ومن قالوا ان ارسل ما راى في الحرم
فقتل لم يضمن المرسل واما الكلب فلائذ وان كان يجعل السوق لكنه لم
يوجد فيه السوق فحينئذ بان يمشي خلفه ولا خلاف بان يصب على فوراً ساقه
والشعوي يكون بالسوق فلا يضمن وهذا لان الاصل ان النعل المختار يري
يضاً فاني فاعلم ولا يجوز اضافته الى غيره اذ انكره ذلك في فعل الهجمة
اذا وجد منه السوق فاضنناه اليه استعسنا فاضنناه لان النفس والموال

منه

فلا يضمن لانه لما ارسل عن سنن المرسل لا يقطع حكمه المرسل واكثر المشايخ
قالوا انه في الهجمة واما في الكلب فلا يضمن وان ذهب عن سنن المرسل الى
اذا كان خلفه لم يضمن من اثبات اليد على اذن الطير عادة ولو كان اجل
لرجل حرك عتود يري من منقور قل لعل البلدان بسلوه وان اثبت على
على صاحبها الضمان ان كان يخدم البعير في الانلاف والافلاخ على كل ما يطير
المالك ولو ان رجل طرح رجلاً فقام سجع فقتله السجع فليس على الطائر شيء
الا التعدي والخمس حتى يجرى واما استلاب الهجمة فليس عليه السلافة العجا
جداً اى فعل العجا هدر قال رحمه الله هي المستلثة وهذا صحيح ظاهر لور
المركوبة والمسوفة والمؤودة في الطريق وفي ملك الغير والمرسل في الطريق
يفعل ما يمتنع على ما بينا ولا النعل يتصر على ما غير مضاً في صاحب العدم
ما يوجب النسبة اليه من الزلزل واخبرنا **قال رحمه الله** وفي فني عن شاة
الضمان ضمن النقصان لان المتصور من الشاة العرة فلا يضمن فيها الا النقصان
قال رحمه الله وعن بدنه الجوار والحمار والغرس ربع القيمة وقال الشافعي
فيما نقصان ايضاً اعتيماً بالاشاة ولانما روى انه عليه السلام قضى في عين
القائمة بربع القيمة وهذا قضى عموماً وان فيها ما يصدق سوي القاروكوب
والزينة والحمل والعقل فمن هذا الوجه تشبه المذمي وقد تشكك فيه كادخل
ومن هذا الوجه تشبه المالكات فعلمنا بالشعبيين يشبه المذمي في اجاب
الزوج وبالشعبي الاخر في نفي النصف ولانما يمكن اقامة القارن بما روي عنه
اعني عباها وعنا المستعمل لها فصار ذلك نقاداً انما اعني اربع يفت
الزوج بقوات اخذها وان فتاعين ما فاضاها بالبيان ان شاة تروكها على
القارن وضمنه القيمة كاملة وان شاة اسلمها وضمنه النقصان لان الحول
به النص وهو وروي عن جدي وحده فيمنع عليه والله سبحانه اعلم بالصواب
باب حيازة المملوك **والجناية عليه** اختلافوا في
موجب جنابة العبد قبل موته الا انش لان النصوص مطلقة من غير فصل
لان الموالي ان يتخلص بالذبح تخيننا عليه وقبل الذبح والموالي ان يتخلص

واذا لم يوجد منه السوق بقي على المصلح ولا يجوز اضافته اليه لعدم الفعل
فيه بآشورة وتشبيهاً بخلاف ما اذا ارسل الكلب الى الصيد حيث يוכל
ما اصابه وان لم يكن سابقاً له فحينئذ ولا خلاف ان الحاجة مست الى
المصطط اذ يوجب القابض الى المرسل ما دام الكلب في تلك الجهة ولا يتنقذ
عنه الا بالمرئيه الاصطط او سواه وهذا لان الاصطط به مشروع ولو
شروط السوق لا يصدق بآيه وهو مستوح فاضننا اليه وان عاقله عن بصر
مع الصيد ولا حاجة اليه في حق ضمان العدم وان بقي على الاصل فكان
يضاً فاني الكلب لم يمتنع في فعله ولا يصلح ما بينا عن المرسل فلا يضمن
فعله الى غيره وذكر في المرسوم اذا ارسل كلبه في طريق المسلمين فيما
اصابته في فورها فالمرسل ضامن لان سيرها يضاً اليه ما دامت تسير
على سننها ولو انقضت بينا او بيشرة انتطع على المرسل الا اذا لم يكن له
طريق اخر سواه ولذا اذا وقعت ثم سارت اى يتطوع حكم المرسل بالزينة
ايضاً كما يقطع بالقطعة بخلاف ما اذا وقع الكلب بعد المرسل في
المصطط او سواه فخذ الصيد لان تلك الزينة تخضع متصور المرسل
لانه يمكن من الصيد وهذه تاتي متصور المرسل لان متصوره السير
فيستطع به حكم المرسل وخلاف ما اذا ارسل الى الصيد فاضاً فنشاه
نالا في فوره حيث لم يضمن من ارسله وفي ارسل الى الهجمة في الطريق يضمن
لان شغل الطريق تعذر فيضمن ما تولد منه واما المرسل الى الاصطط او فباح
ولا تشييب بوضف التعدي **لذا في حيازة المملوك** وذكرنا في حيازة ان رجلاً
لوا رسل بهيمة وكان سابقاً لها ضمن ما اصابته في فورها ولذا لو ارسل
كلبه وكان سابقاً له يضمن ما ائلف ولو لم يكن سابقاً له لا يضمن ولذا لو
ارسل كلبه على رجل فعينه او منق به لا يضمن الا ان يسوقه وقبل اذا
ارسل كلبه وهو لا يمشي خلفه فقتل انساناً او ائلف غيره ان لم يكن على
لا يضمن لان على المالك بذهب بطبع نفسه وان كان مطلقاً ان ارسله على
الوجه الذي ارسله لانه ذهب بالمرسل صاحبها اذا اخذ منه او بيشرة

منه

بالدفع تحسبا عليه النفا وهذا هو المولى بلا له ولو كان الواجب الماصلي
غيره لما يرى بطلان النفا واختياره لا يثبت بالدفع لا النفا **قال الجليل**
جنايات المولى لا ترجح اذ نفا الوعلا والفتنة واحدة اي جنابة العبد
لو ترجح لادفع رقبته اذ ان خلا للدفع بان كان نفا وهو الذي لم ينعقد له
شئ من اسباب الجناية كاللديس واسويه الولد والخاصة سواء كانت الجناية واحدة
او اشرطت لادفع رقبته اذ ان كانت الجناية في النفس موجهة للعار والافتنة
واحدة ايمان لم يكن خلا للدفع بان نعتد لشيء ما ذكرنا ترجح جنابة رقبته
واحدة ولا يرد على ما وان تلوثت الجناية وفي النفس اذ اجني بعد النفا غير
المولى من الدفع والنفا لا الجناية المولى ولذا اكملنا جني بعد النفا بمراد الدفع
او النفا لاختلاف المدير واختيه فانه لا يوجب لادفع واحدة على ثابته في
اسماء المسائل **قال الجليل** حتى عده خطأ دفعه بالجناية فيمكده او فداءه
بارشها اذ اجني الصلح خطأ فمولاها الجناية وان شاء دفعه الي ولي الجناية
فاذا دفعه ملكه ولي الجناية وان شاء فداءه بارشها **وقوله** خطأ يجوز دبر
بشر العبد وهذا التشبيه انما يبعد اذ ان كانت الجناية على النفس لانها ان كانت
عذرا ترجح النقص وانما اذا كانت على الاطراف لم يفيد التنبيد به اذ
يجري النقصان بين العبد وبين المحارب والعبد وقال المشافعي
جنابة العبد تتعلق برقبته سماع فيها المان ينقض المولى الارض وقوة المولى
تظهر في اتاع الخافي عده وعندنا لا يمنع الا في حال الموت ولا بعد الحرة
والمسلة بخلافه بين الصلابة رضي الله عنهم فعن ابن عباس رضي الله عنهما
سذهنا وعن عمرو وعلي رضي الله عنهما شغل تدهيمه ان الاصل في موجه
الجناية ان تجب على الخافي لانه النفاي قال الله تعالى **فاعتدوا عليكم**
ما اعتدوا عليكم اذ ان العاقلة تخلف عنه ولا عاقلة للعبد فوجب في ذمها
في الذي وسقط برقبته وسامع فيه جناية الجناية على الماله ولنا ان المسحق
بالجناية على النفس نفس الجاني اذ المان استحقاق النفس قد
يكون بطريق المان عتوبة وقد يكون بطريق التملك جناية والمؤمن

هو

اهل ان يستحق نفسه عتوبة بطريق التملك والعبد من اهل ان يستحق نفسه
بالمرتين فصير نفسه مستحقا لنفسه على صفة من العبد المان بخلاف المولى
النفا فلو نفا ذلك لانه ليس فيه اهل لاختار الجاني عليه بل يتصور الجاني
عليه عتوبه ذلك بخلاف ان لا نفا لانه لا يستحق بنفسه الجاني اذ
لان الماصلي في جناية العبد خطأ ان يتبعه الجاني في الجناية بعد ذلك
الخطا فوقع عتوبه عتوبه وعلق باشر المان عليه تحسبا على الخطي وتضاعف الجنايات
برالان عاقلة العبد مولا لان العبد يستصير به واباعه بالصره فمحل
العاقلة حتى جناية العبد على اهل الدويان بعد ضمان جناسه على المولى بخلاف
الذي طهره لا يتناصرون فيما بينهم فلا عاقلة لم يثبت في ذم صانعة للدم عن
الهدر وخلاف الجناية على الماله لان العاقلة لا تفعل الماله اذ المولى جاني
بين الذم والنفا لانه واحد وانما الحرة شرع عتبت في ذم جيل
ليست اصيل فيغير لان التغير بعيد والواجب الماصلي هو الذي دفع في الصبح
وهذا يستطه الواجب برب العبد الجاني فلو اختار لثبات محل الواجب
وان كان له حق النفل الى النفا جناية نال الزلعة عند ان يثبت ويحل فان
الواجب من النفا وانه التملك الى التيمه فلهذا هذا بخلاف الجاني المحر
حيث لا يملك الموجه بونه لانه لا يتعلق به الواجب استبقاء فصاروا العبد
صحة النظر اذ اختار والدفع بل لانه حاله لا يمس فلا يجوز التماجل في
المعاني وكذا اذا اختار النفا جناية عليه لم يمس لانه لا يمس العبد وهو العبد
وان كان متدنا بغيره وهو المثلث وهذا حتى فداها واباعه المولى ونفذه
فلا شئ لولي الجناية غيره اما الدفع فلا عاقلة فعلق به فاذا اخطى بين
الزينة مستطحق المطالبة عنه وانما النفا فلا لانه لا يمس الارض فاذا
او فادعته سبل العبد وكذا اذا اختار احدثها ولم يبعها وقيل لم يخرجه
لولا استحقاق المولى في المحرط ان المصروف نفس المثل حتى يمكن من الاستيفاء
والنفس يحصل بالثقل كما يحصل بالصلح خلاف هذه التي حصل بها
نفس المان ليعمل ان التصرف في حقوق الله تعالى العمل والمحل تابع

مروءة وجوده ولا فرق بين ان يكون المولى فادرا على الارض او لم يكن فاذا اعتد
اي جنسه رضي الله عنه لانه المختار اصل حتم فبطل حتم في العبد لانه لا يمس
المولى بل لا يملكه والارحم الله لبيع اختياره النفا اذ كان خطا الموصلا
المزلة لم يمس العبد صراحا ولا كيا حتى يضمن المولى بالاعتلاف فلا يملك بطلان
حتم الموصلا او يوصل اليه ولا يمس وهو الذي وان لم يخرجه شأني تان العبد
بطلان الجاني عليه لثبات محل جناية جاني ما اذا كانت بعد اختياره النفا
حيث لم يمس المولى لثبات الحق من رقبته العبد الى ذم ولو فداء المولى ثم عاده
في جناية الجناية الثانية للمولى لانه لما ظهر عن الجناية الاولى بالنفا
جعل كانه لم يمس من قبل وهذه ابتداء جناية ولو جني قبل ان يتجر في الاولى
شياء او جني جانيين دفعة واحدة او جانيات قبل لولا اننا ننقضه بالخلاف
تندبر بارش كل واحدة من الجنات لانه لا يمس المولى بوقت يبيع فعلق الثانية
بما لا يوجب المتابعة لوليان بملك المولى لا يمنع فعلق الجناية في الجاني عليه
اذ ان لم يمس جناية من قبل لم يمس في جاني غير من العتوباء والفرق ان
الرهن اياه واستبقا محك فصار له لا يستبقا بخفيته وانما الجناية فليست بها
المقتات الحق لولي الاول وذلك لا يمنع فعلق حق اخره ثم اذ دفعه اليهم فقتلوه
علي قد يمتوهم واخذ نصيب من العبد ويدفع الباقي الى غيره لان الحق صار
مختلف باختلاف اسبابها وهي الجنات المختلفة بخلاف ما اذا كان المتعطل
واحدة ولان ولان اذ اختلف لم يكن له ان يبدى من البعض ويدفع الباقي
الى البعض لان الحق فيه متحد لا تخاف سببه وهي الجناية المتحدة ولذا المشتق
واحد لان الحق في المتعطل في الواو بخلافه فلا يملك التفرق في موجهها **قال الجليل**
قال الجليل وان اعتد غير عالم بالجناية ضمن الما قبل من قيمته ومن الارش
ولو عالم بالزلة الارش لبيعه وتعلق جنيته بقتل فلان ذميه وشمه وان
فعل ذلك مضافا اذ اجني عتبه فاعتنه مولا فبطل العلم بالجناية ضمن الما قبل من
قيمة العبد ومن ارش الجناية والصلح فيه انما متى احدث فيه مضافا لبيعه

من الما

وهو ثابت بنفسه الخاتبة وكل ذلك البيع النافذ لمن حكه وهو الملك لا يشترط
المالك قبض ولو كانت الخاتبة صحيحة لم يجز بان لا يدفعه بالجناية ان كان ذلك
فان لم يقبض عليه بالقبض وبذلك لا بد من التبرع بالقبض بالقبض ولو
باعه من الجاني عليه بان عتار اللبدا غلاني ما اذا وهبه منه لان المستحق
له اخذ به عوض وهو مستحق في المصداق من البيع واعتاق المجني عليه
بابراء المولى بمثل اعتاق المولى نكاحا كراهه لان فضل المأثور فيه يتناول
المسرة ولو ضربه ففقدت كانه محتارا بعد العلم لانه حارس جناية الما اذا كان
الانتصاف قبل التمسك بالقيمة فكان له ان يدفع بها لولا المانع من الدفع
قبل دفعه بالقيمة وبوطي الكبر يكون محتارا بخلاف وطى التمسك من غير اعتاق
والزوج والاستخدام لان الزوج تعيين حكمي لا يجوز عن التسليم
اليه وليس فيه اسما كشيء والاستخدام لا يختص بالملك ولهذا لا يستطير
خيار الشرط ولحق عيسى في الزوج فتمت له انما تعيب فوجبان يكون محتارا
بوجوبه ما ذكرنا وفيما في خلاف ذكر وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله
وجهه انه ذلك الاستساك فصار كوطي من الجناية فلان المولى يملك ذلك
المساكنة حتى من له الجاني لكان والجاني ملك غيره ولذلك لا يجوز الجناية لان
لان بطاها ما يدفع بالجناية اذ لا يمتنع بالذبح ان التوطي وقع في ملك غيره
الم بركانه لا يستحقه بوجوبه ومن له الجاني يستحقه بوجوبه ويصير
محتارا بالمجارة والرهن فيه رواية كتاب العتاق لانها لم تمان فيكون محتارا
فيما يابعد عن الدفع والمطهراته لا يصير محتارا بها لانه لا يملكه لم يجزه
عن الدفع لان ان يبيع المجارة والرهن لم يمتنع المجني عليه لعلن ختمه بعين
العبد سافعا على ختمه فيستحقان صونا لحنه عن الطلاق بخلاف البيع
لان من المجني عليه لم يمتنع تصرف المولى بجهة الملك فيثبت التمسك بملك صحيح
والملك اقرى من الحق فلا يجوز له ان يبيع غلاني المجارة والرهن لا يملكه محتارا
تعلقا بالعين بوجوبه من المجني عليه بالسبب ولذا لا يصير محتارا بالاذن في
المجارة وان ربه دين لا اذن لا يمتنع الدفع ولا ينص التوبة المان

في الجاني

لولى الجاني ان يمتنع من قبوله لان الدين حقه من جهة المولى بعد تعلق به
حقه قبل ان يمتنع المولى بجهة ولوجي جاني بين فعل احداهما دون الاخرى وتعرف فيه
تصرفا يصير به محتارا باللبدا صارا عتارا فاعلم وفيما لم يجرى له جنة
من جهة العبد ولو قال العبد ان كنت فلانا او ربة او شيئا فانت محتاران
محتارا للبدن ان فعل العبد ذلك وهو المأثور بقوله لبيعته وتعلق عتقه بمثل
فلان ورويه وشيخان فلهذا لا يجرى جاني جاني بجهة بعد العلم بها وبشعيل
عتقه فاذ لو لم يمتنع المولى والرهن يصير محتارا بالاعتاق بعد العلم بها وانما
يصير محتارا بالالتصاق عند علمه بالثلاثة وقال زفر رحمه الله لا يصير محتارا
بتعلق العتق فاذ لم يمان وان تملك به جناية من العبد ولا على المولى بما
سيوجد بعد وبعد الجاني لم يوجد منه فلهذا يصير محتارا الم بركانه لو كان
الطلاق او العتاق بالشرط لم يملك ان لا يطلق او لا يعتق في وجد الشرط وتبع
العتق والطلاق لم يمتنع بذلك في يملك فلذا هذا ولما علم على الاعتاق
بالجناية والمعلق بالشرط لم يمتنع وجود الشرط كالمحتار عند فصار محتارا اذا
اعتقه بعد الجناية الم بركانه من قال لم يمان ان دخلنا الدار فزنا ابيك فتركك
يصير ابتداء الما من وقت الميعود ولذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق
نكاحا ففرض حتى طلقت وقات من ذلك يصير فاذ لا لا يصير طلاقا بعد
وجود المرض بخلاف ما وردوه لان غرضه طلاق اعتاق بغير الاستماع
عنه اذ الممنوع للبعث فلا يدخل تحته تملك الاستماع عنه وان غرضه على
بشارة الشرط بتعلق اقرى الما على الما العتق والظهاره لا يملكه وهذا
وكذا الاختيار هذا اذا علمت جناية توجب الما كخطا وشبه العبد وان
علمت جناية توجب التصاص بان قال له ان ضربته بالسيف فانت حر فلا يعتق
على المولى شيء بالامتنان لانه لا فرق بين العبد والحر في التصاص فلم يكن
المولى ممن تاحت في الجناية بالعتق **قال رحمه الله** عذ فقط بدفع عتق
دفع اليه بخبره فثبت من الجاني فالتصاص بالجناية وان لم يجزه رد
على شتيه وتبادله اذا لم يمتنع وسرى طهران الصلح بان باطلا

في بيان

بالسوية الى النفس لكن بقيت شبهة لوجود ضرورة العتق وهي ما قبله الما
وانما اذا اعتقه فحواه هو التوقي الذي دلالة ان العتق يجعل الصلحا ابتداء بخلاف
العتق وعليه في الجاني في الصور التي بها فانما لا يعلقان العتق عن القطع عتقا
فما جرت منه وفي الصلح لم يجعل كذلك بل وجبا التصاص عليه اذ لم يمتنع
وجعله صلحا ثبت وانما اذا اعتقه **قال رحمه الله** السجى ما دون له مذنبون خطاة
فجوزة سببه بلا علم عليه فلهذا لا يمتنع في الجناية لانه الما محتارين
كل واحد منهما مضمون بجل التهمة على الما من اذ الدفع على الما والى البيع
على العتق فلهذا عند الاجتماع وبين الجمع بين الحنتين ايمان من التوبة الواجبة
بان يدفع اليه في الجناية او لم يباع للعتق فبعضهما بالتوبة بخلاف ما
اذا التمسك اجنبي والمستهك بما لها حيث يجب عليه فيه واحدة للمولى حكم الملك
في رقبته فلا يظهر عن الترتيب بالنسبة الى ملك المالك لانه دون الملك
فصار بان ليس فيه حق ثم العتق احق بتلك التهمة لانها ما يملك العبد والعقيم
مستند في الما لية على في الجناية لان الواجب ان يدفع اليه في بيع العقيم فكان
مستند ما عني والتبته هي المعنى ينسب اليه وفي الفصل الاول ان التعارض
بين الحنتين وهما التوبة بان يظهران فبعضهما والمصلح ان العبد اذا جني وعليه
دين خبر المولى بن الدفع والى في الجناية والبدان ان اخذ الدفع دفع
الى في الجناية ثم في الدين فان فضل شي فهو لولى الجناية لانه لا يملك ملك
والا فلا شيء له وانما يدي بالدفع جعلا بين الحنتين لانه اثنان ببيعة بعد الدفع
ولو يدي ببيعة في الدين لم يكن دفعه بالجناية لانه لم يوجد في يد المشتري
جناية ولا يملك فائدة في الدفع اذ ان يباع عليه لانا نقول فائدة في توثق
استخلاص العبد لمن في الجناية بثبت لحن الاستخلاص وللانسان
اعراضه العين فاذ كان الواجب هو الدفع فلان المولى دفعه الى ولى
الجناية بغير قضاء كما يضمن استخلاصا لانه فعل عين ما يملكه التاجي
وفي التماس يضمن قيمته لوجود التملك كالمواعاة ووجه ولود دفعه
المصالحا بالديون صارا عتارا للبدن اذ الما بواعه لانه ليس بواجب عليه

لان الصلح وقع على الما وهو العبد عن دية العبد اذ التصاص لم يجز بين
الحر والعبد في الاطراف وبالسراية ظهران دية العبد غير واجبة وان الواجب
هو القدر قصارا الصلح باطلا لان الصلح لا يملك له من مصلح عنه والمصلح عنه
المال ولم يوجد فبطال الصلح والباطل لا يكون شبهة حال وطى طلنته فلانا
في عتق ما عني العتق بغيره عليه فانه لم يصير شبهة في ذلك فلهذا هذا اوجب
التصاص وانما اذا اعتقه فقد فصل حجة الاعتاق حر ورة لان العتاق يمتنع
تصحيح تفرقه ووجه له الما بالصلح عن الجناية وما جرت منه ابتداء ولهذا لو
نص عليه ورضي بجزان مصلحا عن الجناية وما جرت منه ابتداء على
العبد متفق الما على الاتفاق والمولى ايضا مصلح سمع على هذا الوجه
راض بولاه لما رضي بولاه العتق عن التملك بان ارض بكونه عوضا عن
الكثير فاذا اعتقه صح الصلح في ضمن الاعتاق ابتداء واذ لم يمتنع لم يوجد
الصلح ابتداء والصلح الما وقع باطلا فبطل العتق الى المولى والمواكيا بالخيار
ان شاء واعوانه وان شاء فقلوه وفي كونه بعض نفع الما مع العتق بعد
قطع بد رجلا عتق الصلح المتطوع بده على عتق ودفعه اليه فاعتقه الما قطع
بهم في ثبات من ذلك فالصلح بالجناية وان لم يمتنع رد على قوله وفيه
للاوليا انما ان يمتنع او يعوانه والوجه ما بيناه فاخذ الحكم والعلم واختلما
صورة وهذا المسألة وهي تسلة الصلح تردا شتلا على قول ابي حنيفة رحمه الله
فيما اذا اعتاق العبد من سري الى النفس وثابت خيرا يملك العتق وطى التصاص
من هنا لك وفي هذه المسألة قال بطل الصلح وجب التصاص فيما اذا لم
يعتق العتق وان اعتقه فالصلح باق على حاله والجواب اما اذا لم يمتنع
فقد قيل ما ذكر في تسلة الصلح جوابه التماس وما ذكرنا في تسلة العتق
المستحسن في قولنا في التماس والاستحسان وقبل بالفرق بينهما ووجه
ان الصلح عن الجناية على نال في الجناية ولا يملكه لان الصلح عن الجناية
استبنا للجناية معنى لا استبنا بملكها فاذا ثبتت الجناية بغيره عليه عتقها
وهو التصاص وانما العتق فهو مضمون للجناية والعتق عن القطع وان يملك

في الجاني

بالواجب عليه الذبح أو لا ولو ان القاضي يأمه في الذين يبيته قامت عليه فخص ولي
الجناية ولا يوصل من النفس شي استطاعت ان القاضي لا يلمه العبد في ان فعل ولو
فتح البيع ودفع الى ولي الجانية لم يفتح الى بيعه ثانيا لما دلنا فلا يبدى في الفسخ
قال رحمه الله مادونه مدونه ولدت بيعت مع ولدها للذين وان جنت فقلت لم
يذبح الولد له والفرقان الذين يتعلق بوقته لا بالذبح عليها وهو وصف لها حكمي
فيسر الى الولد ان الصنات الشرعية الثانية في الوصل تنسب الى المرقع كالمك والرق
والعربية واما الذبح بالجناية فواجب في ذمة المولى لا في ذمتها واما لا ذبح في ان المولى
المتخلى وهو الذبح فقبل الذبح كانت ذمتها خالية عن حق ولي الجانية فذلك يجري
النقصان على الاولاد ولا الجناية لانها بعد ان تحسوسان كالذبح ولا تنسب فيه فان
قبل اذ كان المولى عليها فلما اذ اضمن المولى اذ اضمنها والانسان اذا اضمن المولى
لا يضمن شيئا فلما وجوب الصمان باعتبار تنوب ما تعلق بفتحهم استنبأوا ما اعتنوا
وجوب الذبح على المولى لا يبري انه ضمن القيمة لا غير ولو كان باعتبار الوجوب
عليه يضمن جلا الذين كالعبد لما اذا اعتنته المولى بعد العلم بالجناية ولهذا يبيع
الغريم بالفاجل العبد المدبون بعد العتق ولو كان على المولى لما اتبع العبد المولى
ولا يرد علينا وجوب دفع الارض عنها اذا جنى عليها قبل الذبح واخذ المولى الارض
لمن الارض بدل جوبها وحق ولي الجانية يتعلق بجميع اجزائها فاذا ما شجدها
واخلت بذلك تعلق بوجبه اذا فلت واخلت بذلك اعتبارا المجرم بالذبح ولا ي
الولد **وقوله** مادونه مدونه ولدت بشرط التساوية الى الولدان تكون الزيادة
بعد لحوق الذين لهما اذا ولدت لجنين الذين لا يتعلق حق الغريم بالولد ولا ي
الاحتساب حيث يتعلق حق الغريم وما است قبل الذين ويعد لانها لا تدرى
في اكتسب حتى لو انهما في واحد طاعت في الحظ في باعتبار الحظ طاعت في الحظ
سببها لئلا يضا على الاولاد فانه انما يتحقق التساوية وذلك قبل الانفصال
لانه لو ولدوا كائنه وام الولد والموبرة ولولا الجناية لكانا حقوقا مستترة
في الذبح حتى صار صانعا من غير ان يضر **قال رحمه الله** عتق عتق رجلان
سببه حرره فقتل وليه خطأ ولا شيء له معناه اذا كان العبد لرجل فم رجل

الذبح

ان قوله

ان مولا اعتنته فقتل العبد خطأ ولي ذلك الرجل الذي وعى ان مولا اعتنته فلا
شي لا يلمه لما وعى ان مولا اعتنته فقتل العبد خطأ على المولى ذبح العبد ولا
الذبح بالارض واما يستحق الذبح عليها وعلى العاقلة لا على من قصد في حق
نفسه فسقط الذبح والذبح عن المولى ولا يصدق في دعواه الدية عليه الا بحجة
وقال في الم تأتير وضع المسئلة في اذ اضمن العبد جناية ثم اقر الجاني عليه انه حر
الذبح اليه وجعل في الجاني اقرارا بالحوية قبل الجانية واما يبتدأ ذاب واما
اذا اقر الجاني عليه بعد الذبح المبر يوحى له ملكه الذبح وقد اقر له عتق
فيعتق عليه باقراره وصار نظير من اشترى عبدا ثم اقر بخريره فقتل العتق
قال رحمه الله قال معتق لرجل فقتل اذ كان خطأ واما عتق وقال بعد العتق
فالموت للعبد معناه اذ اعتق العبد ثم قال لرجل بعد العتق فقتل اذ كان خطأ
واما عتق وقال لرجل بل فقتل وانت حر فالموت قول العبد لانه يتكلم للصمان
لما استند الى حاله في مودة متافية للصمان اذ الكلام فيما اذا كان رده معد
والوجوب في حياته العبد على المولى دفعا وقضا فاما اذا كان البالغ
المات فطلعت اسواق وانا صبي وبعث دارى وانا صبي قال طالت اسواقى
واما تجزؤ وقد كان جنونه معد وقا ان الموت قوله لما ذكرنا **قال رحمه الله**
وان قال لها فطعت بذلك وانساني وقالت بعد العتق فالموت لها ولذا كانا اخذ
منها الى الجوع والعلة معناه اذا اعتق رجل جارية ثم قال لها فطعت بذلك وانت
اسرى فقلت هي بل فطعت بها وانا حرة فالموت قولها ولذا القول قولها في كل ما
العبد وعنه الى الجوع والعلة استحسانا وهذا عتقها وقال عتق لرجل
شيئا فابتاعه بوسو برده عليها لانه مكر وجوب الصمان لا ساد النعل
الى حاله في مودة متافية له جناية المسلم المولى وحالة المولى في القام
اقر بدها حيث اعترف بالخذل ثم ادعى ملكه عليها وهي تدرى القول قول
المكر ولهذا يوسر بالرجل لهما ولهما انما اقر بدها الصمان ادعى ما يبريه
فلا يكون القول قولها اذا قال لغيره اذ انت حر فعتقك البني وعني
الجني صححه ثم قعت فقتل المولى لابل اذ اضمنها وعنيك الجني مستنودة

عاقلة الرجل لانه المسبب اذ لو اسره لما قتل لصغير فيه ولا يثبت الذبح فقتلها
الرجل ما لم يمسسها القول فينبغي ان يكون لا فخر لانا فقتل هذا قولنا لاجل الكذب
وهو تشبيب فقتله غلا فلا قرار بالعتق لا يثبت الذبح فلا يعتد بالقائلة
ولو كان الماسور عبدا محجورا عليه لغيره او صغيرا لغيره المولى بين الذبح والذبح
وايها احتار يرجع بالان على الاسرى ما لا يرون الماسور صانعا للعبد بالاسر
ما اذا استخذه واما ان العصب في الماسور على العاقلة غلا فلا ولا يرون ذلك
صمان جناية لوني الماسور على ان يتصور فيه العصب فيكون على العاقلة وان
كان الماسور حرا عاقلا بالاعتق فقتلها لانه لونه ولا يرجع العاقلة على الاسر
بحال لانه اسره لم يرجع ولا يبرهوا ايضا ماسر مثل سبي الدية وان كان
الاسر عبدا اما ذاب في الجارة لغيره اذ اضمنه الماسور وعنه المحجور
عليه واما ذاب له بغير مولى الماسور بين الذبح والذبح وايها فصل رجوع
على العبد المادون له لان هذا صان غصب وان من جنس صان الجارة لانه
يؤدي الى ملك المصنوعين باذ الصمان والمادون له يلاخذ بهما في الجارة
علاف ما اذا كان الماسور حرا حيث لم يرجع عاقلة الماسور على الاسر في الحال
ولا بعد الحره لعدم تحقق العصب في الحر ولو كان الماسر صانعا حرا جازا
له في الجارة بخلافه العبد المادون له حتى يرجع عليه فيما اذا كان الماسور
عبد التحقت الغصب فيه ويكون ذلك في عاقلة المادون العاقلة لانه ليس بصان
جانية واما هو صان جازا ولا يرجع عليه اذا كان الماسور حرا لعدم تصور
العصب فيه فصار الصبي الماسر في ذمة كالعصب المحجور عليه ولو كان الماسر
ماتبا اصغيا كان وكبيرا والماسور صبي حتى ينفذ الدية على عاقلة الصبي
وتوقع العاقلة على المكاتب بالان الذين يفتنه ومن الدية لان هذا حكم جناية
المكاتب خلاف القن فان حكم جناية على المولى فيقتل عليه ان اسكن والا
سقط على ما بينا **قال رحمه الله** وان عتق المكاتب بعد ما قضى القاضي عليه
بالعتبة بناع وقبته المان يبدى المولى بدنيهم وهو القيمة والناس ان
يطل حكم جانيته وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لانه بالعتق صار ثانيا واسره

عاقلة الرجل

يصر ولكنهما يتولان لا يفتي عليه بالقيمة صار دنا عليه ومثرو فلا يتسلط على غير
قال القضا عليه بالقيمة بطل حكم جانيته لان حكم جانيته انما يصير دنا عليه بالقيمة
ولم يبعد وان يجوز عدا ادي حل القيمة بطل بالجماع حتى لا يتسدد المولى القيمة
ولو ادى البصير عجز سلا اذ له لم يطل الباقي عده وعندها لا يطل وان
كان المأثور عدا بجزمه بطل دفع والبداء ترجع على المكاتب بقيمة المأثور
لما اذا كانت قيمته اكثر من المأثور فينتص عشرة دراهم بغير شكل وهوان يقال
ان هذا احسن ان الغصب فيه يضمن قيمته بالغة ما بلغت فليكن نصف عشرة دراهم
لصان الجانيه بخلاف هذا احسن ان الغصب للخص حصل بسبب الجانيه باعتبار الغصب
ويجب قيمة المأثور باعتبار السبب وروي المتدبر لوجوبه بسبب الجانيه
فاعتبر بها في حق التذبر وان عجز المكاتب فولي المأثور يطالب مولى المكاتب
ببيعته نعم ان الغصب لا يتسلط بعجز المكاتب وان اعتق المولى المكاتب فولي
المأثور بالجانيه ان شاء رجع جميع قيمة المأثور على المقتضى له نعم ان غصب
فلا يطل بالمعائن وان شاء رجع على المولى بنصف قيمته العتق والتفصيل على العتق
الى تمام قيمة المأثور وان كان المأثور ثوبا جث على المأثور رخصان قيمة نفسه
ولا يرجع به على المأثور لا بعد وهذا ان جعل ضمان غصب لان المأثور
من وجبه فلا يكون حلا للغصب صغيرا كان او كبيرا حلو وبعد الرجوع
حكم الجانيه ايضا لانه لا جانيه من المأثور كغيره كخمس سوارا كغيره
او كغيره لان المأثور لا يصغر بل يحل بالكبر فصا رطله الجانيه القاض اذا كان
مأثورا **قال** عدا قبل رجوع عدا والحب والياب نعم احد ولي حل
منها دفع سيدة نصية الى الجانيه وقدا بالدين الى المولى الجانيه ان شاء
دفع نصف العدا الى الدين لم يرجع من ولي التتيلين وان شاء فداءه بدينه بطل
لانه ما عدا احد ولي حل بينهما سبط النصاص في الحل والتفصيل نصيب التتيلين
مالا وهو دينه بطل لان كل واحد من التتيلين عدا له نصاص كماله على حله فاذا
سقط النصاصان وجب ان يتكلم مالا وذلك بان يجب على المولى عده
الثاوة دفع العدا غير ان نصيب العاشرين سقط جانا فانقلب نصيب العاشرين

نالاو

نالاو ذلك دية واحدة لكل واحد منهما نصف الدية او دفع نصف العدا
يغير المولى بينهما **قال** رحمه الله وان قتل احدهما عدا والاخر خطأ فعنا احد
ولي العدا فدما لدية لولي الخطا ونصيب المأثور والى العدا دفع نصف العدا
لان ولي الخطا منهما في الدية عشرة اموال درهم وحق ولي العدا في النصاص
فاذا عدا احدهما انتقل نصيب المأثور الى العدا وهو نصف الدية خمسة اموال
فاذا فدي ذاه بخمس عشرة اموال درهم عده اموال لولي الخطا وخمس اموال
لغير القافي من ولي العدا وان دفعه دفعه الهم اولا تا نال لولي الخطا ونال
لثالث من ولي العدا بطريق القول له نعم في الدية كذلك فيضرب ولي الخطا
ب عشرة اموال ويضرب عدا القافي من ولي العدا بخمس اموال وهذا عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بدفع اربعا بطريق المأثور بلان ارباعه
لولى الخطا وربعة لغير القافي من ولي العدا لان نصيبه سلم لولى الخطا بلان اربعة
واستوت ما نعتهم في النصيب لغير نصيب فان قيل ينبغي ان يسلم للمولى
ربع العدا في هذه المسئلة وهو نصيب القافي من ولي العدا بدفعه بلان ارباعه
الهم بنصف بينهم على قدر حقهم حاصل ان النصيب في المسئلة الاولى وهو نصيب
العاشرين فلان لا يدين ذلك هنال وان ولي الخطا استغنى عنه ولا يتسلط
ختمها شي وهذا لان حق كل واحد من العاشرين تعلق بكل الزينة في المسئلة
غيره لانهما احد ولي حل يتسلط حتى العاشرين غير الزينة في المسئلة
الاولى وخلاف نصيبها منه عن حقها وصار ذلك للمولى وهذا النصيب خلاف
ما نحن فيه فان حق ولي الخطا ثابت في الحل على حاله فكل الزينة كلها استغنى
لها والنصيب لغير القافي من ولي العدا فلان اربعة اموال فيستسلم كل على قدر
حقهم بطريق القول والمأثور ولهذا المسئلة نظير وانما اذكرنا هذا
في حاشية الدعوي من هذا الخاب باصولها الى نشأته الخلاف بتوفيق
الله تعالى **قال** رحمه الله عداها قبل قهرهما فحق احدها بطل الكل معناه
اذا كان عديين وجلس فقتل قهرهما كاهما او اخيهما فعنا احدها بطل
الجميع ولا يستحق غير القافي منهما شيئا من العدا غير نصيبه الذي كان له

احدي

بذلك ولذا اذا كان العدا لغريب لهما اولعتهم فقتل مولا قهرناه بطل
الحل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يدفع الذي عدا نصيب
نصيبه الى اخوانه ان شاء فان شاء فداءه برجع الدية لان حق النصاص ثبت
لها في العدا على الشروع لان المكاتب في استحقاق النصاص عليه للمولى
فاذا عدا احدها انتقل نصيب المأثور وهو النصيب المأثور ان شاء رجع
كل العدا لغيره نصيبه في نصيبه ونصيبه في نصيب صاحبه فما اصاب نصيب
سقط المولى لا يتزوج على عده مالا وما اصاب نصيب صاحبه ثبت
وهو نصيب النصيب وهو الرابع يدفع نصف نصيبه او ينديم برجع الدية وولي
حينئذ انما يجب من المأثور حق المولى لانه بذلك دمو ولهذا تنقضي مدونه
وتتعدد ضماياه من الورثة علونه فيه عند الفروع من حاجته والمولى لا
يتزوج على عده مالا فلا تخله الورثة فيه وان النصاص لما صار مالا
صار بيع الخطا فيه لا يجب فريش فلان ما هو في معناه والله سبحانه وتعالى اعلم
فصل في العدا **قال** رحمه الله قيل عدا خطأ يجب قيمته ونقص عشرة لو كانت
عشرة اموال والشر في الامة عشرة من خمسة اموال وفي المعصوب قيمته
ما بلغت وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يجب قيمته
بالغة ما بلغت وفي الغصب يجب قيمته بالغة ما بلغت بالجماع لها نادرين
عمر وعلى وابن عمر رضي الله عنهم انهم اوجبوا في قتل العدا قيمته بالغة ما بلغت
ولا ضمان بذلك المالية ولهذا يجب للمولى وهو يملك الامن حيث المالية ولو كان
بدل المالك العدا اذ هو في حق الدية سبي على اصل الحريه فظلم الله به المالية
ولهذا التوقيل العدا المسبية قتل النصيب بين عند البيع وقداه ببقاء المالية اصل
او بدله في حال قيامه او هلا فصار رخصا لأمواله وقيل لا والغصب ولو ان
ضمان المالك بالمال اصل وضمان المالك ليس بما لا يملك الا بالخطا والاصل وهما استحقاق
ايضا لضمان على برافعة العباس لا يضا راي الجانيه بخلاف المصلحة ولا يضمن
ومع ذلك تعالى **قوله** **سنة** او جينا بطلان من غير فصل بيان يكون عدا
او عدا والدية اسم للواجب بمثابة الدية وهو ادي فيدخل تحت الناصب

نالاو

وهذا لما ذكره في الآية حكما في الدية والدية والعدا داخل فيها في حق الدية
بالجماع لانه ادي في حق الدية لانه ادي ولهذا يجب النصاص بقتل بالجماع
ولم يحن خطا ولو اذ ادي لما وجب النصاص ولا يحن خطا بالموال غاية الامر
ان يقال فيه معنى المالية وذلك لان بيع اعتبار الدية بطلان ما ذكرنا من الحكم
وانما كان فيه معنى المالية والمالية وجب اعتبار اعلها وهي الدية عند
تقدير الجمع بينهما باهذا الال في وهي المالية ولان الدية استحقاق والحق عارض
بما حطه الاستحقاق فلان اعتبار ما هو اهل اولى الا برهان النصاص يجب
بقتل عدا المأثور الاعتبار والمالية في حالة العدا والخطا واحد فاذا اعتبر في
حالتى المتلا دينا وجب اعتبار في الحالة الاخرى لذلك اذا شئ الواحد لا
يقتل جنسه باختلاف حاله لان الله في هذا اولى من العكس لان في العكس
اعطى ارا دية والحاقه بالجماع والحداد وما راي من ارض باثر ارب
ستعود رضي الله عنه او هو عجز على الغصب وضمان الغصب بمثابة المالية
لانه لا عارض لها اذ الغصب يرد المأثور الى المالك ويقتل العدا لا يعقد المالية
وانما يعقد القابضة المأثورة بدينه بعد فلو عدا ايضا وان لم يكن النصاص
مالا ولا بدلا عن المالية في قليل القيمة الواجب بمثابة الدية لانه لا يسمع
فيه فقد رايه بنعيمه رايان بخلاف لشراء القيمة لان فيه قولين يستعود لا يبلغ قيمته
العقدية الحق ونقص منه عشرة دراهم والاشية المتداات كل خير اذ لا عرف
المصاعا وان اذ دية انتص فيكون بطلان اقل المأثور والجنين المأثورة الما
بنا نصيب شخصي النعم والعقوبات في حقها انما لا اعطى لانه قد راي
في هذا روي الحسن عن ابي حنيفة انه يجب في الامة خمسة اموال درهم الخمسة
لان دية المأثور نصف دية الذكر فيكون الناصب عدا دية المأثور نصيب الناصب
عن دية الذكر كما في المطران والاول المهور لان اقل مال له في الشرع
عشرة لخاصة بالشرقة والمهر وما دونه لا يعتبر بخلاف المطران لانه بعض
الدية فينتص من كل حين بحسب ما ولو نقص من كل خير عشرة لانه يجب
اصلا والله اعلم **قال** رحمه الله وما قدر من دية الحق قدر من نصيبه

فأذا دفعه إلى ولي المولى لم يجتمع بينهما في ملك واحد وفي المولى يجتمع له
عوض ما أخذه هو بنفسه إذا دفعه إلى ولي المولى لا يرجع به على الفاضل
بالإجماع وهذا المبدأ يتولد وعكسه لا يرجع به ثانياً إلا عند عدل نظر هو لم
لم يرجع به المسئلة المولى عنه ثانياً لأن المولى لما أخذه من
الفاضل إلى ولي المولى سلم له ما أخذه من الفاضل فلم يتصور الرجوع عليه
وهنا لم يسلم له بالإجماع ومع هذا لا يرجع على الفاضل بالإجماع بما دفع ثانياً
لأن الذي دفعه المولى إلى ولي الجارية المولى ثانياً هنا بسبب جنائبه وجدت
عنده فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة المولى عنه لأن دفع المولى
ثانياً إلى ولي الجارية المولى ثانياً بسبب جنائبه وجدت عند الفاضل
فيخرج عليه بما ذكرنا **قال رحمه الله** والتمسنا المذهب غير أن المولى يدفع
العدلهما وفي القيمة أي المذهب الثمن فيما ذكرنا كالمذهب ولا فرق بين ما
أعطى المولى يدفع الثمن وفي المذهب القيمة حتى إذا عصب رجل عبداً وثناً
فجني في يده ثم رده على المولى فجني عنده جنائبه أخرى فإن المولى يدفعه
إلى ولي الجارية ثم دفع على الفاضل بنصف قيمته يدفعه إلى المولى ثم
يرجع به على الفاضل عندها وعند عدل لا يدفع ما أخذه من الفاضل إلى
المولى بل يسلم له فلا يتصور الرجوع على الفاضل ثانياً عنه على ما ذكرنا
في المذهب وإن جني عنده المولى أو لا ثم غصبه فجني في يده ثم رده إلى المولى
فجني في الجارية ثم يضمن ثم يرجع بنصف قيمته على الفاضل يدفعه إلى
ولي المولى ثم يرجع به ثانياً على الفاضل ما ذكرنا **قال رحمه الله** شذوذ
جني عنده غاصبه ثم رده فغصبه فجني عنده على عبده قيمته لها اعتاده
إذا عصب رجل ثوباً فجني عنده جنائبه أخرى فغصبه فغصبه فغصبه
ثانياً فجني عنده جنائبه أخرى فغصبه فغصبه فغصبه فغصبه فغصبه
لأنه مع ما لا بد من رجوع عليه قيمته على ما بينا **قال رحمه الله** وتبعه
عليه الفاضل لأن الجارية كانت في يد الفاضل فاستحق كل ما بسبب
كان في يده فيرجع عليه بالكلية بخلاف المسائل المتقدمة فانه هناك استحق

التمسنا

النيص بسبب ما في يده فيرجع عليه بالكلية بخلاف المسائل المتقدمة فانه
هنا استحق النيص بسبب ما في يده والنيص بسبب ما في يده المالك فيه
بالنيص لذلك **قال رحمه الله** وقد دفعه في يده إلى المولى دفع المولى قيمته
التي هي المأخوذة من الفاضل ثانياً إلى ولي الجارية المولى ثم استحق كل القيمة
لغيره المزاج عند وجود جنائبه فأنما استحق حصة حكم المزاج بين أخص
قال وتبع بذلك النيص على الفاضل دفع المولى بالنيص الذي
دفعه ثانياً إلى ولي الجارية المولى على الفاضل لأن استحقاق هذا النيص
ثانياً بسبب ما في يده الفاضل فيرجع عليه بما ذكرنا وذلك ولا دفعه
إلى ولي الجارية المولى لأن استحقاق حصة ذلك إلى ولي الجارية لأن ما لحق له إلى
في النيص ليس حق المولى عليه وقد وصل ذلك إليه وهذا لأن الثاني
لم يستحق المولى لوجود المزاج وقت وجود جنائبه والمزاج موجوده
ينبغي على ما كان خلاف ذلك لأن ما استحق الكل وقت الجنائبه عليه وإنما
دفع حصة إلى النيص للمزاج فأنما وجد شيئاً من يد المولى المأخوذة حتى
استحق حصة ثم قبل هذه المسئلة على الخلاف طالع في وقيل على الاتفاق
والفرق لحدوثنا الذي يرجع به إلى الجارية المولى عوض ما سلمه في المسئلة
المولى لأن الثانية كانت في يد المالك فلو دفع البو ثانياً يدر أن استحقاق
إسائه هذه المسئلة يمكن أن يجعل عوضاً عن الجارية الثانية لأنها كانت في
يد الفاضل فلا يرد إلى ما ذكرنا **قال رحمه الله** عصب صبياً حراً فمات
في يده فبأنه أو يحتمل أن مات صبياً عنه أو أمش حياً قد بدته
على ما ذكرنا الفاضل وهذا استحقاق والنيص أن لا يضمن في الزوجين
وهو قولهم والثاني في أن الفاضل في الحق لا يضمن المولى في كل يضمن
في المكاتب وأن كان صغيراً لكونه حراً أو أنه دفع ثمنه بالخروج أو ربه
أولى أن لا يضمن به وجه الاستحسان أن هذا صبيان ثلاثان
عصب والصبي يضمن بالانكلاف وهذا لأن ثقله إلى رضى مسعده وإلى
سكان الصواعق انكلاف منه تشبيهاً وهو متعدي فيه بثبوت بد الحافظ

مخ

وهو الذي يضمن وهذا لأن المكاتب والصواعق لا تكون في كل
مكان فأنما يضمنه إذا انتقل إليه وهو متعدي فيه فند أن الحنطة المولى
عنه متعدياً فيصاف المولى شرط العلة بتمسك العلة إذا كان متعدياً كالحق
في الظن بخلاف الموت فانه لا يضمن في ذلك لا يخلت باختلاف المالكين
حتى لو تمسك إلى مكان يخلب فيه الحي والارض نعوذ الله بضمنه ونجبت
الدية على القاتل لو قتل تلميذاً بخلاف المكاتب لأنه في يده نفسه وإن
كان صغيراً فهو ملحق بالكبير المولى به لا يردج إلا برضاة كل واحد البائع
والخيار الصغير بوجهه وليه بدون رضاه وهو عاجز عن حفظ نفسه
فإذا أخرج من يد المولى فانه ما يمكن التحرر عنه يضمن والمالك لا يبرح
عن حفظ نفسه فلا يبرح من الغصب كالحق الكبير حتى لو لم يكن من حفظ
نفسه ما يصح بولس قيد وعمود ضمن المكاتب والخيار الكبير بما جاز يضمن الصغير
لأنه جليلي بلون التلث صفاً إلى الفاضل بتقصير حفظه **قال رحمه الله**
لصلى وودع عبداً فقتله أي يضمن عاقلة الفاضل جاز يضمن ما قبله الصبي
إذا قتل عبداً أو ودع عبده وأن أودع طعاماً فقتله لم يضمن وهذا القول
بين العبد المودع والطعام المودع قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
والشافعي يضمن الصبي المودع في الزوجين وعلى هذا الواو دفع العبد المحجور
عليه ما لا يستملكه لو أخذ بالعمان في الحال عداً في حقيقته ويأخذ به
بعد العتق وعداى يوسف والشافعي يأخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف
المواضع العبد والصبي والذوا اعارة فيها ثم رده الله في الإجماع
الصغير شرط أن يكون الصبي عاقلاً بالغاً وفي الإجماع الكبير وضع المسئلة
في صبي عمره ثلث عشرة سنة وذلك دليل على أن غير العاقل يضمن بالإسناد
لأن التمسك به عن غيره فيه وقوله يعتبر به في يوسف والشافعي أنه التمسك
ما لا يتصوره معصوماً للمالك فيجب عليه ضمانه إذا كانت الزوجة
عبداً أو كان الصبي مائة في الحارة أو في الحظيرين جهة المولى وحما
إذا ألتفت غيره في يده ولو لم يكن معصوماً لما ضمه لأن المال الذي

سلط الغير فيه على استئلاكه بتمسك الباع حتى لو يضمن من يضمن كذا يشترط
ولم يمسح بذلك فيم له لا يحد ولهذا إذا مات مالاً غير متصرف فلا يبرأ
يضمنه إذا ألتفت بآدمه ورضاه وهذا لأن العصبه يضمنه بغيره وقد
على يضمنه بغيره وضعت في يد غيره فانه لا يضمن معصومة المولى إذا قام
غيره بتمسك نفسه في الحنطة وطافاته هامة لم يبرأ لأنه على الصبي حتى
بلمسه ولا للصبي على نفسه حتى يضمنه بخلاف المادون له لأن له ولاية
على نفسه كالبائع وخلاف ما إذا كان له ولاية بغيره عن المولى يضمنه بغيره
نفسه أو هو يضمن على أصل الحرية في حق الذمة فلا يضمنه حتى يضمنه
لأنه لا يبرأ من عصبه المالك إنما تعصم فيما له ولاية المولى حتى يضمن
غيره من ذلك فلا يعتبر بتسليمه فيضمنه الصبي باسمه لا بخلاف
سائر الأموال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب**
القصاص **قال رحمه الله** قتل واحد في معرلة لم يرد
فأنه يخلد خمسون رجلاً منهم يجرهم الولي بالله ما فعله ولا علنا لا قاتلاً
هذا في سبيل الجارية عن الجرح وأما عند الحنفية فيقتل كل واحد منهم
بأدمه فقتل ولا علن له فأنه لا يجوز أن يقتله وحده فيجوز أن يجره
ما فعلنا يعني حياً ولا يجره لأنه إذا فعل مع غيره ما فعلنا له وقال
الشافعي رضي الله عنه إذا كان هناك لو استعمل المولى في جنينين يجر
وبعضهما بالدية على المدعي عليه عذابا للدعي وخطة وقال مالك
ينص بالثرد إذا مات المدعي في التلث الجدي وهو أحد ولي الشافعي
والثرد عندنا أن يكون هذان علة التلث على واحد بعينه أو طاهر
ليتم المدعي من عدا وظاهره أو يشهد عدل أو جازع غير عدول
أن أهل الحنفة قتلوه وإن لم يكن ثم لو لم يستعمل المدعي عليهم فإن
خلوا لادته لم يردوا أن يكونوا استعملت المدعون واستخروا ما
أدعوه لما دوى عبد الله بن ستميل وجد قتيلاً في قلب من قلب
خير فقال له يا رسول الله لو وجدنا عبد الله بن ستميل قتيلاً في قلب

عقبة

ن

من قلب غير وذو عداوة يهودكم فهو خمس مائة منهم
يتلوه قال فقلت قد نرى يا اباهم وهم يقولون قال فبسم الله
انهم يتلوه قالوا انتم على ما ترون فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم
من عنده وفي رواية قال عليه السلام حين اخبروا بذلك اختلفون
خمس مائة وستة عشر ذم فانكم اوصاحبكم قالوا يا رسول الله امر
تشدد ولا يخفف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتربوا بغير خمس
بيننا قالوا يا رسول الله لنت نقتل ايمانهم فمهم هار وكان النبي عليه
من يستدله الظاهر شاهد هذا القول في ابيهم ورد النبي على
المدعي اصله في القول ان هذه ذلة فيها نوع شهية والنقص
في الجاهل والمال بحيث فيها في الدنيا ولنا قوله عليه السلام لا واعطي
الناس بدعواه لم ادعاهم في الدنيا والمال ولكن البينة على
المدعي والنبي عليه من انكر فسو اية ذلك بين الدنيا والاسرار وحكم فيها
عكر واجد وروي عن النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى
باليهود في النسابة وجعل الدية عليهم لوجوب التمسك بها ظهورهم وكان
النبي عليه في دفع دون الاستحقاق ولهذا لا يستحق بمسك المال المتنا
فليس يستحق له النفس المحترمة وما رويناه فبعد جماعة من اهل
الحديث فلا يلزم محبة وان نشأنا قال ذلك على سبيل الاستهتام
انكارا عليهم لما لم يرضوا بما نهيهم فذات الظاهر وان كانوا اهل
عليهم فيما دعون عليهم غير ما نهيهم وحال انفسكم وان لم تستسلمين
ايما تظن فيستحقون بها ذلك لا على ما يحب علي بن ابي طالب عليهم غير
ايماهم والذلة على حجة هذا التنا وبل دعوى الله عنه بعد النبي صلى
الله عليه وسلم بحجة الصحابة رضي الله عنهم من غير انكار احد منهم
فصار اجماعا وان كان يكون على ذلك عندكم ولا يخبرونه به اذ قال
لوا دعي في قتيل واحد بين وا دعي في آخر خمسة خمسون قتيل
يحكم باليه ما قلناه ولا علينا قاتلنا ثم اعرضوا فقالوا الحارث غلب

فجوز

وتنصنا فقال نعم وهذا نص على ما قلنا وقوله بخبرهم النبي في المحص
نص على ان الحارث النبي لان النبي حنة والظاهر ان جنة من جهة
بالتيار واهل الحيرة بذلك اوصالى اهل الحلة لما ان حزره عن
النبي الكاذبة المبع في القاتل وكذا اوصالى واعني وعدوا في
قدف جنة لانها بين وليست بشاة بخلاف القاتل لانه شهادة فلا
يلاعن بينا لحدود وبين امراته اذ هو ليس من اهلها **قال**
فاذ اخلوا فعلى اهل الحلة الدية ولا غلبت الوكي وقال الشافعي غلبت
الوكي بعد ما غلبت اهل الحلة فاذا اخلت الى وقتي ظهر الدية ولا
يجب بخبر دية اهل الحلة ليقول عليه السلام في حديث عدا الله بن
سهم رضي الله عنه تبرك اليهود بما نهيهم لان النبي عليه في الشرع
سيرا للمدعي عليه لا مكره له في سائر الدعاوي ولنا ما روي من
الخبر والامرو وقوله عليه السلام تبرك اليهود بخبرك على الامراء عن
الخصاص والمحس والنبي مشروعة لتعين القاتل لا لتجالد به
عند نكولهم حتى يسفي بالنبي لان الدية وجبت بالنكول الموجود
بينهم طاهرا او لتعصيرهم في الحافطة على تاعرف في التل خطا
ومن ابيهم عن النبي عليه حتى يخلص لان النبي عليه في التل خطا
لذا لا يعطى الاموال الدم ولهذا لا يجوز بينه وبين الدية بخلاف القول في
الاموال لان النبي عليه بدل عن اصل ختم ولهذا لا يستط بدلا المدعي
عليه بالمال المدعا وفيما نحن فيه لا يستط بدله الدية هذا الذي
ذكرناه اذ ادعي الوكي التل على جميع اهل الحلة ولذا اذا ادعي
على البعض لا معصاهم التل عدا او خطا لان المدعا عليهم لم
يتمروا عن الباقي ولو ادعي على البعض معصاهم التل عدا او خطا
فلذلك الجواب والحال ان الخاب بدله على ذلك وعناي يوسف في
غير رواية المصول ان النسابة والدية تستط عن الباقي من
اهل الحلة ويقال للوكي الدية فان قال لا يستط المدعي عليه

والنسابة لم يحتمل التل منهم فلا بد من ابرون باليت يستدل به على
انه قتيل وذلك بان يكون بمجرعة او انصب او خنق فاذا ابرون به
شيء لم يبرون به فعل البشر فلا يكون قتلا ولذا اذا خرج الدم من
فيما ذكره واذا روي ان هذه الحوادث يخرج منها الدم عادة فلا
يستدل به على انه قتيل بخلاف ما اذا خرج الدم من عينه او اذ نه لانه
لا يخرج عادة الا من شدة الضرب فيكون قتلا طاهرا فيجوز عليه
احكامه وهو المراء يقول بخلاف عينه واذا نهي بخلاف ما اذا خرج
من عينه او اذ نهي ولو وجد بدل التل كل او الترس نصفه او النصف
ومعد الترس في غلبه فعلى اهلها النسابة والدية وان وجد نصفه
شفتو قال الطول او وجد اقل من النصف كان الترس معدا او لم يكن
فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرف بالنص وقد ورد في المدن ولكن لا لا
اعطيتكم الكيل فاجرينا عليه احكامه بغير اللادني والاموال ليس في
سنة فلا يجوز به ولا نالوا عنه ناه لا يجفت الديات والنسابات
بما يلة شخص واحد بان توجد المرواة في الثوي متفرقة وهو من
مشروع فينتفي بها بوي والبر فيجوزان في المرواة والنصف مع الترس
غير احتيازا عن التلار وينبغي على هذا صلاة الجنازة لاهل التل
بالنسابة والدية ولو وجد منهم جنين واستط ليس به اثر الضرب
فلا شيء على اهل الحلة لانه لا يثبت للبر حال وان كان به اثر الضرب
وهو تام المقت وجبت النسابة والدية عليهم لان الظاهر ان تام الخلق
ينصب حيا وان كان في فضل الخلق فلا شيء عليهم لانه ينصب ميتا
طاهرا او حيا بالنسابة والدية في تام الخلق بالظاهر ولم يوجب الدية
في عين الصبي وذلوله بالظاهر في الاطراف اقل الخطر ولهذا لا يثبتك
بها سلال الاموال فلا يجب فيما لم يقبل سلامة بيننا غلب والنس
فان خطرنا عظيم فيجب بدلها بالظاهر ولهذا اعطى النسابة والدية من
عن تحق التل منهم بخلاف الاطراف لان الجنين نفس فاعتبرنا جهة

فيما واجدة وروي في المزارك عن ابي حنيفة رحمه الله شله وجهه ان
النسابة اياه لاحتال وجود التل من غيره فانا يعرف بالنسابة اذ كان
في مكان ينصب المدعا عليهم فيجوز اذ بني على اصل النسابة وان
دعواه اهلها حجت ادعي معرفة من قتله وانه ادعي التل على واحد
من غيره في الاستحقاق بالنسابة والدية على اهل الحلة لانه
افضل في الاطلاق المخصوص بين دعوي ودعوي فيجوز بالاطلاق المصوب
لما بالنسابة بخلاف ما اذا ادعي على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص
فلما وجبنا لاهلها وجبنا لاهلها بالنسابة وهو متفق ثم خلم ذلك ان ثبت ما
ادعاه اذ اذ لا يثبت فان لم يكن له بينة استخلف بينا واجدة لانه
ليس يتسامح لم تعدام النص واستماع النياس ثم ان خلف بري وان
ثلم في دعوى المال يثبت وفي دعوى الخصاص فهو على الاختلاف
الذي ذكرناه في جواب الدعوي **قال رحمه الله** وان لم يبر الغدة لوز
الحلف عليهم لانه خمس مائة من الخمسين واحد بالنسابة في انامة
تا امكن ولا يشترط فيه الوقت على النابذة فيما يثبت بالنص وقد
روي عن عمر رضي الله عنه لما قضى بالنسابة وانا عده بنية واربون
رجلا فذكر النبي عليه رجل منهم حتى تم خمس مائة في قضى بالدية وعنت
شرع والخصي مثل ذلك وان استعظنا الاموال الدر فيجل وتكون
النبي من واحد على سبيل الوجوب ثلن شرعا في كل مات القاتل
وان كان الغدة مالا فاذا اذ الوكي ان يبر على حده فليس له ذلك
لان المصير الى التل ارضوة للاجل وقد دخل **قال رحمه الله** ولا نسابة
على صبي وجنوبي وامرأة وعبد لهم ليسوا من اهل الضرب وكان
الصبي والجنون ليسا من اهل القول الصحيح والنبي فوق **قال رحمه الله**
ولا نسابة ولا دية في صبي لم ابر او سبله من ذم او اعدا و ذمهم بخلاف
عينه واذ لم لان النسابة يجب في التل وهذا ليس بتسليم وانما مات
حتا نهم وفي شلة لنسابة ولا عراة لانه عراة تبع فجعل العبد

صارح

والنبي من اهل الضرب ولا نسابة

والنسابة

التسارنا نصلحاً فبستدلاً عليهم تمام الخلق وعصرون وجع فاعتمرا
جهة العضمونا نصلحاً فبستدلاً عليهم بتصا بالخلق **قال رحمه الله**
فتدل على آية من آيات أو قايماً أو كايك قد تبه على عاقله دون أهل
الحلة لا تبه في يده فصارت إذا كان في داره وان اجمع فيها الشايق والنايد
والزواك كانت الدية عليهم جعلاً في العتلة في البهيم دون أهل الحلة فصار
خاذاً ومجدي في دارهم ولا يشترط ان يكونوا ما لكن الدابة بخلاف الدار
والعنوان الدابة البهم وان لم يكونوا ما لكن لها وتدبير الدار في ما كمنها
وان لم يكن ساكناً فيها وقبل النساسة والدية على ما كمن الدابة فعلى هذا
فرق بينها وبين الدار وعني يوسف انه لا يبع على السابق الا اذا كان
يسوقها محتسباً لا لالانسان قد يبدل فربه الميت من حبان الى حبان الذي
وانما اذا كان على وجه الحقة فالظاهرة هو الذي قتله وان لم يكن مع
الدابة احد فالدية والنساسة على أهل الحلة الذي وجد فيهم القتل
على الدابة لان وجوده على الدابة لوجوده في الموضع الذي فيه الدابة
قال رحمه الله وان سرت دابة على ما قتل بين قريتين فعلى ارضهما لماري
انه عليه السلام امره قتل قتل وجد بين قريتين بان يذبح فوجد الى احداهما
اقرب فليسهم فقتل عليهم بالنساسة والدية ولذا عمر رضي الله عنه امره
قتل وجد بين وادعة وأرجب فوجد الى وادعة اقرب فقتل عليهم
بالنساسة وقيل هذا محمول على ما اذا كانوا عتبت بسم من الصوت
واما اذا كانوا عتبت بسم من الصوت فلا شيء عليهم بل هم اذا كانوا عتبت
بسم من الصوت يمكنهم العتوت فيقتلوا الى التنصير في النقرة وانما
اذا كانوا عتبت بسم من الصوت فلا يسمون فلا ينسبون الى التنصير في
النقرة **قال رحمه الله** وان وجد في دار انسان فقتله النساسة والدية
على عاقله لان الدار في يده وينسب بها فقتله ولا يدخل الشبان في
النساسة ولا التدبير بلون بالسلي كما بلون بالملك بلون في اية عليه
السلام جعل النساسة والدية على اليهود والنوا سكا الخبيثات عليه

السلام

وجد القتل في دار مشتركة بين جماعة انصبا في قتلها متنا خلة بين
ثلاثه متنا لا يحل له القتل وللآخر القتل ولثالثه القتل فبقتل الدية
والنساسة على رؤسهم ولا يعتبر شفا ولا انصبا لان صاحب القتل له
بما جرح الكثرة التدبير فكانوا استوا في الحقة والتنصير بلون على
عدد الرؤوس بنزلة الشفعة **قال رحمه الله** فان بيع فلم يبيض فهو على
عاقله التابع وفي الجار على ذي اليد اي اذا بيعت الدار ولم يبيضها
المشتري حتى وجد فيها قتل فقتله على عاقله التابع وان كان في البيع
خيار لم يجرها فهو على عاقله الذي في يده وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه
وقال رحمه الله ان كان له خيار فقتله على عاقله المشتري وان كان خيار
فعلى عاقله الذي يبيع له لانه انما تركه فابله باعتا والتنصير في الحقة فلا
يجب الا على من له ولادة الحقة والولادة تستغاد بالملك ولهذا لو كان
الدار ودية عتبت الدية على صاحب الدار دون المودع والمالك المشتري
قيل البص في البيع الثابت وفي الذي يشترط فيه الخيار عتبت قوار الملك
خاذاً في المظنة ولا يحنه ان القدرة على الحقة لا تبدل بالملك
الارثي لانه يقدور على الحقة باليد دون الملك ولا يقدور بالملك بدون
اليد في الدار والعصونة وفي البيع الثابت البديل للتابع قبل القبض ولذا
فيما فيه الخيار لم يجرها لانه دون الثابت ولو كان البيع في يده المشتري
والخيار له فهو اخص الناس به نظرنا وان كان الخيار للتابع فهو في يده
محتسب عليه بالتمتع بالعصون فقتله يده او بها يقدور على الحقة
على صدقة الحقة لها عتبت على المالك لا على الصاحب وهذا هو
جائز فيجب على الصاحب ان يضمن الجاني لا يشترط فيها الملك الا ترى
ان الغاصب عتبت عليه ضمان جنابة العبد المقترب ولا يملك بخلاف
ما اذا كانت الدار في يده ودعت لان هذا الضمان ضمان ترك الحقة وهو
انما عتبت على من كان قادراً على الحقة وهو من له بدالة لا بدالة
وبد المودع بد يمانية ولذا المستعجب والمزمن ولذا الغاصب لان

بني

السلام كان قسم خبير بين المسلمين ولها ان الملاك في المحتسبون بضرة
البتعة عادة دون السكان ولا نسلي الملاك الزمر وقراهم ادومر
فكانت ولاية التدبير لهم فيحقق التنصير منهم واما اهل حير فالنبي
عليه السلام كان اقرم على املاكهم فكان باخذ منهم على وجه الخراج
قال رحمه الله وهي على أهل الحقة دون السكان والمشتري وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد واهل الحقة هم الذين خط لهم الاماير وقسمت
الاراضي بينهم ليميز انصباهم وقال ابو يوسف رحمته الله الكسوة كون
لمن الضمان انما عتبت بتروك الحقة ممن له ولادة الحقة وبهذا جعلوا
متصرفين جناها والولادة باعتبار الكون فيه وقد استوا فيه
فصاروا الدار المشتركة بين واحد من اهل الحقة وبين المشتري
ولو كان الحقة تاتية في التنصير لما اشار له المشتري ولها انصبا حب
الحقة هو المختص بضرة البتعة في العرف فيختص بعقدتها
لان الدية والنساسة ضمان نفسها ولان اهل الحقة اصل والمشتري
ذخيل وولاية التدبير الى اصل وفي الدار المشتركة وولاية التدبير
الى الملاك مطلقا بخلاف القرينة والحقة وقيل ابو حنيفة من ذلك
على ما شاهد من عادة اهل الكوفة **قال رحمه الله** فان لم يرض واحد
منهم فعلى المشتري ان يرض واحد من اهل الحقة فعلى المشتري
وهذا بالاجماع لان الولاية استقلت اليهم لولا ان من يتقدم عليهم
عندها وعند ابي يوسف خلصت لهم الولاية لولا ان من تراجمهم
ثم اذا وجد في دار انسان تدخل الحقة في النساسة ثلثان فان لم يرض
عندها وعند ابي يوسف لا يدخل لان رب الدار اخص به من غيره
فلا يشار له غيره فيها فاهل الحقة لا يشار لهم فيها عواقلهم
فصاروا اذا كانوا عتبت بها ولها انهم بالحضور لزمهم بضرة البتعة
حاصلهم صاحب الدار فيشار لولاه في النساسة **قال رحمه الله**
وان وجد في دار مشتركة على التناوب ففي على الراسل ي اذا

بده بدأنا تملنا لاعتار بعضهم بالقتل عند ناذ كره في النهاية وذكر
في الهداية ما تبدل على ان الضمان على الغاصب **قال رحمه الله** ولا يخلع عاقله
حتى تشهد الشهود انها الذي اليد اي اذا كانت داريه بد رجل فوجد في
قتل لا تقتل عاقله حتى تشهد الشهود انها الذي اليد اي اذا كانت داريه بد رجل فوجد في
اليد لا بد منه حتى يقتله عاقله عتبت واليد وان كانت تدل على الملك
ولكنها محتملة فلا تلي بجارية الضمان على القائل كما تلي لاستحقاق الشفعة
في الدار المشتركة عتبت على ابي حنيفة عتبت على ما تبين ان شاء الله تعالى
للذبح وقد عرفت في موضع ولا فرق في ذلك بين ان يكون القتل الموجود
فيها هو صاحب الدار وغيره عند ابي حنيفة على ما تبين ان شاء الله تعالى
قال رحمه الله وفي النكاح على من فيها من الزايب والملاحيين لانه في
ايديهم فيستوي المالك وغيره فيه اما على قول ابي يوسف فظاهر لانه
كان يسوي في الدار بين السكان والملاك والفرق لها ان النكاح ينفذ
وعول فتكون في اليد حنيفة فيعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدار
بخلاف الاعتار لانه لا ينفذ **قال رحمه الله** وفي مسجد عتبت على اهلها وفي
الجامع والشارع لا قسامة والدية على بيت المال لان التدبير في مسجد
الحلة اليهم والشارع والجامع للامة لا يختص به احد منهم والنساسة
لنبي تمة القتل وذلك لا يتحقق في حق احد فذنبه تكون في بيت المال
لانه مال العامة ولذلك الجسور العامة والسوق العامة التي في
الشوارع ولذا لو وجد في مسجد جماعة بلون في السوق التي في العامة
لم نالتدبير في مثل هذا الى الاماير لانه بابا المسلمين لا اهل
هذه السوق بخلاف الاماير لانها لها التي في المجال والمساجد
التي فيها حيث عتبت الضمان فيها على اهل الحلة والملاك على الاختلاف
الذي بينا انها محمولة على اهلها وانما اهل الحقة وفي المتن
اذا وجد قتل في صبي من السوق فان كان اهل ذلك الصبي
يسوتون في حوائجهم فذية القتل عليهم وان كانا لا ييسوتون فيها

فالدنية على الذرية لهم ملك الخواصين ولو وجد في المشرك قدس على بيت المال
عندها وعند أبي يوسف على أهل وهي سنية على شدة السكان والملك
قال رحمه الله وهو دلو به بريء أو وسط الشرائع لأن الفوات ليس في يد
أحد ولا في ملك أحد إلا أن يبروه الماء بخلاف ما إذا كان النهر صغيرا بحيث
يستحق به الشفعة حيث يكون فيها على أهل لبيتهم بدهم عليه ولذا البرية
لا بد لحدي فيها ولو ملك فهدر ما وجد فيها من التملك حتى لو كانت البرية مملوكة
لمحدود كانت قريبة من البرية بحيث يسمع منه الصوت بحيث على الملك وعلى
أهل القرية ما بينا وذكر الكرخي وشيخ الإسلام أن أهل القرية إذا كان موضع
انبعاث ما بينه وبين القرية على الدية في بيت المال لم يدرى أيدي المسلمين خلاف
ما إذا كان موضع انبعاثه في دار الحرب لم يدرى أن يكون قتل أهل الحرب
فهذا **قال رحمه الله** ولو عتسما بالشاي على قريب القوي لو كان القتل
محتسما في شاي القوي فعلى قريب القوي من ذلك الموضع لا الشاي في إيهام
ليست منه وبورون ذابها فكلوا الحصى بنصر من غيرهم فيكون ضمان
المعتسب عليه لانه لا موضع في الشاي **قال رحمه الله** ودعوى القوي على
أحد من أهل الحلة ليستفي القسامة عنهم وعلى عين منهم وقد ذكرناه
في تشهير والمختلاف فيه والقياس والاستحسان فيه فلا تعيده **قال**
رحم الله وأن التي قوم بالسبوق فالجواب عن قتل على أهل الحلة إلا أن
يدعي الولي على أولئك وعلى عين منهم على التملك بين الظهور والخط عليه
فكون القسامة والدية عليهم إذا أراه الولي بدعوى التملك على أولئك
لظهوره على واحد منهم بعينه في أهل الحلة ولا يثبت على المدعي عليه
اليمين على ما بينا وقوله وعلى عين منهم أن أريد به الواحد من أهل
الحلة يستقيم على قول أبي يوسف لأن أهل الحلة يبرأون بدعوى الولي على
أحد منهم بعينه وهو القسامة وعند أهل البراءة وهو استحسان وقد
بيناه في أوائل الكتاب فلا يستقيم وأن أريد به واحد من الذين التمسوا
بالسبوق يستقيم بالجماع **وقال** أبو جعفر في تشهير العواصم هذا الذي

أهل الحلة

علاء الدين

ألا إذا كانا القريبين أو غيرهما ولين اقتسلا عصبية وإن كانوا مشركين أو
خوارج فلا شيء فيه ويجعل ذلك من أصابة العبد **قال رحمه الله** وإن قال
المستقل قلة زيد حلف بالله ما فعلت ولا عرفته فإلا عين زيد لم
لما اقترن التملك على واحد صار مستثنى عن البين وبني حكم من سواة على ما
يملك عليه ولا يتكلم عليه قول المستقل فإنه لم يدرى بذلك الاستطالة
المحسوسة عن نسبه فلا يتكلم على ما ذكرناه في النهاية هذا قول
محمد وأما على قول أبي يوسف فلا حلف على العمل لانه قد عرف في القاتل واغترت
به فلا حاجة اليه ويحذر رحمه الله يقول يجوز أن تعرف له قاتلا آخر معه
قال رحمه الله وبطل شهادة بعض أهل الحلة على قتل غيره أو واحد منهم
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقيل رحمه الله لا يتكلم على قاتلهم إذا شهدوا
على رجل من غيرهم لأن الولي لما ادعى القتل على غيره يبرأه ليسرخصا
غاية الأمر أن كانوا بعرضه أن يصيبوا واحدا وقد يظن ذلك ما ذكرناه
فلا يمنع من قبول الشهادة بالوجه المحسوس إذا عرك قتل المحسوس
ولأنهم خصا بالبراءة فالتصريح الصادق منهم فلا يتكلم شهداءهم
وأن خروجهم من المحسوس بالوجه إذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم غدر
فأصله أن من صار خصما في حادثة لا يتكلم بشهادته فيها ومن كان نصر
أن يصير خصما ولا يتكلم خصما بعد تملك شهادته وهذا من المصطلات
ستنق عليها غير أنها يجعل أن أهل الحلة من كعرضه أن يصير خصما وهو
يعلم من انتم خصما وعلى هذين الأصلين يخرج لغير المسألة
من جسر الأول الوجه المحسوس إذا أخام عند الحالج ثم عزل لا يتكلم
شهادته والتشريع إذا طلب الشفعة ثم تركه لا يتكلم شهادته بالبيع
ومن جسر الثاني أن الوجه إذا ارتضاها والشفع إذا رطلها وشهدوا
بملك شهادتها ولو ادعى الولي على رجل بعينه من أهل الحلة فشهدوا
من أهلها عليه لم يتكلم شهادتها عليه ولا المحسوس فانه على الحل ٥
والشاهد ينقطع ما عن نفسه كان منها إلى في ذاب عن أبي يوسف

فقتله انسان إلى أهله فيك يوم أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حلف في قوله
أي يوسف رحمه الله وفي قياس قول أبي حنيفة بعض من يدرى بقتل الحلة فوجوده
جرحا في يده لوجوده وجرحا في الحلة لانه هذا يبرأ ولو وجد قاتل في أرض
موت فوفاة أو دابة فوفاة على أرباب معلومة فالقسامة والدية على أربابها
لم تدبره إليهم وأن كانت موفقة على المسجد فهو جرحا لوجوده في المسجد وقد
ذكرنا حله ولو وجد في عشرين منزلا في فلا يدرى أي واحد من هؤلاء قاتل
ويجب فيه جنة أو نسطاط فالقسامة والدية على من يتكلم بها في يده حافي
الدار وإن كان خائفا من أن ينظره فأنوا قولوا قاتل قاتل مستتر في تعالي
التكليم التي وجد فيها التملك لم يدرى أي واحد من هؤلاء قاتل في أماني حلفه
صار إلى المنة بترك الحمار المتكلم في المصالحات فليس له لغيرهم أن
يزعمهم عن ذلك الممان ولو وجد بين التمسكين فعلى قاتلها وأناستوا
فعلهم ما إذا وجد بين القريين وبين الحلفين وقال في الهداية أن كان
خارجا من النسطاط فعلى قريب القوي الحلية اعنا لا لند عند عدم الملك
وأن كانوا نزلوا حلة على أهل الحلة حكمهم لم يدرى أي واحد من هؤلاء قاتل
الملك حلة بها بترك حلة واحدة فكون متسوية إليهم فلم يصب عراة ما
وجد خارج الجاني عليهم فلهما وأن كان لأرض مالك يجب على المالك بالجماع
لأنهم شأن فلا يراحمون المالك للقسامة والدية وهذا عند الظاهر
والقوي ولو يوسف بينة وبين الحلة أو الدار أن القاتل نزلوا في لانتال
والمرحال لا يبرأ فلا يعتبر بالبرص ورفق خلا في الدار والحلة فانه ٥
سئلوا في البرص فلا يبرأ من عتابة وأن كانوا لواء عدهم فلا قسامة
ولديه لأن الظاهر أن قاتلهم والله سبحانه وتعالى علم بالصواب
باب العقاب **قال رحمه الله** في جمع معتلة وهي الدية إلى المقاتل جمع معتلة بالهمز والمعتلة الدية
وتسمى معتلة لأنها معتلة لولا ما كان لشك أي شيلة بنا معتلة المعين
عتلا أي شدة بالعقاب وجه العتلة لانه يبعه عن العتاج **قال رحمه الله**

باب العقاب **قال رحمه الله**

علاء الدين

ذكرناها من قبل ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه قدس على عاقلة ورثته
عند أبي حنيفة **قال** لا شيء فيه لانه الدار به يدرى حين وجد الجرح فيكون دابة
قتل نفسه فيكون هدرًا ولأن القسامة إنما يجب بناء على ظهور القاتل في
ملكه وهذا لا يدخل في الدية من مات قبل ذلك وحال الظهور والقتل الدار
للو رتو فتح على عاقلة بخلاف المالك إذا وجد قتيلا في دار نفسه لم
الدار به مله حكا وقت ظهور القاتل فصار دابة قتل نفسه وهذا دمة
وهذا لأن مله باعتبار عقوبة الذابته وهو باق بعد موته فيبقى ملكه لذلك
ولو أن رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث وجد أحدهما قد بوجأ قال أبو
يوسف يضمن لأخو الدية **قال** لا يضمن لأنه لا يضمن له قتل نفسه ويجعل
أنه مله لأخوه فلا يضمن بالشك ولا يبرأ من الظاهر أن الإنسان لا
يتكلم نفسه فكان توهم ذلك ساقطا فصا إذا وجد في حلة ولو وجد
قتله في قرية لم يبرأ في حنة وعمل القسامة عليها ويبرر على ٥
اليمان والدية على عاقلة **وقال** أبو يوسف القسامة أيضا على العاقلة
لأن القسامة لا تحل إلا على من كان من أهل القرية وهي ليست من أهلها
فأشبهت للصبى ولها أن القسامة لغير التهمة وتهمة القاتل من المرأة تحت
ثم قال المتأخرون من أصحابنا أن المرأة تدخل مع العاقلة في القتل لأنها ٥
انزلها قاتلة فتشارك العاقلة فيجب عليها وهو اختيار الظاهر وهو
المصحح فانه إذا ماشرت القاتل بنفسها ومن جرح في قبلة فتكلى إلى
أهل فقات من تلك الجراحة فان كان صاحب فقات حتى مات فالدية
والقسامة على تلك القيلة عند أبي حنيفة رحمه الله **وقال** أبو يوسف
لخصا في ولا قسامة لأن ما حصل في تلك القيلة ما دون النفس فلا
قسامة فيه فصا إذا أريد صاحب فقات وله أن الجرح إذا انفصل
به الموت صار قتيلا ولهذا وجب التصاص في القتل والدية في الخطا فان
لم يزل صاحب فقات ضاقت الموت اليه والفقلا لم يجهل أن يكون
الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو أن رجلا معه جرح بر وقى

علاء الدين

حلاوية وجبت بنفس السبل على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يتقبلون المعتل
وهي الدية بينا لم تكن المعتل اعطيت دية وعملت عن التاتل اي
اديت عنه ما لم يرد من الدية وقد ذكرنا الدية وانواعها في حاب الديان
واما وجوبها على العاقلة فالاصل فيه ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قضي بدية المرأة المعتولة ودية حبيبها على عصبه العاقلة فتا ابو القاتل
المتنعي عليه ما يرسوا لو لم يكت اعلم من صاحبه ولا شربك ولا شرب
ولا اصل قتل ذل بطل فتا عليه السلام هذا من الهان ولا من النفس
محتومة فلا وجه الى اهدارها ولا احباب العتوبه على الخطي لانه معدوره
سرفوع عنه الخطا وفي الجاني لكل عليه عتوبه عليه لما فيه من اهان
واستصالة فيض البوا القاتلة عتبتا للثغيف وانما هو المخص بالخص اليه
لانه انما يتصور في الحزن اذ يرد فيه لان القاتل ان الانسان انما يجزى
افعاله اذ ان قويا فذا فذا لم يبالى باحد وتلك القوة تحصل باصا
غائبا وهم اخطا واصبرهم لانهما سبب لقدام على التعدي فتصراها
عن جنطه فذا في اولي البوا القاتلة وقوله حل دية وجبت بنفس السبل
بها عاتيل مالا بالصلح والشهيم لان البعد العدل جب العتوبه
فلا يستحق الثغيف فلا يتقبل عنه القاتل **قال رحمه الله** وهي اهل الديوان
انما قالوا فيهم بوخذ من عطاياهم في ثلاث سنين واهل الديوان اهل
الزيارات وهم الجيش الذين تلبت اسابهم في الديوان وهذا عندنا وقال
الشافعي رحمه الله على اهل الضريبة ما روي ان ذلك اليام عمر رضي
الله عنه ولا يبع بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيني على ما كان ولا نهاجله
فالا قاريا بها كالارث والنفقات ولنا قضيه عمر رضي الله عنه فانه لما
دون الدواوين جعل الدية على اهل الديوان محتصرين الصاير من غيرهم
وليس ذلك بنسخ بل هو تنقيح معنى لان القتل كان على اهل النصرة
وتلكات بانواع بالحلف والولاء والعدو هو ان بعد الرجل من قله وفي
عمر رضي الله عنه فذا صارت بالديوان فجعلها على اهلها اتباعا للنهي

وهذا ما

وهذا ما لو كان اليوم قولا يتا صدون بالحرف فقاتله اهل الضريبة وان كانوا
بالحلف فاهله والدية صلبة كما قال ابن الجاني فقاتله هو القاتل او من جانيها
في اصول الاموال لانه اخذ وتلقا القاتل والقتيل والتدبير ثلاث سنين
سروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعك عن عمر رضي الله عنه ولان المحدثين
القطا للثغيف وهو يخرج في كل سنة مرة واحدة **قال رحمه الله** فان خرجت
العطايا في اكثر من ثلاث اوقال اخذت بجحصول المقصود لانه المقصود للثغيف
وقد حصل وهذا اذا كانت العطايا للسنين المستقبلة بعد الفصل في الوجبت
في السنين الماضية قبل الفصل بالدية ثم خرجت بعد الفصل بوخذ من امان
الوجوب بالقتل ولو خرجت عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة
بوخذ من امان الدية لانه بعد الوجوب اذ الوجوب بالقتل وقد حصل المقصود
بذلك وهو الثغيف واذا كان الواجب تلك الدية او اقل جبت في سنة واحدة
الترجيح سنين الى عام الثلاثين اذ ان الشبهة الى تمام الدية جبت في
ثلاث سنين لان جميع الدية في ثلاث سنين فيكون كل ثلثية سنة ضرورة
والواجب على القاتل ان الواجب على العاقلة حتى جبت في ثلاث سنين وذلك مثل
الاب اذا قتل ابنة عذرا او انقلب المتصاص بالشبهة ساكنا قال الشافعي رحمه الله
وجب على القاتل ان يكون خالا لا ابا والناجيل للثغيف ليجل العاقلة فلا يتقبل
بم الجدا المحض ولان النكاح با انا الجاني لا ينافي بالنفس لعدم الممانعة
بين النفس والمال والشروع ورد به اذ اذ اخطا فلا يتعداه فيجب موجلا
ولو من عتبه وجلا واجدا خطا يعني عاقلة حل واحدهم عشر الدية في
ثلاث سنين اعتبارا للجزء بالحل فيوجب حل جدي من اجزاء ثلاث سنين
اول المدة يعني من قضي القضا بالدية لانه الواجب المصل هو الدية والنقل
الى التهمة بالقضا فيعتبر ابتداء المدة من وقت تظهيره ولا المعو ورفان
فيتم لا يثبت قبل القضا وانما جبت بالقضا فتعتبر قيمته من ذلك الوقت
قال رحمه الله وان لم يكن دينا فقاتله فقاتله فقاتله فقاتله فقاتله
وهي المعتبره في الباب **قال رحمه الله** وبستم عليهم في ثلاث سنين

وهذا ما

بوخذ من حل في كل سنة المذموم اودهم وثلاث لم يزد على حل واحد من
الدية في ثلاث سنين على رعيه وذكر النضر وري بذا الواجد على رعيه
دراهم في كل سنة وبستم منها والاول اصح فان جحد الله نص على انه لا
يزاد على حل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة اربعة فلا بوخذ
من حل واحد في كل سنة المذموم اودهم وثلاث جازا لانهما لم ينعى الثغيف بلقا
قيم ولو اخذ منه في كل سنة اربعة يكون في ثلاث سنين اثني عشر ذرا فخرج من
حد الثغيف ليبلغ عيده للزيب **قال رحمه الله** فان لم تنفع القبيلة لذلك
ضم اليهم اقرب القبائل لتا على ترتيب العصاات ليتفق معنى الثغيف
واختلوا في ابا القاتل وابا ينعى بخل بخلون لشهيم وقيل لا بدخلون لان
الضم لنسب الحج حتى لا يصب حل واحد منهم القوم اربعة وهذا المعنى انما
يقتضي عند الكثرة والابا والابا لا يكشرون قالوا هذا في حق العرب لانهم
خطوا الناس بها فكان اجابة على اقرب القبائل واما العلم فتصعبا
انسابهم فلا يبين ذلك في ختم فاذا لم يبين فتدائلوا فيه فتا بعضهم يعتبر
المجال والقري لا قرب فالقرب وقال بعضهم يجب الباق في ما لا الجاني
وعلى هذا اكل الرايا شاذ الرتبسج لذلك اهل رايهم ضم اليهم اقرب الزايات
اذا فاتهم نصرة اذ احوزهم اسر لا قرب فالقرب ينوص ذلك المان لانه
هو العالم به وهذا عندنا وعند الشافعي على حل واحد نصف دينار
قيسوي بين الحل لانه صلبه يعتبر بالزكوة وادناها ذلك لان خمسة دراهم
عند نصف دينار واحد سركه اخطر رتبسج الزكوة الا ترى انه لا بوخذ من
اصل المار فينبص منها ثغيفا الزادة الثغيف ولو كانت عاقلة اصحاب
الزوت ينعى بالدية في اراهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث لان
الزوت في حقهم بمنزلة العطايا فاقضيتاها اذ حل من اجله من مال المار
بظن ان كانت اراهم يخرج حل سنة بوخذها اخرج ووق تلك الدية
منزلة العطايا وان كانت تخرج في كل شهر فيجسار وان كانت لهم عطية في
كل سنة واراق في كل شهر فرضت الدية في المعطية دون المورقات

لما اكل

لان المخذ من المعطية اصل من المورقات خلف فلا يعتبر الخلف مع الاصل
ولان المخذ من المعطية اسير لهما والمخذ من المورقات يودي الى المضار اربهم
المورقات لاختيار الوقت فينصرفون بالمواظبة والمعطية ليوامون تلقين
في الديوان فابين الصرة فينصرفون بالمواظبة **قال رحمه الله** والقاتل
واحد من ابي واحد من العاقلة لانه هو القاتل فلا يتعدى لاجل وجوبه ولا اخذ
غيره ويرى قال الشافعي رحمه الله يجب على القاتل شي من الدية لانه معدو
ولما لم يجب عليه الحل فلهذا البعض اذ الجزء لاجل لانه الحل فانا اجاب
الحل ابحاث به وكذلك انا بالبعض ولا نهاجب للضرة وهو ينعى
نفسه مثل ما ينعى غيره بلا مشقة فكان اولا واجاب عليه فاذا كان الخطي
معدو قال البري نذاولي قال الله تعالى **واذا قاتلوا فقاتلوا** **وقد اورد في**
وعدم وجوب الحل لاني وجوب البعض الا ترى ان حل واحد من العواقل
لم يجب عليه الحل ومع هذا يجب عليه البعض فظهر بذلك ان اعتبار الجدي
بالحل بالحل **قال رحمه الله** وعاقلة المعتق قبيلة مولاة لم نصرتهم
واسمع نبي عنها بويد ذلك قوله عليه السلام مولاة العوم منهم **قال رحمه الله**
ويعدل عن مولاة المولاة مولاة وقبيلته ومولى المولاة هو الحل فيعدل
عن مولاة الذي عاقده وعاقلة مولاة وهو المراء يقول مولاة قبيلة اي
قبيلة مولاة الذي عاقده لان العرب يتناسروا فاشبه وكذا العاقلة
وفي خلافا لشافعي وقد ذكرناه في المولاة **قال رحمه الله** ولا يعتك عاقلة
جانية القيد والعقد ولما لم يزلها لصلح واعترافا لما دونها لانه لا يتناصر
بالقيد والقرار والصلح بالزمان العاقلة لتصور ولانهم عنهم **قال**
لان يصد قوه في المقرار لان الشد من اقرارهم فيلزم بهم اقرارهم لان
لم يزلها على انفسهم والامتناع كان لهم وقد زالك وانتمر البينة لان
ثابت بالبينة كالمشاهد لانها كالمشاهدة وانما البينة هنا مع
المقرار وان كانت لا تسمع معه لانها ثابت ما ليس ثابت باقرار المدعا
عليه وهو الوجوب على العاقلة ثم ثابت بالقرار جدي موجلا وثابت

لما اكل

بالصلح جح حالي اذا اشتد التاجيل في الصلح وقد عرف في موضعه
ولو اقر بالصلح خطأ فلم يرتفعوا الى الحاكم الا بعد سنين فنفى عليهم بالدين
في مال في ثلاث سنين كما نزل المدة من يوم يقضي عليه لان التاجيل من
وتشال النصارى في القائل بالدين فكذا في الثابت بالافزار بل اولي له اصغ
فولتصا والقاتل ولله المستول على ان قاضي بلد لدا فقي بالدين على
عاقلة بالدين ولدينها العاقلة فلا شئ على العاقلة ان تصاد فمالا يكون
هجه عليهم ولم يكن عليهم شئ في مال الولى بالدين تصاد فيما فتورت على
العاقلة بالقتل وتصاد فيما هجه في جنة فمالا يكون له الا حجة علق
الولى جح جميع الدين على المشرك لم يوجد التصديق من الولي
بالنصارى بالدين على العاقلة وقد وجد هنا فافترقا **قال رحمه الله** وان
جنى حرم على عبد خطا في علي عاقلة يعني اذا قتله لانا العاقلة لا يتحمل
اطراف العبد وقال الناصبي لا يتحمل النفس ايضا بل يجب في مال القاتل
لانه بدل الماله في الحديث لا يتحمل العاقلة عدا ولا عيدا ولنا انه
ادى فتحمل العاقلة طمحو وهذا الما يجب بتسلية وهي بدل الاذي
لان الماله على ما بينه من قبل فكل على العاقلة خلاف ما ذر النفس
لانه يتكلم به بتلك الاموال والمراد بالحديث جنايته اي لا يتحمل العاقلة
جناية عدا ولا جناية عبيد ونحن ننوكل به لان جنايته توجب دفعه لانا
ان يدينه المولى فالاصحابنا يعمون الله ليس على النصارى والذين من لحظ
في الدين عتل لعل عن رضائهم لا يتحمل مع العواقل صبي وامرأة
ولا العتلا فانجب على اهل النصارى لقرهم سرائرهم والناس لم يتناصروا
بالصبيان والنصارى ولهذا لم يوضع عليهم ما هو خلف عن النصارى وهو
الحريم وعلى هذا لو كان القاتل صبي او امرأة لاشى عليه من الدين عدا
الرجل لان وجوبه جزء من الدين على القاتل باعتبار ان احد العواقل
لانه ينص نفسه وهذا لا يوجد في النصارى والعرض لها من العطايا المعونة
للنصارى لوجوب ادراج النصارى استغلبوا وسلم لانا في الهداية وهذا

ج

ضريح فاما قتل غيرهما وانا اذا باشر القتل لنفسنا فالصحيح انها باشر وكان
العاقلة ولذا يجوز ان اذ قتل الناصبي لانا العاقلة ولا يتحمل
اهل مصر عن اهل مصر اخذ اذا كان اهل مصر ديوان على حدة لان النصارى
بالدين عن دجود ولو كان باعيا في النصارى في السلي فاهل مصر اقرب
اليهم من اهل مصر اخذ ويتحمل اهل مصر عن اهل مصر او اهل مصر باع
المضي فاهل مصر اخذ منهم امرا استنصرهم فاهل مصر عن اهل مصر باعيا معنى
في القرب والنصرة ومن كان منزله بالنصرة وبوأنه بالكوفة عتل عنه
اهل الكوفة لانه يستنصر باهل ديوانه فاهل مصر عن اهل مصر باعيا
بالدين ان اظهر فلا يظهر مع حكم النصارى بالنصرة والولا وقرب السكنى
والعد والخلف وبعد الدين النصارى النصارى بالنسب على ما بينا وعلى
هذا يخرج لغير من المسائل الماخلة منها اخوان ديوان اهلها بالنصرة ودبو ان
الاخير بالكوفة لا يتحمل اهلها عن صاحبها وانا يتحمل عنه اهل ديوانه
ومن جنى جناية من اهل النصارى وليس له في اهل ديوان عطا واهل النصارى
انهم ليسوا بتسكنه وتكلمه اهل مصر عن اهل ديوان من ذلك المصطفى
بشروط ان يكون بينه وبين اهل ديوان قربة لان ديوانهم الذين يدبون
عن اهل مصر ويتنصرون بنصرتهم ويدعون عنهم ولا يحسون بالنصرة
اهل العطا فقط بل يصرون اهل مصر لهم وقيل اذا الركونا قريبا له
لا يتعلمونه وانا يتعلمونه اذا كانا قريبا له ولله الباقى اقرب منهم تسكن
الوجوب بحكم القرب واهل مصر تسكن مكانا فكانت القردة على النصارى
لهم وصار ينظر سلك القينة المتطوعة من النصارى ولو كان النصارى
المصر تسكن له فيد يتعلمه اهل مصر عن اهل العطا ولا يصرون من
لا تسكن له فيم كما ان اهل النصارى لا يتعلمون عن اهل مصر النصارى منهم لانه
لا يتنصرون بهم وان كان اهل النصارى عواقل معروفة يتعلمون بها
فقتل احدى قتل فدينه على عاقلة منزله المسكن لانه النصارى اهلها
المسلمة في المعاملة لا سيما في المعاني العاجية عن الاضرار ومعنى

بالهداية لا يتحمل عنهم خلاف ما اذا كان قوم من اهل النصارى قضي عليهم بالدين
في احوالهم في ثلاث سنين ثم جعلهم الامام في العطا تحت نصير الدين في عطايم
ولو كان قضي نهاية اول سنة لانه ليس بمصر النصارى الاول لانه قضي بها في
اموالهم وعطا وهو اموالهم غير ان الدين ينفي من اموال اموال اموال واما اذا
ين العطا ابسوا اصاروا من اهل العطا الما اذا الركن مال العطا ومن
جنس ما قضي به عليهم بان كان القضا بالمال والعطا داه فحينئذ لا يتحمل
الى الداه ابا داه من اهل النصارى الاول لكن ينفي الما من مال
العطا بان يستنصر بولته ابسوا فالصالحا وناهم ان القاتل اذا
اركن له عاقلة فالدين في بيت الماله اذا كان القاتل مسكنا من جماعة المسلمين
فاهل مصر وليس بعضهم اخص من بعض بذلك ولهذا اذا مات
كان ميراثه لبيت المال لانا ميراثه من الغنم بلزم بيت المال عن
ابى حنيفة وقاية شاذة انها تجب في مال ووجهها ان الاصل ان الدين
يجب على الجاني وهو القاتل لانه بدل المثل والامان من الامان العاقلة
تحملا فحينئذ لا يتحمل على ما عرف فاذا الركن له عاقلة عاد الحكم الى الاصل
وابن الملاعة يقتله عاقلة اسم لان نسبته ثابت بها واما لو اذ اغتالوا
عنه ادعاه الما رجعت عاقلة الاما ادت على عاقلة الما في ثلاث
سنين من يوم قضي لهم بالدينوع عليهم لانه بينا الدين كانت واجبه عليهم
لانه بالاداسطرح ان النسب كان ثابتا من الاصل فتقوم الما تحملا
ما كان واجبا على قوم الما فيرجعون بها عليهم لانه مقتطرون في ذلك
ولذا اذا مات الما عن قاتل ولد له وسلم فله ميراثه حتى
جنىته وعتل عنه قوم اموم ادت العاقلة يرجع عاقلة الما على عاقلة
الاب لانه عند ادائه بدل الكاينة يتحمل لانه الى قوم اموم من وقت
ثبتت الحوبة للاب وهو اخو جدي من اخو جانيته فحين ان قوم الما
عتلوا عنه فيرجعون عليهم ولذلك رجلا استصحبنا بقتل رجل فقتله
فصمت عاقلة الصبي للدين رجعت بها على عاقلة الما لان الما

النصارى موجود في جهنم وان لم يكن له عاقلة معروفة فدينه في مال في ثلاث
سنين من يوم يقضي به عليهم كما في المسئلة لما بينا ان الوجوب على القاتل
وانما يتحمل عنه الى العاقلة لو وجدت فاذا لم توجد بقي عليه ميراثه مسلمين
تاجير في دوا الحوب قتل احدى اصحابه ينفي بالدين في مال لانا اهل
دا الاسلام لا يتعلمون عنه لان نكته من الما ليس بنصرتهم ولا يتعلمون
عن مسلم ولا مسلم عن كافى لغيرهم النصارى والناصريون فيما بينهم وان
احتلت بلهم لان الكفر طهارة واحدة فالواحد اذا الركن الما اذ اتهم
ظاهره اما اذا كانت طاهرة باليهود والنصارى ينبغي ان لا يتحمل بعضهم
بعضا وهذا عند ابي يوسف رحمه الله لا ينطاع النصارى بينهم ولو كان
القاتل من اهل الكوفة وله عطا وحول ديوانه الى البصرة ثم وقع الى
الناصري فانه ينفي بالدين على عاقلة من اهل البصرة وقال زفر رحمه الله
ينفي على عاقلة من الكوفة وهو رواية عني يوسف رحمه الله لا الوجوب
هو الجانية وقد عتقت وعاقلة اهل الكوفة فصارت اذا حول بعد النصارى
ولنا ان الدين انما يجب بالنصارى على ما ذكرنا ان الواجب هو المثل والنصارى
يتحمل الما لانا لو اذ الوجوب على القاتل ويتحمل عنه العاقلة فاذا كان
لذلك يتحمل عنه من يكون عاقلة عند النصارى بخلاف ما اذا حول بعد
النصارى لان الوجوب قد تنصروا بالنصارى فلا يتحمل بعد ذلك للبحر
القاتل تخرج من عطا به بالبرية لانها تخرج من العطا وعطاوه بالبرية
خلاف ما اذا قتل العاقلة بعد النصارى عليم حيث ينفي عنهم القاتل
في السبب لان في التنازل الحكم الاول فلا يجوز عاقل وفي الصم تلتش
المخجلين فيما قضي به عليهم فكان فيهم تنصير الحكم الاول لا يطاله وعلى هذا
لو كان القاتل مسكنا بالوقت وليس له عطا فلم ينفي عنهم حتى استولى
البصرة قضي على اهل البصرة بالدين ولو كان قضي بها على اهل الكوفة
فلم يتحمل عنهم ولذا الكوفي اذا الحق بالدين بعد التنازل فكل قضا
الناصري ينفي بالدين على اهل ديوان وبعد النصارى على عاقلة

بالدين

ثبت باليقين وفي حال الامران بان ثبت باقراره وفي ثلاث سنين من يوم
يقضي بها على الامران وعلى عاقلة لا ذرية تحت سؤلة بطريق التيسير
عليهم بهذا الرجوع بها تحتها للمائة ثم سأل المأفل من هذا الجنس
لشهر وأجوبتها بحملة والطاير الذي يرد على جنس المأفل ان يقال
ان حال الثالوثان سأل حكا بسبب حاويف فاستدلوا الى ذلك لم يثبت
جنايته على الاولي قضى بها او لم يقضى وذلك لان الولد المولود بين حق
وعقد اذا جازي في اعتن الاب بحولم الولد الى قومه ولا يجوز للحاينة
عن عاقلة الام قضى بها او لم يقضى وذلك لان الولد هذا الكلام سأل في اعتن
ابوه ثم وقع فيها انسان يقضي بالدية على عاقلة الام لان الجبر قاطع
المرئمان العبد اذا جازي في الطريق قاطع سؤله ثم وقع فيها انسان
فالصالح على التايي ولو اعنته سؤله بعد الحنود لم يجهه ثم وقع فيها انسان
كان الصالح على التايي لما ذكرنا ومن نظيره حق في السلم وذلك لان الجاني
ثم اعتن ابوه بحولم ولا ذرية ولا عاقلة اقوي وجنايته على عاقلة من
والامه لان العبرة لو قضا الحاية ونحو ذلك لا بسبب حاويف فلا يقضي
حق تلك الحاية فلا تبدل وان لم يبدل حال الثالوثان ولان نظره
حكا حكا خفية فيه عتلت الحاية الى الاخوي وقع التصديق او لم يقع
وذلك مثل دعوة ولولا الملائكة ولولا المكاتب اذا كانت الحيات عن دفا
واسر التجل الصبي الحاية ولو لم يبدل حال الجاني ولم يظهر فيه
الحالة الخفية ولان العاقلة تبدل كان الاعتبار في ذلك الوقت القضاء
لا غير فان قضى بها على الاولي ثم تبدل الى الثانية والاقضى بها على
الثانية وذلك شأن يكون من ديوان اهل الكوفة ثم جعل من ديوان
اهل البصرة وان لم يكن فيه شيء مما ذكرنا ولان الحاية عاقلة زيادة او
نقصان اشترطوا في حكم الحاية قبل القضاء وبعد القضاء فاشق اذ اذ
فراكم هذا الفصل وتامل فيه المنة يخرج المسائل ودخل واقعة
من التصديق والاصداق الى صلحها والله الهادي الى الرشاد وهو

الوفى

الوفى للعبد لشرح صدورهم للسداد **كتاب الوصايا**
الوصايا طلب شي من غيره ليعقله على غيب منه حال حياته وبعد
وفاته وفي الشرع ما ذكره في الوصية فتاها الوصية تلك مضاف
الى ما بعد الموت يعني بطريق الشرع سؤالا عن ما يمنع
قال رحمه الله وهي وصية الواصية شخصية هذا اذا لم يكن عليه
حق سيقن لله وان كان عليه حق سيقن لله بالزوجة والوصية
او الحج والصلوة التي فرط في ذنوبه واجبة واليأس بان اجازها لم يملك
مضاف الى حاله والملك والوصية الى حاله فيما سأل فان ملكك
عدا ان باطلا فبذلك او لم يملك ان الشارع اجازها الحاية الناس بها
لان الانسان معذور وبأمله مستصحب في علمه فاذا عرض له غايض وخاف
الهلاك يحتاج الى تلاف في ساقاته من التخصيص بالعلم على وجوه معتق
ما كان يحتاج يحصل منه صوره المالى ولو اتسع الوقت والحاجة الى
الاستماع بوضوح في حاجته الحالى فشرع ما الشارع فحينئذ جعل
وعلا من القول الصالح ومثله الاجارة لم تجز قياسا لما فيها من اضاف
تلك المتافع الى ما بعد يستقل من الزمان واجازها الشارع للضرورة
وتدسنى الملك بعد الموت باعتبار الحاجة جازي في قدر الحين والذين
وقد نطق بها الحاب وهو قوله تعالى **من بعد وصية يوصي بها**
والسنة وهو قوله عليه السلام ان الله تصدق عليكم ثلث امور اكبر
عنده فانيكم زبادة في حسناتكم ليعملوا لكم زيادة في اعمالكم وعليه
اجماع الامم في دفع الوصية للاجنبي بالثلث في غير اجازة الوارث
ولا تجوز ما زاد على الثلث ما دوى عن سعيد بن جابر وقاسمه قال
جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في من وقع اشتدني فتك
بارسول الله قد بلغني من الوصية ما ترى وانا ذوال مال ولا يرثي الا انه
لي انا تصدق بثلثي مالي قال لا قال ثلث قال لشرط يا رسول الله قال
لا قال ثلث قال ثلث قال ثلث قال ثلث لشرط ان تندر وتترك

الوفى

اغنيا خبرك من ان تدعى عالة يتلذذون الفاس ولا حق الورثة تعلق
بالوفاة فساد سبيل الذرة الى الهم وهو استغناء عن المال ان الشارع
لم يظفر في حق الاجاب بعد الثالث لئلا يرد في نفسه والظهور في
حق الورثة لان الظاهر ان لا يتصدق بغير علمهم غورا عما بين لهم من
الثاني بالثاني وقلة في الحد يشانه عليه السلام قال الحيف في
الوصية من الجوارح وفسره في الزيادة على الثلث والوصية للورثة
قال رحمه الله ولا يصح ما زاد على الثلث ولا الثالوث واثارته ان لا يجوز الوصية
انما الاول قلنا بينا واما الثاني فلو لم يملك عليه السلام لا وصية لثالث وهو
باطل في سؤالا لثالث لما شجرة عدلان او خطأ جلا في السبب لان
السبب ليس بمتعل بغيره فلا يتا ولا ولاية استعمل ما اخوة الله
في حق الوصية كالميراث سواء اوصى له قبل التل ثم قلنا اوصى له بعد
الجرح لطلاق ما روي واما ان لا يملك الوصية عليه السلام انما اعطى
حذا في حق حجة فلا وصية لوارث لان البقعة ياذي باعبار البقعة
فعل جوب في طبيعة التجر وطنة حيف بالحدس الذي روي له ونعمه
لونه وانما اوصى وارث وقت الموت لوقت الوصية لانه يملك مضاف
الى ما بعد الموت فيعتد وقت التملك حتى لا اوصى له وهو وارث ثم
ولذلك ان وصية الوصية الاخ وتعلق الوصية لغيره وله ابن ومات
الاب قبل موت الوصي طلعت الوصية الاخ لما ذكرنا والهة والصدقة
من الوصية لوارثه في هذا نظر الوصية لانه وصية حكا حتى يعتد من
الثلث وانما الميراث من الوارث على عكسه فيعتد كونه وارثا او غير
وارثا عند اقراره بانه يوصى في الحال فيعتد بحاله في ذلك الوقت
حتى لو اقر لشخص وهو ليس بوارث لاجاز الاقرار له وان صار وارثا
لم يبعد ذلك ولكن شرطه ان يكون وارثا بسبب حاويف بعد الاقرار
حتى لو اقر بانه وهو عبد لم يعتن قبل موت الاب جاز اقراره لان
ارثه بسبب حاويف بعد الاقرار وهو الحويرة ولان اقراره لولده وهو

ج

احصى عنه ولذا الوارث لا يجنبه ثم تروى جها ليطول اقراره لها واما اذا ورث
يسبب قائم عند الاقرار لا يصح اقراره لغيره المحجب بانه ما شانه وقوله
ان لم يرث الورثة راجع الى الثلاثة المذكورة الوصية بما زاد على الثلث
والثالث وللوارث ان الاستماع في الدلالة فيجب بان جازيهم الا ان يولى ما
يروي عن بن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا تجوز وصية لوارث
الان تشا الورثة وعن غور بن شعيب عن ابنه عن جده انه عليه السلام
قال لا وصية لوارث الا ان تجزها الورثة وعمر وبشرط ان يكون المحجب
من اهل الشرع بان يكون بالغا عاقلا وان اجاز البعض دون البعض
يجوز على المحجب بشرطه دون غيره ولو طبعه على نفسه لا على غيره
ولا يعتد بان جازيهم في حال حياته لانها قبل ثبوت الحق اذا لم يثبت لهم
بالموت فكان لهم ان يراجعوا عن الاجارة بعد موت الموصي وبرد وانك
الاجارة لانها وقعت سابقة لعدم مصادفها الحال دخل ساقط
في نفسه محتمل سلاشي فكان لهم ان يردوه بعد موت الموصي ولا
ينال ليد يكون تلك الاجارة سابقة مع ثبوت حق الورثة في ما لم ين
اول ما عرض به دليل منه من التصرف لهم في ذلك الثبوت على سبيل
التوقف فاذا مات الموصي ان حكمه بان ثابثا من اول المرض وان الاجارة
صادقت عليها استنادا وحكمهم الى اول المرض فصار اجازتهم بعد موته
لاننا نسل الاستناد انما يظهر في حق الايام فاجازتهم حين وقعت في حياته
وقعت باطله وما وقع باطلا لم يكون فانما ينسحب فلا يظهر حجة الاستناد
ولان حقيقته الملك للورثة ثبت عند الموت وقلة ثبت في الحق
فلا يستند من حل وجه لا تملك الحق حقيقته قبل موته وهذا المتصور
لوجود المانع وهو ملك الموصي حقيقته فاذا ارشتموصي حتى جازي حاله
لا حقيقته والرضا يطلن ذلك الحق لا يكون رضا يطلن حقيقته الملك
الذي جازيهم بعد موته بخلاف ما اذا اجازها بعد موته حيث لا
يكون لهم ان يرجعوا عنه لانها وقعت بعد ثبوت الملك حقيقته فلم يثم

ج

أَصَحَّتْ الْإِجَارَةُ بَعْدَ مَوْتِ بَيْتِكُمْ الْإِجَارَةُ لِمَنْ قَبْلَ الْوَصِيِّ عِنْدَ نَاحِيَةِ جَبْرِ الدَّارِ
عَلَى التَّسْلِيمِ وَلَوْ أَنَّ عِدًّا فِي حَرْصِهِ وَكَامَلَ لِلْغِيَرَةِ وَأَجَارَ الْوَرِثَةَ الْعَتِ
قًا لَوَاطِلَةُ الْبَيْتِ وَلَوْ أَنَّ الْوَارِثَ شَرَى بِأَجَارَتِهِ الْمَوْرَثَ وَكَامَلَ لَهُ
غَيْرُهَا فَأَصَحَّتْ بِهَا الْوَصِيَّةُ فَإِنَّا وَالْوَارِثُ وَهَذَا الرَّجُلُ الْوَصِيَّةُ لَا يَطْلُبُ بِهَا
وَقَالَ الْفَخْرُ فِي حَرْصِهِ عَلَى الْمَوْصِي لَمْ يَنْجِهِهُ الْجَبْرِ حَتَّى لَا يَجِدَ عَلَى التَّسْلِيمِ
عِنْدَهُ وَيَلُونَ لَنَا الْوَارِثُ فِي سَبِيلِ الْعَتِ وَيَنْشُدُ الْبَيْتَ لِأَنَّ الْبَيْتَ لِحَقِّ
لَهُ الْإِذْنُ الْبَيْتَ وَهَذَا الْمَسْنُودُ وَصِيَّتُهُ مَا زَادَ عَلَى الْبَيْتِ وَيَطْلُبُهَا الْوَارِثُ
فَيَكُونُ الْوَارِثُ عَلَى الْبَيْتِ بِمَا لِلْوَارِثِ حَقَّتْهُ فَإِذَا اجْتَابَ سَبِيلًا لَمْ يَنْجِهِهُ
صَرْفُهُ وَلَكِنَّا إِذَا الْوَصِيَّةُ صَدَرَتْ مِنَ الْوَصِيِّ صَادَتْ لِلْإِجَارَةِ وَالْمَالِ
جَمِيعًا لِلْمَوْلُوكِ وَتَمَّتِ الْوَصِيَّةُ بَعْدَ الْمَوْتِ هَبْنِي عَلَى حَكْمِكُمْ وَهَذَا إِذَا
يُحْلَوُهُ وَلَا يَمْلِكُ الْوَارِثُ الْإِنْفَاقَ عَنْ حَاجَتِهِ تَهْنِئَةً وَنَصَافًا يُؤْنَسُ
وَلَا يَمْلِكُ مَا كَانَ شُغْلًا عَاجِئًا مِنْ مَالِهِ فَإِذَا وَصَّى بِأَمْشُوعٍ لَهَا
لَكِنِ الْوَرِثَةُ نَصَتْهَا فَمَا زَادَ عَلَى الْبَيْتِ لَمْ يَنْجِ مِنْ بَطَالِ حَقِّهِمْ فَإِذَا اجْتَابَ
الْوَصِيَّةَ طَهَرَتْهُ لَمْ يَنْجِ مِنْ شَيْءٍ إِلَى حَكْمِهِ وَسَنَطَحْنَهُمْ وَنَدَّ الْعَتِ السَّاقِ
بِالْمَرْثَةِ إِذَا خَارَجَ الرَّاهِنُ وَلَا يَتَّكِلُ الْوَارِثُ شَرِيْفًا بَلَا وَصِيَّتُهُ
مِنْ ثَلَاثَةِ فَلَكَ أَنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ لَمْ يَنْفُكْ اسْتَطَاعَ الْحَقُّ بَعْضُهُ مِنَ الثَّلَاثِ ٥
بِخَارِطَةِ الْعَتِ وَالتَّبَعِ الَّذِي فِيهِ غَايَهُ وَلَيْسَ بِحَاجِلٍ مِنْ حَقَّتِهِ فَلِذَا هَذَا
وَبَرَهُ الْخِلَافُ تَطَهَّرَتْهَا ذِكْرًا فِي مَالِكِ الْوَصِيِّ لَمْ يَنْفُكْ الْقَبْضَ وَعِنْدَهُ
لَمْ يَمْلِكْ وَفِي شَيْخٍ جَمَلَ الْقِسْمَةَ خُفَّ بِجُورِ الْإِجَارَةِ فِيهِ عِنْدَهُ
لَمْ يَجُورْ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْوَصِيَّةُ لِلْمَالِ لَا لِجُورِ الْإِجَارَةِ الْوَرِثَةُ
لَمْ يَنْجِ اسْتِغْنَاءُ الْغَايَةِ وَهِيَ رَاقِبَةٌ وَلَهَا أَنْ اسْتَغْنَاءَ الْحَقِّ الْوَرِثَةُ
بِطَلَبِهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَنَعَ بَطْلَانِ الْوَصِيَّةِ الْوَرِثَةُ وَلَمْ يَصْرُفْهَا الْوَارِثُ
فَلَمْ يَصْرُفْهَا الْحَدِيثُ **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** وَبُيِّنَ الْمَسْلُوكُ الَّذِي فِي الْفَقْهِ
أَيُّ جُورَانِ بَعْضُ الْمَسْلُوكِ الْكَافِرُ وَالْكَافِرُ لِلْمَسْلُوكِ فَلَا قَوْلَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
تَعَالَى اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ فِي يَدَيْهِ لَكُمْ الْوَرِثَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْعَالَمِ

[illegible]

سقى بالغير ولم ينظر له فيه وهذا لان النع من الشرع حال حياته للنظر
لحق يتبع باله وبعد الموت ينجلي النظر فيقدّر ان الوصية المستلزمة
والصبي الموت عنه بعد موتها بالغ ولذا في الوصية وانما ما يتبع
فلا يتبع بالهبة والصدقة وهذا لانها مستأجرة عليه في النع والضار
صانع الشرع انما اعتبر ما يتبع بحكم الحال لا المتري لان طاعة النع وان
تضمن نفعاً في بعض الاحوال وان قوله غير ملزم وتصح وصيته تؤدي
الى التوليد بان قوله ملزم والاشحول علي انه كان قرب العمل بالبلغ
فسمي باقماً وانما هذا لم يستصع عروحي الله عنده وصيته كانت
في القرب او غيرها فيمكن ان وصيته كانت في تجهيزه وذلك جائز عندنا
وهو حق والواب بالشرع علي وزنه فلا يتعين فيها النع ولذا اذا
اوصى ثلث بعد اداك لم يحز تلك الوصية لعدم الاهلية وقت
الباشرة ولذلك اذا قال اداك فثالث في ليلان وصية ملزمة
ليس باهل ليقول ملزم فلا يملكه شجره ولا تعاقباً كما في الطلاق والقاذ
خلاف العبد والمكاتب لان اهليته ما اهلية وانما نفع الحق المولى فيصح
اصنافها الى اقسامه مستوفى حق المولى بان يتولد واحد منهما ان اعتت
فثالث في وصية ليلان واليهما **قال رحمه الله** والمكاتب
اي لانه وصية المكاتب لان الوصية شرع وهو ليس من اهل ثم
علم ان وصية المكاتب ثلاثا اقسام **فسمي** بالملك بالاجماع وهو الوصية
بغير من عيان ماله لانه لا يملك له حقيقة فلا يصح لغيره وصية
عليه غيره ثم ملكه ولو اجازها بعد العتق جازت علي ان الاجازة
انشاء للوصية لان الوصية تصح لمن يملك الاجازة خلاف ما اذا اعتت
عبدته ثم اجاز العتق بعد الحرة بحيث لا يجوز لان العتق لا يجوز لمن
الاجازة **فسمي** يجوز بالاجماع وهذا اذا اوصى الوصية الى ما يملكه
بعد العتق بان قال اذا اعتت فثالث في وصية ليلان او وصية
ثالث في لي لي لعتق قبل الموت باذا وبذل الجارية او غيره ثم

فَصَلِّهِ وَهَذَا الصَّدَقَةُ وَالصَّلَاةُ كَانَ لَهَا أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُهُمَا إِسَاءَةً وَأَجْمَعَ بَيْنَهُمَا
قَالَ الرَّحْمَنُ وَمَلَكَ يَقُولُ أَيْ الْمَوْصِي لَهُ بِكَ بِالنُّكُولِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 وَفِي رِوَايَةٍ بِاللَّهِ بِكَ بِدُونِ النُّكُولِ لَهَا تَخْلُافَةٌ فَلَا يَجْتَازُ فِيهَا إِلَى النُّكُولِ
 بِالْجَوَازِ وَلَئِنْ أَوْتَصِيَهُ أَبَا ثَمَلٍ خَدِيدٌ وَهَذَا بِدُونِ الْمَوْصِي لَهُ بِالْعَبْدِ
 لَا يُوَدُّ عَلَيْهِ وَلَا يَكُنْ أَحَدًا أَبَا ثَمَلٍ بِدُونِ اخْتِيَارِهِ وَتَخْلُافُ الْمِيرَاثُ
 لَهَا تَخْلُافَةٌ حَتَّى يَثْبُتَ هَذِهِ الْأَحْكَامُ ثَبَتَتْ خَيْرًا مِنَ الشَّارِعِ مِنْ غَيْرِ يَقُولُ
 لَوْ لَمْ يَنْصِبْ عَلَيْهِ وَلَا لَمْ يُوْثِقِ الْمَلِكُ بِدُونِ يَقُولُ لَنْصِبَ رِوَايَانِ وَأَصْلُهُ يُعْبِدُ
 أَعْمَى وَذِي أَنْ تَكْتَسِرَهُ أَوْ يَرْبِي يَجْمَعُ فِي ذَاكَ فَاتَّعَبَ عَلَيْهِ نَفْتَهُ الْعَبْدُ
 وَنَتَلَ الْمُدْسُ وَالرَّيْلُ تَعْرِيفًا لِلْمَلِكِ الْغَيْرِ عَنْ يَمَلِكُ **قَالَ الرَّحْمَنُ** إِنْ
 يَمُوتَ الْمَوْصِي لَهُ يَبْعَدُ عَنْ الْمَوْصِي فَلْيَقُولْ فَاتَّعَبَ يَمَلِكُ بِدُونِ النُّكُولِ وَهَذَا
 اسْتِحْسَانٌ وَالنَّيْسَانُ يُقَالُ الرَّصِيفَةُ لِأَنَّهَا إِذَا أُقْبِذَتْ عَلَى
 أَثَابِ الْمَلِكِ بِدُونِ اخْتِيَارِهِ فَصَارَ لِمُوتِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ النُّكُولِ بِعَدَايَةِ
 الْبَايِعِ وَجَدَ اسْتِحْسَانًا أَنَّ الرَّصِيفَةَ مِنْ جَانِبِ الْمَوْصِي قَدْ تَبَيَّنَتْ فَوَافَقَتْ
 طَائِفَةَ الشَّعْبِ مِنْ جِهَتِهِ وَأَمَّا يَتَوَفَّى لِحَقِ الْمَوْصِي لَهُ فَإِذَا مَاتَ دَخَلَ فِي
 يَمَلِكُ حَاجَةُ التَّيَمُّنِ الشُّرُوطُ فِيهِ اخْتِيَارُ الْمُشْتَرِي وَالْبَايِعُ يَمُوتُ مِنْهُ لِحَقِ
 قَبْلِ الْخَانَةِ وَلَئِنْ أَذِنَ الْأَرْضُ لِلتَّيَمُّنِ يَدْخُلُ فِي يَمَلِكُ مِنْ غَيْرِ يَقُولُ اسْتِحْسَانًا
 لِعَدَمِ مَنْ يَلِي عَلَيْهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ **قَالَ الرَّحْمَنُ** وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الْمَدْيُونِ
 أَنَّ الْدَيْنَ يَحْتَاطُ بِهِ لِأَنَّ الدَّيْنَ سَدَمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ أَهْلُ كَيْفٍ وَضَا
 وَالْوَصِيَّةُ بِغَيْرِ الزَّوْجِ تَبَيَّنَ وَبِالزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ قَبْلُ الْكَفَى حَقَّ الْعَتِدِ
 سُدَمَ وَخَالَ الشَّعْبُ مِنَ الْعِلَافَةِ وَغَيْرِهِ فَيَسْتَبْطِ الْمَوْتُ عَلَى مَا عَرَفَ فِي
 مَوْضِعِهِ فَلَوْ أَنَّ الْوَصِيَّةَ بِهَا لَشَرَعَ وَقَالَ عَلَى رِوَايَةِ اللَّهِ عِنْدَ أَنْكَ تَتَرَدَّدُ
 الْوَصِيَّةُ قَبْلَ الدَّيْنِ وَإِنْ رَسُوهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسُدُّ بِالَّذِينَ
قَالَ الرَّحْمَنُ وَالصَّبِيَّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ نَصَحَ وَصِيَّةَ الصَّبِيِّ
 إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الْحَيِّ لِأَنَّ عَرَضَ اللَّهِ عَنْهُ إِجَارَةٌ وَصِيَّةٌ مَأْنَعٌ وَهَذَا الَّذِي
 رَأَاهُ الْحَلَمُ وَلَا فِيهِ نَظَرٌ لَمْ يَحْصِلِ التَّيَمُّنُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ لَمْ يَنْصِبْ

ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْءِ لَنْ تَكُنَّ مَالِدًا وَإِنْ لَمْ يَتَعَنَّ حَتَّى يَمُوتَ وَلَوْ عَن وَفَاءٍ وَطَلَبَ
الْوَصِيَّةَ لَمْ يَلِكْ لَمْ يَخْفِئْهُ لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَى تَبَاتِ الْحَرِيَّةِ لَمْ يَلِمْهُ مُطْلَقًا
وَأَمَّا شَيْءٌ بِطَرِيقِ الصَّرَوحَةِ فَلَا تَطْلُقُهُ فِي حَقِّ تَقَاوُلِ الْوَصِيَّةِ وَتَقَسُّمِهَا فِيهِ
وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ وَصِيٌّ شَيْءًا لِي لِيَلْزَمَ عَن تَقَاوُلِ الْوَصِيَّةِ بِالْجِلْدِ عَدْلًا
خَبِيثٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَدَهَا بَأَيَّةٍ وَهَذَا بَأَى عَلَى الْإِنْسَانِ نَدَى مِلْكٍ خَبِيثٍ
وَهُوَ مَا بَعْدَ الْعَتَنِ وَتَجَارِي وَهُوَ مَا بَعْدَ الْعَتَنِ فَعَدْلًا خَبِيثٌ رَحِمَهُ اللَّهُ سَبِيضٌ
إِلَى الْحَاذِرِ لَمْ يَكُنْ هُوَ الظَّاهِرُ لَمْ يَكُنْ الظَّاهِرُ فَلَمَّا كَانَ عَلَى مَا كَانَ وَالْمُخْلَافِ
يُجَوِّدُ وَالظَّاهِرُ بِتَأْخُذٍ عَلَى الْعَدَمِ فَلَا يَبْصُرُ إِلَّا الْعَطْفَ وَعَدَهَا بِتَعَرُّثٍ
إِلَى الْخَشْيَةِ وَهُوَ مَا يَكُنْ بَعْدَ الْحَرِيَّةِ الْمَطْلُوعَةِ لَمْ يَكُنْ الْعَدْلُ هَذَا الْحَقُّ وَهُوَ
الْوَصِيَّةُ تَضَعُهَا لِتَصْرِفَ مَا وَثَّقَتْهُ وَتَقْضِيهِ فِيهِ بِمَا يَنْبَغِيكَ وَتَبْلُغُ بِهِ مَا
يَنْبَغِي لَهَا إِذَا قَالَ الْحَرُّ لِي عَدْلًا بِشَرِّهِ فَهُوَ يَبْصُرُ إِلَى مَا يَشْتَرِيهِ لِيَنْفَسَ
وَلْيُغِيرَ وَيَقْتَنِي مَا يَشْتَرِيهِ لِيَنْفَسَ وَلَا يَقْبُضُ إِلَّا بِشَرِّهِ وَتَقْلِبُ إِلَيْهِ الْبَيْتَ حَتَّى
إِذَا اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَقْبُضُ هَكَذَا أَدْلَى الْمَسْئَلَةِ فِي الرِّبَاذَةِ قَالَ
الْعَدْلُ الْغَيْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مِثْلَ مَسْئَلَةِ الْبَيْتِ
الْمُدْلُوعَةِ فِي بَابِ الْجَنِّ فِي مِلْكِ الْكَلْبِ وَالْمَادُونِ مِنْ بَابِ الْجَمَاعِ الْكَبِيرِ
وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ لِحَدِّهِ إِذَا أَعْنَتَ قَدْ تَمَلَّكَ مِلْكُكَ فَهُوَ حَرٌّ يَجْعُ وَيَقْتَنِي
إِذَا مَلَكَ عَدْلًا بَعْدَ الْعَتَنِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِلْكُكَ مِلْكُكَ فَهُوَ حَرٌّ فَاتَّقِ مِلْكُكَ
عَدْلًا لَا يَقْبُضُ لَنْ تُولَءَ مِلْكُكَ بِنَا وَلَوْ كَانَ هُوَ غَيْرَ قَابِلٍ وَلَوْ قَالَ لِحَدِّهِ
مِلْكُكَ إِلَى مِلْكِهِ قَابِلٍ فَمَا اسْتَيْبَلَ فَهُوَ حَرٌّ عَدْلًا تَابِلُكَ بَعْدَ الْعَتَنِ لَمْ
يَبْصُرْ إِلَى مِلْكِهِ قَابِلٍ وَهُوَ مَا بَعْدَ الْحَرِيَّةِ وَلا يَقْبُضُ عَدْلًا بِشَرِّهِ رَحِمَهُ
لَمْ يَبْصُرْ إِلَى الْمِلَالِ الظَّاهِرِ وَهُوَ مَا قَبْلَ الْعَتَنِ حَالًا إِذَا قَالَ لِلْمَخْلُوعَةِ
يَنْتَازِعُ فَايِدَ أَنْ تَطْلُقَنَّ عَدْلًا يَجْعُ يَبْصُرُ إِلَى الطَّلَاقِ فِي هَذَا الزَّلَاجِ
الْقَاسِي لَمْ يَكُنْ هُوَ الظَّاهِرُ جَعَلَ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَمَا إِذَا قَالَ قَدْ تَمَلَّكَ
مِلْكُكَ فَمَا اسْتَيْبَلَ وَفِي مَسْئَلَةِ الْوَصِيَّةِ حَقْلٌ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ اسْتَيْبَلَ وَهَذَا
ظَاهِرُهُ نَاقِصٌ وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِحَدِّ قَابِلٍ سَهْمٌ وَرَبَائِبُ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ

والله اعلم بالصواب

وَالْأَمَلُ مَرَّتَيْنِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ فَلَيْتَ يَخْتَلَفَانِ فِي الْجَوَابِ **قَالَ الرَّحْمَنُ**
وَيُفْعَلُ الْوَصِيَّةُ لِلْخَلِيعِ وَبِهِ أَنْ وَلَدَتْ لِأَقْلَمِ مَدِينَةٍ مِنْ وَقْتُ الْوَصِيَّةِ أَمَا الْوَلَدُ
فَلَا نَا الْوَصِيَّةَ اسْتِخْلَافٍ مِنْ وَجْهِ لَمْ يَجْعَلْ خَلِيعَةً فِي بَعْضِ مَالِهِ وَالْجَنِينُ
يُصَلِّحُ خَلِيعَةً فِي الْأَرْضِ فَلِذَا فِي الْوَصِيَّةِ أَذْهَبَ اجْتِزَاءُهَا تَرْتَدُّ بِالرُّدِّ لِمَا فِيهَا
مِنْ عَمَلِ الْمَالِكِ خِلَافَ الْوَصِيَّةِ بِمَا تَكَلَّمَ عَنْهُ وَلَا وَجْهَ لِمَعْدُ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ
شَيْئًا وَلَا يَتَأَنَّ الْوَصِيَّةَ شَرْطُهَا التَّوَلُّوُ وَالْجَنِينُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ فَلَيْتَ يَجْعَلُ
لَمْ يَتَوَلَّ الْوَصِيَّةَ نَسْبَ الْهَيْمَةِ وَنَسْبَ الْبِرَاكَةِ فَلَيْتَ يَجْعَلُهَا بِالْهَيْمَةِ بِشَرْطِ التَّوَلُّوُ
أَذَا امْكُنَ وَالْجَنِينُ بِمَا يَلِيقُ **تَشْتِطُّ** أَذْهُ الرِّبَكُ عَلَا بِالْجَنِينِ وَهَذَا اسْتِخْلَافُ
بَيِّنَاتِ الْمُؤْمِنِ لَمْ يَتَوَلَّ التَّوَلُّوُ وَأَمَّا التَّالِيَانِ وَهُوَ مَا أَذْهَبَ الْخَلِيعَ فَلَا تَجْرِي
فِيهِ الْأَرْضُ فَجَرِي فِيهِ الْوَصِيَّةَ أَيْضًا لَهَا اخْتِصَامٌ شَرْطُهَا فِي الْهَدَايَةِ أَنْ يُولَدَ
لَمْ يَلِدْ مِنْ سَنَةِ اشْهُرِهَا بِمَا يَشَاءُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْخَصَصِ وَقَالَ فِي الْبَهَائَةِ بِمَجُزُ
الْوَصِيَّةِ لِلْخَلِيعِ وَالْجَلِيلِ أَذْهُ لَمْ يَلِدْ مِنْ سَنَةِ اشْهُرِهَا مِنْ وَقْتُ مَوْتِ
الْمُؤْمِنِ مِنْ وَقْتُ الْوَصِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَصْمِيلٍ وَذَكَرَ فِي التَّالِيَانِ مَا يُولَدُ عَلَى
أَمَّا أَنْ يُولَدَ لِمَعْتَمِدٍ مِنْ وَقْتُ الْوَصِيَّةِ وَأَنْ يُولَدَ لِمَعْتَمِدٍ مِنْ وَقْتُ الْمَوْتِ
قَالَ الرَّحْمَنُ وَلَا تَفْعَلُ الْمَهْلَةَ أَلَى الْخَلِيعِ لَنَا الْهَيْمَةَ مِنْ شَرْطِهَا التَّوَلُّوُ وَالْجَنِينُ
وَلَا يَتَوَلَّوُ ذَلِكَ مِنَ الْجَنِينِ وَلَا يَلِي عَلَيْهِ أَحَدٌ حَتَّى يَنْتَضِعَ عَنْ فَصَا وَكَالِيعِ
قَالَ الرَّحْمَنُ وَأَنْ يُولَدَ بِمَالٍ أَلَمْ يَجْعَلْ صَاحِبَ الْوَصِيَّةِ وَالْإِسْتِخْلَافُ لَنَا الْخَلِيعَ
لَمْ يَتَأَنَّ وَلَا أَسَ الْجَارِيَةَ لِنَظْمَا وَأَنَا سَيَحْتَقِ بِالْمُطْلَاقِ شَيْئًا فَأَذْهُ أَمَّا
بِالْوَصِيَّةِ صَاحِبُهَا وَأَذْهُ وَالْخَلِيعُ أَذْهُ أَفْرَادَةً بِالْوَصِيَّةِ فَلِذَا اسْتِخْلَافُهَا وَهِيَ
لَمْ تَلِدْ نَحْنًا بِإِبْرَادِ الْعَتَدِ عَلَيْهِ كَمَا أَخْرَاجُهُ مِنَ الْعَتَدِ عَلَى تَأْتِيَةِ الْيَوْمِ
وَلَوْ أَنْ اسْتِخْلَافُهَا بِعَمَلٍ لَبْنِ أَذْهُ لَمْ يَخْلُفْ لَحْتَ اللَّيْطُ **قَالَ الرَّحْمَنُ**
وَلِذَا الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ قَوْلُهُ وَفَعَلْنَا بِأَنْ بَاعَ أَذْهُهَا وَقَطَعَ الثَّوْبَ أَذْهُ
النَّشَاءَ لَنَا الْوَصِيَّةَ شَرْعٌ فَجَاءَ الرُّجُوعُ عَنْهَا مَطْلُهَا جَائِةُ الْهَيْمَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ
وَلَا تَوَلَّوُ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَجَاءَ الرُّجُوعُ عَنْهَا قَبْلَ التَّوَلُّوُ مَا فِي سَائِرِ
الْعَتَدِ وَكَالِيعِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ الرُّجُوعُ وَدَشَتْ صَرَّحًا بِأَنْ يَقُولَ نَجْعَتُ عَنْ

انه رجوع قبل سادله في المتوسط نحو على ان الرجوع كان في حصة الوحي
له وما دل في الحاج نحو على ان الرجوع في غيبته وسهر من قال ان الرجوع
في الحاج قول علي وما دل في المتوسط قول ابو يوسف وصاحبها له بهم
وهو الصحيح ما في بستان الجرد في في الماضي والحال فكان اقوى من الرجوع ع
اذهو في في الحال فطفا فكان في ان يكون رجوعا ولهذا كان مجرد التوكل
عزلا مجرد المتابعين السبع اقاله وهذا ان الجرد في في الماضي والمستقبل في
الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابته في الماضي كان ثابته في الحال فكان الجرد
لغيا وان الرجوع ابات في الماضي ونفي في الحال والجرد في في الحال بحيثته
في الماضي وبل من الاستثبات في الحال ان كان صادقا فلا يكون اجدها
من المخرج اختلافي حيثته ما ولهذا لا يكون مجرد النج طلاقا ولو كان
حل وصيته اوصيت بها ليلاني فهو حرام او لو لا يكون رجوعا لان الوصف
يستدعي بناء الاصل خلاف ما اذا قال في باطله لانه الداهي الثلاثي
ولو قال اخبرنا لا يكون رجوعا لان الاخبار ليس المتوسط داخلها الذي
خلاف ما اذا قال ثلثه استبان ولو قال العهد الذي اوصيت به ليلاني
فهو ليلاني كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشرية خلاف ما اذا
اوصى به لو جعل ثم اوصى به لاحول ان الحبل تحت الشرة والنطق صالح لها
ولذا اذا قال فهو ليلاني واوي يكون رجوعا على قوله ويكون وصية لولا ريث
فحلته انه ليجوز ان اجازته الورثة ولو كان فلان الاخ لا يشاء حله وصي
فالوصية الموقلة على حالها لان الوصية الموقلة انما تبطل ضرورة كونها
للثاني ولو تركت بغير الاول على حاله ولو كان فلان حين قال ذلك خيانه
تاك قبل الوحي فهو الورثة ليلاني الوصيتين الذي بالرجوع والثانية
بالموت والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب الوصية**
في المال قال رحمه الله اوصي اذا ذكرت ماله ولا تخبر بثلث ماله ولا تخبر
الورثة فثلثه لهما اي اذا ارثوا الورثة الوصيتين كان الثلث بينهما لان
ثلث المال يقسم عن خبتهما اذا لم يذاد عليه عند عدم الجازة وقد فسدت ابا

في سبيل الاستحقاق فيثبتون في الاستحقاق والحال قبل الشركة قبل ان التكت
بينها فنعين لستة اجتهادها ولم يوجد ما يدل على الرجوع عن اولي خلاف
ما اذا فاك القيد الذي وصيت بوفادته فلو كان رجب فلان اولي كماله
التي لم يوجد ما يدل على الرجوع عن اولي على ما تم في **قال رحمه الله**
وان اوصى بغير سدس ماله فانك بينهما انك تأخذ معه الوصية الاولى
وهي الوصية بثلث ماله لان كل واحد منهما يستحق لاسبب صحيح شرعا وصاق
المك عن رغبته الا ان يد الوصية على الثلث فيثبت ان الثلث على رغبتهما
فيجعل السدس سهمًا له الا لفصاوت ثلاثة اسم لصاحب السدس سهم
ولصاحب الثلث سهمان **قال رحمه الله** وان اوصى بغير ما يرجع ماله ولاخذ
ثلث ماله ولخذه فثمة بينهما فيصان وهذا عند اني حسنة رحمه الله
ولا يرب الوصي لما زاد على الثلث الا في الحماة والبنات والدماء المرسلة
عنده وعندها المك بينهما ارباعا سهم لصاحب الثلث وثلاثة اسم لصاحب
الجميع فيصر الوصي لما زاد على الثلث لان الوصي قصد شيئا من الاستحقاق
والانفصال واستحقاق الاستحقاق في حق الورثة ولما نفع من التفصيل فيثبت
حامي التبعية واختيار ما في حسنة رحمه الله ان الوصية ما زاد على الثلث
وقعت بغير شروع عند عدم الحماة من الورثة لان يتصور نفاذها
بحال فنظرا أصلا ولا يعتبر الباطل والتفصيل ثبت في ضمن الاستحقاق
فيظلم بطلان الاستحقاق في الحماة التابعة في ضمن البيع فيظلم سلطان
البيع خلا الوصية بالدماء المرسلة واختيار لان لها ساد في الجملة بدو
اجازة الورثة بان كان في المال سعة فيعتي فيها التنازل فيصير ذلك
واحد منهم صحيح حتى يكون شرعا وطحا لان يصلح كل واحد منهم الى
جميع حتى بان يظهر له ما في فيخرج الدار من الثلث وقال في الهداية وهذا
خلا في ما اذا اوصى بعين من ثلثه فيثبت ما يزيد على الثلث فانه يضرب بالثلث
وان اختل ان يزيد المال فيخرج من الثلث لان هناك الحق فيعاقب بعين الثلث
بدليل انها لو هلك واستند دمالا اخر فيظلم الوصية وفي الدماء المرسلة

[illegible][illegible]

سند علي تاعرف في موضع **قال رحمه الله** ولورثته اوثابا اودوا له فالتفت
نابيا اياها اذ اصبحت زنتها واني اريد ان املك دورته فملك فالتفت اذ دعي المثلث
وهو يخرج من ثلث ما بين من مالها فان له ثلث النابيا في مالها فزول ما لم يمس ثلث
فلا يمس جمع خلافا لما وعلي ما بينا فالله اذ اذ ان القاب من اجناس مختلفة
وان كانت من جنس واحد هي منزلة الداهي ولذا حل جلد وذن بالدهاهي لما
بيننا وفي هذا قول ابي حنيفة في الرقيق والدور لا يربى الجدر على النجاسة وما قيل
هو قول الحلل الجمع اما يحنن بضمها الفاص غن خا جاد عدها وما يحنن بوزن
القضال يحنن ولا قضاهما فاما يحنن الجمع اجماعا والاشبه ان يكون على الخلاف
لان دلالة ما نحن فيه جبرائلا انما يمكن جمعته بذكر وهذا هو الفقه في هذا الباب
الاشري ما يمكن الجمع بوزن القضا عدها بما اذا كانت الوصية بثلث الداهي
او الغنم على ما بينا **قال رحمه الله** وبالث ولعين ودين فان خرج من ثلث
العين دفع اليه اياها اوصى بالدين ودين وان خرج من ثلث
العين دفع اليه اياها حل وحل واحد ملن من عين بحس واحد فصار اليه
قال رحمه الله والقتل العين وحل ما خرج شي من الدين ثلثه حتى يستوفي
الدين ايمان لم يخرج المثلث من ثلث العين دفع اليه اياها ثلث العين
حل ما خرج شي من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي دينه وهو المثلث لان الوصي
له شريك الارث في الحصة الاثرى لا لم يملك له شي حتى يسلم للورث وتوضعه
وفي تخصيصه بالعين حسن في حق الورث لان العين موزعة على الدين ولا الدين
ليس بالية طلق المال ولهذا هو المثلث لا له ودين على الناس لم يحنن
وانما يصير مالا عند الاستيفاء باعتبار ما وثق الوصية فيقولوا انظر
بسمه حل واحد من الدين والعين ثلاثا فصار اليه **قال رحمه الله** وثلثه
لزيد وعمر وهو ثلث لزيد اياها اوصى لزيد وعمر وثلث ماله وعمر
ميت فالثلث لزيد لان الميت ليس باهل للوصية فلا يزاخر له في الوصية
اهل لها اذ اوصى لزيد وجدار وعني ابي يوسف انه اذا لم يبق ميت كان
له نصف الثلث لان الوصية عند صحبة الجور فلم يرص للحي ان ينصف الثلث

وانما استعحق الورثة فاذا اخذوها سقط حقهم فتسقط الورثة على ما بيننا من قبل **قال رحمه الله** وصح ان يراد بالابن بعد التسمية بوصية ابيه في تلك التسمية معناه اذا اتسم الابن بغيره او هو الذي يراد به لا ثم اقرحدها ليرجل ان اباهما اوصى له بشئ ما فان الميراث يطبق في يدوه وهذا المستحسن والتيسر ان يطبق نصف ما في يده وهو قول زفر لا تفراده بالنقل له بغير اقراره بغيره وانما يراه في التسمية اعطاء النصف لغيره في النصف فصار اذا اقرحدها باح ثالث لهما وهذا هو ما اخذه المتكبر لهما في ذلك فكل عليهما وجه المستحسن انه اقر له بشئ ما في جميع الشركة وهي في ايديها فيكون مثله بشئ ما في يده وبشئ ما في يد اخيه فيقبل اقراره في حق نفسه ليرجل على نفسه ولا يشك في حق اخيه لعدم الوفاة عليه فيعطيهم ذلك ما في يده ولا يراد له نصف ما في يده اذ لم يخطو وهو ان الابن الميراث بها يتوهم ياخذ نصف ما في يده فياخذ نصف الشركة فيزداد نصيبه على الثلث وهو خلاف ما اذا اقرحدها بالدين على ابها حتى ياخذ صاحب الدين الميراث جميع ما في يده الميراث يتسوق في ذنبه ولا شيء للميراث ان لم يفضل منه شيء من الذي سلم على الميراث فيكون ميراثه من نصيبه عليه فيندم عليه ولا يراد له الوصية لان الوصية شريك للورثة فلا يخذ شيئا الا اذا اسلم للورث نصف ذلك ولا سلم انه اقر له بالسواة بل اقر له بثلث الشركة وانما حصل السواة بانفاق الحاله ولهذا لو لم يكن اخ اقر له بالوصية لم يكن بديعه على الثلث ولو كان سوا له بالسواة لسواة حاله لان اقراره ايضا خلاف ما اذا اقرحدها بالثلاث ولذته اخوه حيث يكون ما في يد الميراث بينهما نصيبين لانه اقر له بالسواة في نفسه وبمطلقا ولهذا لو كان وحده ايضا سواة فيكون ما اخذه المتكبر هاهنا عليهما **قال رحمه الله** واما قولك بعد موته وخارج ثلثه فهما له ولا اخذ منها ثم يمدها اذا وصى ليرجل جارية فولدت بعد موت الوصي ولذا وجلاها بغير جاب من ثلثه فهما للميراث له لان الام دخلت في الوصية اصالة

والورثة

والورثة شاعش بان عملا بها فاذا اولدت قبل التسمية والقر له بها على ملك الميت قبلها حتى يتوهم بدونه ويندب منه وصاية دخلت في الوصية فيكونان للوصية وان لم ير جاب من الثلث صراحتا الوصي له بالثلث واخذ ما جف من الاموال فان فعل شيئا اخذه من الولد وهذا عند الوصية رجلا الله ولا يباخذ ما جف منها بغير اقراره بالولد دخلة الوصية بغير اقراره بالولد فلا يخرج عن الوصية بالانفصال اذا اوصى بغيره من فلا بد ان يرث الثلث واعتني فولدت وما اذا ولدت المبيعة قبل التسمية فانه يترتب له بالولد حتى يباع ويقتى معها ويكون له حصه من الثمن اذا ولدت قبل التسمية فتسقط الوصية ايضا فيها على الشراء من غير تدم الامر بان الوصية وقعت بما جف ولا في حينه رضي الله عنه الام اصل والولد في الوصية والتبع بآخر المصل فلو ندد الوصية فيها جميعا تنقض الوصية في بعض المصل وذلك لغيره على البيع والعين من منبده في التبع لا يودي الى نفسه في المصل بل يباين ما جف جف غير ان الثلث لا يباين المصل بل ينقصه ضرورة مقابلته بالولد اذا باع بالثمن الذي عينه الوصي اولدت المبيعة قبل التسمية في غير الوصية وقضى الولد مع الام وذلك لباي به ولا يراد له التبع لان الثلث تابع في البيع حتى يندم البيع بدونه ذكره وان كان ما جف حتى لو كان في البيع بالثمن الذي عينه الوصي جابا بجعل ان يكون على الخلاف هذا اذا ولدت قبل التولد وقبل التسمية وان ولدت بعدها فهو للميراث لانه ما ملكه خالصا لغيره بملكه فيه بعدها وان ولدت بعد التولد قبل التسمية ذكرنا في التولد انما لم يصح موصاه ولا يصح خروجه من الثلث وكان للميراث من جميع المال حال ولذته بعد التسمية ومما جف رحمه الله قالوا يصير موصاه بغيره حتى يصير خروجه من الثلث جارا اذا ولدت قبل التولد وان ولدت قبل موت الوصي لم يدخل تحت الوصية فيكون لوصيه ما كان واللسب كالولد في جميع ما ذكرنا **قال رحمه الله** واما الكافرا والزرقين في موصاه فاسلم واعتني بطلان الوصية واقراره اياها اذا وصى لغيره الكافرا او زرقا في موصاه فاسلم لان

التصرف مرض الموت ومرض الموت ما يكون سببا للموت غالبا وانما يكون سببا للموت اذا لم يجز بزدادها لظا الى ان يكون اخره الموت واما اذا استخبر وصا ربح لم يزداد ولما كان منه الموت لم يكون سببا للموت دائما ويجوز ان يظان به ولهذا الميراث بعد التولد **قال رحمه الله** والافضل ان كان لم يطل ولا يصير تصرفه من الثلث اذا كان صاحب فراش ومات منه في ايامه في ابد او خاف منه الموت ولهذا يشاوي فيكون مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التولد فهو مرض حادث به حتى تعتبر برعائه من الثلث والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب العتق في المرض** **قال رحمه الله** خبره في مرضه ومما كان به وصيته اي حال هذه الصفات في الوصية حتى تعتبر من الثلث ومما جف اصحاب الوصاية في المرض لمحتبه الوصية من الوصية اجازت بعد الموت وهذه الصفات من مرضه في الحال وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة به فصار يجوز ان عليه في حق الزايد على الثلث ولما لم يصرف في اداء الميراث الحاد على نفسه بالصفان والكاله فهو في حكم الوصية لانه تبرع بالهبة وحل ما اوجبه بعد الموت فهو من الثلث وان اوجبه في حاله بغيره اذ يعتبر حاله المصاف لمحال العتق وما شدة من التصرف بالعتق والهبة والمعتق فيه حاله العتق فان كان صريحا فهو من جميع المال وان كان صريحا فهو من الثلث وحل مرضه بغيره فهو ملحق حاله الصبر في حق الورثة والعزم لم يتعلق حقهم بالالهبة مرضه موت وبالبرم تبين انه ليس بمرض الموت فلا يخرج من ماله **قال رحمه الله** ولما جف ان الجارية اذا جازت الوصية بالعتق في المرض فلا يصح على العتق لان العتق في المرض وصية على ما بينا وهي يجوز باقراره الزنة ولا يلزمه شي لان المانع لهم فليسقط الجارية على ما بينا **قال رحمه الله** فان جازا بغيره فهي احق بغيره استوبا اياها بما اعتق في حالها اولى وان اعتق ثم جازا بها سوا وهو المراد بغيره وبغيره استوبا وهذا

او حتى قبل موت الميت فمات من ذلك المرض بطلت الوصية له جازا للهبة له ولا يراد له بالدين انما الوصية لان المعتق فيها حاله الموت وهو وارث فيها فلا تجوز له الهبة حكمه بطل الوصية لما عرفت في موضعها وانما الاقرار فان كان الابن اقر له بالثمن فيقول الميراث وقع لتسميه وهو وارث 5 بسبب كان تابعا عند الاقرار وهو البصر فيستع من ماله من ثمنه ايضا والعتق فكان بالوصية فصا ربحا اذا كان ابن اقر اخيه في مرضه فمات الابن فلا يبرم الميراث ورثة اخوه الميراث فان الاقرار له يكون باطلا لما ذكرنا لانه خلاف ما اذا اقر سواة في مرضه ثم تزوجها حتى لم يطل الاقرار لها انها صار وارثه بسبب حادث والافضل ان لم ينسب وهي اجنبية حاك صدوره فيلزم لعدم المانع من ذلك ويعتبر من جميع المال خلا الوصية لهما انها اجازت عند الموت وهي وارثة عنده فلهذا اخذ الحكم بينهما في الوصية فاقر في الميراث حتى لو كانت الزوجة ثابتة عند الاقرار وهي غير وارثة بان كانت نصرا بها وامه ثم اسلم قبل موته واعتنت لا يصح الاقرار لها لئلا يسبب خالصه ودرو وان كان الابن عتقا فان كان عليه دين لم يصح اقراره له لان الاقرار وقع له وهو وارث عند الموت فيقبل بالوصية وان لم يكن عليه دين صح الاقرار له وقع للموت اذ العتق لم يكن وقبل الهبة له جازة لانه انبيل في الحال وهو يملك فتح للموت وهو اجنبى فيكون خلا الوصية لانها اجازت عند الموت وهو وارث عنده فيستع وفي عاتق الوارثات هي في المرض كالوصية فيها انها وان كانت منجزة صورة فهي في المصاف الى ما بعد الموت حكمه لان حكمها يتوهم عند الموت الميراث انها بطلت بالدين المستعرق ولا يجوز ما زاد على الثلث والملاط كالحق لان الاقرار والهبة تقع له وهو وارث عند الموت فلا يجوز الوصية **قال رحمه الله** والمتعد والمنلوج والمسل والمشلول ان تطاول ذلك ولو عتق منه الموت فمات من ذلك الماله لا اذا استادم العتق صا طبعا من طباعه كالعق والعرج وهذا ان المانع من

العتق

عند أبي حنيفة رحمه الله **وقال** رحمه الله **ها سائر** في المتكلمين والاصل فيه ان
 الوصايا اذا اراد ان يوصي بها ما جاز ذلك فلا يحد من اصحاب الوصايا نصيب جميع
 وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوف في الرض والعتق
 المعلن بغير الوصي بالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا او المجاوز في
 الموضع خلافا لما اذا كان اذ مات فهو خير بعد موته في يوم فالعتي فيه ان كل
 ما يكون من قبل العتق من الموت من غير حاجة الى التتبع فهو في العتق استقام
 يحتاج الى تنبيهه بعد الموت والتوجه بقية الشئ لان ما بعد الموت
 من غير تنبيه ينزل منزلة الدبوت فان صاحب الدين ينفرد باستيفاء دينه اذا
 طهر عسر حقه وفي هذه الاشياء يصير مستوفيا بنفس الموت والدين مستوفى
 على الوصية فلذا الخ الذي في معناه وغيره من الوصايا قد تساو في التتبع
 والتساوي فيه بوجوب التساوي في الاستحقاق فاذا ثبت هذا فها هو ان
 العتق اقوى من الوصية في النسخ والمجابهة لغيره الفسخ ولم يعتبر بالتقديم في
 الذكر فانه لا يوجب التقديم في الشرب الا اذا اعد المشتق واشتوت العتق
 على ما عيانه وابو حنيفة يقول ان المجابهة اقوى لانها تثبت في حين عتق
 المعاصرة فكان شريعا معناه لا يصح ما عي باخذ الشئ وبلد العبد
 والصبي المادون لها والاعتاق تتبع صيغة ومعنى فاذا وجد المجابهة او
 ذعت المصنف فاذا وجد العتق او ثبت وهو لا يحمل الدفع لان من
 ضر وزنه المجابهة وعلى هذا قال ابو حنيفة رحمه الله اذا عتق ثم عتق
 قسم الثلث بين المجاهدين نصفين لئلا يماض ما اصاب المجابهة الاخيرة شيم
 بينهما وبين العتق لان العتق مقدم على ما فيستويان ولو عتق ثم عتق
 قسم الثلث بين العتق الاول وبين المجابهة وما اصاب العتق فميمه وبين
 العتق الثاني والاصل ان صاحب المجابهة يشترط ما اصاب العتق الذي بعده
 في المتكلمين لكونه اولى منه لانما ينزل المعلن ذلك لانه يلو منه الدوريات ان
 اصحاب المجابهة الاولى المسئلة الاولى لو استرد من العتق لكونه اولى واسترد
 من صاحب المجابهة الثاني لا يستويان في استرد العتق لانه يساوي صاحب

المجاهدة الثاني

عنه في محتم والوارث في مرضه فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل من
 ثلث شي او شهره على دعواه اياها اوصي ثلث ما له لزيد ولا عتق واقر الوصي
 له والوارث ان ثبت عتق هذا العبد فقال الوصي له اعنه في الصحة وقال
 الوارث اعنه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للوصي الا ان يفضل
 من الثلث شي او تنوم البينة ان العتق كان في الصحة لان الوصي له بدعي استعان
 ثلث ما لوصي العبد لان العتق في الصحة ليس بوصية فيستند من جميع المار
 والوارث يبدل استحقاقه لثالث ما لغير العبد لان العتق في المرض وصية
 وهو مستند على غيره من الوصايا فذهب الثلث بالعتق فيطلق حق الوصي له
 بالثلث فكان سائر الاستحقاقه والتوك للمكسح البين وان العتق حادث
 والحوادث تصاف الى اقرب له وقابل للبين بها فان الظاهر شاهد للورثه
 فيكون التوك في مرض البين ولا شيء للوصي الا ان يفضل من الثلث شي
 من قيمة العبد لانه لا يجر له فيه فيستل ذلك او تنوم البينة ان العتق وقع
 في الصحة فيكون له ثلث جميع المال لوصي العبد لان الثابت بالبينة كالثابت
 بعبادة الوصي لخصمه بالاجماع لانه يثبت حقه ولذا العبد اما عند ابو حنيفة
 فظاهر لان العتق من العبد على ما عرف من مذهبه فيكون خصما فيه لا يثبت
 حقه واما عندنا فلان العتق فيه من العبد وان كان حلاله تعالى فيكون
 بذلك خصما وهو نظير عتق العتق فانه حلاله وفيه من المتدوف فيكون
 خصما بذلك ولذا الشريعة الحد في حق الله تعالى واسترد اذا المار بالحق العبد
 فلا بد من خصوصية حتى يقطع الشارح **قال رحمه الله** ولو ادعى رجله بيا
 اي على الميت والعبد عتقا اي في الصحة ولا يملك له غيره فصدف في الوارث
 يستعي في غيره ويدفع الى العتق وهذا عند ابو حنيفة رحمه الله وما رحمه الله
 يعنى ولا ينبغي في شي لان الدين والعق في الصحة طهر لهما بصددين الوارث
 في حلاله لحد قصارها وجدا معا او ثبت ذلك بالبينة والعتق في الصحة
 لا يوجب التساوية وان كان على العتق دين وله ان لا يقره بالدين اقوى من
 المقر بالعتق ولهذا يستمر فزاره بالدين من جميع المار بالعق من الثلث

ولا يفرق

والاقوى بدعي الماذي فصا كما قرأ المورث نفسه بان ادعى عليه رجل دينا
 وعنده عتقا في محتم فقال في مرضه صدق فانه يعنى العبد ويسعي في قيمته
 فلذا هذا وقضية الدفع ان يطل العتق في المرض صلا الى اية بعد وقوعه
 لم يحمل المعلن دفع من حيث المعنى بما عا بالعبادة عليه ولان الدين استق
 فانه لا مانع له من الاستناد فيستند الى خاله الصحة ولان استناد العتق
 الى تلك الحالة لان الدين يقع العتق في حالة المرض عا فمجال للعبادة وعلى
 هذا الخلاف اذا مات وترك الدين وقم فقال رجل لي على الميت الف درهم
 دين وقال اخر هذا المار لي وكان لي عنده وديعة فعنده الزديعة اقوى
 وعندها هاتما سائر كذا في الهداية وقال في النهاية دل على ان الاسلام واليهما في
 الوديعه اقوى عندها عنده علس ما ذكر في الهداية **قال** وذكر
 في المنظومة ما يوجب ما دل على ان الاسلام واليهما في فقال لو تركت البت
 وهذا بدعي دينا وذلك قال هذا مودعي والابن قد صدق هذين معا
 استويا واعطيا من وديعة **قال** من يترك الوديعه ان الوديعه ثبتت
 في عين الاب والدين ثبت في الدمة او لم يثبتت الى العين فلا الوديعه
 استق وكان صاحب الحق مالو كان المورث حيا فقال الصدق فانه وجه قول
 من سوي بينهما ان الوديعه لم تظهر المارع الدين فيستويان في خصائص
 كما اقرنا بالدين ثم بالوديعه خلافا لافراد المورث نفسه لان افراد المار
 يثبت في الدمة وبالوديعه يثبت بالدين يثبتا ولعين المار فزاره بالوديعه
 يثبتا والعق فانه صاحب الكا فيضع ايضا ما ذكر في الهداية
 وجعل المار خلافة **قال رحمه الله** ويعتق الله تعالى ثلث الترابض
 وان اخذها بالجزاة والهداية لان الرض من الثلث والظاهر
 منه الهداية بالامر **قال رحمه الله** وان تساو في القوة بدعي يابدي
 يرضى الظاهر من حال المار ان يثبتا ما هو الا هم عنده والثابت بالظا
 كالثابت نصا فصا دانه نص على تدبير باعتبار حاله يقدم الركوة

طعن بعضهم فيهم ينته عن البلاء اعتبارا للعرف وهو يرد بالنص
 قال الله تعالى **وَأَنْتُمْ أَهْلُهَا أَجْمَعِينَ** وقال تعالى **وَأَهْلُهَا أَجْمَعُونَ**
 والمؤاد من كان في عياله ولا ينجبه أن لا ينجبه للزوج ولا ينجبه
 النص والعرف قال الله تعالى **وَأَهْلُهَا أَجْمَعُونَ** وقال الله تعالى **وَأَهْلُهَا أَجْمَعُونَ**
 ما هل ينجبه لها والمطلوب ينجبه إلى الحقيقة المستقلة **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** قال
 اهل بيتهم لا اهل القليلة ينسب اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليهم
 قبل ما يورث الى اقصى اب في الاسلام الاقرب والا بعد والذكر والا في
 والاخر والضعف والكثير فيه سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات ولا اولاد
 الاخوات ولا اخدين ولا بناتهن ولا بناتهن ولا بناتهن ولا بناتهن
 ابائهم ولا بناتهن ولا بناتهن ولا بناتهن ولا بناتهن ولا بناتهن
 الابرار **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** وحينئذ اهل بيت ابيهم لا اهل بيت ابيهم
 فصارت له خلاف قرابته حيث يدخل فيه جهة الاب والام والكل
 يسمون قرابة فلا يختص بشي منهم ولذا اهل بيته واهل نسبه كل
 وجنسهم فيكون حكمكم في جميع ما ذكرنا ويدخل فيه الاب والجد
 لان الاب اصل النسب والجد اصل نسبهم **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** لو كان
 المؤمن لا يخرجنا لا يدخل تحت الوصية لا الوصية للمضاف للمضاف
 اليه ولو اوصت المرأة لنفسها اولا هل ينجبها ولا يدخل ولا هان ولا هان
 ينسب الى ابيها اليها لان يكون ابوهم من قوم ابيها **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** وان
 اوصى قاروا اولادهم قرابته او تركها او نسبها في الاقرب الاقرب
 من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان والولد والوارث ويكون
 للابنين فصاعدا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الوصية لكل
 من ينسب الي اقصى اب له في الاسلام وان لم ينسب بعد ان ادرك الاسلام
 او اسلم علي ما اختلف فيه المشايخ وقابله الاختلاف تطهر في مثل
 اني طالب وعلي رضي الله عنه اذا اوصى الوصية لقرابة واحد من اولاد
 علي من النبي ادا في الاسلام صفة الى اولاد ابي طالب ومن شرط

في الوصية
 في الوصية
 في الوصية

لغيره

اسلام صفة الى اولاد علي غير ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالاجماع
 لانه لم يذكر الاسلام لها الا نسبه بنينا ولا الحاصل لفظ القرب حقيقة الكل اذ
 هي شتمته من القرابة فيقولوا نسبه الحاصل قامت بوقتنا اول مواضع الخلا ضرورة
 ولا ينجبه رحمه الله ان الوصية المستقلة في الميراث بغير الاقرب فالأقرب
 فلا ينجبه لا لا ينجبه لا لا ينجبه لا لا ينجبه لا لا ينجبه لا لا ينجبه
 تلافى ما قرأ في اقامة الواجب وهو صلة الرحم والوجوب مختص بذي الرحم
 المحرم ولا يختص بظاهرها لا ينجبه لا لا ينجبه لا لا ينجبه لا لا ينجبه
 ما ذكره والشافعي قبله بالاسلام ولا يدخل فيه قرابة الوالد عندنا لانهم
 لا يسمون قرابة عادلة ومن سمي والده قرابة لان منه عتقنا اذ القرب في عرف
 اهل اللقب من تنسب الى غيره بواسطه غيره وتنسب الوالد والولد
 ينتسب لغيره ولهذا عطف القرب على الوالد في قوله تعالى **الوصية**
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ والعطف بالمعاريه ولو كان اسمهم لما عطفوا عليهما ويدخل
 فيه الجد والجددة والولد والوليدة طاهرا والزانية وعن ابي حنيفة وابي يوسف
 انهم لا يدخلون وقيل ما ذكرنا من انه يورث الى اقصى اب في الاسلام وان لم ينسب
 ذلك الزمان حين لم يكن في الاقرب الا نسب الذين ينسبون الى اقصى اب
 له في الاسلام لغيره اما في زماننا فيهم لغيره لا يورث احصا وهو تصرف الوصية
 الى اولاد ابيهم وجدتهم وجد ابيهم ولا دامو وجدتهم وجد ابيهم ولا يورث
 الى القرب ذلك ويستوي المحرم والعبد والمسلم والكافر والشيخ والليلي
 والذليل والاني على المذهبين وانما يكون للابنين فصاعدا عنده لان المذلل
 فيه يملك الميراث وفي الميراث يراد بالميراث الميراث فلا يورث الوصية لانها اختص
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فان كان له عان وخالف في الميراث فان كان له عان
 فمشكلا لم يجمع السب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الميراث فليست خطا
 فيوهنا **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** فان كان له عان وخالف في الميراث فان كان له عان
 الميراث ولعل الميراث يراد بالميراث الوصية على ما بينا فيلحق بها وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يكون بينهم ارباعا لانهم لا يعتبران الاقرب

لغيره

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ ولو عتق وخالف كان له النصف ولها النصف اي لو طار
 لغيره وخالف كان للميراث النصف ما اوصى به والابن النصف لا النصف طار
 بعد اعتبار رعي الجمع فيه وهو الانسان في الوصية على ما عرف فيمن ان
 العلم والحال ان يصححها فاخذ هو النصف لانه اقرب واخذ ان النصف
 لعدم من ينجبه عليها في خلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون جمع
 الوصية للميراث لانه لفظ مفرد فيعز الواحد جميع الوصية اذ هو الاقرب ولو
 كان لغير واحد لغيره كان له نصف الوصية لما بينا انه لا يورث اعتبار الجمع
 فيه ويرد النصف الى الورثة لعدم من يستحقه لان النصف طار وادناه
 انسان في الوصية فيكون لكل واحد منهما النصف فلهذا يعطى له النصف
 والنصف المخرى الى الورثة **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** ولو عتق واستويا لان
 قرابتهما مستويتان ونعمي الجمع قد تحققت بها فاستحقا حتى لو كان له الخوال
 معهما لا يستحقون شيئا لهما اقرب ولا حاجة الى العلم اليقيني لهما اليقيني
 بهما ولو اقدم المحرم بطلت الوصية لانهما سببه بهذا فلا يدين
 سواقات وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا لا يتطاول ولا تختص
 الاعمار بالوصية دون الخوال ما عرف من مذهبهما **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** ولو اوصى
 فلان للذكر والا في سواء اي لو اوصى لولد فلان فالوصية بينهم الذكر
 والا في سواء لان اسم الولد يشبه الجد واللبس في اللفظ حتى يقتضي التثنية
 فتكون الوصية بينهم على السواء **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** ولو اوصى فلان للذكر بغير
 الاثنين اي اذا اوصى لورثة فلان كانت الوصية بينهم للذكر في كل
 الاثنين لان الاسم مشتق من الوارثه وهي بين اولاده واخوته لذلك
 فلذا الوصية وان التثنية على اليمين المتفقين يدل على ان الحكم يثبت
 على ما اخذ المشتاق فكانت هي العلة التي بان الله تعالى لما نص على
 الوارثه بولوه **عَلَى الْوَارِثَةِ** ذلك ترتيب الحكم عليها حتى وجب
 التثنية بقدرها في سطر هذه الوصية ان يموت الموصل لورثته قبل موت
 الموصي حتى يعرف ورثته من هو حتى لو مات الموصي قبل موت الموصل لورثته

لغيره

لو دنت بطلت الوصية خلاف ما اذا اوصى لولده ولو كان مع الوارثه موصيا
 له اخذت من بينهم وبينه على عدم الروس في اذا اصاب الوارثه جمع وقسم
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والله سبحانه وتعالى اعلم باحوالهم
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فان كان له عان وخالف في الميراث فان كان له عان
 فمشكلا لم يجمع السب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الميراث فليست خطا
 فيوهنا **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** فان كان له عان وخالف في الميراث فان كان له عان
 الميراث ولعل الميراث يراد بالميراث الوصية على ما بينا فيلحق بها وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يكون بينهم ارباعا لانهم لا يعتبران الاقرب
 لو دنت بطلت الوصية خلاف ما اذا اوصى لولده ولو كان مع الوارثه موصيا
 له اخذت من بينهم وبينه على عدم الروس في اذا اصاب الوارثه جمع وقسم
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والله سبحانه وتعالى اعلم باحوالهم
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فان كان له عان وخالف في الميراث فان كان له عان
 فمشكلا لم يجمع السب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الميراث فليست خطا
 فيوهنا **قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ** فان كان له عان وخالف في الميراث فان كان له عان
 الميراث ولعل الميراث يراد بالميراث الوصية على ما بينا فيلحق بها وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يكون بينهم ارباعا لانهم لا يعتبران الاقرب

لغيره

اي ودية الميراث
 كونه فلان ولولده فلا ينجبه
 اللذين يورثون من ميراث

الوارثه بغير الاقرب
 الوارثه بغير الاقرب

فمن غلوة أرضه وداره فإذا المثلت شاول الموجود والمعدوم من غير
توقفي على دلالته أخرى أما القمرة فإذا المثلت برأها الموجود ولا
يتم ولا المعدوم لا يدل على شيء بل على غير شيء وأما قوله في غير
لأنه إذا المثلت في البستان ثمرة والمسألة على ما هي في المسألة الثالثة
في شاولها القمرة المعدوم وما عاشت الموصلة في شاولها لأن ذلك في القمرة
اسم الموجود حقيقته ولا يتم ولا المعدوم لا يثبت في البستان
ثمرة عند موت الموصلة مستحالة في حقيقته فلا يتم ولا الحجاز وإذا
لزم في غير شاول الحجاز ولا يجوز الجمع بينهما إلا أنه إذا دل على الحجاز
شاولها غلوة لا يعود الحجاز لجمع بين الحقيقته والحجاز **قال رحمه الله**
ويصوب غلوة ولا يثبت له الموجود عند موته قال أبا داود
أما إذا أوصى بغيره الأشياء كان له الموجود عند موته ولا يثبت ما سجدت
بعد موته سواء قال أبا داود أو لم يقل لأن الوصية كتاب عند الموت
فيعتبر وجود هذه الأشياء عنده فهذا هو الحق في أن جاز لنا الوصية
في القلة المعدومة والقمرة المعدومة على ما بينا لأنها مستحق بغير
الوصية في العتق كالمراعاة والماملة فلان يثبت الوصية أو لا
لأنها أوسع باتا من غيرها ولذا الصوف على الظاهر واللبس في الصرع
والولاء الموجود في البطن يثبت جميع العتق بغيره وبالطبع مقصودا
فلذا بالوصية لما ذكرنا وأما المعدوم منها فلا يثبت بشي من العتق
فلذا بالوصية سائر هذا الباب وجوه ثلاثة منها ما نبي على الموجود
والمعدوم دلالة لا بد ولا يثبت له الوصية بالخدمة والسكنى والقلة
والقمرة إذا المثلت في البستان ثمرة من ثمرة القمرة عند موته ومنها
ما نبي على الموجود دون المعدوم دلالة لا بد ولا يثبت له الوصية باللبس
في الصرع والصوف على الصرع والولاء في البطن ومنها ما نبي على
المعدوم والموجودان دلالة لا بد ولا يثبت له الموجود فقط بالوصية بغيره
بستانه وفي غير ثمرة ماله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب**

منه

باب وصية الذي قال رحمه الله ذي جعل
دائرة بيعته وأبنته في جميع فوات في ميراثه لأنه يتركه الوفاة عند
أوصيه رحمه الله وأوصى له ميراثه فلهذا هذا وأما عندها فلان هذا
معتبة فلا يصح وأن كان قربة في معتبه بقي شكل على قول أبي حنيفة
وهذا هو عندهم كالمستحق عند المسلمين والمسلم ليس له أن يبيع المتحد
فحيث يكون الذي في الميراث له ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
أما المستحق من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
في معتبه فأنما لما في الناس لم يثبت ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
نصفه من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
المتحد أيضا على ما في **قال رحمه الله** وإن أوصى بذلك لقوم معينين
فهو من الميراث إذا أوصى بغيره دائرة بيعته وأبنته ميراثه ميراثه
جاء من الميراث الوصية في الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
على اعتبار معينين **قال رحمه الله** وبذره لغيره لقوم معينين تحت
إوصية حزين مستأمن بل بالملكية أو ذبي إذا أوصى بداره أن يبي
لغيره لقوم معينين تحت حاضيه وصية حزين في الميراث ميراثه ميراثه
وهو ما إذا أوصى بغيره دائرة بيعته وأبنته ميراثه ميراثه ميراثه
وعنده الوصية بالملكية لأن هذا عصية حقيقته فإن كان في معتبه قربة
والوصية بالملكية بالملكية لأن في معتبه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
أن هذه قربة في معتبه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
على معتبه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
لا يجوز الوصية اعتبارا واعتناؤه فلذا علمه في القربى في حقيقته بين
بناتها وبين الوصية بها أن ليس بسبب لرواها الملك وأما بذكر ملك
الثاني بأن يبيع ميراثا لغيره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
لم يصرح به لغيره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
وضعت لرواها الملك ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

عنده

في

ومن غلوة أرضه وداره فإذا المثلت شاول الموجود والمعدوم من غير
توقفي على دلالته أخرى أما القمرة فإذا المثلت برأها الموجود ولا
يتم ولا المعدوم لا يدل على شيء بل على غير شيء وأما قوله في غير
لأنه إذا المثلت في البستان ثمرة والمسألة على ما هي في المسألة الثالثة
في شاولها القمرة المعدوم وما عاشت الموصلة في شاولها لأن ذلك في القمرة
اسم الموجود حقيقته ولا يتم ولا المعدوم لا يثبت في البستان
ثمرة عند موت الموصلة مستحالة في حقيقته فلا يتم ولا الحجاز وإذا
لزم في غير شاول الحجاز ولا يجوز الجمع بينهما إلا أنه إذا دل على الحجاز
شاولها غلوة لا يعود الحجاز لجمع بين الحقيقته والحجاز **قال رحمه الله**
ويصوب غلوة ولا يثبت له الموجود عند موته قال أبا داود
أما إذا أوصى بغيره الأشياء كان له الموجود عند موته ولا يثبت ما سجدت
بعد موته سواء قال أبا داود أو لم يقل لأن الوصية كتاب عند الموت
فيعتبر وجود هذه الأشياء عنده فهذا هو الحق في أن جاز لنا الوصية
في القلة المعدومة والقمرة المعدومة على ما بينا لأنها مستحق بغير
الوصية في العتق كالمراعاة والماملة فلان يثبت الوصية أو لا
لأنها أوسع باتا من غيرها ولذا الصوف على الظاهر واللبس في الصرع
والولاء الموجود في البطن يثبت جميع العتق بغيره وبالطبع مقصودا
فلذا بالوصية لما ذكرنا وأما المعدوم منها فلا يثبت بشي من العتق
فلذا بالوصية سائر هذا الباب وجوه ثلاثة منها ما نبي على الموجود
والمعدوم دلالة لا بد ولا يثبت له الوصية بالخدمة والسكنى والقلة
والقمرة إذا المثلت في البستان ثمرة من ثمرة القمرة عند موته ومنها
ما نبي على الموجود دون المعدوم دلالة لا بد ولا يثبت له الوصية باللبس
في الصرع والصوف على الصرع والولاء في البطن ومنها ما نبي على
المعدوم والموجودان دلالة لا بد ولا يثبت له الموجود فقط بالوصية بغيره
بستانه وفي غير ثمرة ماله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب**

ليس بغيره عند قربة في ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
بورش قال ساجد رحمه الله هذا إذا أوصى بغيره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
يجوز بالامتنان لهم لا يكون من أحد غلوة في الميراث وعلى هذا الخلاف
إذا أوصى بداره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
لقوم معينين جاز بالامتنان على أنه ملك حاصله أن وصايا الذي تملكه اتمام
باب ما هو ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
أوصى بأن يشرح في ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
كان لقوم معينين وغير معينين لانه وصية ما هو قربة وفي معتبه أيضا
قربة وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
عنده ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
بغيره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ساجد لانه عصية عنده ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
عندنا لانه الكيسير لقوم معينين وغير معينين وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
لا يجوز أن كان لقوم معينين ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
الباب فاصلة أن وصية لقوم معينين ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
دلالة من الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
على ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
بغيره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
إذا كان لا يترك ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ظاهره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
في ثمانية ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
يبي على الوصية ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
السكنى في الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
وقال قال بعضهم ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

والقرى بينهما وبين المدينة انما هي التي تدعى على اعتبارها وانما المدينة فلا تدعى
على اعتبارها قالوا اوصى بنو المشركين ان تكون بالبيت فخرج وصلى اليها
لم يقبل ولما جازع جميع ثم قالها فلما اوصى بانه اذا بقوله صاحب الجاهلية
صاحب الجاهلية وذكر الثاني في الزيادة ان من تدعى في الاسلام الى الشرايين
او الهوى وبنو الجاهلية يحكم وصاياه حكم من استلهم فاصح منه وهذا
عندها وانما عندنا في حقيقته فوصيته مؤثرة وصاها بالمرتد نافذة بالاجماع
لانها لا قبل عندها وقال قاضي خان المرتدة الصحيح انها كالزينة فيخرج منها
ما جاء من الزينة وما لا فلا وانما الثاني وهو ما اذا اوصى بالخير لم يستلهم فلا تدعى
اهل البيت بخلافها لاجلها وغيرها فكذلك صاها ولو اوصى بالشر لم يستلهم او باله
طبعه انما لا يستلهم الوصية ما زاد على الثلث لحي الزينة وليس لو رتبته حتى
موجب لهم اموات في خفا ولا حرمته ماله باعتبار الامان والامان ان لا يخرجه
لحق ورتبه وقد استقطحت فيجوز وقبل اذا كان ورتبه معه لا يجوز بالشر
من الثلث ما جازهم لانه لا مان التزم احكامنا فصار الذي ولو اوصى ببعض
ماله اخذت الوصية ورتبه الباقي في الوصية وكذا الوصى يستلهم مثله
ولو اعتن عده عند الموت او ذيرة جاز ذلك كله من غير تعيين بالثلث لما
بيننا وكذا الوصى لم يستلهم او ذيرة بوصيته جاز ذلك ما اقره دار الاسلام
فهو الذي في المعاملات ولهذا انصاع عند التعليل شدة وتبرعته في حال
حياته فلما بعد ثباته وعنايته حقيقته والى يوسف وصية المشرك والذي للحري
المستأنس لا يجوز لانه في ذمهم كذا حتى يلى من الرجوع اليها فصارت كالأوصية
والا اذا ظهرت ان الوصية تليق بشدة ولهذا يجوز للذي والعقد خلاف
الموت ولو اوصى الذي بالشر لم يستلهم ولا يجوز للمسلم ان يوصى بالشر لانه
الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بخلاف ملته جاز اعتبارا بالارث
او الكسرة ملته واحدة ولو اوصى بخلافه في ذمهم لا يجوز لان الارث
ممنوع لثباته بالذات فلما الوصية لانه اخذت وعلى رواية الجاهل الصغير
ينبغي ان يجوز للمسلم ولو اوصى مستأنس في ذم الاسلام ينبغي ان يكون

على الوصية

على الوصية المذكورين في المشرك والله سبحانه ونفاه على الصواب
باب الوصية قال رحمه الله اوصى الى رجل فقبل عنده ورد
عنده يرتد اي عند الوصى لان الوصى ليس له ولاية الوصية انصرف ولا
عنه ورفقة له بانه ان يوصى الى غيره **قال** والظاهر ان يرتد عنده بل
ردّها في غير وجهه بل يرتد لان الوصية تاتى بغيره فاعلم انه ورد في غير
وجهه لاصار شعره ورائس جفته ويردده في غير وجهه فاعلم ان الوصى هو الذي
اذا قبل نفسه في غير الوجه ولو لم يقبل ولو لم يقبل ولو لم يقبل ولو لم يقبل
ان شاء قبل وان شاء ردّ لان الوصى ليس له ولاية الوصية في غير وجهه **قال**
وبعد التولية لغيره اي سيج الوصى التولية قبل قبول الوصية لغيره لانه لا ولاية
ولا له التولية فصار فمؤثرا وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدوره
من الوصى سواء علم بالوصية او لم يعلم خلا في الوجه حيث لم يكون البيع من
غيره على فمؤثرا في التولية لانه لا يثبت في حال قيام ولاية الوجه فلا يصح من
غيره فمؤثرا في التولية بالبيع والشر لا يثبت في العلم وطهر من العلم بان
بغيره واحد من اهل القبور وقد ذكرناه فيما تقدم انما الاصل خلافه
لانما يخص في حال استطاع ولاية الميت فلا يثبت في العلم بالولاية **قال**
وان مات قبل ان يقبل فيقتل فيقتل ان لم يوصيه قاضي ثم قال انما قبل الوصية
البر ان لم يقبل حتى مات الوصى فقال لا قبله قال لا قبله فله ذلك ان لم
يقبل القاضى اخرجه من الوصية حين قال لا قبله لا يجوز قوله لا قبل
لما يطل الاصل ان في موصية الميت وصاها الوصية في الوصية بخلافه بالشر
ودفع الضرر بالقرى وهو اعلى اولى انما القاضى اذا اخرجه عن الوصية
يصح ذلك وانما عند فيه كان له اخرجه بعد قبوله اوله نص
بالقرى فاذا غير اصله كان له قوله ونصب غيره ورفقه هو عن
ذلك فينصف بينهما الوصية في دفع القاضى الضرر عنه ونصب خافيا
لما لم يثبت نصفا فيه في دفع الضرر من الجانبين ولو قال لا قبل بعدما
اخرجه القاضى بالثلث اليه لانه قبل بعد ما بطلت الوصية باخراج القاضى

صاحب الوصية

انما **قال رحمه الله** والى عبد وكافر فاقبى بدل بغيره اي اذا اوصى الى
هو المذلول من اخرجهم القاضى ويستبدل بغيره مكانه وذلك للتدوير
ان القاضى يخرجهم عن الوصية وهذا يدل على ان الوصية صحيحة لان
المخرج يكون بعد الدخول وذلك في الوصية بالطلقة قبل
معناه يستلهم وقبل في العبد بالطلقة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه
يستلهم وقبل في الكافر بالطلقة ايضا لعدم الولاية على المشرك ووجه الصحة
في المخرج ان اصل النظر ثابت لثبوت العبدية حقيقته وولاية الفاسق على
نفسه وعلى غيره وعلى ما عرف من اصلنا وولاية الكافر في الجملة الا انه لم يثبت
النظر لثبوت ولاية العبد على جازة مؤثرة وعلم من المخرج بعدد المعادة
الدينية الماعنة على ترك النظر في حق المشرك وانما الفاسق الجاهل فيخرجهم
القاضى عن الوصية ويغيره منهم انما بالنظر وشرط في الاصل ان يكون
الفاسق مؤثرا في المار لانه يكون مؤثرا في اخراجهم وتبدل بغيره
خلا في ما اذا اوصى الى كائنه او ملك بغيره حيث يجوز له ان الملك في
ما عرفه الحق وان يجوز بعد ذلك في الجواب فيه الجواب في القن والوصى
كالقن فلو بطل الوصى عن العبد واسئل الكافر يخرجهم القاضى عن الوصية
قال رحمه الله والى عبده ورتبه صاها اي اذا اوصى الى عبد نفسه ورتبه
صاها جاز ايضا اليه وهذا عند ابن حنبله رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز
وهو الناس لان الولاية معدومة لما ان الترتيب فيها لان فيه اثبات الولاية
للمالك على المالك وهذا قبل المشرووع لان الولاية الصادقة من الولاية لا يجوز
وفي اعتبار هذه الولاية تجزئها لانه لا يملك بيع رقبته وهذا خلاف الموضوع
ولا في حقيقته انه خاطب مستبعد بالتصرف قبل اهل الوصاية وليس
لحيد عليه ولاية فانما الصغار وان كانوا مالا ليس لهم ولاية النظر فلانما فاه
خلا في ما اذا كان في الترتيب جارا والايضا الى عبد الغير لانه لا يستبدل بالشر
اذا كان للمولى مئة غلا في الولاية لانه ليس للقاضي ولا لغيره رتبة بعد
ما ثبتت اليه ايضا اليه ولا ليس له تبعه وايضا المولى اليه وبودن يكون

على الوصية

انما **قال رحمه الله** والى عبده وكافر فاقبى بدل بغيره اي اذا اوصى الى
هو المذلول من اخرجهم القاضى ويستبدل بغيره مكانه وذلك للتدوير
ان القاضى يخرجهم عن الوصية وهذا يدل على ان الوصية صحيحة لان
المخرج يكون بعد الدخول وذلك في الوصية بالطلقة قبل
معناه يستلهم وقبل في العبد بالطلقة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه
يستلهم وقبل في الكافر بالطلقة ايضا لعدم الولاية على المشرك ووجه الصحة
في المخرج ان اصل النظر ثابت لثبوت العبدية حقيقته وولاية الفاسق على
نفسه وعلى غيره وعلى ما عرف من اصلنا وولاية الكافر في الجملة الا انه لم يثبت
النظر لثبوت ولاية العبد على جازة مؤثرة وعلم من المخرج بعدد المعادة
الدينية الماعنة على ترك النظر في حق المشرك وانما الفاسق الجاهل فيخرجهم
القاضى عن الوصية ويغيره منهم انما بالنظر وشرط في الاصل ان يكون
الفاسق مؤثرا في المار لانه يكون مؤثرا في اخراجهم وتبدل بغيره
خلا في ما اذا اوصى الى كائنه او ملك بغيره حيث يجوز له ان الملك في
ما عرفه الحق وان يجوز بعد ذلك في الجواب فيه الجواب في القن والوصى
كالقن فلو بطل الوصى عن العبد واسئل الكافر يخرجهم القاضى عن الوصية
قال رحمه الله والى عبده ورتبه صاها اي اذا اوصى الى عبد نفسه ورتبه
صاها جاز ايضا اليه وهذا عند ابن حنبله رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز
وهو الناس لان الولاية معدومة لما ان الترتيب فيها لان فيه اثبات الولاية
للمالك على المالك وهذا قبل المشرووع لان الولاية الصادقة من الولاية لا يجوز
وفي اعتبار هذه الولاية تجزئها لانه لا يملك بيع رقبته وهذا خلاف الموضوع
ولا في حقيقته انه خاطب مستبعد بالتصرف قبل اهل الوصاية وليس
لحيد عليه ولاية فانما الصغار وان كانوا مالا ليس لهم ولاية النظر فلانما فاه
خلا في ما اذا كان في الترتيب جارا والايضا الى عبد الغير لانه لا يستبدل بالشر
اذا كان للمولى مئة غلا في الولاية لانه ليس للقاضي ولا لغيره رتبة بعد
ما ثبتت اليه ايضا اليه ولا ليس له تبعه وايضا المولى اليه وبودن يكون

صاحب الوصية

قال ابا القاسم وهو المستثنى في الكتاب واخواتها فقال في غير النسخة وسرا
المن لان في النسخة فسادا في البيت ولهذا فلا الجان ايضا في النسخة والرواية
في النسخة وحاجة الصغار والانتهاج لغيره فان هلاكهم من الجمع والغري
واشراق احداهما بالادب الصغار ولهذا فلا حرج من هوية يده وردود به
عنه وقضاء بين كونه ليس من باب الولاية وانما هو من باب الاعانة المتروكة
صاحب الحق بلك اذا ظهر بخلاف افتراض من الميت لانه رضي بانهما جعلا
في النص ولا في غير من المادلة وعند اختلافه في النص في المادلة ورد
المغصوب ورد المسجع في البيع القاسم من هذا القبيل ولذا احتفظ المالك
حل ذلك من ذم احداهما دون صاحبه وشبه وصيته بعينه وعن عبد
معين لانه لا يحتاج فيه الى الراي والخصوص في حق الميت لان الاجتماع فيه معتدل
ولهذا يعمد بها احد الوجهين ايضا ومن اخوانها مع ما عني عليه الذي
من المالك ومع الاخوال الصابغة لان في النسخة ختم القرائن فان يرضى
لمعني ولانه بلكه حل من هوية يده فلم يكن من باب الولاية ولو كانت احدهما
جعل الناصي مكانه وصيا اخرنا عنده فظاهرا في الثاني من ما عجز عن
الانفراد بالنصف فيمن الناصي اليه وصيا نظرا للميت عند غيابه واما
عند ابي يوسف فلان الحق من ما وان كان يندرج على النصف فالوصي يصدق
لخلفه وحيثما شتر فان في حقته وذلك على النسخة ينصب وصي اخر
مكان الاول **قال رحمه الله** ووصي الوصي وصي الميراثين اى اذا مات الوصي
فاوصى الى غيره وهو وصي في تركته وتركة الميت الاول وقال القاسم في رحمة الله
يكون وصيا في تركته الميت الاول لان الميت فوض اليه النصف ولو يرضى الميت
الى ايضا الى غيره فلا بد له ولا يرضى بغيره بغيره فوض الوصي
الوجيل فانه يكون وصيا في مال الوجيل خاصة دون مال المولى ولذا لا يعتد
بوصيته في مال الميراثين لان الوجيل ليس له ان يوجله ولا لغيره ان يرضى
فلذا الوصي ليس له ان يرضى في مال الوصي الميت وان الوصي يرضى بولاية
مستقلة اليه فيملك ايضا الى غيره والحال المتروك في الولاية التي كانت ثابتة

وجود

انما اذا اوصى الى غيره

شبهة

الوصي يستقل في الوصي ولهذا تقدم على الجد ولو لم يستقل اليه لكان تقدم عليه
طال وجعل له الوصي الوصي لا يتقدم على الجد بل يتقدم عليه الجد وجعل
هو بغير المولى وجوز نوحنا مطلقا فاذا استقل اليه الولاية ملك ايضا
والذي يرضى ذلك الولاية التي كانت للوصي يستقل الى الجد في النفس والى
الوصي المالك في الحكمة لا في التملك فيما استقل اليه في ملكه ايضا في ملك الوصي
وهذا لان ايضا اقامه غيره مقامه في مال ولا يرد عند الموت كانت الولاية
في الترتيب فينزل الثاني تركته في الترتيب وانما لم يرض بغيره من وصي
اليه الوصي بل وجدنا في تركته في الترتيب لانما استعان به في ذلك مع علمه ان غيره
الميت صار ناصيا ايضا الى غيره لا سيما على تقدير حصول الموت قبل
تتميم مقصوده وهو تولى في ما يرضى به خلافا للمولى لان المولى لا يرضى ان
يحصل مقصوده بنفسه فلم يوجد له الوصي بالتعويض الميراثين بوجله
او ايضا **قال رحمه الله** ونص في غير من الوصي له ولو على
اي قيمة الوصي مع الوصي لورثه بزيادة وعلمه لا يجوز وهو ما اذا فاسد
الوصي لورثه عن الوصي لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعقب ويرد عليه
به ويصير معزوا ويشترط المورث والوصي ايضا خليفة الميت فيكون خصما
عن الوارث اذا كان غائبا فنقدت قيمته عليه حتى لو حضر الغائب وقد هلك
ما في يد الوصي ليس لان الوارث المولى له انما الوصي له فليس خليفة عن الميت
من حرجه لانه ملكه بسبب جديبه ولهذا لا يرد بالعقب ولا يرد عليه ولا
يصير معزوا ويشترط الوصي فلا يكون خصما عنه عند غيبته حتى لو هلك
ما افترقه عند الوصي كان له ثلث ما بقي من القيمة لو استند عليه غير الوصي
لم يضمن له ما بقي من القيمة ولو لم يكن الخط في التركة اذا هلك بعض الميراثين في
القيمة فيكون له ما بقي من القيمة في شريك الوارث فيشترط ما بقي
من الميراث المشترك على الشريك ويبقى ما بقي على الشريك ولا فرق في ذلك بين
ان تلو الوارث رثنا ما اوصى لان الولاية للشيخ في مال الصغار والتمتع
في معنى البيع وله الولاية في الخط في مال الجارية فانه يبعه للخط في العتار

فانما

فانما

مستثناة دأبا وهو المستثنى في الكتاب واخواتها فقال في غير النسخة وسرا
المن لان في النسخة فسادا في البيت ولهذا فلا الجان ايضا في النسخة والرواية
في النسخة وحاجة الصغار والانتهاج لغيره فان هلاكهم من الجمع والغري
واشراق احداهما بالادب الصغار ولهذا فلا حرج من هوية يده وردود به
عنه وقضاء بين كونه ليس من باب الولاية وانما هو من باب الاعانة المتروكة
صاحب الحق بلك اذا ظهر بخلاف افتراض من الميت لانه رضي بانهما جعلا
في النص ولا في غير من المادلة وعند اختلافه في النص في المادلة ورد
المغصوب ورد المسجع في البيع القاسم من هذا القبيل ولذا احتفظ المالك
حل ذلك من ذم احداهما دون صاحبه وشبه وصيته بعينه وعن عبد
معين لانه لا يحتاج فيه الى الراي والخصوص في حق الميت لان الاجتماع فيه معتدل
ولهذا يعمد بها احد الوجهين ايضا ومن اخوانها مع ما عني عليه الذي
من المالك ومع الاخوال الصابغة لان في النسخة ختم القرائن فان يرضى
لمعني ولانه بلكه حل من هوية يده فلم يكن من باب الولاية ولو كانت احدهما
جعل الناصي مكانه وصيا اخرنا عنده فظاهرا في الثاني من ما عجز عن
الانفراد بالنصف فيمن الناصي اليه وصيا نظرا للميت عند غيابه واما
عند ابي يوسف فلان الحق من ما وان كان يندرج على النصف فالوصي يصدق
لخلفه وحيثما شتر فان في حقته وذلك على النسخة ينصب وصي اخر
مكان الاول **قال رحمه الله** ووصي الوصي وصي الميراثين اى اذا مات الوصي
فاوصى الى غيره وهو وصي في تركته وتركة الميت الاول وقال القاسم في رحمة الله
يكون وصيا في تركته الميت الاول لان الميت فوض اليه النصف ولو يرضى الميت
الى ايضا الى غيره فلا بد له ولا يرضى بغيره بغيره فوض الوصي
الوجيل فانه يكون وصيا في مال الوجيل خاصة دون مال المولى ولذا لا يعتد
بوصيته في مال الميراثين لان الوجيل ليس له ان يوجله ولا لغيره ان يرضى
فلذا الوصي ليس له ان يرضى في مال الوصي الميت وان الوصي يرضى بولاية
مستقلة اليه فيملك ايضا الى غيره والحال المتروك في الولاية التي كانت ثابتة

مستثنى

فانه محظوظ بنفسه ولا يجوز له بيعه وهذا في معنى البيع فلا يقص **قال رحمه الله**
فوقا المورث واخذ نصيب الوصي فضايع وجع ثلث ما بقي من الوارث الوصي
الوثة واخذ نصيب الوصي فضايع ذلك في يده رجع الوصي له ثلث ما بقي
لما بينا ان المولى له شريك المورث فرجع الوصي له على ما في ايدي المورث ان
كان باقيا فاخذ منه لحد وصية التسمية في حقه وان هلك في ايديهم فلا ان
يضمنه قد يلف ما قيصرا وان شاء الميراثين الوصي ذلك القدر لانه متعدي في
بالدفع اليهم والمورث بالنص فيصير بها مائة **قال رحمه الله** وان اوصى للميت
مخبر فقام المورث في ملك ما في يده او دفع الى من يرض عنه فضايع في يده وجع
عن الميت ثلث ما بقي اى اذا اوصى من عنده فقام المورث في ملك ما في
يد الوصي عن الميت من ثلث ما بقي ولذا لان دفعه الى رجل في حقه فضايع
ما دفع اليه عن ثلث ما بقي **وهذا عند ابي حنيفة** **قال رحمه الله** وان كان
المورث مستغنيا عن الثلث بطلت الوصية ولو رجع عنه وان لم يكن مستغنيا
لثلث رجع عنه ما بقي من الثلث اى ان قام ثلث الجمع وقال محمد رحمه الله لا رجع عنه بشي
وقد ذكرناه في المناصب **قال رحمه الله** وصية الناصي واخذ خط الوصي
ان غاب ايمان غاب الوصي له لان الوصي صحبه وان كان قبل القول ولهذا
لومات الوصي له قبل القول نصير الوصي ميراثا للمورث والنص ما في حق
العاجز واذا نصيب الغائب ونقص من النظر فنقد ذلك عليه وصح حتى
لو حضر الغائب وقد هلك الميراثين في يد الناصي واسبه الميراثين على المورث
سبيل ولا على الناصي وهذا في الجبل والمورث لانه اقرا من معنى المادلة
فيما نابع حتى اذا اخذ له اخدا لشركين من غير قضاء ولا رضا ولذا يجوز بيع
نصيبه شرعا وانما لا يملك ولا يكون فلا يجوز له القيمة في مبادلة
طالع وبيع مال الغير يجوز فلذا التسمية **قال رحمه الله** وبيع الوصي عبدان
الشركة معيه العتار اى يبيع مع الوصي عبد المالك العتار لان الوصي قائم
مقام الوصي ولو يوله بنفسه حال حياته يجوز بيعه وان كان مرتضا من
الموت بغير محض من العتار فلذا الوصي الناصي مقامه وهذا الميراثين

مستثنى

فانما

الغرمات تعلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يبطأ المالية لغواؤها الى غلب
وهو الثمن غلا فالعبد المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للثمن بيعه لان
الغرماء به حق المستعجلان ساعى فيه **قال رحمه الله** وصين الوضيان
باع عبدا اوصى ببيعهم وتصدق بثمنه بعد هلاكه ثمنه عبده معاه اذا اوصى
ببيع عبده والصدق بثمنه على المسكين باع ما اوصى وقضى الثمن فصاع الثمن
في يده وهذا هو الحال في الخصم استحق العبد بعد ذلك من الوضيان الثمن
المشترى له وهذا العاقب فكلون العهد وعليه وهذه عمدة لان المشري من له
بعض بيد الثمن لا يسلط له البيع ولم يسلط فقد اخذ البايع وهو الوضيان مال
العبر بغير رضا فيه عليه ردة **قال رحمه الله** ويرجع في ترك المبتلانة
عامله فيرجع به عليه ما اوجله وان اوجبه رحمه الله ينزل ولا يرجع كلام
الوضي على احد من اثنين بطلان رخصة العبد فلو ترك عامل الزوجه فلا يرجع
عليه بشي في رجوع الى نادرها ويرجع في جميع الثمن وعن محمد رحمه الله يرجع
في الثلث لان الزوج عكم الوصية فاخذ حكمها وزحل الوصية الثلث وعن الحسن
انه يرجع عليه عكم الوصية بل عكم العزور وذلك لان عليا والذين بقضا
من جميع الثمن غلا في الناص وابنه اذا اثنى البيع حيث لا عمدة لانه لا يملك
الناصر فقبل النصار لا يبيع عن المتكلم ثم الامانة خفية لزوم الضمان
فيتعطل بطله العامة واسنه سخرته دار رسول ولذلك الوضيان لم
يسر له الجبل وقد رة في احوال النصار وان كانت الثمن قد هلكت او لم
يكن بها وقال يرجع بشي في ما سار بدين الميت وفي المنقح لا يرجع الوضيان
مال الميت بشي وانما يرجع على المسكين الذي تصدق عليه بالثمن لم عين له
فكان عونه عليهم **قال رحمه الله** وفي مال الطحلان باع عبده واستحق
وهذا الثمن في يده اذ باع الوضيان مال الصغير وقضى الثمن فكله في يده
واستحق الما لا يرجع في مال الصغير لانه عامل له **قال رحمه الله** وهو على الوتر
في حقه اى لصي يرجع على الزوجه بحضنه لاستفاض التيمم باستحقاق ما
اصابه **قال رحمه الله** ومع احبها لكو حياي يجوز اخذ الوضيان باليتم

اذ فيه خبر بان يكون الباقي الى اذ الولاية نظيره وان كان الاول الى يجوز
 ان فيه تنصيح ما لا يتم على بعض الوجوه وهو على تقدير ان يحكم بتطو
 خلا يرى شروط الذين اذاتان الثاني نسلنا ونحن الحاة والارباب له عليه
 بينه ولا يرى رجوع الذين على الاول **قال رحمه الله** ويعدو بشراؤه ما يتطابق
 في يجوز بيع الوصي بشراؤه بتفان الناس في مثله ولا يكون في المنفعة اناس
 لان الولاية نظيره ولا نظيره الغني الفاحش خلاف القيسر لانه لما في الشر
 عنه فماعتبار وانما اذا ما به خلاف الحد والوصي لما دون **الحالة** في التجارة
 والمالك حيث يجوز بيعهم وشراؤهم بالغني الفاحش عند ابي حنيفة رحمه الله
 لم يمتص فون حكم المالك والمال ذلك المحر والوصي يصف حكم الثانية الشر
 نظرا في تقدير موضع التطهر وعندهما لا يملكه لان التصرف بالغني الفاحش
 شرع وهو ليس من اهله ولا ضرورة اليه وهذا اذا تابع الوصي للوصي مع
 المحجبه **واما** اذا اشترى شيئا من مال البنت لنفسه **او** ما ع شيئا لنفسه
 جاز عند ابي حنيفة رحمه الله واحدي الروايتين عن ابي يوسف اذا كان للبنين
 فيه منعه ظاهره **وتنبيه** ان يبيع ما يباي ويحده عشر بعشره من الصغي
 او ينشئ ما يباي او يفسد عشر بعشره للصغير لنفسه **واما** اذا لم يكن
 فيه منعه ظاهرة للبنين فلا يجوز وعلى قول محمد والظاهر الروايات عن ابي يوسف
 انه لا يجوز على حال هذا في الوصايا **واما** وصفي الناض فلا يجوز بيعه من
 نفسه بخل خال له **وهذا** ولا بد ان يشرى شيئا من مال الصغير لنفسه
 اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير بان كان مثل النية او بغير نية **وقال المتأخر** ون
 من اصحابنا لا يجوز للوصي بيع غنائه الصغير الا ان يكون على الميت دين او يرغب
 المشتري فيه فيضعف الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن **قال الصدوق** والشيخ
 ويبيّن **قال رحمه الله** ويعدو على الكسبة غير العتار باي بيع الوصي على الكسب
 القاب الماير في حالي في العتار وكن الابن يلى ما سوي العتار ولا يلى
 فلكل وصيته لانه يتعد مناهة وكان الثمن ان لم يملك الوصي غير العتار ايضا
 ولا الابن لا يملكه على الكسب الحاضر لانه لما كان فيه حصة ماله جاز استئنا

فما صار الغدا لان جنف انفس البصر وهو تلك الحظ فلذا وصيته واما العار
فحظوت بنسبه فلما حله فيه المايه ولوا على ذين باع العار فان كان الذين
مستشف باع هذا الجماع وان لم يكن مستشف باع بقدر الذين عندها العدم المايه
المايه من ذلك وعذا وصيته جازله لبيعه لانه يبيعه حكم الزايه فاذا ثبت
في البعض ثبت في الكل فانها لا يجوز لو ثبت هلاله في ملك بعهده لانه بعض خطا
فالمستوف والوصيه انه لا يملك له نادر **قال رحمه الله** ولا يصح بيع مال الوصي بغير
في ما لا يثبت لان الخطا اليه الحظ دون التجاره ووصي المرح والوصي المرح في مال
تحتها ميراثا للصغير بمنزله ووصي المرح الكبر المرحب فلذا الوصيه ان يبيعه الحظ
مخلاف ما لا اخول للصغير من ماله الوصي حيث لا يملك الوصي بعهده لانه الوصي قائم مقام
الموصي وليس لي احد من هؤلاء التصرف في ما لا يصغر فلذا الوصي خلاف المرح
او الجدا والمرح حيث لا يكون له ولاية التصرف في ما لا يصغر مطلقا من غير
تفصيل ما ناوله ميراثا لانه قائم مقام الوصي ولباب والجدا التصرف في جميع ماله
فلذا الوصيه **قال رحمه الله** ووصي المرح باع ما لا يملك من الجدا **قال القاضي**
الجدا حق لان الشرع اقامه مقام المرح عند عدم موصي آخر زيارته فيقدم على
وصيته واما ان ولاية المرح تنتقل اليه بالوصيه فذلك ولاية قائم مقامه فيقدم عليه
كالمرح بنسبه وهذا لان اختيار المرح على غيره موجود الجدا يدل على ان تصرفه
انظر ولا بد من تصرف الجدا **قال رحمه الله** فان لم ير الموصي المرح بالجد والمرح
اقرب الناس اليه واشفعهم على حثي ملك المرح لا يحل دون الوصي غير انه ان وصي
المرح يتقدم عليه الوصي في التصرف في الماله لا يباد دون غيره وان لم ير الموصي سبق
على حاله **قال في الشهاة** قال شهاب المرح ان لم ير الموصي في زيد
سماه لاني يطلب الشهاة لانهما يجزان نفعنا لانفسهما ما بانا المرحين لهما فنرد
للمرح فاذا رد نفع القاضي ما بانا لان من ضمن شهادتهما اقرارا بما يوصي اخوهما
ليتب واقرارا بهما على انفسهما فلا يجزان من التصرف بعد ذلك بدونه فصار
فيهما بمنزله ما لو مات احد الوصيين الثلاثة وجاز ذلك للناسخ وجود الوصي
لا يمنع تصرفه ما بدونه فصار له مات ولم ير الموصي احد فصار الماله انك لا يملكها

الوصيان

التصريف **قال رحمه الله** المان يدعى زيد أي مدعيه وصي مع ما فيه يدل
شهادتهما وهذا استحسان والناس أن لا ينزل طاولك وجه الاستحسان
يجب على القاضي ان يصح ما قالوا على ما بينا انما يقتضيه شهادتهما لو اتفق
عند قائلين وصيا مع ما يقتضيه القاضي انما اذا مات وليرثك وصيا ابتداء
فهذا الذي **قال رحمه الله** ولا المان اي اذا شهد المان بان ابنيها اوصى
زلي وهو غيرك لا يثبت شهادتهما ليرثك وصي انما يقتضيه شهادتهما
فلا حاجة ممن فلا يشك في شهادتهما ليرثك وصي انما يقتضيه شهادتهما
ولا قريب اي سمع وان ادعى المشهود له الوصية ينزل استحسانا على انما نصبت
وصي ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصين بذلك خلاف ما اذا شهدا ان
اباهما وهذا الرجل شخص ذو بنية بالوصية حيث لا ينزل سماع ادعاء الرجل الوفاة
اولا يدعي ان القاضي عليك نصيبا لوجوبه على الحي يظهر ذلك بخلاف الوصية
قال رحمه الله ولذا الوشهد الوارث صغيها اي لو شهد الوصيان ووارث
صغيها في شهادتهما بالهالة لا ينافيان في كون التصريف انفسهما في ذلك المار
فصارا سمعنا وخصمين **قال رحمه الله** او لكي ينافيا الميت اي لو شهد الو
لوارث ليس في الميت لا ينزل شهادتهما ايضا لانها ينافيان في كون الحفظ والولاية
مع المتوفى لانفسهما عند غير الوارث خلاف شهادتهما للكبير في غير التولية
لا يتطاع ولا يمنع له ان الميت اقامتهما من نفسه في توليه عن غيرها خلاف ما اذا
كان الوارث صغيرا والموصي الكاثير لا ينزل شهادتهما في ذلك لان الوصي لا ينزل التصريف
في مال الصغير جمعا فيكونان من غير في هذا الزائدة المار الوارث منه في حق
الصغير وقبده منه في الكبير وهذا ادعى في حقه رحمه الله ولا اذا شهد الوارث
ليرثك في الوجهين في شهادتهما الموصي وغيره لمن ولاية التصريف لا يثبت لها
في مال الميت اذا مات الوارث نجا ففوت عن التولية خلاف ما اذا كان صغيرا
على ما بينا والحي عليه ما بينا **قال رحمه الله** ولو شهد زلان لرجلين على
شيء بدليل في ذمهم وشهد الحزان الاولين بماله تنزل وان كانت شهادة
حاضر بن بوجه الفكا وهذا عند محمد رحمه الله **قال ابو يوسف** لا ينزل في

كذلك من الحكم لان الاشارة تكون باننا من القادر فاطمئنه الى العاجز المتوكل
عليه السلام باننا نفع العرب ومع هذا التمسك بالاشارة بقوله الشريف هكذا
الحديث والاشارة عن ابي بصير في الخطاب من ذناب التوكل ان النبي صلى الله عليه
وسلم بلغ الرسالة الى الغيب بالكتاب فيكون ذلك الجحيم كما اذا لم يهزم
بالعزة فاذا كان الخطاب كخطاب عند العجز في حق المحرس اول ما يجره
الطهر والزم عادة لان الغائب يتدبر على الحضور بل يحضر ظاهره والمخبر
لا يتدبر على النطق والظاهر يتدبر على الدوام في الخطاب على ثلاثة مرات
مستبين وموسوم وهوان يكون معنوا اي ضدرا بالفتن وهوان
يكن من فلان الى فلان على ما جرت به العادة في قسم الخطاب فيكون هذا
كالنطق فيلزم جهة ومستبين غير موسوم كالخاتبة على الجوار واذا
الاشارة على الكعبة كالحلي وجه الرسم فان هذا يكون لغوا لانه لا عرف في
الطاهر الامر بهذا الطريق فلا يكون جهة الا بانضمام شي اخر اليه كالنية
والاشارة عليه والاشارة على الغير حتى يسهل ان الخاتبة قد تكون للتحريم
وقد تكون للتحسين وهذه الاشياء سبعين الجهة وقبل الامس للاسلام
غير انما لا يكون جهة والاول الطهر وغير مستبين كالخاتبة على الهواء
او الماء وهو مبتدئ حكم غير مستمع فلا يثبت به شيء من الحكم وان نوي
قال رحمه الله في هذا اي يكون اشارته وخاتبة البيان في الحدود لانها
تدبر في الشبهة لكونها تعالاه تعالى ولا خاتبة الى انانيتها ولعله كان قصدا
للتاثير ان قدومه فلا يثبت عليه الحد وان كان هو النافذ فقد دفعه
ليس بصرح والحد لا يجب الا بالنطق بصرح الزنا وفي النصوص اعتبار نطق
لا تحت العبد وعن العبد لا يحصى بل يكون لفظ وقد يثبت بدون اللفظ
كالتعالي وهذا الحد لا يثبت بسان فيه شبهة الا ترى ان النبي ولو
شهدوا بالوطي الحرام او اقره بالوطي الحرام لم يجب عليه الحد وكشهادة
بالنيل المظان او اقره بالنيل المظان لم يجب عليه النصاص وان لم يوجد لفظ
التعذر وهذا لان النصاص فيه معنى الما وضعت لانه شريع جازم لافان

بان
الحديث

في الحديث

ثبت مع الشئ من كتاب المعاصيات التي هي حق العبد وانما الحد والمخالفة
حقا لله تعالى شريعت حازره وليس فيها معنى التبعاصلا ولا يثبت مع
الشئ من العبد والمخالفة وذلك في كتاب الاقرار ان الخطاب من الغائب ليس بجحيم
في نصوص جحيم عليه ويجعل ان يكون الجواب في المحرس لذلك فيكون في
الغائب والمحرس رايا وان ويجعل ان يكون متارفا لذلك لان الغائب يملك
الوصول في الجحيم فيعبر بالنطق ولذلك المحرس لتعذر النطق في حق
للأمة التي به فذلك المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على
الخاتبة بخلاف ما توجه بعض اصحابنا رحمهم الله ان الاشارة لا تعتبر مع
التدبر على الخاتبة فالاول ان الاشارة جهة ضرورية ولا ضرورة مع التدبر
على الخاتبة قلنا لا واحد منهما ضرورة وفي الخاتبة زيادة بيان لم توجد
في الاشارة لان قصد البيان في الخاتبة معلوم حقا وعينا وفي الاشارة
زيادة انظر توجد في الخاتبة لان الاصل في البيان هو الكلام لانه وضع له
والاشارة اقرب اليه لان العلم الحاصل بها خاص بها وهو تشكيك بالتميز
وهو اشارته بيده او راسه فصارت اقرب الى النطق من اثار الاقدام
فاستويا ولا يتدبر على المحرل بجرح ولهذا ذكره بهما وهي التحسين
وقالوا في حق يومنا او يومين الحاصل للسان حتى لا يجوز بالبيان الخاتبة
بما اقاربه وقبل هذا تنسب المعتدل للسان **قال رحمه الله** وغيره مدبوحة
ومعينة فان كانت المدبوحة الشرعيا واكل والام والاشارة في حق الله
لم يجوز الاطراف في حالة الاختيار بالتحريم وان كانت المدبوحة الشرعيا في
دليل ضروري فلا يصح الا بغير ضرورة ولا ضرورة لان الكلام في
حالة الاختيار ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افاضة الامانة
الامر على اسواق المسلمين لا على اذن المحرم من سدوتي ومعتصوب
ومع ذلك بانح التناول اعتمادا في الظاهر وهذا لان الغلبة لا يبين
التحرر عنه ولا ينقطع الاستماع عنه فنقط اعتباره دفعا للخرج ٥
لغالب النجاسة في البدن او الثوب بخلاف ما اذا كانت الميتة الشرا وسننا

في الخراج فصحة قوله عليه وهو صلة من الامام والعشر حق النذر على
الخصوص كالزكاة فلا يجوز قوله عليه وعلى قول ابي يوسف الفتوى
قال رحمه الله ولودفع الاراضي للملكة الى قوم يملكون الخراج جازم معتاده ان
اصحاب الخراج اذا عجزوا عن زراعتها ارضي واداء الخراج دفع الامام المراهي
الى غيره بالاجرة اي بوجوب المراهي للقادرين على الزراعة وبأخذ الخراج
من اجرتها فان فصل شي من اجرتها بغير اذن اصحابها وهم المالكين لا
وجه الى ان ملكهم بغير رضاهم من عجز وروية ولا وجه الى تعطيل حق
المقاتلة فتعين ما ذكرنا فان لم يجد من يستاجرها باعها الامام لمن يتدبر
على الزراعة لانه لو لم يبيعها من حق المقاتلة في الخراج اصلا ولو باعها
حق المالك في العين والثوات الى من يملكها فوات فيبيع غنينا للظهور
الخاتمة وليس له ان يملكها بغيره بغير عوض ثم اذا باعها بأخذ الخراج الما
من الثمن ان كان عليهم خراج وزاد الفصل على اصحابها في قول هذا قول
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لان عند هذا القاضي يملك بيع مال المديون بالدين
والسنة واما عند ابي حنيفة فلا يملك ذلك فلا يبيع بالان باس مالا يها
بيعهما وقبل هذا قول الكل والعرف في حنيفة رحمه الله بين هذا وبين غيره
من الديون ان في هذا الزايف رخص لفتح العام ولا رالة الضرر عن العام
وذلك لاجل بعده التوكيد في بيعه على الطبيب الما من والمفتي الما من
والمكاري المنسل الى دفع الضرر عن العامة فلا ضرر وتعطيل الخراج يرجع الى
القائمة فجاز ما ذكرنا لانه لا دفع ولا الخراج حتى يتعطل بوفية الارض فصار
لكل من العبد المادون له في الجارة ودين الميت في التركة فان القاضي يملك البيع
فيما يتعلق بالحق بالزينة فلا هذا ولا في التوابع رعي ابي حنيفة رحمه الله
ان اهل الخراج اذا هربوا ان شاء الامام عزمها من بيت المال والغلبة للمسلمين
وان شاد في حقهم والطهر على شيء فان ما يأخذ المسلمين لان فيم جحيم
الخراج على المسلمين والمالك على اربابها فاذا عزمها في بيت المال يكون قدر
ما يثبت في عازتها فربما لان الامام ما مؤد بغير بيت المال باي وجع

لانه لا ضرورة اليه لانه يمكن المحرم ان يبيع **قال رحمه الله** لف ثوب نجس
يطلب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبة على ثوب طاهر لكن ليس لو غطي
لم يتنجس لانه اذا رتبنا طهره بالعصر لم يتصل به شيء وانما يتصل بالجاره
بالنقاء وبذلك لا يتنجس به **وقد اقره القاضي** ان كان اليابس هذا الطاهر
يتنجس لانه باخذ بلل من النجس الزهيب وان كان اليابس هو النجس والطاهر
الطاهر لا يتنجس لانه باس النجس باخذ بلل من الطاهر ولا باخذ الطاهر
اليابس شيئا ويجعل على سراده فيما اذا كان الطاهر ينفصل به شيء وفي لفظ
اشارة اليه حيث نص على اخذ البلل وعلى هذا اذا الثوب المبلل على جليش
وهو يابس لا يتنجس للثوب الما ذكرنا من النجس وقال القاضي خاف في ثوابه اذا
نار الجبل على فراش فاصابه شيء وبسبب وعرق الرجل وابل الفراش
من عرقه ان لم يظهر اثر البلل في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق
لثوبه حتى يبل الفراش لم يصب بلل الفراش جسده فظهر اثره في جسده
يتنجس بدنه ولذا الرجل اذا غسل رجله ومشي على ارض نجسة بغير
ملعب فابلت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لانه لم يظهر اثر
بلل الارض في رجله فصارت صلاته وان كان بلل الماء لثوبه حتى يبل
وجه الارض وصار طينا لم يصب الطين رجله لم ينجس صلاته ولو مشى على
ارض نجسة رطبة ورجله يابس لا يتنجس **قال رحمه الله** راس شاة مثل
بالدم احرق والاعنة الدم فاعل في سرقة جاز والحرق كالغسل لان
النار داخل ما فيه من النجاسة او يحمله فيصير الدم وماذا يظهر الاستحالة
فهذا الواحرة العذرة وصارت وماذا ظهرت للاستحالة كالخرا اذا
خلت والخرار اذا وقع في المحلة وصار ملحا وعلى هذا القول اذا نجس
الستور يظهر بان رعي لا يتنجس الخبز ولذلك اذا نجست سبعة الخبا
تظهر باننا **قال رحمه الله** سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان
جعل العشر له وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز
فيهما لهما في الجارة المسلمين ولا في يوسف رحمه الله ان صاحب الخراج لا حق

في الحديث

في الحديث

جان غلام

ولم ينله من أولي بلائكم الزول لها غالباً فلا بعد من **قال رحمه الله** ولو سكن
فمنه الغصب ما شئت لأي تكون ناشئة لها عنه أو السلي فيه حرام **هـ**
قال رحمه الله قالت السلطنة مع ذلك فإن يدعي عليه عبدة ليس له ذلك بل لا بد
للمدين خدمة فلا بد من منعه من ذلك **قال رحمه الله** قالت شرطان في قتال
أداة لهم ولزعة فلزاد أداة ياد وكردة ياد يهي ولو قال إذا دامت ولزعة
استتبع نبيها ولو قال إذا دامت كان ولزعة أنا لا يتبع وإن نوي وتي سراً
نشاباً فأنات وأحار لم يتبع إلا بنيتي جيلة فإن قال أو بالثلاث جيلة
فخيش كل لا كل بين ثلثي تحشد شدة هذا أنتجك تاراد وان ظلي استط المهر
والفلا **قال رحمه الله** ليدعي بأما لكي وأتالته أنا عبدك لا يتبع لته ليس بصرح
وطاحية بل فلا بد من فيه شيء مما يتبع العن غلاب فولي يولي لأن حبيته نبي
عن ثوب الولاء على العبد وذلك بالعين فبعت لته بدين الشانه من جهته
وقوله بأما لكي وأنا عبدك تحبته نبي عن ثوب الملك للعبد على المولى وذلك
طمين الشانه من جهة المولى لا مقصود العدم وقد روى على ذلك ولا مشططاً
من شرطان ثبت المتصق فثبت في جهته المتصقا وثبوت المتصق وهو الملك
مستعد لما ذكرنا فلا يثبت المتصقا بدونه **قال رحمه الله** برئت سولنداست
إني ابن كلاً عليكم إقراراً باليمين بالله تعالى وإن قال برئت سولنداست بطلان
لزمه ذلك وإن قال قلت ذلك ليد بالانصدق ولو قال نراسو ليدعانه است
إني ابن كارتك فها إقراراً باليمين بالطلاق **قال رحمه الله** المتابع بها أجرة فقال
النايب بدهم يكون سحاً للبيع **قال رحمه الله** العزاز المتنازع فيه لا يخرج من يد
ذي اليد عالم يهونه للمدعي إذا ادعى عقالاً لم يكني بذكر المدعي أن في يد
المدعى عليه وينصديق المدعي عليه في ذلك بل لا بد من فاقاة البينة أن في
يد المدعى عليه حتى يفرغ دعاءه أو علم القاضي في الصحيح أن يد المدعى عليه
لم يدينه التبع المدعي عليه أذهو شرط طفا ويحتمل أن يكون في يده غيره **هـ**
فأما البينة تنفي بده المواصفة فأحسن التصا عليه بأخا من يده
لحسن بده خلاف السؤل لئلا يذهب شاهد فليحتاج إلى ما شاء البينة

11/12

قال رحمه الله عتق الرابي في ولاية القاضي لا يصح قضاءه فيه ولا يملك له في ذلك المكان وقد اختلف المشايخ هل يصح المكان او اهل قبله بغير المكان ولا يصح المكان ولا في غيره بل اهل على ما عتبر اهل وان خرج القاضي مع القليوبين لم يصح وان خرج وحده لم يصح قضاءه فيه ما ينبغي ان يكون على قول من يفتي المكان ان القضاء من اعلام الدين فيكون امر شرط فيه بالجمعة والعيدين وعن اي يوسف ان المصطفى بشرط فيه والى احوال في كتاب ادب القاضي فقال ان المصطفى يتعد القضاء **قال رحمه الله** اذا قضى القاضي بخلافه بيمينه قال رجعت عن قضاءي او بدلي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطال حكمي ونحو ذلك لم يصح القضاء ما من ان كان بعد دعوي صحيحة وشهادة مستقيمة لم يردوا به الا في ذلك نزع بالقضاء فلا يفتن باشهاد مسلم ولا يملك الرجوع عنه ولا يملك له ان يلقن بيمين الغير وهو الذي امرني ان الشاهد لا ينقض شهادته القضاء لا يصح رجوعه ولا يملك ابطاله لما ذكرنا قلنا القاضي وقال الشعبي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي بالنقض بين الزمان بعد الذي قضى خلافه فلا يرد قضاءه ويستأنف وقال صاحب الحيط وهذا يدل على ان القاضي اذا قضى بالاجتهاد بخلافه لم يفتن فيما مضى من رايه فانه يفتي في المستقبل بما هو احد عدة ولا يفتن بما مضى من قضاؤه بل من حدود الرابي والاجتهاد دون نزول القرآن والى صلى الله عليه وسلم لم يفتن القضاء بالرابي القرآن الذي ترك بعده في هذا الذي خلافا ما اذا قضى بالاجتهاد بخلافه ثم تبين قضى خلافه فانه يفتن ذلك القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالاجتهاد وترك القرآن بخلافه ومع ذلك لم يفتن قضاؤه الا والقرآن القاضي حاله ما قضى بالاجتهاد فالقض الذي هو حاله لم يجتهاد وكان سراجا استرط الان في عليه وكان الاجتهاد في محل العمل لا يصح والى صلى الله عليه وسلم حاله ما قضى بالاجتهاد وكان الاجتهاد في محله نص فيه نص وصار ذلك شرعية لما ذكرنا ان القرآن بخلافه صار ذلك لناجيا لملك الشرعية **قال رحمه الله** خبا، فوما قال لعل اخر ما قوسه

يرونة وتسمعون كلامه وهو يترجمها جازت شهادتهم اي اذا جاء رجل جماعة
في مكان فيقال رجل اخذ عن شي ومثل ذلك علي فاقربوا المسكون
والجماعة يرونة وتسمعون كلامه والمقول بترجم جازت شهادتهم عليه بذلك
الافراز في الامور موجب بتقريبه وقد علموه وهو الركن في الاطلاق اذ
الشهادة قال الله تعالى **ان من شهد بالحق وهم يعلمون** وقال عليه السلام
اذ علمت شك الشمس فاشهد والمقدم **قال رحمه الله** وان سمعوا كلامه
ولم يروه لم يترجموا شهادتهم بل في النعمة تشبه النعمة فيستدل ان يكون المترجم
غيره فلا يجوز له ان يشهدوا عليه مع الاحتمال اذا ما راوا دخلوا البيت وعليه
انه ليس فيه احد سواه ثم جلسوا على الباب وليس البيت مسئلة غيره ثم
دخل رجل فسمعوا اقرا والداخل ولم يروه وقت الافراز ان العاقل حصل
له في هذه الصورة فان لم يترجموا عليه **قال رحمه الله** باع عتقا
وبعض اقراره حاضرا يعلم البيع ثم اذ علموا ليجمع اي لا يسمع ذلكوا لم
يعتبر القرب هنا وفي التناوي لم يولي الله عتبه فقال لو باع عتقا فاعانه
او امراته حاضرا يعلم به ونصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه
ولم يزل ملك ابيه وقت البيع اتفق متشاجرا على انه لا يجمع مثل هذه
الدعوى وهو ليس بشخص وحضره عند البيع وتوله فيما يصنع
اقراره بانه ملك البائع وان لا يحول في المبيع وجعل سكنه في هذه
الحالة لا لا يصاح بالافراز مطلقا للاطلاع التاسيد لاهل العصر في
الاضرار بالناس وتبعية القرب يعني جواز ذلك مع القرب وذكر
في هذه الآية في حجاب الحالة قبل الفصل في الضمان فاعان باع دارا
وقد علمه رجل بالذبح فهو تسليم في الحالة لو كانت مشروطة في البيع
فما لم يتقبلها بالدعوى ليستفي في بعض ما من جهته وان لم يزل
مشروطة فيه فلو اذ بها احكام البيع وترغب المشتري فيه اذ لم يرغب
فيه دون الحالة فنزل منزلة الافراز بملك البائع ولو شهد وحتم بالكل
لزم تسليمها وهو علي دعواه لان الشهادة لم تلون مشروطة في البيع

الاستدلال

اي ليست بشرط فيه ولا هي باقرار بالكل لان البيع سره فوجد من المال وثابة
من غيره ولعله لب لفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذ ان في الحكم
باع وهو يملكه او باع بغيرا باقدا وهو لست شهد بذلك فهو تسليم
كانت الشهادة على اقرار المتعاقدين ولو باع ضيعه ثم ادعاهما وقت عليه
وعلي اذ قد وسمع دعواه للتناقص لان اقراره على البيع اقراره واذا اراء
غلب المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البيعة علي ذلك قيل قيل لم
الشهادة علي الوقت بغير من غير دعوى لم يهاجس بالحيثية فاذا قبلت
استحق البيع وقيل لا يتل وهو صواب واخوطة ما فانه البيعة ان الضيعة
وقت عليه تدعي فساد البيع وحقا لئلا يفسد فلا يسمع للتناقص وقال في الخارج
الاضرار اذ باع متاعا لغيره وهو يملكه بغيره وهو يملكه بغيره
الرضا والخط وقال ابن ابي ليلى بكونه يكون اقراره بانه لا يملك
وهب مهرها لزوجها فباتت طالب ورثته مهرها وقالوا كانت الهبة في
مرض موتها وقال في البيعة قال القول في الزوج والنياس ان يكون القبول
لورثته لان الهبة حادثة والحواشي تصاف الي اقربا لا قات وجه الاستحسان
انهم استوفوا في سقوط المترجم لزوج لان الهبة في مرض الموت تنفذ للملك
وان كانت الوارث المتري ان المريض اذا هب عبد الوارث فاعتقه الوارث
او باعه نكح نفسه وللرعي عليه فانه ان مات الوارث في ذلك المرض رد
للوحيه للوارث بقدر الاستحسان فاذا استعطف عنه الميت لثاني الوارث يدعي
العقد عليه والزوج منبر القول قول المتك **قال رحمه الله** اقربدين او
غيره فالشك اذا باعها اقربت خليفته على ان المتري ما كان باقيا
اقربوه وليس يتقبل فيما يدعيه عليه الاقرار وهذا قول ابن ابي شيبه رحمه الله
وهو استحسان وعندها يؤمن بتسليم المترجم الي المتري وهو الياس لان
المترجم مكره شرعا فلا يصح رعيه الي المتري بل البيعة بل لا يملك
احتمال الذبح فيه بعد لتصرفه بذلك وجه الاستحسان ان القادة
جرت بين الناس انهم ليسوا بالعقد اذا ارادوا الاستدانة قبل المخذ

فبي دالما وجلا متعزلا فلا يتطوع الي الرجوع عن الوكالة المعلنه علي ما بينا
قال رحمه الله فيصير بدي الصلح شرط ان يكون ديني بان وقع الصلح علي
دراهم عن دنانير وعن شي اخر في الذمة لا في شيء وقع الصلح علي غيرنا
يستحقه الدائن بعينه الدائنة وهو ما جعل علي المتأخره فادخل علي
الماضيه صا رصا فادعوا وفيه لجواز الافراز عن الدين بالدين ليعبر
عليه السلام عن الكالي بالكالي وقد بينا من قبل في حباب الصلح وغيره
قال رحمه الله والا اي ان لم يكن ديني بدين بدين فبيعه لان الصلح اذا وقع
علي غير متعيني بدين بدين في الذمة فجاز الافراز عنه وان كان مال الربو
ما اذا وقع الصلح علي شعير بعينه عن جنطه في الذمة وقد بينا من قبل
قال رحمه الله دعي رجل علي صبي ازا فصله ابيه علي مال الصبي فان كان الذي
بيعه جاز بطل التيمم او التزمتا بغيره وان لم يكن له بيته او كانت جارية له
لمن شي كان المدي بيته وكان الصلح علي بطل التيمم او التزمتا بغيره وان كان مال الربو
الناس فيكون المدي فيه متعنه وهي سلافة العين لم يزل يصلح
ليستحقه المدي بالبيعة فيأخذ فيكون هذا الصلح من الاب ببنو الاب
من المدي فيستفيد بالمثل ويتدربا بغيره فيكون عادة لا يملك الاخر وعنه
وان لم يكن المدي بيته او كانت جارية له صا رصا لرب شريفا مال الصبي الصلح
لم يشترط له انه لو لم يرض المدي شي من مال الوكالة الصلح فلا يمس
للصبي في هذا الصلح بل فيرض ولا يجوز لان الوكالة نظرية قال الله تعالى
ولا تشترطوا له الدين الا ان يرضى منكم وان كان مال المدي للصبي
ولا بيته له يجوز له ان لا يرضى للصبي فما ادعاه الاب له سند ولا يرضى
الملك وهو التملك من المخذ نكاحا فيحصل له مالا من غير ان يخرج من ملك الصبي
شيا بانه فان نكح الصبي وان كان له بيته عادله لا يجوز له المثل او اقل
قد رتبنا في قوله ما لا يرضى من المدي من المخذ من البيعة القادر
وصي الاب في هذا الا لا يرضى من ماله **قال رحمه الله** لو قال لا يرضى لي
بيته او لشهادته في شهد نكح ومعني الاول ان يقول المدي ليس

فلا يكون المقرار دليلا علي هذه الحالة فيجوز وعليه الفتوى لتغير احواله
الناس وثرة الخداع والخيانات وهو يتصرف بذلك والمدي لم يرضه التيمم
ان كان صادقا فاصا بالاب **قال رحمه الله** لو قال اخذت منك بيع هذا ففكت
صار وجلا لان سكونه وعدم رد ومن ساعته دليل التزول عادة ونظير
هبة الدين من عليه الدين فانه اذا سلك صحت الهبة وسقط الدين لما بينا
وان قال من ساعته ان يطل بطل بيني الدين علي ما لم ولذا لو قال جعلت
ارض عليك ففكت فصح ولو قال اقبل بطل وقال الا نصاري الوقت لا
يطل بطله ان يطل له وقع لله تعالى والاشبه ان يكون هذا قول ابن ابي شيبه
لما عثر من اصلها ان يرضى وقتا يجرد قوله وقت داري **قال رحمه الله**
وطها بطلا فاما بطل غلظا لم يرض من جهته لما فيه معنى التيمم وهو تعليل
الطلاق ببيعها فلا يصح الرجوع في التيمم وهو عليك من جهته لان الوكيل
هو الذي يعمل للغير وهي عاملة لنفسها فلا يكون وجلا بخلاف الاجنبي
قال رحمه الله وطبق بلاد اعلى اني عرفتك فانت وجلي يقول في غزله
عزلكم عزلكم اي يقول عزلكم لان الوكالة يجوز تطبيقها بالشرط فيكون
تعليلها بالزول عن الوكالة فاذا غزله انزل عن الوكالة المحترمة وتجوز
الوكالة المعلنه نصا وجلا فجددنا في الزول الثاني فنزل عن الوكالة الثانية
قال رحمه الله ولو قال كلما غزلكم فانت وجلي يقول رجعت عن الوكالة المعلنه
وعزلكم عن الوكالة المحترمة لم يزل يرضى من جهة من غير رجوع
لصا وجلا بطل ما كان ولو غزله الف مرة لان حكمه طارضا يستحق تكرار
الافراز لا في نهاية فلا يبعد الزول البعيد الرجوع حتى لو غزله في رجوع
عن المعلنه يحتاج الي غزله اخر لم يزل يرضى صا وجلا فلا يبعد الرجوع
بعد ذلك عن المعلنه في حين المعلنه يحتاج الي غزله اخر بعد الرجوع وقيل
يقول في غزله كلما غزلكم فانت سعدول لانه طارضا وجلا انزل فيحصل
منصوده بذلك والاولا وجه وهذا المبدأ في المحترمة لانه ان انزل
كلما يزل لاجل العين الثانية يتحول ايضا كلما انزل لاجل العين الاولى

تاج

في دار الجلال

لي يمينه علي دعوى هذا الحق فبما بالبيعة قبل ان التوفيق بينهما بل بان
كانت له بيعة فسيبها ذلها بعد ذلك وكان لا يعلم ان علمها وعقوبت
رحمة الله انها لا تبطل لانه لذت بيعة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد شاهد
لثلاث عدي في حق بيعة ثم شهد له به قبل ان يقول نسيت ولذا اذا كان
المدعي ليس له عند فلان شهادة في حق بيعة فله شاهد له بشهادة ذوي
ذلك عن اخيه فله عند فلان يكون له شهادة قد نسيها ولا يعلمها وهذا هو
قال لا اعلم في حقنا علي فلان في اقام البيعة ان له عليه حقا مثل ان كان الحنا
عليه فله عند التوفيق خلاف ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم ادعا عليه حقا
حينئذ لم يسمع دعواه لان البيعة بين الاقرار والدعوى ثابتة فلا يلزم
التوفيق بينهما ونفي الحق في هذا في الشهادة لا في الحق حتى اذا قال لاجه
الي علي فلان في اقامة حجة مثل ان يقول نسيت ولو قال هذه الدار ليست
لي او قال ذلك لعبد ثم اقام بيعة ان الدار والعبد لم يثبت بينهما ثم لم
يثبت باقراره وحدها وحدها فله اقرار لم يثبت برحق لقبره وان لم يثبت
نفي دعوى الملاءة عن يمين ولذا في بيعانه نسبه لا تحجب نفيه لم يثبت
في حقه احد **قال رحمه الله** للامام الذي وله الخليفة ان يتطوع انسانا من
طريق الجادة ان لم يرض بالمال او لان الامام وله التصرف في حق الكافة فيما
فيه نظر المسلمين فاذا راي في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعل من غير
ان علي حذر باخذ المأوى ان اذ راي ان يدخل بعض الطريق في المسجد
او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل ذلك والامام
الذي وله الخليفة يملك الخليفة لانه نائبه فان فيه مثله **قال رحمه الله** من
صادرة السلطان ولم يرض ببيع ماله فباع ماله ماله اي جاز البيعة لم
يكرهه البيعة وانما باع باختياره غايته الامانة صان محتاجا الى بيعه ليقام
ملك بيعة وذلك لا يوجب الذم لانه ان اذ احبس بالدين فباع ماله ليعضي
بشبه ذنبه فانه يجوز لانه باعته باختياره وانما وقع الذم في الابقام في
البيع وقد تقدم مثله في التفسير **قال رحمه الله** خوفها بالصرب حتى

يحق

عنه

وهذه مقررها ليرجع ان قدر على الصرب لانه انزلهم عليها في المكره علي
المال يثبت بطلان التراضي بشرط في ملك الاموال والرضا يثبت في علم فلا يصح
قال رحمه الله وانما الرعي على الجاهل في حق الطلاق ولا يستطاع المالك ان يطلق
المرة واقعة ولا يلزم المالك بواد الرضا بشرط في بيعه علي ما بينا من قبله جاز
المكره **قال رحمه الله** ولو اختلفت اقسام الرضا في الزوج والمهر فثبت المهر للزوج
لم يصح لانه نقل بغير الخصال علي خيال الزوجي وان كان اسوة العتق عند رخصتها
فيود نصفها فيه فصارت جارية المهر او وهبه **قال رحمه الله** اتخذ بيعة في
ملكه او الرعة فترس ما عايط جارية وطلب تحويله لزوجه عليه وان استطاع الحارط
بمنه لم يثبت له تصرف في حاله حتى ولو كان هذا شبيها ببيعها الضمان الي
اذا كان يتعدى لوضع الحجر علي الطريق واذا ذلك في ملكه ليس بشعدي فلا
يضمن **قال رحمه الله** عتق دار وجنحه عالمها باذنها جارية لها والنسبة ذنب
عليها لان الملك لها وتلحق امرها بذلك فيستندل النسل اليها فليكون لها هي
التي عتقته فيبقى علي ملكها وهو غير متطوع في العتق ان يرضع عليها لصحة
امرها فصارت كالمأثور بعتها الذي **قال رحمه الله** ونسبه بلا اذنها فلا
اي اذ عتق نسبه من غير اذ المرأة كاستلغاره له لان المالك اليها ملكه
فلا يخرج عن ملكه بالتأمن من غير رضا فتبقى علي ملكه ويكون غايبا للعرصة
وسا عتق ملك غيره بملكه فيؤمر بالتشريع ان طلبت زوجته ذلك **قال رحمه الله**
ولها بلا اذنها جارية لها وهو متطوع اي اذا عتقها بغير اذنها كان لها
لها وهو متطوع في الرضا فلا يلزم له الرجوع عليها بل لانه لا وطية له في ايجاب
ذلك عليها وقد مللته هي برضا فكان شريعا **قال رحمه الله** ولو اخذ غريمه
فترعه انسان من يده لم يضمن اي لا يضمن النازع اذ اهرى العزم لم
الترع تشيب وقد دخل بيعة وبين ضياع حقه فعل فاعل وهو هو
فلا يضمن فاليه الثالث اذا دخل في العبد الحق فان الحارط يضمن لان
الثالث لم يحصل فعله وانما حصل بفعل العبد محتارا ولذا لا التراف
علي ما لا الغير فان الدار لا يحب عليه ضمان لان الثالث حصل بفعل الشرقة

بمنع جلده ذلوه المبتدئ بد ترك الشرح اسأل **قال رحمه الله** اهل البصرة لم يظن الحنا
لمن قطع جلده ذلوه لثقله في الحشنة فاذا اصاب الحشنة طاهرة فلا تلحق الي
القطع وان كان يوارى بالحشنة يقطع الفضل ولو خسر لم يقطع جلده لها
ينظر ان قطع الثمن النصف يكون خيرا لمن لا يملكه الحارط وان قطع النصف
فاذنته لا يعتد به لعدم الحنا خبيثة وحدها والاصل ان الحنا سنة جارية
في الجور وهو من شعائر الاسلام وخصا يصح حتى لو اجمع اهل بصرى علي تركها لم
الامام فلا يتركها لارض ورة وعذبة الشيخ الذي يظن ذلك طاهر فيترك
قال رحمه الله وفته سبع سنين اي وقت الحنا مع سنين وقيل لا يضمن
حتى يبلغ لان الحنا للطهارة والطهارة عليه فله فلان لا يضمن من غير
خاتمة وقيل قضاء ابي عروسة وقيل سبع سنين وقيل وفتة عشرين
لانه يوم بالصلاة اذا بلغ عشرين سنين او خلتا فاحتاج الي الحنا لانه شريع
للطهارة وقيل ان كان قويا يظن ان الحنا ختن والا فلا وهو اشبه بالنسب
وقال ابو حنيفة لم يضمن في بوقته ولم يرضع ابي يوسف ومحمد في شئ وانما
الشيخ اختلفوا فيه في حنا المرأة ليس بسنة وانما هو ملة للرجل لانه
الذي للجاهل وقيل سنة والاصل ان ايضاً الماروا في الحنا لا يجوز شريفا
المصالح بقوله اليه وفي الحنا اقامة السنة وتعود اليه ايضا فله
لمسحاً في الحديث الحنا سنة جازية علي تركها ولا يجوز في الصغير ربط
فرجه وغيره من الموااة ولذا انتبه ان النساء لا يطلقن لان فيهن منع
الزينة وكان يفعل ذلك في زمنه عليه السلام الي يومنا هذا من غير تكبر
والحاصل لا تتعل ما يرض بالولد ولا يبيعي لها ان تخيم ما لم يتحرك الولد فاذا
تحرك فلا بأس بما لم يرض بالولادة فاذا قرب فلا تخيم لانه يرضه وانما
الفضل فلا تتعل مطلقا ما دامت حنلي لانه يرضه فلا تخيم لانه يرضه وانما
يجوز فسد الهام وحل علاج فيه ينفعها وجاز مثل ما يرض من الهام
بالكسب العتق والاهرة اذا كانت ناهل الحارط والدجاج لم تاله الضرر وبها
دعوا ولا يرض بها لانه لا يرض بغيره فلو رآه انسان طهه مخنونا ولا

قال رحمه الله

عنه

والمساكنة بالقرن والابل والارجل والاربي جانبه لقوله عليه السلام لا تسكن
التي تحب او تسكن وتاخرون واذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن
من الاكل من لبنين رجلا انما كان لا يشرب شدة انشبهه صلى الله عليه
المكروه وقال الزهري كانت المساكنة بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالخيل والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
وانشبههم والتعلم للكر والفرس **قال** وتخرج شرط الجعل من الجانبين
من اجل جلد الجانبين لما روي عن عروضة الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم سب بالخيل والاربع ومعنى شرط الجعل من الجانبين ان تقول ان
سبق فرسك تلك على اذا وان سب في فلي عليك لذا وهو قمار فلا يجوز
لان القمار من القمار الذي يزاد اذارة وينتفعن اخرى **وسمى القمار** انما
لان كل واحد من القمارين من جواران بسب ماله الى صاحبه ويجوز ان
يشتد ماله لصاحبه فيجوز الزاد والاشتداد في ذلك واحد من القمارين
فما زاد وهو خرام بالانقاص ولذلك اذا شرط من جانب واحد بان يقول ان
سبقتي فلك على اذا وان سبقتك فلا شيء في عليك لان الشيطان والزيادة
لا يلين بها فانما في احد جانبي الزيادة وفي الاخر النقصان فقط فلا يكون متساوية
لان المتساوية متعاقلة فيستطاع ان تلون من الجانبين واذا لم يكن في معناه جاز
استحسانا لما روي في القياس ان لا يجوز لما فيه من تغليب التملك على الخطر ولهذا
لا يجوز في المارعة المدلومة في الجانب بالبعد وان كان الجعل مشروطا
من احد الجانبين وفي الحديث انما اشارة اليه لانه خصصها فلم يجرم والمزاد
المستثنى بالجعل لان الاستباق لا يجعل جوار في كل شيء ولا يلين الخاف ما
شرط فيه الجعل بل لانه ليس في معناه لان المانع فيه من وجوب القمار والتغليب
بالخطر وفي الاخرى وجب واحد وهو التغليب بالخطر لا غير فليس بشئ له
حتى يباس عليه وشرطه ان تلون القارة بما جعلها القرس ولذا شرطه
ان يكون في كل واحد من القرسين احدا من الشبان اذا اذاع ان احدهما سب
لما كان فلا يجوز لانه انما جاز القارة الى الرابطة على خلاف القياس وليس

في الحديث انما جاز القارة الى الرابطة على خلاف القياس وليس

تجوز

في هذا الاجابات المال للغير على نفسه بشرط منعت فيه فلا يجوز ولو شرط
الجعل من الجانبين واحدا ما كانا غلجا اذا كان فرس الجعل للفرس بينهما
جواران يسب وابسب وان كان يسب وابسب لانه لا يجوز لقوله عليه
السلام من دخل فرسا بين فرسين وهو من ان يسب فهو قمار وراه
احمد وابوداود وغيرهما وصورة ادخال الجعل ان يتنزل الثالثان سبنا
فالمال بينك وان سبناك فلا شيء لك عليك ولكن الشرط الذي شرطه بينهما
وهو انما سبناك ان له الجعل على صاحبه في على كاله فان عليه اخذ المال بين
وان غلبه فلا شيء له عليه وبأخذها غلب المال المشروط لم يصح
وانما جاز هذا لان الثالث لا يتقدم على الثاني بلهما فلفظا وتيقنا وانما
يجوز ان يأخذوا فخرج بذلك من ان يكون قمارا فصار جازا اذا شرط من
جانب واحد لان القمار هو الذي يتنزل فيه الجانبان في اخذ المال الغرامة على
تايبناه ولو قال واحد من الناس لجارية من الغرسان واللاتين فمن
سبق فله لوان من مال نفسه او قال للزيادة من اصحاب الهدف فله لذا
جاز لانه من باب التسهيل فاذا كان التسهيل في المال بالسلب ونحوه
يجوز فاطلقت بالصلح ماله فصار انواع التسبب اربعة ثلاثة منها جارية
واحدة منها لا تجوز وقد ذكرنا الحجج ويعرف ذلك بالتأمل وعلى
هذا التتمها اذا اشار عوادة المسائل وشرط للمصنف من اجل جاز ذلك
اذا رتب من الجانبين على ما ذكرنا في القيل لان المعنى في الحل اذا العلم
في الجانبين يرجع الى تنويع الدين واعلاد كلمة الله تعالى والمزاد بالجوار
المدلومة في باب المساكنة المحل ولا الاستحقاق حتى لو استع المسبوق
من الدفع لا يجبره القاضي ولا يفيض عليه بالدفع **قال احمد** ولا يفيض
على غير الابن والملك الذي يطر من التسبب لان في الصلاة من التعظيم ما
ليس به غير هاتين الدعوات وهي الزيادة والرجعة والغرب من التسبب
ولا يلين ذلك من تنويع الخطايا والذنوب وانما يدعى بالاعتقود
والمغشورة والنجاة وان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه ونحوه

في الحديث

العبودية باب الغنائم حديثا يدل على ان الجعل القمار مستحب وان من زاد
ان يجدد القمار يستحب في ان يستحب الزيادة وان ذلك احسن من
رفع عن المراس والتأنيها على الارض دفعة واحدة وان المستحب انما
ذنب الغنائم بين كسبه واخذها في ميدان الذب قبل شرب وقيل في وسط
الظهر وقيل في موضع الجوارين وانما جاز الله شربها بالعلم السواد قد
عليه يومئذ استورته فثبتت في نظري وفي جهري وهي بخبرة قتال فاستأبقت
فتالت انجى من بياض وجهك تحت سواد عمامتك فوضع يمينه لاسمه ولم
يغمضه القامة السوداء بعد ذلك ويكره لبس المعصفر والمنع من الماروي
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
لبس المعصفر وقال اياكم والحمر فانها زينة الشيطان ويستحب للرجل
ان يلبس احمر الثياب وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يوصي اصحابه بذلك
وليس باربعة مائة دينار واباح الله تعالى الزينة بقوله **قل من حرم زينة**
الله التي اخرج الله قال عليه السلام ان الله تعالى اذا اتم على عبد احب
ان يري انما رغبته عليه وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه
رداء قيمته الف درهم فارتاف الى الصلاة وعليه رداء قيمته اربعة
المف درهم **قال احمد** وللشباب القماران يتقدم على الشيخ الماهر
لان افضل منه فان الله تعالى **قل من حرم زينة الله** ولهذا
تتم في الصلاة وهي احدا ان لا يمسكها وهي نافية الممان وقال
الله تعالى **المؤمن بالله واليوم الآخر** **قال احمد** والمزاد بالي
المسائل في احوال المرافعة والمطاع شرعا مستد وكين لم يند مون
والعلماء ورثة الانبياء عليهم السلام على ما جازت السنة **قال احمد**
ولحافظ التراث ان يجتمع في كل اربعين يوما لاني المتصور من فزاة القمار
فهم يتعاقبون والاعتبار بنافية لم يجدد الصلاة قال الله تعالى **لا تلبسوا**
الزنان **ام على قلوبنا** **قال احمد** وذلك لانه لا يلبس في الزواني
في المعاني ففقدوا الخيم اقله بارتعين يوما بارتا في كل يوم جزيل

في

كتاب الفرائض

أَوَّلُ وَأَمَّا أَعْلَى الْقَرَابَةِ **كتاب الفرائض** وهو فرع
فريضة والقرض الشد بمتا فرض القاضي النعمان أي قدرها وسبق هذا
العلم فرائض لأن الله تعالى قدره بنفسه ولم يفرض تنديبه إلى كل شئ
وأي شئ من شئ من نصيب كل واحد من النصف والزوج والنصف والثلثان
والثلث والسدس خلاف سائر الأجزاء كالصلاة والزكاة والحج وغيرها
فإن النصوص فيها لم تجز لتقول تعالى **أَقْبَرُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَحُجَّتِهِ عَلَى**
النَّاسِ النَّسَبُ وأنا الشئ بيننا ثم أعلم أن هذا العلم من أشرف العلوم وقد
جاء للنصوص به وبالحد على تعليمه ونقله قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم العلم ثلاثة وما سوا ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والفرقة
عادلة وقال صلى الله عليه وسلم نقلوا الفرائض وعليها فانه نص العلم
وهو يبي وهو أول شئ ينبوع من امتي وقال عليه السلام نقلوا الفرائض
وعليها الناس فاني امرت منصوص والعلوم مرفوعة ويؤكد أن يخلط
اشارة في الفريضة والنسبة فلا يجدان أحدًا غيرها فحمله عليه السلام
نصف العلم مع صغر حجمه وقلة مساهله فلو أنه من أشرف العلوم لما
قال ذلك وهذا الجسبات فإن الشئ القليل من الجواهر وغيرها انما
يتأهل الكثير ونسبها إذا كان النسل اشرف به ومعنى نصف إيتا
باعتبار الأحوال والحياة والمات وهذا العلم يختص بحالة المات وغيره
بالحياة وأباعتها سبيل الحكم فانها خبره وأختار به فالأول الميراث
والثاني غيره من سبيل الملل **قال رحمه الله** يبدأ بقوله الميت تجهيزه
المراحم لثلاثة ما تركه الميت خالفت على حق الغير بعينه وإن كان
حق الغير مطلق بعينه كالزمن والعقد الجاني والمشتري قبل النص
فإن صاحبه يقدم على التجهيز في حال حياته فإصله أنه معتبر بحال
حياته فإن المنة يتقدم منه في حال حياته فيما يحتاج إليه من السعة واليسرة
واللحس على احتياله للذين ما لم يتلق حق الغير بعين ماله فلذا بعد
وقائه يتقدم تجهيزه من غير متبني ولا تدبير وهو قدر لغير الخاتبة

فريضة

أولئك النسبة أو قدر ما كان يلزمه **الفرائض** من وسط ثمانية ومن
الذي كان يتوزن به في الإعياد والجوع والإزابات على ما اختلفوا فيه
لقول تعالى **وَالَّذِينَ ذُنُوبُهُمْ كَسَبَتْهُمْ ذُنُوبَهُمْ وَالَّذِينَ ذُنُوبُهُمْ كَسَبَتْهُمْ ذُنُوبَهُمْ**
مخترع من وقت فلا يجوز لثقت عورتهم وفي الأمر لعظام الميت من الجوزمة
ما لعظام الحي **قال رحمه الله** ثم دبره لقوله تعالى **مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ بِيَمِينِهَا أَوْ بِيَمِينِ**
قال علي لم الله وجهه أنك ترون الوصية مقدمة على الدين وقد
شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قدم الدين على الوصية وأن الدين
وأخت ابتداء الوصية تنوع والديان بالواجب في والتدبير ذكر
لم يدل على التقديم فعلًا والمواد بالدين دين لم يطلب من جهة العلم
لم دين الزلوة والخازات وخو لا أن هذه الزلوة تستلزم بالموت
فلا يلزم الوتره إذا دها الما إذا وصي بها وترعوا بها من غير علم
الزول في العبادات فيه المكلف ويقبل وقد فأت قوتهم فلا يتصور بناء الواجب
يعتد أن الدنيا دار التكليف والآخرة دار الجزاء والعبادة اختيارية وليست
بمكره فلا يتصور رتبًا الواجب في الآخرة ليست بدار الإسلام حتى
يلزمه العمل فيها ولا العبادة حبرية حتى يعتد بعمل غيره من غير اختيار
فلم يرتب الجحيم أو فعله أو تولد ضرورية خلاف دين العبادات فلو فعله
ليس يتصور فيه ولا ينه الما ترى أن صاحب الدين لو طهر بنفسه حتى
أخذته واعتد بذلك ولا لذلك حتى الله تعالى لم ينصود فيها فعله ونسبه
ابتداء والله غني عن ماله وعن العالمين جميعا غير أن الله تعالى نص في حق
الغدير ثلث ماله في آخر عمره يضحى فيها فرطه في فصلاته من غير حاجة
إليه فإن وصي به قام فعل الوتره من ماله فعله ليجوز اختياره لم لا يتبعه وإلا
فلا قال رحمه الله ثم وصيته أي شئ من وصيته بين ثلث ما بقي بعد
التجهيز والدين لما تلوها وفي الثمن الثلث لجوزها بما جازة الوتره وقد
ينهاه في حيا الوصية ثم هذا ليس بتقديم على الوتره في المعنى بل هو
شريك له حتى إذا سلم له شئ لم الوتره ضيعته أو الشئ ولم يدين ذلك

الميراث من الجد يسمي أما قال الله تعالى **خَالًا عَنْ بُوْنَفٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ**
وَاتَّبَعَتْ مَلَأَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّبَعَتْ وَاتَّبَعَتْ ولما نساخ جده وابنهم
جد أبيه وقال تعالى **بِأَيْمَانِهِمْ** لا يثبت من الشيطان ما أخرج أبو بكر بن
الحسن وهو آدم وحوي عليهما السلام فأذا كانا دخل في النص اما طريق
عوم الجاني وبالاجماع على نحو ما ذكرنا في الولد يكن له الإخوة الثلاث
التي ذكرنا في الأب ولثلاثة رابعة وهذا المستوط بالميراث ما أقرب منه
وتقدم به فلا يرتب سعة وإنما يتوزن مقامه عند عدمه وقوله في إخوة
أي الجد بحسب الإخوة لم ير له ما في مقامه وهذا على الإطلاق قول أبي
حنيفة رحمه الله علي ما عني بأنه أن شاء الله تعالى **قال رحمه الله** وللامر
الثالث وذلك عند عدم الولد وللأب ولثلاثة ولما تلوها وعند عدم الاثنين من
الأخوة والأخوات على ما بين **قال رحمه الله** مع الولد والأب ولالأب ولالأب
الأب من الأخوة والأخوات على ما بين **قال رحمه الله** مع الولد والأب ولالأب ولالأب
الثالث وإنما عرفت السدس لما تلوها ولقوله تعالى **لَا يَنْتَظِرُ الْإِخْوَةَ وَالْأُمَّه**
السُّدُسُ فاسم الولد في التلوها ولما تلوها ولقوله ولالأب ولالأب ولالأب
ولذا الذل والأب ولما تلوها في الأخوة يطلق على الاثنين فيجب تهاين
الثالث إلى السدس من أي جهة كانا وبين جهتين لأن لفظ الأخوة يطلق
على الكل وهذا قول الجمهور الصائبة رضي الله عنهم وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه لم ير أحدا من الثلث إلى السدس لثلاثة منهم غلا
بظاهرا ليه فإن الأخوة جمع وأقله ثلاثة وللجمهور أن الجمع يطلق
على المشي قال الله تعالى **وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضِرَاءِ إِذْ هُنَّ حُجَّتُ**
إِذْ كُنَّ عَلَى كُفْرٍ كَاوَدَ فَفُتِحَ بِهِمُ الْقَوْلُ لَئِيْلَ خِيَانَةٍ
بَعْضُهُمْ أَعْدَاؤُكُمْ فِي يَوْمٍ كَانُوا فِيهِمْ وقالوا على أن
فها الملك الذي خلا عليه في صورة شهابين الما على قوله تعالى
خضمان ومثل هذا البر شاع في كلام العرب **قال رحمه الله** ومع الأب
وأحد الوترين ثالث الباقي بعد فرض أحدها فيكون لها السدس

وهذا ليس يتقدم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين والموصي له لا يخلو
قال رحمه الله ثم يسمي وتره وهرد وفرض أي دوشتم متدبرا تلوها ولقوله
عليه السلام نقلوا الفرائض أهلها فإبتت فلا ولي عصبة ذكر وفي رواية
فلا ولي رجل ذكر وذلك على سبيل التاميد لقوله تعالى **لِلرَّجُلِ الْوَسْطَى كَالِ**
وَلِأَخِيهِ لِيُطْرُقَ بِأَخِيهِ **قال رحمه الله** فللأب السدس مع الولد وللدلين
لقول تعالى ولا يورث كل واحد منها السدس ما تركه كان له ولأخيه
لأن السدس مع الولد وللدلين ولأخيه بالاجماع قال الله تعالى **بِأَيْمَانِهِ**
أَدَمَ ولأخيه **قال الشافعي** يتوفاها يتوفاها ابتائنا ويتوفاها
أبنا الرجال المخائب وليس دخول ولد الدين في الولد من باب الحج
بين الحقيقة والمجاز بل هو من باب عموم المجاز وعرف كون ولد حكم
الميراث كالميراث بدليل الحز وهو الاجماع وجميع أحوال الأب في الفرائض
ملك أحد أها الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع الميراث أو الميراث
فإن سفل لما تلوها فالثالث الغرض والنصيب وذلك مع البيت
أوبت الميراث الغرض لما تلوها والنصيب بها وروى في الحاشية الثالثة النصب
المطلق وذلك إذا لم يكن للميت ولد ولم يولد ابن لقوله تعالى **لَا يَنْتَظِرُ**
لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ الْوَلَدِ فذلك فرض الميراث وجعل الثاني له دليل
على أنه عصبة **قال رحمه الله** والميراث لا يرثه إلا من ينسب إليه
في ردها إلى ثلث ما بين وحجها لم الأب في إخوة أو الجد لا يرث
يدخل في نسبته إلى الميت انتهى وهو الحد الصحيح الميراث لثنتين إحداهما
في ردها إلى الميت من ثلث الحج إلى ثلث ما بين في زوج وأبوين أو زوج
وأبوين فإن الأب يرثها البطل الجد وفي حج أم الأب فإن الأب
يحيى ماد وإن الجد وإن تخطت نسبته إلى الميت أم كان فاسدا فلا يرتب
المعالي أنه من ذوي الأرحام لأن تخطت الأم في النسبة يقطع النسب
إذا النسب إلى أم الأب لأن النسب التعريف والشبهة وذلك يكون
بالمشهور وهو الدلو دون المانث وقوله لا يرث يعني عند عدم

علم وليه

فريضة

مع الزوج والمحب والزوج مع الزوجة والمحب مع الزوجة والزوج مع الزوجة
أحد الزوجين نصا وللأخرى نصا في تلك الحالة ما ينبغي بعد فرض أحد
الزوجين والشدس وقد ذكرنا الحل بشرفي الله تعالى وبين عباس رضي
الله عنهما في تلك الحالة في بلد يورثها تلك الحالة في البلد وخالف فيه
جمهور الصحابة رضي الله عنهم وجهه ان الله تعالى نص على فرضين للام للشدس
والشدس فلا يجوز ان يات فرض ثالث بالنسبة وكذا قال عليه السلام المحتوا
بالرأيين بأهلها والامر صا حبة فرضي والمحب عصبية في هذه الحالة على ما
بيننا والجواب عندنا انه تعالى جعل للكم ثلث ما يورثه في والمحب عند عدم
الولد والامخوة لا تملك الحل بقوله تعالى **وَوَصَّيْنَا الْإِسْلَامَ فِي تِلْكَ**
ما يورثه والذي يورثه من أحد الزوجين هو الباقي من فرضه ولا يورثه الاخذت
ثلث الكل بلون نصيب نصيب للمحب مع الزوج او قريب من نصيبه
مع الزوجة والنص يقتضي تفصيله على ما بالضعف اذ لم يوجد الولد والامخوة
ولهذا قال من مشهور في الرواية ما اذا في الله تفصيل المتي على الذكر
وقال زبده افضل المتي على الذكر ومرا دها عند الاستواء في القرابة والفرد
واما عند الاختلاف فلا يتبع تفصيل المتي على الذكر ولهذا لو كان مكان
المحب جد كان للام ثلث المتي فلا ياتي بتفصيلها عليه لكونها اقرب منه
وعند أبي يوسف لها ثلث الباقي في بضائع الجد وهو مروى عن عمرو بن شعوب
رضي الله عنهما فانها ما كانا ينفصلان الامر على الجد **قال رحمه الله** والجدية وان
لغير الشدس ان لا ينفصل الجد فاسد في نسبه الى الميت ولان مخاديات في
الدرجة والامرية الجدات في مواضع في ترتيبهن ومعرفة الصبي من
الفاصلة منه في قدر ربيتهن وفيما استغن بم فالاول كل شخص
له جدان **قال رحمه الله** وامرأب ولا يبع وامرأب ذلك وهذا الحل واحد من الأصول
التي ينبغي على المداخعي عليها السلام والصحة منهن من لا ينفصل في
نسبه الى الميت اذ لم يزلن من والفاصلة من ينفصل في نسبه اذ
حلاب بدلي الى الميت با تي جد فاسد فمن بدلي بولون فاسد اذ لو

كانوا ابني

كانوا ابني وعند سبط ابن ابى قحاص الفاسدة من بدلي بذكر لملها واذا
اردت سويل عذ من الجدات الزواني المخاديات فاذا في اول النطفة امر
ام ينفصل الجد الذي يورثه لا يقول بانها امرأب ويجعل مكان الامر الاخيرة
ابا في كل سنة بتدلي مكان الامر ابا على القول ان سفي لطفه امرأب مثالة
اذا سكت عن اربع جدات وارثات مخاديات فنقل امرأب امرأب بقدر عده
في شياب الدرجة التي ينصون ان ينفصل فيه فانهم لا ينصون ان ينفصل
الا اذا ارتفع قدر عده من الدرجات فاربعة جدات وارثات لم
ينصون اجتماعهن الى الدرجة الرابعة فتقول امرأب امرأب امرأب امرأب
فندهم واحدة منهم وهي من جهة الامر ولا يصور من جهة ما وارثه الفرس
واحدة في باقي واحدة اخري من جهة الحب في درجتها فتقول امرأب
المحب ثم باقي باخري من جهة الجد فتقول امرأب امرأب الحب ثم باقي باخري من
جهة الجد الحب فتقول امرأب امرأب الحب ولا ينصون ان يجمع الزواني
في هذه الدرجة الفرس ذلك لان كل جد صبي امه وارثه ولذا امرأب
وان عكس ولا ينصون ان يكون جده وارثه من حلاب ال واحدة فيخرج
ان باقي من الاما بتدريهن عدد ال واحدة وهي التي من جهة الامر فانها
لا بدلي بذكر وانما بدلي بالحب فلهذا اخذت في النسبة الثانية اما
واحدة وابدلت مكانها ابن والى اربعة تدلي بعد الحب فلهذا استنط استنط ابنين
وابدلت مكانهم ثلاثا ابنه فلهذا اخذت في النسبة الثانية اما
لحرة الصبيات في هذه الدرجة واذا اردت ان تعرف ما بارا ٥
الصبيات من الفاسدات فخذ عدد الصبيات واجعل بينهما والفرح
بنه ابنين واجعلها ببسار كذا ثم ضع ما في يسار كذا بعد ما في يسار
فالملع عدد الجدات الصبيات والفاسدات جميعا فاذا استنط منه
عدد الصبيات فالتايات هن الفاسدات مثالة اذا سكت عن
اربعة جدات صبيات لم ياربهن من الفاسدات فخذ اربعة ببسار ٥

قال رحمه الله والنفدي بحب بالنسبة سوا ما يارب من جهة واحدة او من
جهتين سوا ما ت الفرس وارثه ونحوه بالمحب والجد وفي رواية
عن ابن شعوب لا ينفصل الجدات الامر وفي رواية عنه وعن زيد بن ثابت
ان الفرس اذا كانت من جهة الحب لا ينفصل النفدي من جهة الامر وبالعكس
يجب ان الجدات يرثن بولادة الابوين في جنان تقطع كل واحدة منهن
حلم من بدلي به والمحب لا يحب الجدات من قبل الامر فلذا امرأب والامر
يجب كل جده هي بعد من فلهذا امرأب ولنا ان الجدات يرثن باعتبار
الولاد فوجب ان يتقدم الا في على الميراث كالمحب الا في مع الحب
الميراث وليس كذلك ثبت للتواضع ثبت ان بدلي به الميراث الى امرأب
المحب لا يورثه الله تعالى الشدس ونحوه بالمحب والمحب تغلف ذلك
قال رحمه الله والحل بالامراي ينفصل الجدات فلهذا بالامر والمرا اذا كانت
الامر وارثة وعليه الاجتماع والمعنى فيمن الجدات اما يرثن بطريق الولاد
واما بالبع حالهن في ذلك فلا يرثن معهما وان لم اصل في قرابة الجد
التي من قبلها الى الميت وبدلي بها فلا يرثن مع وجودها لماعرف في باب
الحب فاذا جئت الجدة التي من قبلها هات اولي ان يحب التي من
قبل الحب لم ينفصلها عن الاما ولها بولادتها المصانة فحب بها ولذا
الميراثات سهم من يحبن بالحب اذا كان وارثا وروي ذلك عن عثمان وعلي
والزبير وسعد وزيد بن ثابت وبم اخرجتم بولادتها وروي عن
عمرو بن شعوب وعمران بن الحصين وابي موسى الاشعري وابي الطيب
عاصم بن ثابت الهم جعلوا لها الشدس مع الحب وبم اخذ طائفة من أهل
العلم من المابعين وغيرهم لما روي انه عليه السلام ورث جده وابيها
حي ولا ينفصل من مات الامر فلا ينجيها الحب جلا يحب الامر ولا ينجيها
الجد ولا ينفصل بطريق الفرض فلا يكون العصبية حاصبة لها حال
يحبها الميت الذي هو ابننا ان امرأب تدلي بالحب فلا يرثن
مع وجوده كيت المين مع المين ولا ينفصل في الحديث لانه حكاية حال

قال رحمه الله

وبن الح مع اخته والجمهورية قوله تعالى **يُحِبُّكُمْ اللَّهُ** في قوله **لَكُمْ لِلَّذِينَ هُمْ** خط
المنشئين وأولها ابنه وأولها علي بن أبي طالب قبل منسحق المية وقضية هذا
 يكون لما استسحقوا من الكل الما علقنا في حق أولاد ابن بول المية وفي حق
 الصليبين والصلبة الواحدة ما بعدها وليس في جمع بين الحقبته والجماز
 ولشبهته وإنما هو على تنصيف كل لفظ على حدة ومن حيث المعنى البينات ٥
 الصليبات ذوات فرض وبنات المين في هذه الحالة عصبات مع اجنيت
 وصاحب الفرض اذا اخذ فرضه خرج من المين بأنه لم يكن فصار الباقي من
 الفرض لجميع المال في حق العصبة فيشاركه ولا يخرج من المين العصبة كما لو انزله
 الميزي ان صاحب الفرض لو كان غير البينات كالابوين وأخوات الوجبين
 كان لذلك فذاع البينات بخلاف الفرض مع المين وبنات المين مع اجنيت المين
 لم يكن عصبة بمعنى مطلقا سواء كان مع صاحب فرضي أو لم يكن
 فلا يلزم من استواء العصبة في محل لم يملكها استواءها في محل يملكها
 وأجدهن زيادة على الثلثين ليس بمحصن ولا تربي انما أخذت بالمفاتيح
 عند لظنه بان تزول أربعين بنتا وإنما في الأصل في بنات المين عند عدم
 بنات الصليبات ان يذهب إلى الميت بنول منزلة الميت الصليبية والبن
 يلحق في الغوب منزلة بنات المين وهكذا يفعل وان سئل مثاله لو تزول
 ثلاث بنات ابن بعض من اسلم من بعضي ثلاث بنات ابن ابن اخو
 بعض من اسلم من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخو بعض من اسلم
 من بعض بهذا الصورة **ميت**

س	س	س
س بنت	س	س بنت
س بنت	س بنت	س بنت
س بنت	س بنت	س بنت
س بنت	س بنت	س بنت

فالعليان من القرنين الأولين لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي

المنشئين

من القرنين الأولين لم يوز بها العليا من القرنين الثاني فيكون لها السدس
 تكلمة الثلثين ولا شيء للثلاثين ان يكون مع واحدة منهن غلام
 فيعصبا ومن عدلها ومن قوتها من لم يكن صاحب فرض حتى لو كان
 الغلام مع السفلي من القرنين الأولين عصبها وعصب الوسطي من القرنين
 الثاني والعليا من القرنين الثالث وستطت السفليات ولو كان الغلام
 مع السفلي من القرنين الثاني عصبها وعصب الوسطي منه والوسطي
 والعليا من القرنين الثالث والسفلي من القرنين الأولين ولو كان مع السفلي
 من القرنين الثالث عصب الجميع غير اصحاب القرابين والمعنى ما ذكرنا
 ان العليا تنزل منزلة الميت والباقي تنازل بنات المين ولو كان
 المين مع العليا من القرنين الأولين عصب اخته وستطت الباقي كما
 ذكرنا في الأول فصار لبنات المين احوال ستة النصف الواحدة
 والثلاثين للثلاثين فصاعدا والمنا ستمه مع ابن المين والسدس
 مع الصليبين الواحدة والسقوط بالمين وبالصليبين ان يكون
 مهن غلام وهذا النوع من المنايل يسمى في عرف الفرضيين تشد
 بنات المين اذا دلون مع اختلان الدرجات وهو ما مشتق من قولهم
 شيب فلان بقلانية اذا التزذره في شعوره وتشبيك القصيدة
 تحسبها وتزبيها بذل النساء ومن سب النار نارا شت النار اذا
 اوقدها لمن فيه نذير للخطر ومن شيب القوس بئنا شت القوس
 يشب ويشب شيئا اذا رفع يديه جميعا واشبهته انما اذا هجته لذلك
 لم يخرج وارتياع من درجة إلى أخرى لحال القوس في تروايتها
 وبنات فصار لبنات المين احوال ثنت الثلاثة المذكورة في البينات
 والسدس مع الصليبية والسقوط بالمين وبالصليبين ان يكون
 معهن غلام **قال رحمه الله** والاحواب بال واما لبنات الصلب عند
 عدمهن اي عند عدم البينات وبنات المين حتى يكون الواحدة النصف
 وللثنتين الثلثان ومع الاخوة لم يوز لها احد فيكون لها النصف والوسطي

مهم

ليقوله تعالى **قَالَ اللَّهُ يَتْلِي فِي اللَّيْلَةِ** ان **أَمْرُهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ**
أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُنَّ لَهُمَا وَلَهُ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ
فَلَهُمَا الثُّلَاثَانُ مِمَّا تَرَكَ كَمَا تَرِثُ الْاُخُوَّةُ وَجَاءَ وَتَرَكَ وَلَدًا مِثْلَ خَطِّهِ
المنشئين **قال رحمه الله** ولاب بنات المين مع الصليبات اي الاخوات
 لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 من الاخوات لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 فصاعدا ومع الاخوة لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 يكون معهن اخ لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 ستعوز رضي الله عنه في مناسمة الاخوة بعد فرض الاخنتين لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي
 واخت واحدة لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 لمن مع البينات الواحدة اذا كان في الاخوات كالام في البينات والنصف
 الواحدة في النصف الواحدة في البينات فاستعينا عن البحث فيهن
 بالبحث في البينات اذ طرق البحث في ما واحد **قال رحمه الله** وعصبتين
 اخوتهم والبنات وبنات المين عصب الاخوات لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي
 اخوتهم والبنات وبنات المين اما تفصيل الاخوة لمن فظاهر لما ترونا
 واما تفصيل البنات لمن وبنات المين فلتقول عليه السلام اجعلوا
 مع البنات عصبه وورث معا رضي الله عنه في البنين بنتا واخا
 فجعل لكل واحدة منهما النصف ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 حي يورثه ورسول الله صلى الله عليه وسلم في ابنة وابنة ابن واخت
 للبنات النصف ولم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 البنات من نصيب الاخوات وهو عا في الحقينة لا يجعصين واما
 بمن عصبة معها لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 فليفت عصبها خلا في الاخوة علي ما يري من قرب ان شا الله تعالى
 وهذا قولهم في الصلابة رضي الله عنهم وروى عن بن عباس رضي الله

فاجم

عنها انه استسقط الاخوات بالبنات واختلفت الرواية عنه في الاخوة
 والاخوات مع البنات في رواية عنه الباقي في الاخوة وفي رواية اخري
 عنه الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين قبل هو الصريح من مذهبه
 ولذلك لو كان مع البنت اخت لم يوز بها احد فيكون لها النصف والوسطي والبنات المين مع الصليبات حتى يكون الواحدة
 للاخ واحدة وفي رواية عنه بين الجميع للذكر مثل حظ الأنثيين هو الصحيح
 بقوله تعالى **أَنْ أَمْرُهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**
 فارتها مشروط بعلم الولد واسم الولد يشبه الذكر والمين الميزي ان
 الله جبر الزوج من النصف إلى الربع والزوج من الربع إلى النصف بالولد
 والام من الثلث إلى السدس فاستوى فيه الذكر والانثى والجمهور ما
 ترونا واشترط عدم الولد فيما لنا انما كان لها رتبه النصف والثلثين
 بطريق الفرض ونحن نتول انما لا تروى مع البنت فرضا وانما تروى
 على انها عصبه ويجعل ان يروا بالولد هتأ الذكر وقد قامت الدلالة
 على ذلك وهو قوله **وَهُوَ تَرِثُهَا ابْنُ تَرِثُهَا وَلَدُهَا وَلَهُ** يعني اخاها برتتها
 ان لم يكن لها ولد دلون ان الامه اجعت على ان الاخ يورث تفصيلنا
 مع الاثني من المولود او انتمول اشتراط عدم الولد انما كان لا تروى الاخ
 جميع ما لها وذلك ينتج بالولد وان كان اثني **قال رحمه الله** ولو وجد
 من ولولها السدس وللا لثالث دلونهم بانهم ليقوله تعالى
وَأَنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ أَثَمَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَثَمَةً فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ
 اولها لان اولاد المين والام والمين مدلون في النصف علي
 ما ذكرنا من قبل ولهذا فتراها بعضهم وله اخ واخت لهم والملاقي
 الشريعة يقتضي المساواة اذا قال شرطي فلان في هذا المال او قال له
 شرطي فيه وسكت علي ذلك فقي للمقتولة بالنصف ولان الله تعالى لما
 سوي بينهما حالة الانفراد دل ذلك علي استواءهما حالة الاجتماع **قال رحمه الله**
 ويجوز بالمين وابنه وان سفل وبالا وبالجداي الاخوات كلهن

من

حجتهم به قوله المذكورين وهو المين ومن المين وان سفل والمين والجد وان
علا ولذا الاخوة يحبونهم لان ميراثهم مشروط بالكلالة واختلت في الكلالة
هذه حجة الميت والورثة والقرابة وفري بورت بلسو الزام وفيها
ايات كثيرة يشترط لنفسه بعد الوالد والجد الميت فيستوطنهم
والكلالة مشتقة من الحاطة ومنه الاكليل الحاطة بالراس ولغة كل
الحاطة ما يدخل عليه وكذا الكلالة من الحاطة الشخص من الاخوة والمخوات
وقيل اصلها من الجد ميتا لكانت الرحمين فلان ولان اذا نعتت وبقال
جل فلان علي فلان ثم حل عنه اي تولد وبعد عنه وغيره اية الولادة بعيد
بالنسبة الى الولد **قال القزويني** **شعر** ورثت فاة الجد عن كلالة
عن ابي ثابي عبد شمس وهاشم **شعر** ويريد ورثت جد عن اصول
لان عن الزوج والاعام والمخوة والجد المين ولان علي ما بينا من قبل فلا
يكون كلالة **قال رحمه الله** والبنت تحجب ولد الام فقط اي بنت
الميت تحجب الاخوة من الام وحدهم ولا تحجب الاخوة والمخوات من المين
او من الاب لان شرط ايراثهم الكلالة ولا كلالة مع الولد والبنت ولما تحجبهم
ولذا بنت المين لما ولد المين ولذا فان قيل وجب ان لا ترث الاخوة
والمخوات من المين او من الاب مع البنت او بنت المين لانهم مشروط
بالكلالة فلما الكلالة شرطت في حجبهم لم ترث النصف او الثلثين ولا رث
الكل بالعصوبة فاذا انتفت الكلالة انتفى هذا الميراث المشروط بها لم
مطلق الميراث فيستحقون الميراث بالعصوبة مع البنت بصراخر علي ما
بيننا خلا في اربا ولا الميراث فان جميع ايراثهم مشروط بالكلالة فينتفي عندها
فصا والمخوات لم يرث وامر حسن احوال النصف للواحدة والثلاث لا لثلاث
منها والنصيب باجتهن ومع البنات والسقوط مع المين والمخوات
لاب سعي احوال ذي الحسنة والسدس مع الميراث الواحد من الاب
والسقوط بالثنتين من المخوات من المين مما تقدم وصار له ولا
الميراث ثلثة احوال السدس للواحدة والثلاث لثلاثة والسقوط ما

في

ذكرنا قال رحمه الله وعصبة وهو عطفك علي قوله ذو فرض في اول الباب
بعد ذكر الدين والوصية في قوله تقسم بين ورثته وهو ذو فرض وعصبة
وهو عطفك علي الجبر فيكون خبرنا **قال** اي من اخذ المال او الفرض
والثاني مع ذي سهم هذا تفسير للعصبة اي العصبة من باخذ جميع المال
عند انفراجه وما انتبه القواض عند وجود من له الفرض المقتدر وهذا
رسم وليس عطفك لا لعبد المين علي تنديان تعرف الورثة لهم ولان يعرف
من هو العصبة منهم فيكون يعرف بالحق والمقتصد ومعرفة العصبة
حتى يعطي ما لزم ولا يتصور ذلك الا بعد معرفة فتقول العصبة ترعان
نسب ونسبت فالنسب ثلثة اشواع عصبة بنفسه وهو كل ذلك
يدخل في نسبه الى الميت انني وهم اربا صان في جزء الميت واصلو في جزء
ابيه وجزء جدّه وعصبة بغيره وهو كل اني فرضها النصف او الثلثان
يصرف عصبة باخوتين وعصبة مع غيره وهو كل اني نصيب عصبة
مع اني اخوتي بالبنات مع المخوات والسبب مولي العتقة والاني
ليست بعصبة حقيقته لان العصبة انما هي عصبة لغيره ولحصول التناص
بم ولا يحصل التناص بالاني وانما صرف عصبة بتعا او حيا في جزء الميراث
فقط **قال رحمه الله** والاحق المين في ابيه وان سفل اي اوله بالعصوبة
جزء الميت وان سفل وغيره يحجبونهم بقوله تعالى **يوصي الله**
في اولكم للذي مثل خط الشبيين اي ان قال سبحانه **ولا يؤم اكل**
واحد منكم السدس مما ترك ان كان له ولد فجعل الاب صاحب فرض
مع الولد ولم يجعل للولد الدرهما منتهى فافق في الثاني في ذلك ان
الولد الدرهم مقدم عليه بالعصوبة وابن المين ابن علي ما بينا لانه
يقوم مقامه فيقدم عليه ايضا ومن حيث المفعول ان الانسان
يؤثر ولده علي والدوه ويختار بينه ما له اليه ولا جله يدخر ما له اده
علي ما قال عليه السلام الولد مفضل **حجة** وقضية ذلك ان لا يعاود
بلسبب محل الاختيار والامانة فاستدار القرض الي اصحاب القروض

اذن

بالنصف في الثاني علي فضية الولد ولان ينبغي ان تقدم البنات ايضا
عليه وعلي كل عصبة المان الشارع ابطال اختياره بتعيين الفرض
لها وجعل الثاني في ولي رجل **قال رحمه الله** ثم الاب ثم ابوالاب وان علا
اي ثم اوله بالعصوبة اصول الميت وان علا واوله به الميراث لان الله
تعالى شرط ليرث الاخوة والكلالة وهو الذي لا والد له ولا ولد علي ما
بيننا فظلم بذلك انه لم يرث مع الاب ضرورة وعليه اجماع المتأخرين فاذا
كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب الناس اليه بعد زوجة واصوله فاطلح مع
من هو ابعد منهم في اعمام واعما وابيه والجدات الميراث انه يقوم مقامه في
الولاية عند عدم الاب ويتقدم علي الاخوة فيه فلذا في الميراث وهو قول
ابي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس وعائشة وابي موسى الشعري وابي
الدردام وابي الطيب والابن الزبير ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله
وجاعة اخرتهم رضي الله عنهم اجمعين **قال رحمه الله** ويؤخذ ابو حنيفة رضي الله عنه
قال رحمه الله ثم الاخ لاب وامر ثم الاخ ثم بن الاخ ثم اب
الاخ ثم اب وانما قد سفل علي الاعام لان الله تعالى جعل الميراث في الكلالة
للأخوة عند عدم الولد والاولاد بقوله تعالى **وهو نجات المين**
لما ولد فظلم بذلك انهم تقدمون علي الاعام ولان الاخوة جزء من الاب
فكان اقرب من الاعام لانهم جزء من الجد وانما قدم الاخ لاب وامر لانه
اقوي لا تضام من الجانبين فكان ذا فرضين فيخرج بذلك عند الاستوار
في الدرجة وقد قال عليه السلام ان اعيان بني الميراث يورثون دون
بني العتقات ولذا الاخ لا يرث وامر تقدم اذا صارت عصبة علي الميراث
لاب لما ذكرنا ولما تقدم في الفرض فلذا في العصوبة **قال رحمه الله**
ثم الاعام ثم اعام الاب ثم اعام الجد علي الترتيب اي اوله بالميراث بعد
الاخوة اعام الميت لانهم جزء من الجد فلو اقرّب وقد قال عليه السلام
الحنفاء القواض باهلها فان بنت فلا ولي رجل ثم اعام الاب للوهم
اقرب بعد ذلك لانهم جزء من الجد ثم اعام الجد لانهم اقرب بعدهم **وقوله**

على الترتيب

علي الترتيب اي علي الترتيب الذي ذكرنا في الاخوة وهو ان يتقدم العراب
وامر علي العراب ثم العراب علي والارباب وامر وكذا يجعل في اعام الاب
تقدم منهم ذو فرضين عند الاستوار في الدرجة وعند التناوت في الدرجه
يتقدم المين **قال** ثم المين بقوله عليه السلام الميراث للواحدة من النسب
وهو اخو العصباء لقوله عليه السلام الذي اعتق عبده هو اخوك
ومولاه كان شركي فخير له وشركي وان ترك فشر له وشركي وان مات
ولم يدع وارثا لانت عصبة والميراث بالوارث وارث هو عصبة بذلك
ان ابنه حرة اعتقت عند الحاقات وترك بنتا فجعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم نصف مال بنته ونصفه لغيره حرة وهي المقتنة
قال رحمه الله ثم عصبة علي الترتيب اي عصبة المولى وتعا اذ الميراث
يلن للمقتن عصبة من النسب علي الترتيب الذي ذكرنا فعصبة مولا
الذي اعنته فان لم يرث مولا فعصبة عصبة المقتن وهو المولى
علي الترتيب الذي ذكرناه فان يكون جزء المولى اولي وان سفل فاصوله
ثم جزء امير ثم جزء جدّه بقدر ما يكون القرباء عند الاستوار ويعلو
الدرجة عند التناوت **قال** واللاتي فرضين النصف والثلاثان
يصرف عصبة باخوتين وهن اربع من البنات البنات وبنات المين
والمخوات لم يرث وامر والمخوات لم يرث وهو لا يصرف عصبة باخوتين
وقد بيناه في بيان ميراثهن **وقوله** باخوتين هذا في البنات والمخوات
ظاهرا لان عصبتين تقتصر عليهما وامان بنات المين فانهم يصرف
عصبة ما بنا واعما من ابنا وان سفل ما ذكرناه في مسائل التثنية
فيكون معا في حقتين باخوتين اربع من الحكم باخوتين والمقتن ربع
الله ذل العصباء هنا واسترقاها الى العصبة مع غيره وهو المخوات
مع البنات وانما ترك ذرهق هنا لانه ذرهق فينا تقدم وقد شرعنا
هنا فلا نغده وانما سهم عصبة مع غيره ومع اخوتين عصبة بغيره
لمن ذلك الغير وهو البنات شرط لصيرورتين عصبة ولم يجعلهن

عصبة بهن لما نسبهن لثمن بعصبة فليكن جعلن غيرهن بعصبة بخلاف
تا اذا لم يثبتن لثمن الاخوة بنسبهن بعصبة فيصن بعصبة بغيره
قال احمد ومن يدي بغيره يجب به اي بذلك الغير سوي ولد الام فانه
يولي بالام فلا يحبه بغيره يجب بالام من الثلث الى السدس على ما
بيننا وانما يحبه الام لانها لا تستحق جميع الترك ولا يرث هوارثها لانها تارث
بالولاد وهو بالاخوة فلا يصير لحي في علات الجدة حيث يجب بالام
لانها تارث ميراث الام والام ولي به منها لانها اقرب وعلا في الاب حيث
يجب الجدة والجدة من قبله والاخوة والمخوات طهر لانه يستحق جميع التركة
ولذلك الام يجب بانها لما ذكرنا فاحصل ان الحي باحد من ابين
يولي به بشرط على ما ذكرنا او يكون الحبيب اقرب بالام عام محبور
بالاخوة وباولادهم وكذا ولاد الاعام والاخوة محبورون باعداد رجة منهم
قال احمد والمحجب يجب بالاخوة والاختين حيان الام من الثلث
الى السدس مع الاب وهما يتران معه لان ارث الاخوة مشروط بالكلالة
وارث الام الثلث مشروط بعدم الابن من الاخوة فيوي عن ابن عباس
رضي الله عنهما ابواب وام وثلاثة اخوة للام السدس وللخوة السدس
والباقي للاب فكل الاخوة ما انتص من نصيب الام لان ابنة الكلالة
تمنع من ذلك وابنة محجب الام به لا توجب لها من نصيب ما يوجبها
من غير ان يحصل لها شيء **قال احمد** لا المحرور والرق والتقتل
مباشرة واختلاف الدين او الزاوي لا يحجب المحرور عن الارث بهذا
الشيء وعند من يستعود حي حجب التقتان بنص نصيب الزوجين
والام بالولاد المحرور ما ذكرنا لان الله ذكر الولد مطلقا ونقص به نصيب
من غير فضل بين ان يكون وارثا ومحروما ولذا انتص نصيب الام
بالاخوة مطلقا من غير فصل في تركه على الإطلاق ولا يجب حجب الخزانين
لكن لو حجب هذا الحي وهو لا يرث لذي الذي رغبه الي بيت المال مع
وجود الزاوي او التي تضييعه لمن بيت المال ايضا لا يرث مع الابن

وجوده

والاخوة

والاخوة وجه قول الجمهور ان المحرور يرق الارث كالميت لانه حرمة
الحي في نسبه كالميت في الميت لا يجب فلذا المحرور فضا لحي الحيوان
والنصوص التي تجب نقصان ارثهم لانها مطلقة لان الله تعالى
ذكر الام والام والام والام والام والام والام والام والام والام والام
فيصرف الى المذلولين اولادهم المذلولين للارث فلذا المذلولون
في الحجب هم المذلولون للارث وهذا لان المحرور ما اتصل بعصبة
تسلب اهلية الارث فالحقنة بالمعدوم ولذا في الحجب فانه اهل
في نفسه لان حاجته عليه على اقربه لانه لا يرثه فليس يطل عليه في
حق غيره وانما ذكر سبب الحرمان بقوله المحرور بالرق الى اخوة
لثمن الاستباب المانية من الارث فان الرق يبع الارث لان الرقيق
لا يملك شيئا قال الله تعالى **حزب الله** **شلا عتدا** **اعلوا** **لا يقدروا على**
شيء وقال عليه السلام لا يملك العبد المطلق ولا فرق في ذلك
بين ان يكون قننا وهو الذي لم يعتد له سبب الحرية اصلا وبين ان
يقتد له سبب الحرية كالمدر والمكات وام الولد ويعتق العقب
عند ابي حنيفة لان المعنى يشمل الكل وهو عدم نصيب المالك له
والمكات لا يملك الرقة وهو عتد ما بقي عليه درهم على ما جاء في الخبر
فلا يكون اهلا للارث والتقتل الذي يبع الارث هو الذي يتعلق
به وجوب النصاص والحرارة وما لا يتعلق به ولا حجبها كالقتل
بسب او بنصاص كل يؤجل الحرمان لان حجب ما من الارث عتوبة
فيتعلق بما يتعلق بالعقوبة وهو النصاص والحرارة **والشافعي**
رحم الله يعلته يعلته المتلخي لا يرث عنه اذا قتله بنصاص
او رجما او بالفرق فاصليا فله بذلك او شأ هذا فاشي مدبر او بافيا
قتله او شتر عليه شيئا فقتله دفعا فلذلك يبع الارث عنده
وهذا لا معنى له لان الشارب اوجب عليه قتله او اجاز له قتله في هذه
الصورة فلي بوجب عليه العقوبة بوبعد ذلك وله ان يتعلق

والاخوة
والاخوة

بالنسب

بعد القتل سائر عقوبات القتل فلذا الحرمان والمواذ بقوله عليه
السلام ليس للثاني شيء من الميراث هو القتل بالعدوي ولا عليه
قوله عليه السلام ليس للثاني ميراث بعد صاحب التركة اي قاتل
هو صاحب التركة وهو كان متعديا واحترق بقوله مباشرة عن
القتل بالنسب واختلاف الذين ايضا يبع الارث والمواذ به الاختلاف
بين الاسلام والفرق قوله عليه السلام لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم **قال احمد** واختلاف ملل القاتل بالنسب والفرق بينه وبين
وعبادة الوثن فلا يبع الارث حتى يجري التوارث بين اليهودي والمسيحي
او النصراني لان التفرقة مله واحدة وقال عليه السلام الناس طهر
حبر وخن جبر واختلاف الدارين يبع الارث والمواذ به الاختلاف
حكما حتى لا تقتصر الحقيقة بدو حتى يجري الارث بين المسلمين
والذي في دارنا وفي دار الحرب ويجري بين المسلمين وبين من
هو في دارهم بين المسلمين اذا دخل الدنيا واليه من اهل داره حكما
وان كان في غيرهما خبيثة والدارنا تختلف باختلاف المنفعة والملك
لذا الاسلام ودار الحرب ودار بين مختلفين من دار الحرب
باختلاف مللهم لا يتطاع التولية بالنسب فيما بينهم والارث يكون
بالولادة **قال احمد** والكافر يرث بالنسب والسبب بالمشرك
لانه يحتاج مكل في ملكه بالاشياء الموضوعة للملك المشرك ولانه
يعتد الذين اتقن بالمشرك في المعاملات بملكه بالاشياء الموضوعة
للملك المشرك فيكون حله في ذلك حكم المشرك **قال احمد** ولو جرت
احدها فما لحجب اي لا واجتمع في الكافر قريبان لو تفرقا في شخصين
جاء احدهما لآخر يرث بالحاجب وان لم يجز عرشه بالقرابتين
جاء الزوج محسوسا لم يولد له ابنا فهذا الولد ابنتها وابن ابنتها
يرث منها اذا ماتت على ابيها ولا يرث على ابيها لان ابن لابن
الابن يجب بالابن ولو ولدت له بنتا مكان الابن يرث الثلثين

اجتمع

الفرق

النصف على انها بنت والسدس على انها بنت الابن تركة الثلثين
وترث من با على انها بنت ولا ترث على انها بنت من من الارث
تستقط بالبيت ولو تزوج بنت فولدت له بنتا ترث من با النصف
على انها بنت ويرث الباقي على انها عصبه لانها اخت من ابيها وهي
عصبة مع البيت وان مات ابوها ترث النصف على انها بنت بنت
لانها من ذوي الارحام فلا ترث مع وجود ذي شيم وعصبته وهو قول
غاية الصحابة رضي الله عنهم وبما اخذ اصحابنا وفي رواية بن مسعود
قريب بن ثابت انه يرث بالبيت القريبين والذله اي باقوا وبما اخذ
مالك والشافعي رحمه الله والصحيح الموالدين في احوال السبب ولا
يجوز ابطاله بغير ما نفع والمانع الحاجب ولم يوجد في اخذ بالحيثن الم
بري المسلم يرث بالحيثن اذا اتقن له ذلك بان مات المرأة
وتولدت من عيها وهو ورثها واخوها من ابيها فانه ياخذ بالقرص والعصبة
فلذا لا يورث اذ هو لا يخالق المسلم في سبب الملك بالشرع وغيره
خلاف المخ من اب وام حيث لا يرث الام بالعصوبة ولا يرث القرص
على انه اخ من امة لانه ليس فيه اختلاف الجهة لانه يرث بالاخوة
وهي جهة واحدة فلا يصلح للاستحقاق بهما بل للترجيح فقط عند
براحة من هو ذو قوة في القوة لا بل **قال احمد** لانهم محرم
اي لا يرث الكافر بنجاح محرم اذا تزوج الجوسية او غيرها من
الحارم ولا يرث منها بالنكاح انا عندنا فظاهر لان النكاح لم يصح
واما عند ابي حنيفة فانه وان كان له حكم القربة لكن لم يتر عليه
اذا اسلم فلان قال السيد **قال احمد** ويرث ولد الزنا واللعان
بجهة الام فقط ولا يرث نسبه من ابيه لان نسبه من جهة الام
مستطع فلا يرث به ومن جهة الامرات فيترث به امه واخوته من
الامرا بالقرص لا غير ولا يصح ان يرث هو او يرث بالعصوبة
الاب والولاد فيبرته من عنته واعتق امه او ولده بالعصوبة

والاخوة
والاخوة

ولما هـ برثت معتنته او معتنت معتنته او ولد وبذلك قال رحمه الله
ووقت للجل خطان اي اذا ترك الميت امراته خايلا او غيرهما من
يرثه ولها وفي جلد نصيب ابن واحد وهذا قول ابي يوسف
رحمه الله وعنه يوقت نصيب ابنتين وهو قول علي بن ولده ابنتين
معتاد وعن ابي حنيفة انه يوقت نصيب اربع بنين واربع بنات
ايها الاكثر منه ينقسم ولده اربعة في بطن واحد فيترك نصيبهم احتيا
طا والنسوي علي الاول ولدت ولادة الواحد هو الغالب والاكثر منه فهوهم
والحكم للغالب ويؤخذ دليل من الورثة على قوله لاحتمال ان يكون اكثر
وهذا اذا كان في الورثة ولد وامرا اذا لم يكن منهم ولد فلا يخلو لميراث
بينهم بلثثة المولود ولهم حصة الميراث خلو اما ان تكون الورثة كلها
اولاد او فان كانوا اهلها ولا فيترك ما ذكرنا من القدر على الاختلاف
وان لم يكونوا اهلها ولا فلا يخلو اما ان يكون فيهم اولاد او فان كان
فيهم اولاد يعطى كل وارث هو غير الولد نصيبه ثم ينقسم الباقي على الاولاد
ويترك نصيب الحليمة على الاختلاف الذي ذكرناه وان لم يكن في
الورثة ولد والحليمة اب يعطى كل وارث منهم نصيبه على تقدير الحليمة
ذكرنا وانما اهلها فان كان علي احد التتدوين برث دون المخر
فلا يعطى شيئا ولذا اذا كان فيهم من برث على تقدير ولد ونسبها وعلى
تقدير ولد ونسبها برث فلا يعطى شيئا للاختلاف وان كان نصيبه
على احد التتدوينين الشريطين لقل للثنتين برث وقولنا في **قال رحمه الله**
ويترك ان خرج اكثره فان قلنا اي الحليمة برث ان خرج اكثره وهو
حي ثم مات وان خرج اكثره وهو حي فان لم يرث لوان انفصاله من
البطن حيا شرط لورثته والشرط في ميراث الكل ان يخرج مستتبها
فالاعتبر صدره وان خرج ملبوسا فالمعنى سترته وقد بيناه ميراث
قبل **قال رحمه الله** ولا توارث بين العرق والحرق اما اذا علم ترتيب
الوفاي ايا امانات جماعه في العرق والاختراق ولا يدري ايه مات

اولا جونا

اولا جعلوا اكلهم ما اثاروا حتى قاما فيكون ما كل واحد منهم لو رث
ولا يترك بعضهم بعضا اما اذا عرفت ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم
وهو قول ابي بلو وعمر وزيد واحد والزواجر عن علي وانما كان
لذلك لان الورث يبنى على التبيين بسبب الاستحقاق بشرطه وهو حياة
الوارث بعد موت المورث ولم يرث ذلك فلا يرث بالشك وقال ابن
سعود برث بعضهم بعضا اما ورث كل واحد منهما من صاحبه وهو
احد الزواجر عن علي رضي الله عنه **وجه** ان حياة كل واحد منهما كانت
ما بين يمينين والمصلا بقاها الى ما بعد موت الآخر ولان الحادث ايضا في
الي اقرب الما وقات فلان كل واحد منهما مات بعد موت الآخر فترثت
الطامة ورثته منه للبعد وان تقدره حيا بعد موت يحي برث ماله من
وارثه بخلافه اذا استحال في حيا لبعض استحال في حيا لكل اذا ثبت
الميراث سجد لم يرث الميراث وطاهر حياهم تفصل للذبح لا للاختلاف
ولذلك الحكم اذا ماتوا باي هذا المجد ارباعهم او في الميراث ولا يدري بها
مات اول **قال رحمه الله** وذا ورث وهو معطوف على العصبه اي ينقسم
ماله بين ورثته وهو ذر ورض وعصبه وذا ورث **قال رحمه الله**
وهو رث ليس يدي سهم وعصبه اي ذوال الرحم هو رث ليس يوا رث
بمرض ولا بصورته وهذا على اصطلاح اهل هذا العلم وفي الحقيقة
الوارث لا يخرج من ان يكون ذارحم وتحت ثلاثة انواع فرب هو ذو
سهم وقرت هو عصبه وقرت هو ليس يدي سهم ولا عصبه ومضى
الكل في المولى وبني في الثالث فنقول عندنا في برثون عند عدم
النوعين المولى وليس وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم غير زيد بن
ثابت رضي الله عنه فانه قال لميراث لذي يوا الارحام بل يوضع في بيت
المال ويواخذ مال الشافعي رحمه الله لما روي عن عثمان بن عفان
نجل ابن الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله رجل هلك وترك غنمه وخالته فقال النبي صلى الله عليه وسلم

عليه

وهو ذات على حماره وقت برثه يدعي وقال الله عز وجل هلك وترك
غنمه وخالته فقال له الرجل وينبغي ان يرضى الله عليه وسلم ذلك ثلاث
سرات ثم قال شيئا في بعض رواياتنا اري ينزل على شي في لسانها
وروي انه قال لا اجعل شيئا واذا ارثت لغيرك عليه كاي انما بالراي لان
الميراث لا يملك بها بالراي ولنا ما روي عن بن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ ابن ابي حمزة بن ابي ثور بن بكير بن ثور
اولا في اكلهم بعضهم او في بعض في اكلهم فتوارثوا بالنسب وعن
المتقدمين معدي لرب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا
فلورثته وانما وارث من لا وارث له اعتل عنه وارثه والحال وارث من لا
وارث له يعتل عنه ويرثه واه واحد او يواود وغيرهما وحين مات
ثابت بن الخطاب وكان غريبا اتيه يعرف من ابن هو قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل تعرفون له فيم يبا قال لا يا رسول
الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اباليمة بن المندرج بن ابي
ميراثه وغنا سامة بن يحيى ان رجلا ربي رجلا يسير فتتله وليس له
وارث الما خالي قلت في ذلك ابو عبيدة الى عمر بن الخطاب رضي الله
عليه وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا
وارث له فواتا البرمذي حديث حسن وقال الطحاوي وهذا اذا رثت له
قد توارثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه كانت الصحابة
رضي الله عنهم حتى روي عن عمر رضي الله عنه في عم له وخاله اعطى العمر
الثلث والحالة الثالث قال عبد الله بن مسعود في من ترك غنمه وخالته
للغنم اقل من الثلث والحالة الثالث وان المستملون اكل من الميت وارث
برثه شيئا وهو المراد بيت المال فاذا كان بعضهم اقرب اليهم
بعضهم ورث ماله ولو لم يوف الماطلة لم يورثه ما خالي من الثلث
من ايراد الواقيات وعادوه متقطع ومن مذهب الحنفي ان يكون
حجة ثلث حجج بر علي غيره ومثله غير ملزم ثم هو لو ثبت لم يرثه

فمن

ايضا عند الحاجة في دفع موارث ذوي الارحام لانه يعارض ما ملونا من الآية
ويجوز ان يكون هناك من هو اولى بها او قل من اول الميت ويجعل قوله عليه
السلام في شراها اذ ذبح النضر اي فرض للميت سند ونحن نقول برفان
قبله لوجه لانه الميت لم يترك ذوال النوارث الارحام وهو المولى ويجوز ان
يكون المراد بها العصبه واصحاب النصارى وليس فيها ذلة على المراد
بها غيرهم قلنا العبرة بالعموم لا بالتفصيل لكون السبب وهي عامة فيجعل جونا
على ان يشترط ان اصحاب الشافعي منهم من سرج خالفوه وذهبوا الى ثورث
ذوي الارحام وهو اختياره فقلنا لا يفتقر في زماننا لينا ديت المال
وصفه في غير المصارف **قال رحمه الله** ولا يرث مع ذي سهم وعصبه
سوي احدي الزوجين لغيره الرزق عليها اي لم يرث ذو والارحام مع
وجود ذي فرض وعصبه اما اذا كان صاحب الفرض احد الزوجين
فيرثون معه لغيره الميراث لان العصبه اولي منه ولذا لو دعي ذوي
الاستقام اولي من ذوي الارحام لهم اقرب الى الزوجين فانما لا قواية
لصانع الميت وارثها نظير الذين فان صاحب الذين لم يرثه ما فصل
بعد قضاء الذين فلذا لم يرثه عليها ما فصل من فرضها على ذلك كان
غامة الصحابة رضي الله عنهم فلان عثمان بن عفان رضي الله عنه يرد على
الزوجين ايضا وكان زيد بن ثابت يرد الميراث على احدين ذوال الميراث
وما فصل منهم يوضع في بيت المال عندة وقد عرفت في موضع **هـ**
قال رحمه الله وغيرهم لتوزيع العصبات اي ترتيب ذوي الارحام في
الميراث لتوزيع العصبه بتدوم فروع الميت ولذا البنات وان سئلوا
ثم اصوله لا لاجداد الناصبين والجدات الناصبات وان علوهم
فروع ابويهم ولذا المخرجات وبنات المخرجات وبنات المخرجات وان
تزوجوا فروع جدية وجدتيه كالعات والاعمام لهم والميراث والحالات
وان بعدوا فصاروا اربعة اصناف وروي ابو سليمان عن محمد
بن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان اولاهم الميراث الميراث

والاول اجماع الفروع اقرب حجة في العصبية **قال رحمه الله** والتمتع
 بتزويج الزوجين ارفع من العصبية فيقدم الاقرب على البعيد في
 كل صنف منهم حجة العصبية **قال رحمه الله** ثم يكون المصلح وارثا
 اي اذا استوفى في الدخلة من يولي بوارث اولي من كل صنف لمن
 الوارث اقوى قرابة من غير الوارث بذلك تتقدم عليه في استحقاق
 الميراث فكان من يولي بها اقوى وللغوة تأثير في التقدم المتزويج ان
 بني العمان يتقدمون على بني القلات في العصبية لهذا المعنى **قال**
 وعند اختلاف جهة القرابة فليقرابة الاب ضعف قرابة الام اي اذا
 كان بعض ذوي الارحام من جهة الاب وبعضهم من جهة الام كان
 لمن هو في جهة الاب الثلثان ومن جهة الام الثلث لما روي في قضية
 عمرو بن شعور رضي الله عنهما ولان قرابة الاب اقوى فيكون لهم
 الثلثان والثلث لقرابة الام وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في
 الاصول والعمات والحال **قال رحمه الله** وانما تفق الاصول فالتسعة
 على الابان اي ان استفت صفة من يدلون بوجبة الذكوة والامانة
 ولا يتخللوا فيها كانت النسبة على ابدانهم حتى يجعل بينهم للدرج
 خط الميراثين والمراد بالاصول المديهم سواء كانوا اصولا لهم ولم
 يكونوا **قال رحمه الله** والافاضة منهم والوصف بين بطني يختلف
 اي ان لم يتفق صفة الاصول يعتبر العدد من الفروع اي المدلون
 بهم والصفة بين بطني يختلف فيقسم المال على ذلك البطن فيعتبر
 عدد كل واحد في ذلك البطن بعدد قروعه حتى يجعل الدر الذي
 في ذلك البطن ذلوا بعدد قروعه والاني الواحد انا انا بعدد
 قروعه وتبطل الفروع ميراث الاصول واذا كان فيهم بطون
 مختلفة ينقسم المال على اول بطن يختلف على الصفة التي ذكرنا ثم يخل
 الدلوها بانه والانات طاب الله بعد النسبة فاذا اصاب الذلور جمع وينقسم
 على اول بطن يختلف بعد ذلك ولذا انا اصابا لثاثة وهذا بهل

والاخوان

التي

الي ان يتبطل الذي هو احياء وهذا قول محمد رحمه الله وعندنا يوسف
 والحسن بن زياد يعتبران الفروع سواء انتقلت صفة المصول في
 الذلورة والامانة او اختلفت ولو كان لبعضهم جهة وانما اختلفت لجهتي
 والجهات فيرث بكل جهة غير ان ابا يوسف يعتبرها في الفروع ويحرم
 في الاصول خلاف الجدة حيث لا ترقب الجهة واحدة عندنا يوسف
 وذو الرحم يرث بالجهتين عنده في الصنف والفقهاء على هذه
 الرأية ان الجدة تستحق الميراث باسم الجدة والامانة لا يخلت بينهما
 وارث ذوي الارحام بالقرابة فيتعذر بتعدد جهة **قال رحمه الله** اصح
 في ذوي الارحام جميعا وهذا شهد الزاويين عن ابي حنيفة رحمه
 الله **قال رحمه الله** والميراث نصف وربع وثمن وثلاثون
 وسدس اي الفروض المقدرة بخلاف الله تعالى هذه الستة وهي
 نوعان على التنصيف ان بدأت بالكثر او على التصغير ان بدأت
 بالقل فنقول النصف ونصف ونصف ونصف والثلثان ونصفه
 ونصف ونصف او نقول الثمن وضعه وضعه وضعه والثلثان
 ونصفه وضعه وضعه **قال رحمه الله** وتخرجها اثنان للنصف
 واربعه وثمانية وثلاثة وستة لسيعة **قال رحمه الله** وتخرجها اربعة وعشرون
 بالاختلاف اي خارج هذه الفروض المذلورة وهي الستة سبعة
 اثنان الى اخر ما ذكرنا واذا بالاختلاف اختلاط النوعين بالاختلاف
 ان هذا الفروض لا يخلو اما ان يخل كل فرض منها مستمرا او مختلطا
 بغيره فان جازمنا فخرج كل فرض سبعة وهو المخرج الذي يشارك
 في الحزب وفي النصف فانه من اثنين وليس يسمى له وذلك مثل النصف
 من ثمانية والسدس من ستة والثلث من ثلاثة والربع من اربعة
 وانما يختلط بغيره فلا يخلو اما ان يختلط كل نوع بنوع واحد
 النوعين بالوع المخر فان اختلط كل نوع بنوع فخرج المقل منه
 يكون مخرجا للكل ان كان مخرجا لجزء يكون مخرجا لضعفه ولضعفه

ضعفه بالثمانية مخرج الثمن والستة مخرج السدس ولضعفه ولضعفه
 ضعفه فان اختلط احد النوعين بالآخر فخرجها من اقل عدد
 يجمعها واذا اردت معرفه ذلك انظر مخرج كل واحد من الفرضين
 على حدة ثم انظر هل بينهما موافقة ولا فان كان بينهما موافقة فاضرب
 احدهما في جميع الاخر وان لم يكن بينهما موافقة فجميع احدهما في جميع الاخر
 فالمبلغ مخرج الفرضين ثم اذا اختلط النصف من كل واحد بالثاني او
 ببعض فهو من ستة لان بين مخرج النصف والسدس موافقة بالنصف
 فاذا ضربت في جميع احدها في جميع الاخر يبلغ ستة وان اختلط الثلث والثلثين
 فلا موافقة بين المخرجين فاضرب احدهما في جميع الاخر يبلغ ستة واذا
 اختلط الربع من الاول بكل الثاني او ببعضه فهو من اثني عشر لان مخرج
 الربع وهو اربعة يوافق مخرج السدس وهو الستة بالنصف فاذا
 ضربت في جميع الاخر يبلغ اثني عشر ومنه يخرج الجوزان وان
 كان المختلط بالثلث او الثلثان فلا موافقة بين المخرجين فاضرب
 احدهما في الاخر يبلغ اثني عشر فان كان المختلط بالثاني هو الثلث فان
 كان المختلط به هو السدس فيبين المخرجين موافقة بالنصف وان
 كان المختلط بالثلثين فلا موافقة بينهما فاضرب ثلثيه في ثمانية يبلغ
 اربعة وعشرين منه يخرج الجوزان قصارت حجة الخارج سبعة ولا
 يجمع اكثر من اربع فروض في تسليمة واحدة ولا يجمع من احدها اكثر
 من خمس طوابق ولا ينكسر على الشر من اربع طوابق **قال رحمه الله**
 ونقول بزيادة اي نقول هدم الخارج بزيادة من اجزاء المخرج اذا
 اجتمع في مخرج فروض لثيرة بحيث لا يلفي اجزاء المخرج لذلك فيحتاج
 الى العول بزيادة من اجزاء المخرج فنرفع المسئلة والعول المرتفع
 ومنه عاد الكثران اي ارتفع قسم عول المرتفع المسئلة او ما فيه من
 الميراث عن الفرض المنذر والعول الميراث والجور يقابل العال الحاكم
 في حله اذ اناك وجات ومنه قوله تعالى **ذلك اذني ان نقول** والمراد

بالعول عول بعض المان لها الميراث وانما نقول ثلثين في الستة
 واثني عشر واربع وعشرون والمربعة المخرقة نقول **قال رحمه الله**
 فستة نقول الى عشرة وثلاثة وثلاثين بزيادة بالوتر التسعة وبالاشنع
 الثاني والعشرة فيقال عولها الى سبعة زوج واختان لم يورثوا
 او زوج وام واختان **قال رحمه الله** ومثال عولها الى ثمانية زوج واختان
 واختان من ام او زوج وثلاث اخوات مستقرات **قال رحمه الله** وام واختان
 من اب او زوج واختان من ابوين واختان من ام او زوج وام واختان
 من اب ومثال عولها الى تسعة زوج وثلاث اخوات مستقرات
 وام او زوج واختان من اب واختان من ام او زوج واختان من
 الميراثين وام واختان من ام ومثال عولها الى عشرة زوج واختان
 من اب واختان من ام **قال رحمه الله** واشي عشر الى سبعة عشر وثلاثة
 اي اثني عشر نقول الى سبعة عشر ومثال اشنع والمراد بالوتر ثلثة
 عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ومثال عولها الى ثلثة عشر زوج
 وبنتان وام او زوجة واختان لم يورثوا واختان من ام او زوج وبنتان
 ابن وام او زوجة ومثال عولها الى خمسة عشر زوج وبنتان وابوان
 او زوجة واختان من اب واختان من ام ومثال عولها الى سبعة عشر
 اربع اخوات لم يورثوا واختان من اب وبنتان وثلاث زوجات
قال رحمه الله واربعه وعشرون الى سبعة وعشرين اي اربعة
 وعشرون نقول الى سبعة وعشرين وما فيها الميراث واحدة وهي
 المنزوية وتسمى التسعة وهي زوجة وبنتان وابوان سميت بذلك
 لان عليا رضي الله عنه سئل عن امرأة وهو على المنى يحيط فقال عاد
 منها تسعة مخرجا ومضى في خطبه وتقول الذين ذلك الميراث
 بن شعور فانها نقول عنده الى احد وثلاثين فيما اذا ترك امراه ولعشرين
 لم يورثوا واختان من اب وام او زوجة او ثمانية لان ميراثه
 ان المخرم ويجب نقصان دون الميراث ان يكون للمراة الميراث

العول

عنده وللام السدس وللأختين طب الثلث وللأختين طب الثلث
 وجميع ذلك أحد وثلاثون فاذا فرضنا ذلك جينا الى التصحيح
 وأبدا للتصحيح من أربعة أشياء الثمان والثلث اخل والتوافق
 والشان بين العددين ليعتق من العلة في التصحيح فنقول فان
 كان أحد العددين مثلا للاخر في المائنة قبلت بضربا حوها
 عن الآخر وان لم يكن مثله فان كان الاقل جزءا للاكثر في
 المداخلة وان لم يكن جزءا له فان توافقا في جزء في الموائمة
 بينهما وان لم يتوافقا في جزء في المائنة ولا جلا عددان هـ
 اجتماعا من احد هذو الاحوال الاربعه لهما اما ان يتساويا او
 لا فان تساويا في المائنة وان لم يتساويا فلا جلا اما ان يكون
 الاقل جزءا للاكثر او لا فان كان جزءا له في المداخلة وان لم يكن
 جزءا له فلا جلا اما ان يتوافقا في جزء او لا فان اتفقا فيه في الموائمة
 وان لم يتفقا فيه في المائنة وطرق معرفة كل واحد منهما ستدرك في
 المطول وهذه الاربعه طها جارية بين الروس والروس ولذا
 بين الراس والسمام المداخلة فان التعلق فيها الموائمة اذا كانت
 الروس للتر والمائنة اذا كانت السهام اكثر لهما تنقسم عليهم كذا
 تنقسم عليهم المائنة وقابدة التصحيح بيان لينة العلية النشئة
 بين المستحقين من كل عدد يلى على وجه يسلم الحاصل لكل
 واحد من السبر ولهذا سمي تصحيحا **قال رحمه الله** وان انكسر خط
 فرق ضربت وفي العدد في القربضة ان وافق اي اذا انكسر نصيب
 طابعه من الورثة بغير طريقين دوسم وسهامهم فان كان بينهما موافقة
 ضربت وفي عدد في القربضة وهي اصل المسئلة وعولها ان
 كانت عايله فالبلغ تصحيح المسئلة لجددة واخت لم وعثر من اخنا
 طب اصلها من ستة فاللجدة سهم ولذا للاخت لم وللأخت
 لان اربعة لا ينقسم عليهم وبوافق دوسم بالربع فاضرب ربع

دوسم
 ربع

دوسم وهو خمسة في اصل المسئلة وهو ستة يبلغ ثلاثين فيها
 تصحيح **قال رحمه الله** والمال عدد في القربضة فالبلغ خذوه الى
 بواقي الروس السهام فاضرب عدد الروس في القربضة وهي اصل
 المسئلة وعولها ان كانت عايله فالبلغ من الضرب فهو التصحيح في
 المستحقين اي في المائنة والموائمة وقد ذكرنا مثال الموائمة ومثال
 المائنة زوج وسبع اخوات طب اصلها من ستة ونقول الى سبعة
 للزوج النصف ثلثه وللأختين الثلثان اربعة فلا ينقسم عليهم
 ولا يوافق فاضرب دوسم في القربضة يبلغ تسعة واربعون فيها
 تصحيح **قال رحمه الله** وان تعدد السبر وثلاث ضرب واحد اي اذا انكسر
 على السبر طائفة واحدة وثلاث اعداد روس لتكسر عليهم ضرب
 قريب واحدة اصل المسئلة وعولها ان كانت عايله فالبلغ من الضرب
 فهو تصحيح المسئلة مثاله ست اخوات طب وام وثلاث اخوات
 لم وثلاث جدات اصلها من ستة ونقول الى سبعة للاخوات
 طب وام الثلثان اربعة لا ينقسم عليهم وبوافق بالنصف فرد
 دوسم الى النصف ثلثه وللأختين الثلثان ثمان لا ينقسم عليهم
 ولا يوافق وللجدات السدس سهم لا ينقسم عليهم ولا يوافق فالجميع
 سبعة ثلثة اعداد متساوية فاضرب واحد اصل في القربضة يبلغ لحدوي
 وعشرين فيها تصحيح ولو كان بعض الأعداد متساوية دون البعض هـ
 ضربت روس قريب واحد من المائنين في عدد روس القرين المائنين
 لهم وفي وفته ان وافق فالبلغ ضربته في القربضة فمالج صحت فيه
 المسئلة مثاله لو كان عدد الاخوات خمس ثلثة المثال المذكور
 والمسئلة عايلها ضربت ثلاث في خمسة يبلغ خمسة عشر ضرب خمسة عشر
 في القربضة وهي سبعة سلخ مائة وخمسة فيها تصحيح ولو ترك تسع
 اخوات طب ولتبع اخوات لم وخمسة عشر جددة ضربت التسعة في
 خمسة فمالج في القربضة فيها تصحيح وعلى هذا لو كان المائنين اكثر

سبعة عشر

من طائفة واحدة ضربت مبالغ من الضرب الماول فبر او في وفته ثم
 بلغ في القربضة فالبلغ فيه تصحيح المسئلة مثاله اربع زوجات وخمس اخوات
 لم وثلاث جدات وثلاث اخوات لم طب اصلها من اثني عشر ونقول الى
 سبعة عشر ولا ينقسم على الكل ولا يوافق فعدد الاخوات لم ياتك
 الجدات فيستغني باحدها فاضرب ثلاثة في اربعة يبلغ اثني عشر في
 خمسة يبلغ سبعة عشر نصيب الستين في القربضة وهي سبعة عشر
 تبلغ الف وعشرين فيها تصحيح المسئلة **قال رحمه الله** فان توافق فالوقت
 والمال عدد في العدد ثم في المبلغ في القربضة وعولها اي اذا توافق
 بين اعداد الروس فاضرب وفي احدها في جميع الآخر وان لم يوافق
 فاضرب جميع احدها في جميع الآخر ضرب مبالغ في وفي الثالث ان
 وافق المبلغ الثالث وان لم يوافق فاضرب كل فيه فمالج فاضرب في
 القربضة فمالج فيه تصحيح المسئلة ولو كان قريب رابع ضربت فيه
 مبالغ من ضرب الروس في الروس ان لم يوافق وان وافقه ففي الوقت
 ثم مبالغ في اصل المسئلة فمالج فيه تصحيح مثال الموائمة اربع زوجات
 وثمانية عشر اخوات ثم اثني عشر جددة وخمسة عشر اخوات اصلها من
 اثني عشر ونقول الى سبعة عشر فالزوجات والزوج ثلثة لا ينقسم عليهم
 ولا يوافق وللأختين ثمان لا ينقسم عليهم وبوافق بالنصف
 فرد دوسم الى النصف تسعة وللجدات السدس سهم لا ينقسم
 عليهم وبوافق بالنصف فرد دوسم الى النصف ستة وللأختين
 طب الثلثان ثمانية لا ينقسم عليهم ولا يوافق فبين خمسة عشر
 والسته موائمة مائنة فاضرب ثلث احدها في جميع الآخر يبلغ ثلاثين
 ثم بين ثلاثين والسته موائمة مائنة فاضرب ثلث احدها في جميع
 الآخر يبلغ تسعين ثم بين التسعين والاربع موائمة مائنة فاضرب
 فاضرب نصف احدها في جميع الآخر يبلغ مائة وثلاثين ثم ضرب المائنة
 والثمانين في القربضة وهي سبعة عشر تبلغ ثلاثة الف وستين

دوسم
 ربع

فيها تصحيح ومثال المائنة خمس اخوات طب وثلاث اخوات لم وسبع
 جدات واربع زوجات اصلها من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر للاخوات
 طب الثلثان ثمانية لا ينقسم عليهم ولا يوافق وللأختين ثمان لا ينقسم عليهم
 ولا يوافق وللجدات السدس سهم لا ينقسم عليهم ولا يوافق فالجميع
 ثمانية عشر فاضرب واحد اصل في القربضة يبلغ ثمانية عشر
 وتوافق الثلاثة فاضرب احدها في الآخر يبلغ خمسة عشر وخمسة عشر
 لم يوافق المربعة فاضرب احدها في الآخر يبلغ ستين والستون لم
 توافق السبعة فاضرب احدها في الآخر يبلغ اربع وعشرين ثم ضرب
 اربع وعشرين في القربضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة الف ومائة
 واربعين فيها تصحيح اذا اردت ان تعرف نصيب كل قريب على جددة
 من التصحيح فاضرب روس كل قريب فيما كان لهم من اصل المسئلة
 فمالج فاضرب في عدد روس قريب مخالف لهما ان لم يكن بينهما موافقة
 وان كان بينهما موافقة فاضرب في الوقت فالبلغ فاضرب في الروس القرين
 الثالث اربعة ونقول وهكذا تتعل الى ان تنتهي الروس فالبلغ فهو
 نصيب ذلك القرين وان شئت ضربت ما كان لهم من المسئلة في مبلغ
 الروس فالبلغ من الضرب نصيبهم واذا اردت ان تعرف نصيب كل
 واحد من اخاد القرين ضربت راس كل واحد منهم فيما كان لهم من اصل
 المسئلة فالبلغ ضربته في عدد راس الخالط لهما ان كان بين دوسم
 مائنة وان كان بينهما موافقة فاضرب في وفته فمالج فاضرب في عدد
 روس القرين الثالث اربعة وفي وفته ان كان بينهما موافقة فمالج فاضرب
 في الرابع اربعة وفي وفته كذلك فالبلغ فهو نصيب كل واحد من اخاد ذلك
 القرين وان شئت فسمت مبلغ الراس على روس كل قريب فاصابت
 الواحد ضربته فيما كان لهم من اصل المسئلة فالبلغ فهو نصيب كل
 واحد من اخاد ذلك القرين وان شئت علمت بان تنقسم ما كان لكل
 قريب من اصل المسئلة على عدد دوسم فما اصابت الواحد ضربته

في بيع الروس فباع فهو نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق وان
شئت نسبت سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم فاجدت
نسبة اخذت بمثل تلك النسبة من بيع الروس فهو نصيب كل
واحد من احاد ذلك الفريق ولطرق اخر تدل في المطول
قال رحمه الله وما فضل يرد على ذوي الفروض بتدري فوضهم الى
علي الزوجين اي يرد ما فضل عن فرض ذوي الفروض اذا لم يكن
ثم غصبه على ذوي الفروض بتدري ستمهم المعلي الزوجين فانها لم يرد
عليها وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبما اخذنا وقال زيد
بن ثابت رضي الله عنه الفاضل بين المال وبين اخذ مالك والشافعي
رحمهما الله وقال عثمان بن عفان يرد على الزوجين ايضا لما في التريفة
لو دخلها نصيب بالغول عالت على الكل فوجب ان يكون صدق من
الزيادة **تيسير** لكل ليلون الخراج بالزمان والغنى بالقرن وبه
من منع الزد مطلقا ان النص قد فرض حل واحد من الزود فلا يجوز
الزيادة عليه وان المتأخر يطالب اثنائها بالزاي فاستع اصلا ولنا
قولنا في **قالوا المرحوم** **قال رحمه الله** وهو الميراث
يلون اولى من بيت المال من الزوجين الميراث لهما بالتص وكان
ينبغي ان يكون ذلك لجميع ذوي الارحام لا سواهم في هذا الاسم الا ان
اصحاب الفرائض قدموا على غيرهم من ذوي الارحام لثبوت قوايتهم
المترى انه منقذ من الزد فلا يوافق من حيث النسبة
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على سعد بعد وفاته فقال يا رسول
الله اني لم اترك شيئا الا ابقيته لحدث ولم يرد عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم حصص الميراث على ابنته ولو ان الحكم لذلك
لم يرد عليه ولو رتبته على الخطا لاسمائه موضع الحاجة الى البيان ولذا
روي ان امراءات النبي صلى الله عليه وسلم قتلت يا رسول الله اني
نقدت علي ابي بخارية فانت اي وبيت الخارية فقال عليه الصلاة

والسلام

والسلام وجب أجره ورجعت اليك في الميراث فحل الخارية رابعة
التي اهلك الميراث وهذا هو الرد وان اصحاب الفرائض ساءوا
الناس كلهم وترجوا بالثانية فيترجون بذلك من المسلمين
وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه لم يرد على بنت من مع
بنت الصلح ولم على اخ لم يرد مع الاخت لم يرد على اخوة
من امر مع الام ولم على اخوة الام ان يكون وارثا غيرهما وبما اخذ
علمته لان الفاضل من الفرض ما اخذ بطريق العصبية فيقدم
فيما اقرب فالأقرب وميراث الخدة السدس كان طعمه فلا
يزاد عليها الا ان يكون لله وارثا غيرهما فتكون هي اولى من
الاجانب قلنا هذا الرجحان غير معتبر شرعا ولهذا الرجحان
البعض بالبعض ودخل النص على الكل عند النص بالغول
غير انه اثر في تفصيل النصيب عند الاجتماع فيفضل في الفاضل
ايضا واحدا النصيب على الزوجين بما يوافق الدليل الثاني في امرها
لنا انهما ثبت بالنص على خلاف القياس واخذ الزيادة من
جانب الباقي لانهما فلا يلقى اثباته بالقياس من ثابت على
خلاف القياس يقتصر عليه وتندبر النصيب لكل واحد
من الاقارب تخصيص بالذود ذلك لمنع استحقاق الزيادة
ولا يتعزز لها اصلا لما في ولا بالثبات فاثباته بذلك
اخر على ما ذكرناه وان النصوص المذكورة في تعيين نصيب
كل واحد منهم فرضا والمخذ بطريق الرد ليس بفرض
وانما هو بطريق العصبية فلا يمنع ثبوته بدليل اخر ثابت
ذلك في بعض العصبية حيث باخذ الفرض بالنص باخذ
الباقي بذلك احر ولا نعيد ذلك زيادة على النص وانما هو
عمل يقتضي الدليلين ولو ثبتت بالزاي بل بالنص على ما بينا
ثم سابل الباب ادعاء اقسام ان يكونوا جنسا واحدا او اثر

بالعمل

عند عدم من لا يرد عليه او عند وجوده فلا يخرج ما يله
عن هذه الاربعة على ما عي في انشاء الحق **قال رحمه الله** فان
كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسلم من رؤسهم لثنتين
او اثنتين لهما ما استويا في الاستحقاق صا واثنتين واخوين
فيجعل المال بينهما نصيبين وكذا الجدان لما ذكرنا والمراد
بالمختين ان يكونا من جنس واحد ان يكون كلاهما اب او
ام او ابوين **قال رحمه الله** ولا فرض ستمهم من اثنين لو سدت
وثلاثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة لو
ثلثان وسدس ونصف وسدسان او نصف وثلاث اي
ان لم يكن من يرد عليه جنسا واحدا بان كان جنسين وثلاثة
تجعل المسلم من ستمهم فتجعل من اثنين لو اجتمع سدسان
لجدة واخت لأم وام وثلاثة اذا اجتمع ثلث وسدس لخوف
لأم وجدة وام وام وام واخوين لأم ومن اربعة اذا
اجتمع نصف وسدس لثنتين وبنات ابن واخت لابوين واخوات
لأب واخت لأب واخ لأم واجدة مع واحد من يستحق النصف
من المانات ومن خمسة اذا اجتمع ثلثان وسدس لأم واجدة
مع من يستحق الثلثان من المانات واخنان لأب واخ لأم او
نصف وسدسان لثنتين وبنات ابن وام واجدة او اخت لأم
واختان لأب وثلاث اخوات شقيقات او ام واخت لأم واخت
لأب ونصف وثلاث لأم واخت لأب واخوين لأم واخت لأب
او لأب ولا يصح ان يجتمع في باب الرد الثمن ثلث لأم
فاذا جعلت المسلم من ستمهم تخفف رد الفاضل عليهم بتدري ستمهم
وهذان النوعان الذين ذكرناهما احدهما ان يكونوا جنسا واحدا
والاخر الثمن اذا جعلت به من لا يرد عليه وبقي
النوعان الاخران وهما اذا اختلف بكل واحد من الزوجين

من لا يرد عليه **قال رحمه الله** ولومع الاول من لا يرد عليه اعط
فرضه من قل بخارجي ثم افسر الباقي في علي من يرد عليه كزوج
وثلاث بنات اي لو كان مع الاول وهما اذا كانوا جنسا واحدا
من لا يرد عليه وهو احد الزوجين اعط فرض من لا يرد عليه
من قل بخارج فرضه ثم افسر الباقي في علي رؤس من يرد عليه
ان استقام الباقي في عليهم كزوج وثلاث بنات كزوج الربع فاعطيه
من قل بخارج الربع وهما ربعة فاذا اخذ ربعة وهو سهر
بقي ثلثه اسم واستقام علي رؤس البنات **قال رحمه الله** وان
لم يستقم فان وافق رؤسهم كزوج وست بنات فاضرب
وفق رؤسهم في خروج فرض من لا يرد عليه والافاضل كل
رؤسهم في خروج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات
اي ان لم يستقم الباقي بعد فرض من لا يرد عليه على عدد
رؤس من يرد عليه نظرا فان كان بين الباقي من فرض
من لا يرد عليه وبين رؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم
في خروج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات فان بينهما
موافقة بالثلث فرد رؤسهن الى ثلثه اسم ثم اضربه في
اربعة وان لم يوافق الباقي رؤسهم كزوج وخمس بنات
فانه لموافقته بين الخمسة والثلاثة فاضرب جميع رؤسهن
وهو الخمسة في اربعة فالمبلغ في الوجهين تصحيح المسئلة
فتصفي الاول من ثمانية وفي الوجه الثاني من عشرين
لانك في الاول ضربت اثنين في اربعة وفي الثاني خمسة في
اربعة فباخذ الزوج في الاول ستة ومن بقي ستة فكل واحد واجدة
من البنات سهم وباخذ في الثاني خمسة فيقسم الباقي على
خمسة نصيب كل واحدة سهم ثلثة اسم **قال رحمه الله** ولومع
الثاني من لا يرد عليه المراد الثاني ان يكون طائفتان

او الشراي لو كان مع الطائفتين والشراي لم يرد عليه **قال رحمه الله**
فانتم ما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه علي سلم من يرد عليه
وهو بينهما ثم علي ما بين الزوجين واربعة جدات وست اخوات لامر
للزوجات الربع فاعطهن من اقل ما يخرجه وهو واحد من اربعة بيتي
ثلاثة ينقسم علي ثلاثة لان سهامهن ثلاثة **قال رحمه الله** وان لم يستمر
فاضرب سهام من لا يرد عليه في يخرج فرض من لا يرد عليه واربعة زوجات
وتسبع بنات وست جدات اي ان لم ينقسم الباقي من فرض من لا يرد
عليه علي سهام من يرد عليه اي علي تسعة فاضرب سهام من يرد عليه
في يخرج فرض من لا يرد عليه فالبلغ يخرج منه حق كل واحد من غير
الشرا وهذا الضرب لبيان يخرج فروض الغريبتين من اقل عدد
يلين لا للتصحيح فسهام من يرد عليه فيما اشبه بخمسة اربعة للبنات
واحدة للجدات وما بقي من فرض من لا يرد عليه تسعة وهو لا
ينقسم علي خمسة فاضرب الخمسة في الثانية يبلغ اربعين فتمخرج
سهام كل واحد صحيحا فالزوجات الثلث خمسة والثاني في لا يرد عليه
قال رحمه الله في اضر سهام من لا يرد عليه في تسعة في يرد عليه
وسهام من يرد عليه فيما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وهذا
ليان طريق معرفة سهام كل فريق من هذا المبلغ فاذا اردت
معرفة سهام الزوجات في المثال الذي ضربته فاضرب سهام في خمسة
فهو نصيبهن واذا اردت معرفة نصيب البنات فاضرب سهامهن
في خمسة وهو اربعة فيما بقي من لا يرد عليه وهو تسعة يبلغ ثمانية
وعشرين فهو لهن وللجدات سهم ماضوب في تسعة بسبعة وثمنا
لان الضرب علي ما ذكرنا من الخمسة لما ضربت في الثانية وجب ان ضرب
سهام كل فريق من الثانية في الخمسة وسهم الزوجات واثنين
الثانية والثاني في لا يرد عليه وهو تسعة فيضرب في الخمسة يبلغ
خمسة وثلاثين فصار سهم السبعة مضروبة في خمسة بالنسبة ٥

خلاص

فرض

قوله

الي اصل مسئلة من يرد عليه لان كل من له شيء من الثانية مضروب
في خمسة ولذا الخمسة مضروبة في نصيب كل واحد من الثانية
لان كل عدد ضرب في عدد يكون كل واحد منهما مضروبا ومضوبا
فيه ولهذا غير العادة بقوله وسهام من يرد عليه فيما بقي من
يخرج فرض من لا يرد عليه لا لتعريف العمل فاذا عرف فرض
الغريبتين ما ذكرنا في الخارج الي معرفة التصحيح ولهذا بينه **قال**
وان انقسم فرض جامعا اي اذا انقسم علي البعض او علي الكل
فصح المسئلة بالطرق المذكورة في التصحيح لان السهام اذا لم
تنقسم علي ارباعها احتج الي التصحيح وما ذكر في هذا الباب
من الضرب لم يكن الا ليخرج سهام كل فريق من يرد عليه
ومن لا يرد عليه من عدد واحد ما ذكرنا في خارج السهام لا
لتصحيح المسئلة عليهم وقد ذكرنا طرق التصحيح وطرق معرفة
سهام كل فريق وطرق معرفة سهام كل واحد من احدى الفريقين
فلا عبده والتمثال الاول الذي ذكره المصنف وهو زوجة
واربع جدات وست اخوات لم نصيب من ثمانية واربعين
والمثال الثاني وهو اربع زوجات وتسبع بنات وست جدات
نصيب من الثمانية واربعين **قال رحمه الله** وان مات
البعض قبل القسمة اي اذا مات بعض الورثة قبل قسمة التركة
وليس في هذا النوع من المسائل مناسفة مناعلة من التسوية وهو
الما ذكره بقا لا تسخت الشمس لظلال اي ان الله ومنه تسخت
الخاب واستعماله في اذ اصار بعض الموصيات انا قبل
القسمة لما فيه من نيل العمل والتصحيح الي الفريضة الثانية
قال رحمه الله فصح مسئلة الميت الاول واعط سهام كل وارث
فصح مسئلة الميت الثاني وانظر من ما في يده من التصحيح
الاول وهو نصيبه من الميت الاول وبين التصحيح الثاني

اوية وقته اي في نصيبه من الفريضة الاولى وان كان فيه من يرد من
الميتين ضربت نصيبه من الاول في الفريضة الثانية اوفي وقتها ونصيبه
من الثاني ما في يده الميت الثاني اوية وقته وانما نصيب سهام كل وارث
من الميت الاول في الفريضة الثانية اوفي وقتها لان الثانية اوفي وقتها
مضروب في الاول ونصيب كل واحد يكون مضروبا ورة فلذلك
وجب ضربه فيه وان ينبغي ان يضرب نصيب الميت الثاني وهذا الذي
يدور في الثانية اوفي وقتها لانه من جملة ورثة الميت الاول ان نصيبه
لما صار ميتا فان كان متخا لورثته كان متسويا بينهم فاستغنى عن
ذلك بضرب نصيب كل واحد من ورثته فيما يده اوية وقته ما في
يده وهو نظير ما ذكرنا في الورثان سهام من لا يرد عليه فيضرب في
سهام من يرد عليه وسهام من يرد عليه يضرب فيما بقي من فروض
من لا يرد عليه ولومات ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مقام
الاولي والمالك مقام الثانية في العمل ولومات رابع فاجعل المبلغ
الثالث مقام الاول والاربع مقام الثانية وهكذا اذ لمات واحد
قبل القسمة فقمه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الي
ما لم يتناهي هذا اذا مات الثاني وحلف ورثه غير من كان معه
في ميراث الميت الاول واولا هم بعينهم ولكن جهة اوتهم من الميتين
مختلفة وان كانوا بعينهم ولم يخلف غيرهم من الورثة وجهة اوتهم
من الميتين متحدة القيت جميع من مات قبل القسمة وصحت فريضة
الميت المخير فانه لم ير الموت وهو لم يكن وارثا غير ورثته وهذا
النوع يسمى المتناهي الناقض كما اذا مات شخص وخلف خمسة بنين
وخمس بنات ثمنات واحد منهم قبل القسمة فحلتها واولا الذين كانوا
معها الميراث الاول ولم يخلف غيرهم فتم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
ولما كان الي تصحيح فريضة الميت الاول ولذا اذ لمات ثمنات منهم
واحد ولم يخلف غيرهم من الورثة بقيت علي رؤسهم لا غير

لله احوال اي المتوافق والتباين والاستقامة فان استقام ما
في يده من التصحيح الاول فلا ضرب وصح ما من تصحيح مسئلة
الميت الاول اي صحت الفريضة ان فريضة الميت الاول
والثاني ما صحت منه الاولى وان لم يستقم فان كان بينهما موافقة
اي بين ما في يده وهو نصيبه من الاول وبين فريضته وهو
التصحيح الثاني فاضرب وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح
الاول وان كان بينهما مباينة اي بينهما يده وفريضته وهي
التصحيح الثاني فاضرب كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول
فالبلغ يخرج المتساويين اي ما بلغ من الضرب تصحيح الفريضتين
فريضة الميت الاول وفريضة الميت الثاني وانما ان النظورين
تاي يدي الميت الثاني وهو نصيبه من التصحيح الاول وبين
فريضته في ثلثة احوال من الاستقامة والموافقة والمباينة
لان ما في يده وهو نصيبه من الفريضة الاولى متسوم علي
فريضته فصارت فريضته نظير الزورس المقسوم عليهم ٥
ونصيبه من الاول نظير نصيبه من اصل المسئلة فلي نظر
بين السهام والروس في الاحوال الثلاثة في صحة الفريضة
فلذا بينهما حتى اذا انقسم ما في يده علي فريضته كما حجة الي
الضرب كما اذا انقسم نصيب الفريقين من اصل المسئلة علي
رؤسهم وان لم ينقسم فان وافق يضرب وفق فريضته وان
لم يوافق يضرب كل الفريضة الثانية في الفريضة الاولى
حان في الروس لذلك فاذا عرف ذلك يحتاج الي بيان طريق
معرفة نصيب كل واحد من ورثة الاول والثاني بالطريق
المذكورة في التصحيح وقد بينته في المختصر **قال رحمه الله**
واضرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح الثاني واني
وقته وسهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني

قوله

ثم اعل ان هذا الباب يحتاج فيه الطالب الى التامل ولشرة التصدير وضبط الحاصل للحدث فانه قد يحصل له من بعض المواقف منقسما على متلته ومن بعضهم غير منقسم وقد لا ينقسم كل واحد على المتزايد وينقسم المجموع وينبغي ان ينظر ذلك عند انهاء تصحيح فريضة حل ميت ثم ينظر بعد انهاء الجمع وضع نصيب حل وارث هل بين التصحيح وبين الحاصل للحدث وارث موافقة جزو بالنصف والربع وغير ذلك فان وجدت شيئا موافقة جزو رددت التصحيح الى جزء الوقت ولذلك الحاصل للحدث وارث طلبا للاختصاص فان وافق بالنصف مثلا رددت المسئلة الى نصيبها ورددت نصيب حل وارث الى نصيبه فتعطل له ومثل هذا البتة المية المناسبة في الغرضين رحمهم الله لشرائط المتتلة في المناجات ونحن ندرك بعض المسئلة لبلون ٥ للطالب ذرية ولتعمل عليه تصحيح ما يحدث من الوقفات فنقول اذا مات امرأة وتولدت زوجا وبنتا وامّا فمات الزوج قبل النسيئة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنين وبنت واحدة ومات الجدة عن زوج وأخوين فالمسئلة الاولى وهي مسئلة البنت زديه تقع من ستة عشر فالزوج اربعة والبنات تسعة والام ثلاثة والممسئلة الثانية وهي مسئلة الزوج تقع من اربعة فينقسم ما في يدو عليهما فلا حاجة الى الضرب والمسئلة الثالثة مسئلة البنت تقع من ستة ونصيبها من الاولى يستعمل فينقسم على متلتيها ويوافق بالثلاث فاضرب ثلث متلتيها وهو ابنين في ستة عشر يبلغ ابنين وثلاثين فينقسم تصحيح الفريضة فان قسم كل من ستة عشر شيئا فمضروب في ابنين ومن كان له من ستة عشر شيئا فمضروب في ثمانية يديها وهو ثلاثة والمسئلة الرابعة مسئلة الجدة تقع من اربعة وسبعين تسعة من ابنين وثلاثين اجتماعهما من بنتها ستة ومن بنت بنتها ثلاثة وتسعة لانقسم على اربعة ولا يوافق فاضرب اربعة في ابنين

من

وثلاثين يبلغ ما به وثانيه وعشرين فيمات تصحيح المسائل كلها من كان له شي من ابنين وثلاثين مضروب في اربعة ومن كان له شي من اربعة مضروب في ثمانية يديها وهو تسعة ولو ترك زوجة وابنا وبنتا وامّا فمات الاب قبل النسيئة وخلفا بنتين وزوجة وجدا واحدة عن بنتي ابن ابن الثانية ولها البنات في الثانية وزوجا وهو الجدة في الثانية والاولى بالمسئلة الاولى في تصحيح من ابنين وسبعين للامراة اثني عشر والزوج تسعة والبنات سبعة عشر وللان اربعة وثلاثين والمسئلة الثانية وهي مسئلة الابن تقع من ستة وعشرين للبنين ستة عشر وللزوجة ثلاثة وأحد من الجدة والجدة اربعة وفي يد اربعة وثلاثون لم ينقسم على فريضة ولا يوافق فاضرب فريضة الثاني وهي سبعة وعشرون في الاولى وهي اثان وسبعون يبلغ الف وتسعين اربعة واربعون فالبنت سبعة عشر من الاولى مضروب في جميع الثانية وهي سبعة وعشرون يبلغ اربعاه وتسعة وخمسين وللان من الاولى اثنا عشر مضروب في سبعة وعشرين يبلغ ثلثاه اربعة وعشرين ولزوجة الاولى تسعة مضروب في سبعة في ستة عشر مضروب في ثمانية يديها الميت الثاني وهو اربعة وثلاثون يبلغ خمساه اربعة واربعين وللزوجة ثلاثة مضروب في اربعة وثلاثين وهو ما في يد الميت الثاني يبلغ ما به وابن واحد من الجدة والجدة اربعة مضروب في اربعة وثلاثين يبلغ ما به وبنته وثلاثين والمسئلة الثالثة وهي مسئلة الجدة تقع من اثني عشر وفي يد ما به وستة وثلاثون وهو لا ينقسم على فريضة ولا يوافق فاضرب اربعة فاضرب ربع فريضة ثمانية وهو ثلاثة في الاولى وهو الف وتسعين اربعة واربعون يبلغ خمسة الف وثمان مائة

اي يعرف نصيب كل واحد من افراد الفريق بان ينسب سهام جميع الفريق من اصل المسئلة الى عدد روس ذلك الفريق فما وجد ينسبته اعطى لكل واحد من اهل ذلك الفريق بمثل تلك النسبة من المضروب فيخرج نصيب كل واحد منهم ومعني قوله مفردا ان ينسب الى فريق واحد من غير فريق اخر عند النسبة وهذه المسئلة والتي قلها موضعها باب التصحيح وقد ذكرناها هناك وطرقا اخر فلا نعيد لها **قال رحمه الله** وان اردت فتمتة القول بين الورثة والاعراض فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح وكذا الذين بان تضرب دين كل غريم في التركة وتنقسم الخارج على مجموع الدين وهذا اذا لم يكن بين التركة والتصحيح ولا بين التركة ومجموع الدين موافقة وان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل واحد من الورثة ودين كل غريم في وفن التركة فما بلغ فاقسمه على وفن التصحيح او على وفن مجموع الدين فما خرج من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث والذات لان جعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحيح وهذا مبني على قاعدة مهيأة في الحساب وهي انه متى اجتمع اربعة اعداد متناسبة وكان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع وعلم ان تلك الاعداد ثلاثة وجهل واحد امكن استخراجه المجهول من المعلوم فيما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متناسبة ولها سهام كل وارث من التصحيح وثانيها التصحيح وثالثها الحاصل للحدث وارث من التصحيح ورابعها جميع التركة لان نسبة التركة الى التصحيح كنسبة الحاصل له من التركة الى جميع التركة والثالث مجهول والثاني معلوم

واثنين وثلاثين فينقسم تصحيح الفريضة فان قسم كل من ستة عشر شيئا فمضروب في ابنين وثلاثين مضروب في اربعة ومن كان له شي من الثانية يفر في ثمانية يديها وهو اربعة وثلاثون البنت الاولى من الاولى اربعاه وتسعة وخمسون مضروب في ثلاثة يبلغ ثلثاه وتسعين وللزوجة الاول مضروب في ثلاثة يبلغ تسعاه وابن وسبعين وللزوجة الاول من الاولى مائتان وثلاثة واربعون في ثلاثة يبلغ تسعاه وتسعة وعشرين ولبنات الثاني من الاول خمس مائة واربعة واربعون مضروب في ثلاثة يبلغ ثلثاه وتسعين وابن وثلاثين للجد واحدة ثمان مائة وستة عشر وللزوجة الثاني من الاول ما به واثان مضروب في ثلاثة يبلغ ثلثاه وستة وللجد من الاولى ما به وستة وثلاثون مضروب في ثلاثة يبلغ اربعاه وثمانين ولبنات ابن ابن الجدة من فريضة الجدة وهي الاخيرة ثمانية مضروب في ثمانية يديها وهو اربعة وثلاثون يبلغ ما بين ابنين وسبعين وللزوج الجدة من فريضة ثمانية مضروب في ثمانية يديها وهو اربعة وثلاثون يبلغ ما به وابن وهو الذي كان في الثانية جدا ولا يخفى الجدة سهم من فريضة ثمانية مضروب في ثمانية يديها يبلغ اربعة وثلاثين **قال رحمه الله** ويعرف خط كل فريق من التصحيح بضرب الكل من اصل المسئلة فيما نرى في اصل المسئلة اي يعرف نصيب كل فريق من التصحيح بضرب نصيب كل فريق من اصل المسئلة في مبلغ الروس وهو المضروب في الفريضة فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق وقد بيناه من قبل في موضعه **قال رحمه الله** وحط كل فرد بنسبة سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد روسهم ٥ مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد اي

من

فإذا ضربت الطرق في الطرق كان نصيب الثاني في الثالث فذلك
إذا قسمت المبلغ على الثاني خرج الثالث جزءاً من أربعة أن كل
مئة دارق من ضرب عدد في عدد إذا قسم على أحد العددين
خرج الآخر خمسة عشر مثلاً لما تربت من ضرب ثلاثه
في خمسة إذا قسمتها على ثلاثه خرج خمسة وإذا قسمتها على
خمسه خرج ثلاثه وهذه القاعدة هي المصداق في معرفة
نصيب كل واحد من أحاد الفريق فإنه اجتمع هناك أيضاً
أربعة أعداد متناسبة نصيب الفريق من أصل المسئلة
وعدد الفريق والمصداق لكل واحد من أحاد الفريق من
التصحيح ومبلغ الروس فنسبه نصيب الفريق من أصل
المسئلة إلى عددهم لنسبة المصداق من التصحيح لكل واحد
إلى مبلغ الروس وهو المصداق في أصل المسئلة والثالث
مجهول والثاني معلوم ويستخرج المجهول في مثل هذا
بالطرق المذكورة في التصحيح وكذا العقل في قضاء الدين
إذا كانت الشركة لا تفي بم فدين كل غريم بمنزلة سهام كل
وأدب ومجموع الدين بمنزلة التصحيح فيطلب الموافقة بين
مجموع الدين وبين الشركة ثم العدة فيه على ما بينا **قال رحمه الله**
ومن ضالح من الورثة على شيء فاجعله بأن لم يكن وأقيم على
سهام من بقي ما بقي لأن المصالح لما ترك بشئ أعطوه جعل
مستوفياً نصيبه وخرج من البين فيبقى الباقي متسوماً على
سهامهم **وقوله** فاجعله كأن لم يكن فيه نظر لأنه قبض بذلك
نصيبه فليف يئله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى
نصيبه ولم يستوف الباقي أنصبا وهو هو الصواب
الأنبي أن المرأة إذا ماتت وخلفت زوجاً وأماً وعماً فصالح
الزوج على ما في ذمته من المهر يقسم الباقي من الشركة

بين المهر والع

بين المهر والعمر اثلاً للام ستهمان وسهم للعمر ولو جعل الزوج
كان لم يكن لأن الام ستهمان لانه الثلث بعد خروج الزوج
من البين والعمر ستهمان لانه الباقي بعد الفرض ولكن تأخذ
في الثلث وهو ستهمان من سته والزوجة النصف ثلثه وقد استوفى
بالخذل لم يبق السدس وهو سهم العمر ولذا لو ماتت المرأة
وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجاً فصالح المصداق
وأمر وخرجت من البين بأن الباقي بينهم اجساً ثلاثة للزوج
وسهم للأخت لم يبق وسهم للأخت لم يبق على ما كان لهم من ثمانية
لأن أصلها ٦ ونقول إلى ٨ فإذا استوفيت المصداق نصيبها وهو
٣ بقي ٥ ولو جعلت بأنها لم تكن لكانت من سته وبقي
سهم للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
ثم الجزء الرابع بحمد الله تعالى وبركته وسوله
نفقة الحد والمهر والحد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين
والمُرسلين وعلى آله واصحابه
وازواجه وذريته الطيبين
الظاهرين وسلم
تسليماً كثيراً

وبأن الفراغ من كتابه هذا الحار المبارك نهار الجمعة قليل
الصلاه ٢٢ جمادى الاولى سنة ٨٣٨ هـ بحمد الله على صاحبها
افضل الصلاه والسلام بواقته من تاريخ النبط ٢٨ ليلتك والشمس
في بوج الحدي ١٠ دج ١٢ دقايق والشمس في برج الميزان على يد
الفتى الى ربه عبد الرحمن محمد سعيد الحنفى الشافعى الكركي غفر
الله له ولوالديه ولمن طالع فيه ودعا له بالتوبة والمغفرة والرحمة ولجميع
المسلمين ولشبهه لنفسه ولن يشاء الله من بعده وخسبنا الله ونع الوكيل

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is arranged in several lines across the right page. The script is cursive and typical of historical Arabic documents. The left page is mostly blank, showing signs of aging and water damage.





